

التكشيف الاقتصادي للتراث

الإجارة (١)

موضوع رقم (٣)

إعداد

الدكتور / أحمد جابر بدران

إشراف

أ. د / علي جمعة محمد

* جرد هكتار ، أوراق البردي بدار الكتب المصرية

- ١ - تأجير الأرض المراحية رقم ٧٧ ج ٢ ص ٢٩ - ٣١ - ٣٢ - ٣٥
- ٢ - تأجير الأرض المراحية رقم ٧٨ ج ٢ ص ٣٥ - ٣٨
- ٣ - تأجير الأرض المراحية رقم ٧٩ ج ٢ ص ٣٨ - ٤٢
- ٤ - تأجير الأرض المراحية رقم ٨٠ ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣
- ٥ - تأجير الأرض المراحية رقم ٨١ ، ٨٢ ج ٢ ص ٤٤ - ٤٨
- ٦ - تأجير الأرض المراحية رقم ٨٢ ، ٨٣ ج ٢ ص ٤٨ - ٥١
- ٧ - تأجير الأرض المراحية رقم ٨٣ ج ٢ ص ٥٢ - ٥٤
- ٨ - تأجير الأرض المراحية رقم ٨٤ ، ٨٥ ج ٢ ص ٥٤ - ٥٧
- ٩ - وثيقة تأجير قطعة أرض لمدة أربع سنوات متتالية رقم ٨٦ ، ٨٧ ج ٢ ص ٥٧ - ٧٠
- ١٠ - كراء منزل لمدة اثني عشر شهرا بدينار وثلثين دفع من الأجرة للدينار بمصلا وأجل السنين ، سنة ٢٠٩ هـ رقم ٨٩ ج ٢ ص ٧٥ - ٧٧
- ١١ - كراء منزل ، الكلفة غير مذكورة ، سنة ٢٧٤ هـ رقم ٩٠ ج ٢ ص ٧٨ - ٨٣
- ١٢ - كراء منزل رقم ٩١ ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤
- ١٣ - كراء دكان رقم ٩٢ ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨
- ١٤ - قطعة من عقد كراء لم يبق منه إلا أسماء الشهود سنة ٢٥١ هـ رقم ٩٣ ج ٢ ص ٩١ - ٩٤
- ١٥ - قطعة من عقد كراء رقم ٨٤ ج ٢ ص ٩٤
- ١٦ - عقد كراء أرض رقم ٩٥ ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨
- ١٧ - قطعة من عقد تأجير أرض أو عقد دين بمقدار اثنين وثلاثين قطارا ، سنة ٢٧٢ هـ رقم ١٢٢ ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٣
- ١٨ - عقد كراء أرض يبق منه إلا أسماء الشهود رقم ١٤٢ ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٩
- ١٩ - عقد تأجير أرض مساحتها أربعة فدادين لقاء أربعة فدادين وثلاثين وثلث دينار على أن تزرع قمحا سنة ٢١٧ هـ رقم ١٤٤ ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣
- ٢٠ - عقد تأجير (كراء) أرض لمدة ثلاث سنين لقاء مائة وخمسة وثلاثين دينار أى بأجر سنوى قدره خمسة وأربعين دينارا على أن يزرع المستأجر ما أحب سنة ٢٧١ هـ رقم ١٤٥ ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٢٤

- ٢١ - كشف بأسماء مزارعين وما لديهم من أراضي مستأجرة وببالغ الأجرة رقم ٢٢٢ - ٢٢٥ ج ٤ ص ٣٣ - ٥٤
- ٢٢ - بقية من كشف بأسماء مزارعين مع بيان نوع الغلة وأجرة القدان رقم ٢٢٦ - ٢٢٧ ج ٤ ص ٥٤ - ٥٦
- ٢٣ - بقية من كشف بأسماء مستأجرين لأراضي زراعية رقم ٢٢٧ ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣
- ٢٤ - رسالة خاصة فيها استعمال باصلاح سرج ودفع بدل كراء رقم ٣٠٥ ج ٥ ص ٥٦ - ٥٧
- ٢٥ - رسالة فيها اخبار عن اكتراء قارب والطلب بدفع مبلغ من المال والتذكير بوجود أحد برائة بذلك رقم ٣٢٤ ج ٥ ص ١٠٤ - ١٠٦
- ٢٦ - رسالة حول معاملات مالية وهي عبارة عن دفع مبلغ ثلاثة دنانير بدل أجرة نقل لفترة ثلاثة شهور رقم ٣٢٩ ج ٥ ص ١١٩ - ١٢٠
- ٢٧ - أمر بدفع أجرة درهمن عن شهر ثوب القبطي ودرهم واحد عن شهر بابه رقم ٣٥٠ ج ٥ ص ١٥٥ - ١٥٦
- ٢٨ - حساب دفع لصفة أشخاص ويبدو كأنه أجرة لقوارب بدل الشح رقم ٤٣٥ ج ٦ ص ٢٠٤ - ٢٠٥

* ابن عفرى بردي ، التجويد الزاهرة

- ١ - أجرة المحال التجارية بمصر زمن ابن طولون ج ٣ ص ١٧٩ - ١٨٠
- ٢ - أحرق في بغداد ثلاثمائة دكان وثلاثمائة وعشرين دارا وأمرتها في الشهر ثلاثة وأربعين ألف دينار ج ٤ ص ٦٩
- ٣ - كراء البيت الذي يمر عليه السلطان في القاهرة من حسين درهما إلى مائة درهم ج ٨ ص ١٦٦ ، ٢٦٥

* النسخ ، سير اعلام النبلاء

- ١ - إبراهيم بن أبي طالب البسابورى يؤخر حانونا له بسبعة عشر درهما في الشهر ج ١٣ ص ٥٩

* السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى

- ١ - كان لمحمد بن محبت (ت ٤٨٨ هـ) بيت كرواه دينار ونصف في الشهر فكان منه قوته ج ٤ ص ٢٤٨
- ٢ - كان لعبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) دارا وحانونا أجرتهما نصف دينار في الشهر ج ٤ ص ٢٤٨

* ابن شامة ، كتاب البروجين في اخبار الدولتين

- ١ - كانت أجرة حجرة للوقوف زمن نور الدين زنكى مائة وخمسين قرطاسا في السنة ج ١ ص ١٥

* السرخسي ، كتاب المنظوم

- ١ - اجارة الحمامات ج ١٥ ص ١٥٦ - ١٦٠
- ٢ - اجارة دور والبيوت ج ١٥ ص ١٦٩ - ١٧٠
- ٣ - اجارة الناع ج ١٥ ص ١٦٥ - ١٧٠
- ٤ - كراء القوارب ج ١٥ ص ١٧٠ - ١٨٤

٥ - انتفاض الاحارة ج ١٦ ص ٢ - ٣١ - ٤٧

٦ - احارة ارجاء الماء ج ١٦ ص ١٥ - ١٨

٧ - احارة القسطاط ج ١٦ ص ٢٥ - ٣١

٨ - احارة البناء ج ١٦ ص ٥٠ - ٥٢

* عليش، فتح العلي المالك

١ - جواز استعمار المنزل مقابل تأجير منزل آخر ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٨٩

٢ - جواز احارة الحيوان مقابل استعمار دابة أخرى ج ١ ص ٢٧٦

٣ - جواز استعمار الحيوانات للنقل ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧

٤ - للمؤجر الرجوع على المستأجر بما أخره ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧

٥ - جواز استعمار مراعى للغنم والنبات ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨

٦ - استعمار المنازل واختصاص عمارتها من الأجر ج ٢ ص ٢٣٠ - ٢٣١

٧ - جواز كراء النوايا للحرف ج ٢ ص ٢٣١ - ٢٣٢

٨ - من الاحارة الفاسدة تأجير الموقف بأقل من مثله ج ٢ ص ٢٦٠

الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
وزارة الثقافة
دار الكتب والوثائق القومية

أوراق البردي العربية

دار الكتب المصرية

تأليف

ادولف جروسمان Ph.D.

أستاذ التاريخ الإسلامى والآثار الإسلامية بجامعة القاهرة

ترجمه إلى العربية

الدكتور حسن إبراهيم حسن

Ph.D., D. Litt.

المدير السابق لجامعة أسبوط

أستاذ تاريخ الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا
(لوس أنجلوس)، الولايات المتحدة الأمريكية

راجع الترجمة

عبد الحميد حسن

الأستاذ بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة سابقا

يشتمل على وثائق إدارية وبه ثمان وعشرون لوحة

القاهرة

مطبعة دار الكتب

١٩٦٧

٠٠٠٢

٠٠١

77

(Pl. IV)

Inv. n° 218. 6th Ramañan, 178 A. H. (5th November, 791 A. D.).

Light-brown, strong papyrus. 18.5 × 12.4 cm. On recto 12 lines appertaining to a lease of land, written without diacritical points in black ink across the horizontal fibres, on verso 19 lines of a Coptic list written in black ink parallel to the vertical fibres. The papyrus has been folded from bottom to top, parallel to the lines of the contract, the widths of the successive folds being: 1+1+1.1+1.1+1+1.4+1.5+1.5+1.6+2+2.1+1.7+1 cm.

Place of discovery unknown.

The heading of the document and the right half of lines 1-5 are missing, the lower part is much damaged. There is a large blank space between the lines 9 and 10 and a margin on the right, the left-hand margin being dilapidated.

..... [] ١
 [] كه كلب [] ك ٢
 اثنا عشر فدانا ونصف [] ٣
 [] اثنا عشر دينارا و نصف و اذنة مثاله ٤
 في طبول مع خراج سنة [] ٥
 ثمانين وسبعمين و [] ما ياتي على ما ياتي [] ٦
 من تروزيق الامير ح [] يفظه الله برا عما لما سنة ٧

1. Only the lower parts of ± 6 letters are visible. — 2. There is nothing to be done with the remnants of this line. — 3. The letters following ط cannot be read with certainty. After the second Alif only a slanting dash is preserved, the supplement is suggested by the same passage occurring in *P. Ryfl. Arab.* ix n° 6 (p. 195). — 4. The two wauls following اذ are mutilated but the reading given in the text seems certain.

٨ ثمان وسبعين ومائة وكتب في ست
 ٩ مئتين من رمضان [مائة ثمان] وسبعين ومائة
 ... [] ...
 فدان بدير
 فذلك

1.
2.
3. [twelve and a half faddāns
4. [for twelve and a half] dinārs of full weight the equivalent of which
5. [is..... by instal]ments together with the impost of the year
6. one [hun]dred and [seven]ty eigh[t] and its corn-tax according to what come[s]
7. of the ap[portionment by the Gover]nor-may God protect him-save what is due for water for the year
8. one hundred and seventy eight, and (it) was written when six (nights)
9. had passed of the Ramaḍān of the y[ea]r one hundred [and se]venty eight.

10.
11. faddān for dinār(s)
12. This is 12½ 12½

5. طبل Pl. طبول which had been recognized as the rendering of Coptic ταραβή, Greek τάρβη by J. v. KARABACEK (*ÖMFO* 1885, Literarisch-kritische Beilage, p. 4, cf. *JPER* I [1887], p. 98 annotation 4 as also W. E. CRUM, *CMRL*, p. 183) occurs often in the Arabic papyri in the signification "tax-register, tax-roll", but is used here as it is in PSR n° 428, in the sense of "instalment" (cf. p. 37). For the different meaning of the term *ḥarāj* see P. SCHWARZ, *Die Herkunft von arabisch ḥarāj Grundsteuer in Islam* VI (1916), pp. 97-99 and the article *Ḳharāj* in *Enzyklopaedie des Islām*, II, p. 968 f. The present contract differing considerably from the formularies already known of such texts (cf. *P. Ryf*

10. There are traces of five letters which can no longer be deciphered.

Arab. IX n° 6, p. 105 f.) and being preserved in a very fragmentary state no feasible completion can be supplied either here or in line 2 and the second half of line 7.

10-11. The amount of one dinār as rent for the faddān seems to be common in the years 176-182 A. H.; but the terms respecting the payment of the rent as also the amount of the corn-tax (*qarība*) — which is not fixed in the present document — differ considerably in various leases and depend of course also upon the kind of crops cultivated on the holdings. In the contracts hitherto known the following conditions are met with which I give in tabular form for the sake of clearness: (1)

1. As to the Greek period cf. S. WASZYŃSKI, *Die Bodenpacht, agrargeschichtliche Papyrusstudien I* (Leipzig, 1905), p. 169 ff.

SIGNATURE	KIND AND DATE OF DOCUMENT	EXTENT OF LAND IN FADJAN	CROPS CULTIVATED	RENT IN DINARS	RENT IN PRODUCE	SPECIFICATION
PERF n° 621	lease respecting State-land 176 A.H.	30		30		
PERF n° 625	lease respecting State-land 177 A.H.	50		50		
P. Cair. B.É. Inv. n° 218 (n° 77)	lease 178 A.H.	12½		12½		1 dinar per faddān
PERF n° 626	lease respecting State-land 179 A.H.	20	corn, barley	20		without specification
PERF n° 638	lease respecting State-land 180 A.H.	50	corn, barley	50		corn 10 astabas barley 3½ "
P. Rqf. Ind. IX n° 6	lease respecting State-land 182 A.H.	7		7		corn 15½ astabas barley 1 astaba corn + ½ astaba barley
PSR n° 428	lease 190 A.H.	5		12½		without specification
PSR n° 213	lease 212 A.H.	3		4½		2½ dinars per faddān
PER Inv. Ar. Pap. 3658	lease 217 A.H.	10½ + ½		25½ + ½		2½ + ½ dinars per faddān
P. Cair. B.É. Tax. Inv. n° 9536 (n° 110)	lease 217 (219) A.H.	4	corn	9½ + ½		2 dinars per faddān
P. Berol. 15003	lease 220 A.H.	½		3		½ - ¾ dinars per faddān
P. Cair. B.É. Inv. n° 114 (n° 79)	lease beginning of the IIIrd C. A.H.	30		25		
P. Cair. B.É. Inv. n° 152 (n° 80)	lease 236 A.H.	3	corn	6		
PERF n° 759	lease of land belonging to a domain of the Caliph's mother 238 A.H.	1		1½ + ½		1½ dinar per faddān
P. Wessely A 170	lease 240 A.H.	2	different crops: excepted muliga and sugar cane	2½ + ½		1 dinar per faddān
PSR n° 551	lease 249 A.H.	4		4*		
P. Berol. 9067	lease 253 A.H.	2½	costus	1½ + ½		
P. Cair. B.É. Inv. n° 179 (n° 81)	lease 253 A.H.	14	corn	3½ + ½		
			corn 10 faddān (5 dinars) flax 4 " (6 ")	11		1½ dinar per faddān (corn) 1½ " " (flax)

P. Cair. B.É. Inv. n° 179 (n° 82)	lease 253 A.H.	14	corn 10 faddān (5 dinars) flax 4 " (6 ")	11		1½ dinar per faddān (corn) 1½ " " (flax)
PSR n° 181	lease 269 A.H.	3½	corn	5½		
PERF n° 835	lease 272 A.H.	2		23*		
P. Berol. 15004	lease 296 A.H.	3		1½*		
P. Berol. 9188	lease IIIrd century A.H.	3½	corn and trefoil	4½ + ½*		1½ dinar per faddān
PER Inv. Ar. Pap. 8689	lease IIIrd century A.H.	1½	corn and flax	3½		2 dinars per faddān
P. Cair. B.É. Inv. n° 189 (n° 96)	rent-receipt IIIrd century A.H.	20		16½		1½ + ½ dinars per faddān
PER Inv. Ar. Pap. 3476	rent-receipt IIIrd century A.H.	6		15		
PERF n° 905	rent-receipt 314 A.H.	½		½ + ½ + ½*		
PER Inv. Ar. Pap. 382	lease 316 A.H.	30		45		
PERF n° 967	certificate of registration 330-334 A.H.	6		15		
P. Cair. B.É. Tax. Inv. n° 1922 (n° 83)	certificate of registration 348 A.H.	3		3*		
PERF n° 633	list of lessees IIIrd century A.H.	1½ + ½		1½ + ½		1½ dinar per faddān
PER Inv. Ar. Pap. 8618	list of lessees IIIrd century A.H.	½	corn flax	½		
PER Inv. Ar. Pap. 3431	list of lessees IIIrd century A.H.	1	corn	½		
PER Inv. Ar. Pap. 6007	list of lessees IIIrd century A.H.	1½ + ½	corn and flax	4		
PER Inv. Ar. Pap. 3414	list of lessees IIIrd century A.H.	2	corn	14		2 dinars per faddān trefoil 3 " " corn

NOTE: — The asterisk after the amount of rent (5th column) shows that the lessee had to pay, also, the *ḡarāḡ* (land-tax). It is remarkable that in PSR 243 the land-tax is to be paid in Eppili and Payni, viz. after the harvest. Cf. S. WASZYŃSKI, *Die Bede, pacht*, p. 101.

The variety of the kind and extent of the obligations arranged with the lessee is to be explained by the "free" contract of lease, such as was generally concluded between private parties. As the above table shows, up to the present no example has been found in Arabic times of a lease paid purely in kind: on the contrary the majority of cases show pure payments in money. There are only a few examples of the mixed system (cf. n° 77) and apparently no example of the pledging of a certain proportion of the harvest in lieu of a fixed rent, probably because this was repugnant to the legal principles of the time.¹⁾

Generally the rent is fixed for the whole estate, as a single unit, but it may also be reckoned at so much per faddān. For land lying fallow, the prescribed land-tax is to be paid in any case and in this way the lessee is encouraged to make full use of the soil (cf. n° 81, 82, 83, 86, 14). The crops to be raised (e.g. corn and flax) are sometimes expressly stated (cf. n° 80, 81, 82, 144, 9), and also the amount of money to be expended on them. The instalments of the rent are made payable on the same dates as the instalments of the land-tax fall due.

With the exception of n° 86, 12, 87, 6, 145, the duration of the lease is not specified.²⁾ If both parties were satisfied, it was to their mutual advantage that the lease should be allowed to run on as long as possible. In cases of damage caused by acts of God — the flooding of the Nile, or drought — a remission of rent was apparently granted; in n° 87, 12 however the plea of damage by drought is expressly withheld. This example has an additional interest because it deals with subletting and with the auctioning of State-land, which is familiar to us in Greek contracts of lease.

For the formulæ and wording of contracts of lease, see A. GROHMANN, *Die Papyrologie in ihrer Beziehung zur arabischen Urkundenlehre*, p. 337-42. It is evident that even in Arabic times the negotiations were opened by a written offer from the would-be lessee (cf. n° 78-82, 144 f.) and that they were concluded by the lessor's written acceptance of this offer. The different types of contract are exemplified by n° 77: 78-82, 144 f.; 86 f. N° 83-85 form

1. Cf. E. SACHAU, *Mohammedanisches Recht*, p. 579 ff.

2. Two years are stipulated also in P. Berol. 9188; (IIIrd Cent. of the Hīḡra), one year is fixed in P. Berol. 15099 (298 A.H.).

a special group of contracts, the basis of which is evidently a petition for the registration of the contract.³⁾ It is not however, a question here of something analogous to registering the agreement in the *ṣaḡīr* (1) or depositing the contract in the *ḡāḡā* *ḡāḡā* (2) but simply of registering the lease in the land-register or tax register of the local Treasury.

78

(Pl. V)

Inv. n° 168. IIIrd Century of the Hīḡra. (IXth Century A.D.).

Light-brown, coarse papyrus. 12.4×10 cm. On recto 6 lines of a lease of State land are written in black ink across the horizontal fibres in a regular, clear character showing apparently the hand of an official, diacritical points occurring only occasionally, but Sin is provided with a slanting dash in ll. 3, 6. The back bears the left half of an account containing payments written in 5 lines in black ink parallel to the vertical fibres; the writing of both texts points to the third Century of the Hīḡra. The document has been folded parallel to the lines from top to bottom, the widths of the successive folds being: 1.1+1.2+1+1+1.6+2.3+3.2+0.4 cm.

Place of discovery probably al-Uṣmūnain.

In good condition as far as preserved. The side-margin on the right remains partially.

- ١ [بسم الله الرحمن الرحيم]
٢ هذا كتاب من محمد بن يحيى عامل [الأمير فلان بن فلان أصله الله وخليفته فلان بن فلان]
٣ وغاية بن زيد بكور الأشمونين وطحاو [حيث شودة لفلان بن فلان من سكان]
٤ أنك سالتني وطلبت أن أكرلك
٥ [من أراضي الخراجية بثمانية عشر ديناراً على أن تؤدى نراجاك]
٦ مع نجوم السلطان أعزه الله

1. Cf. S. WASZYŃSKI, *Die Bodenacht*, p. 30 note 2.

2. Cf. M. ROSTOWZEW, *Geschichte der Staatsacht in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian* (Leipzig, 1903), p. 467.

3. Ms. حنه . . .

The variety of the kind and extent of the obligations arranged with the lessee is to be explained by the "free" contract of lease, such as was generally concluded between private parties. As the above table shows, up to the present no example has been found in Arabic times of a lease paid purely in kind: on the contrary the majority of cases show pure payments in money. There are only a few examples of the mixed system (cf. n° 77) and apparently no example of the pledging of a certain proportion of the harvest in lieu of a fixed rent, probably because this was repugnant to the legal principles of the time.¹

Generally the rent is fixed for the whole estate, as a single unit, but it may also be reckoned at so much per faddān. For land lying fallow, the prescribed land-tax is to be paid in any case and in this way the lessee is encouraged to make full use of the soil (cf. n° 81₈, 82₂, 83₁₁, 86₁₃). The crops to be raised (e.g. corn and flax) are sometimes expressly stated (cf. n° 80₃, 81₅, 82₁, 144_{3,5}), and also the amount of money to be expended on them. The instalments of the rent are made payable on the same dates as the instalments of the land-tax fall due.

With the exception of n° 86_{7,12}, 87₈, 145₁, the duration of the lease is not specified.² If both parties were satisfied, it was to their mutual advantage that the lease should be allowed to run on as long as possible. In cases of damage caused by acts of God — the flooding of the Nile, or drought — a remission of rent was apparently granted; in n° 87₁₂ however the plea of damage by drought is expressly withheld. This example has an additional interest because it deals with subletting and with the auctioning of State-land, which is familiar to us in Greek contracts of lease.

For the formulæ and wording of contracts of lease, see A. GROHMANN, *Die Papyrologie in ihrer Beziehung zur arabischen Urkundenlehre*, p. 337-42. It is evident that even in Arabic times the negotiations were opened by a written offer from the would-be lessee (cf. n° 78-82, 144 f.) and that they were concluded by the lessor's written acceptance of this offer. The different types of contract are exemplified by n° 77; 78-82, 144 f.; 86 f. N° 83-85 form

1. Cf. E. SACHAU, *Mohammedanisches Recht*, p. 579 ff.

2. Two years are stipulated also in P. Berol. 9188; (IIIrd Cent. of the Hîgra), one year is fixed in P. Berol. 15099 (288 A.H.).

a special group of contracts, the basis of which is evidently a petition for the registration of the contract. It is not, however, a question here of something analogous to registering the agreement in the *ypographion*³ or depositing the contract in the *δημοσία βιβλιοθήκη*⁴ but simply of registering the lease in the land register or tax register of the local Treasury.

78

(Pl. V)

Inv. n° 168. IIIrd Century of the Hîgra. (IXth Century A.D.).

Light-brown, coarse papyrus. 12.4×10 cm. On recto 6 lines of a lease of State land are written in black ink across the horizontal fibres in a regular, clear character showing apparently the hand of an official, diacritical points occurring only occasionally, but Sin is provided with a slanting dash in ll. 3, 6. The back bears the left half of an account containing payments written in 5 lines in black ink parallel to the vertical fibres; the writing of both texts points to the third Century of the Hîgra. The document has been folded parallel to the lines from top to bottom, the widths of the successive folds being: 1.1+1.2+1+1+1.6+2.3+3.2+0.4 cm.

Place of discovery probably al-Usmûnain.

In good condition as far as preserved. The side-margin on the right remains partially.

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]
٢ هذا كتاب من محمد بن يحيى عامل [الأمير فلان بن فلان أصلحه الله وخليفته
فلان بن فلان]
٣ وغاية بن زيد بكور الأشمونين وطحاو [حيز شودة لفلان بن فلان من سكان]
٤ أنك سألني وطلبت أن أكرلك
٥ [من] أراضى الخراجية بثمانية عشر [دينارا] على أن تؤدى خراجك
٦ مع نجوم السلطان أعزه الله

1. Cf. S. Waszyński, *Die Bodenpacht*, p. 30 note 2.

2. Cf. M. Rostowzew, *Geschichte der Staatspacht in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian* (Leipzig, 1903), p. 467.

3. Ms.

1. In the name of G[od, the Compassionate, the Merciful.]
2. This is a document from Muḥammad b. Yahyā, finance-Director [of the Amīr So and So, son of So and So, - may God prosper him - and his two deputies, So and So, son of So and So.]
3. and Ḡāniya b. Zaid, in the districts of al-Uṣmūnain, Taḥā and [Haiz Ṣanūda (?) for So and So, son of So and So, belonging to the inhabitants of]
4. Verily thou hast asked and petitioned that I lease unto thee [x faddāns]
5. [of the *ḥarāḡi*-lands for eighteen [dīnārs that thou payest thy land-tax.
6. together with the instalments due to the Governor—may God exalt him—]
3. For غانية cf. IBN AL-AḤIR, *Kitāb al-Kāmil fī l-Ta'riḥ* ed. C. J. TORNBURG (Leiden 1870), XIV, p. 471 ابن غانية; the name seems to be of very rare occurrence also in the papyri.

Some information about the *kūras* of Uṣmūn and Taḥā and its administrative organisation has been given by the present writer in his *Probleme der arabischen Papyrusforschung*, I, p. 387-390. It may be added here, that the *kūra* Taḥā is mentioned also in PER Inv. Ar. Pap. 608₁, 3260₁ and P. Ryl. Arab. IX n° 10₁, and that the *kūra*-list of AL-QURĀ'Ī, AL-MAQRIZI and others mention this *kūra* as independent but comprising at one time also the district of حيز شودة (cf. J. MASPERO-G. WIET, *Matériaux pour servir à la géographie de l'Égypte*, p. 173 ff.). The fact that the plural (*kuwar*) - and not the singular - precedes the two district-names may no doubt point to a certain degree of independence of these districts though they were administrated by one and the same 'amīl. An analogous passage is to be met with in PER Inv. Ar. Pap. 371₂.

(233 A.H: كور الاسمين واسفل انتهى وقوس وطح) ١

but as the previous line is almost completely destroyed little can be ascertained for the elucidation of the problem respecting the absorption of these districts in one larger administrative body. The third district-name is unfortunately lost, but as حيز شودة had been joined with Taḥā in one

kūra according to the list of AL-QURĀ'Ī and both belonged to the *kūra* of al-Uṣmūnain, this name may have been intended by the scribe. In favour of this supposition is the fact that also in P. Cair. B.É. n° 349, the three towns are mentioned together (طحا ودور وحيز شودة).

5. *Arāḍi ḥarāḡiyya* are originally the lands of the non-Muslims on which the tribute (*ḥarāḡ*) was imposed after the conquest. This tribute, levied on the land and not on the land-holder, forms in legal theory a kind of compensation for the concession of the conquerors in guaranteeing the safety of the conquered people, respecting their persons and cult, as also their leaving them in possession of their soil, which theoretically had passed into the dominion of the Muslim community. In conformity to the opinion of the Muslim lawyers the *ḥarāḡ* is considered as the price of farming out (*kirā*). Cf. D. SANTILLANA, *Istituzioni di diritto musulmano Malichita*, I, p. 287 f., 291-293; v. TORNAUW, *Das Eigentumsrecht nach moslemischem Rechte*, ZDMG xxxvi (1882), p. 326; M. VAN BERCHEM, *La propriété territoriale et l'impôt foncier sous les premiers Califes* (Genève, 1886), p. 20 ff.; C. H. BECKER, *Die Entstehung von 'Uṣr und Ḥarāḡ-Land in Aegypten*, Z.Ä XVIII (1904), p. 301 ff., especially pp. 315-319. The expression أرضي الخراجية is parallel to الرخصة الخراجية in P. Berol. 15099.

The lost second half of the line can in part be restored from a comparison with complete or nearly complete specimens of leases presenting the same context. Cf. n° 83₁, PER Inv. Ar. Pap. n° 459₁₁ (فاجيتك الى ذلك), n° 9188₁₀ (فاجيتك الى ذلك على), and P. Berol. 9188₁₀ (فاجيتك الى ذلك على). But this last formula as also ان تزدى [خارجك مع نجوم السلطان] in PER Inv. Ar. Pap. 3636₇, 3664₇, P. Berol. 15094₁₂, 15099, follows a much more detailed passage respecting the conditions of leasing and the nature of the soil than is given in the present formula. Here only the expression نجوم السلطان calls for comment; it changes with طول السلطان in P. Wessely A 170₁. The signification of 'instalment' for طيل has been illustrated by AZ-ZAMAHŠARI, *Asās al-Balāḡa* II (Cairo, 1923), p. 62, and occurs also in the passage من طيلك in P. Ryl. Arab. II n° 8₁; while in a passage quoted from AL-MAQRIZI (*Uṣūl*, I, p. 77₃) in his *Second Mémoire sur la nature et les révolutions du Droit de Propriété territoriale en Egypte depuis la conquête de ce pays par les musulmans jusqu'à l'expédition des Français* MIRE v, p. 48 annotation 2, S. DE SACY had already recognized that سلطان means 'governor'.

9. For the place-name Saft see vol. I, p. 254 f.

10. The patronymic ميس is short for the more frequently occurring موسى which corresponds exactly to Coptic *μαυσις* (cf. *P. Lond.* IV, p. 362). We encounter the form ميس also in *P. Cair. B. E.* n° 824, *PER Inv. Ar. Pap.* 8431, *P. Berol.* 8053, 8059. The name of this man as also the designation of the ground, which borders on the domain referred to in line 9, are lost.

80

(Pl. V).

Inv. n° 1525. 236 A.H. (15th July, 850 to 4th July, 851 A.D.).

Light-brown, strong papyrus. 11.1 × 12.4 cm. On recto 9 lines of a lease of land are very coarsely written in black ink across the horizontal fibres, in an inelegant but clear character, on verso 5 lines appertaining to the attestation of an acknowledgment (n° 123) in black ink parallel to the vertical fibres.

Place of discovery unknown but probably al-Usmûnain.

The ink is much faded on recto in some parts to invisibility. The side-margin remains on the right.

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]
٢ [هذا كذا باب كنهه . . . بن احمد بن عبد الله]
٣ لمعوية بن بكر وابراهيم بن حمدون
٤ انكما سا [ل]تموني وطلبتا الى ان
٥ اركبنا ثلثة فدا [د]بن ارض طين سودا

2. The *ism* of the clerk is no longer recognizable. It apparently consisted of three letters. 'Ain. Yâ and the upright stroke of *š*mal Lîm of اسم have been destroyed.

٦ من ارض التي في يدى بهور من ارض
٧ الساقية قبلى خليج هور على ان تزرعه
٨ قع لسة ستة وثلثة . ماتين . بسة
٩ [دزبا] [تير منا] [ق] [يل تاما] [اف] [يا] من حباب

- [In the name of God, the Compassionate, the Merciful.]
- [This is a document, which has written..... b. Isma[ʿil]
- for Mu'âwiya b. Bakr and Ibrahim b. Ḥamdûn.
- Verily ye have a[s]ked and petitioned that I
- lease unto you three faddâns of black clay-earth
- appertaining to the land which was in the hands of Pa-Hôr, belonging to the land
- watered by the noria to the south of the canal of Hôr, that thou mayest sow it
- with wheat for the year two hundred and thirty six for six
- [di]n[ârs mi]t[il]l[âli, full,] en[tire] reckoning at .
6. بهور renders the well known Coptic name Pa-Hôr, cf. G. HEUSER, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 17. For ارض الساقية cf. ...] [ورع] القدان ساقية
7. The village of Hôr, corresponding to Coptic *χοῦρ*, is situated in the east of Deir Abû Fâne or the right side of the Baḥr Yûsuf : cf. G. MASPERO, *Notes au jour le jour PSB.* XIII (1890, 91), p. 511 f.; E. AMÉLINEAU, *La Géographie de l'Égypte à l'époque Copte* (Paris, 1893), p. 199 f.; BEN DUQMAÏQ, *Kitâb al-Intisâr li-wâsilât 'iqd al-Amṣâr* (Cairo, 1893), V, p. 22; BEN AL-GHÂN, *Kitâb at-Tuhja as-Saniya*, p. 184; the Raik Nâsirî in SILVESTRE DE SACY, *Relation de l'Égypte, par Abd-Allatif*, p. 697 (n° 102); 'ALÎ PAŠA MUBÂRAK, *Kitâb al-Hilâl at-Taufiqiya*, XVII (Cairo, 1307), p. 26.
- Hôr belonged to the district of al-Usmûnain and is mentioned several times in the papyri (*P. Ryl. Arab.* I n° 1, XI n° 12, 14; *PERF* n° 685, *PER Inv. Ar. Pap.* 102, 141; *P. Cair. B. E.* Inv. n° 1365, 162, 349, cf. A. GROHMANN, *Probleme der arabischen Papyrusforschung*, I, p. 387 f.

C. For the place name *Safy* see vol. I, p. 254 f.

10. The patronymic *ميس* is short for the more frequently occurring *ميسد* which corresponds exactly to Coptic *ⲙⲓⲥⲁⲩⲥ* (cf. *P. Lond.* iv, p. 562). We encounter the form *ميس* also in *P. Cair. B. E.* n° 82₂, *PER Inv. Ar. Pap.* 8431₂, *P. Berol.* 8053₁, 8059₄. The name of this man as also the designation of the ground, which borders on the domain referred to in line 9, are lost.

80

(Pl. V).

Inv. n° 152₂. 236 A.H. (15th July, 850 to 4th July, 851 A.D.).

Light-brown, strong papyrus. 11.1 × 12.4 cm. On recto 9 lines of a lease of land are very coarsely written in black ink across the horizontal fibres, in an inelegant but clear character, on verso 5 lines appertaining to the attestation of an acknowledgment (n° 123) in black ink parallel to the vertical fibres.

Place of discovery unknown but probably al-Usmûnain.

The ink is much faded on recto in some parts to invisibility. The side-margin remains on the right.

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]
٢ [هذا كذا باب كتبه . . . بن اسم . . .]
٣ لمعوية بن بكر وابراهيم بن حمدون
٤ انكما ساء [ل]تموني وطلبنا الى اب
٥ اكريكا ثلثة فدا [دي]بن ارض طين سودا

2. The *ism* of the clerk is no longer recognizable. It apparently consisted of three letters. 'Ain. Yâ and the upright stroke of final Lām of اسم have been destroyed.

٦ من ارض التي في بني بهور من ارض
٧ السابقة قبلى خليج حور على ان تزعه
٨ قح لسه سته وتلتين وماتين بسته
٩ [دنبا]نير مئا [ق]جل تاما و [اف] [يا] من حساب

1. [In the name of God, the Compassionate, the Merciful.]
2. [This is a document, which has written..... b. Isma[ʿīl].]
3. for Mu'āwiya b. Bakr and Ibrahim b. Hamdūn.
4. Verily ye have a[s]ked and petitioned that I
5. lease unto you three faddāns of black clay-earth
6. appertaining to the land which was in the hands of Pa-Hôr, belonging to the land
7. watered by the noria to the south of the canal of Hôr, that thou mayest sow it
8. with wheat for the year two hundred and thirty six for six
9. [di]n[ārs mīt]y[ālī, full.] en[tire] reckoning at .
6. *بهور* renders the well known Coptic name Pa-Hôr, cf. G. HEUSER, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 17. For *ارض السابقة* cf. ...] *وربع* [القدان ساقية in *PER Inv. Ar. Pap.* 8689₁₀₁.

7. The village of Hôr, corresponding to Coptic *ⲭⲟⲩⲟⲣ*, is situated in the east of Deir Alā Fān on the right side of the Bahr Yūsuf; cf. G. MASPERO, *Notes au jour le jour PSBA* XIII (1890/91), p. 511 f.; E. AMÉLINEAU, *La Géographie de l'Égypte à l'époque Copte* (Paris, 1893), p. 199 f.; IDN DUQMAÏQ, *Kitāb al-Intiṣār li-wāsiṭat 'iql al-Amṣār* (Cairo, 1893), V, p. 22; IDN AL-ĞĪ'ÂN, *Kitāb at-Tuhfa as-Sanīya*, p. 184; the Rauc Nāsiri in STUVESIRE DE SACY, *Relation de l'Égypte, par Abd-Allatif*, p. 697 (n° 102); 'ALĪ PAṢĀ MUḔĀRAK, *Kitāb al-Hiṭat at-Tauḥīqiya*, XVII (Cairo, 1307), p. 26.

Hôr belonged to the district of al-Usmûnain and is mentioned several times in the papyri (*P. Ryl. Arab.* I n° 11, XI n° 12₂, 14; *PERF* n° 683₁, *PER Inv. Ar. Pap.* 102₂, 141₂; *P. Cair. B. E. Inv.* n° 136₂, 162₁₃, 349₇, cf. A. GROHMANN, *Probleme der arabischen Papyrusforschung*, I, p. 387 f.

11. reckoning at $1\frac{1}{2}$ dinârs per faddân :
 12. and thereof belongs to fallow-land [flax 10 (faddâns). at (a rent of) 5 dinârs]
 13. reckoning at [$\frac{1}{2}$]
 14. [] [] []
 15. 13
 16. and wheat $\frac{9}{1}$ 5 [$\frac{1}{2}$] $1\frac{1}{2}$ 6 reckoning at $1\frac{1}{2}$ (dinâr per faddân).

4. $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ represents the almost exact transcription of Coptic $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ in the Hermopolite nome, mentioned in W. E. CRAM, *CMBM*, n° 1031, (p. 429) and referred to also under the name $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ (ibid. n° 1042, p. 434) and $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ (ibid. n° 1165, p. 492) as perhaps also $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ in *CPR* II, n° 56, (p. 60), Greek $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ (*Arch.* II, 1903, p. 139) and $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ (*MPER* v [1889], p. 18 f.), the last belonging to the $\nu\alpha\iota\delta$; $\theta\epsilon\omicron\delta\omicron\sigma\iota\omicron\upsilon\omicron\lambda\iota\tau\iota\varsigma$; in the Vth Century a. Chr. The old Theodosiopolite nome became then the *kara* of Tahâ (cf. E. AMÉLINEAU, *La géographie de l'Égypte à l'époque Copte*, p. 201 f.; H. I. BELL, *The Aphroditi Papyri JHS* XXVIII, [1908], p. 103 f., 119; J. KRALL, *CPR* II, p. 99 f.) under the Arab administration (cf. p. 36 f.); but Maqtûl, which occurs together with Ibsâda in *P. Ryl. Arab.* III n° 11, belonged to the district of al-Usmûnain according to IBN AL-ĞĪ'ÂN, *Kitâb al-Tuhfa as-Saniya*, p. 182, the Rauk Nâsirî in S. DE SACY, *Relation de l'Égypte, par Abd-Allatif*, p. 697 (n° 92) and IBN DUQMAQ. *Kitâb al-Intisâr li-wâsiliti 'ipl al-Amṣâr*, V, p. 21. The same results also from P. Cair. B. E. n° 162, where Maqtûl (l. 11) is named together with the towns of Anṣinâ (Antinoë), al-Madîna (the capital of al-Usmûnain), al-Miniya (Iḥṣān), Qalandiyûn, (Haiz) Šanûda, Hôr, Sîfa, Sûds and some others.

5. Flax (قن), frequently mentioned in the Arabic papyri, was cultivated in Egypt of an excellent quality and was of considerable importance not only for the textile-manufacture but also for export to other countries. Cf. AS-SUYŪTÎ, *Ḥuṣn al-Mahâḡara fi aḡbâr Miṣr wa'l-Qāhira*, II, p. 230, 234; IBN MAMMÂRÎ, *Kitâb Qawā'in ad-Dawā'in*, p. 29; A. V. KREMER, *Ägypten*, I, (Leipzig, 1863), p. 209 f.; FR. KÖRNICKE, *Bemerkungen über den Flach des heutigen und alten Ägyptens*, *Ber. d. deutsch. bot. Gesellsch.* VI (Berlin, 1888), p. 380-84. According to *PER* Inv. Ar. Pap. 6007 the

rent for one faddân cultivated with flax amounted to 4 dinârs, while for the same area cultivated with corn only $2\frac{1}{2}$ dinârs were paid. But will be noticed that this rent is exceedingly high, and also according to *PER* Inv. Ar. Pap. 3431 only $1\frac{1}{2}$ dinârs were paid for one faddân cultivated with flax and $\frac{2}{3}$ of a dinâr for one faddân cultivated with corn.

6. The formula $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$, very common in tax-receipts and other papyri connected with taxes, refers to the fact that the payments to the Treasury had to be effected in true or weight-value estimated according the standard weights deposited in the Treasury. We preceive from P. Cair. B. E. 342 (*NP.F* n° 3, p. 253-55) that the Governor Qorra b. Šarik entrusted the pagarch to accept *ḡizya*-payments only according to the standard-weight of the Treasury (علي وزن بيت المال) and gave analogous instructions to the *juṣṣāl* (treasurer) of the *kāra* and the *ḡisṣār* (headman) of the villages. A similar decree is represented by P. Lond. IV n° 1405 (p. 76 f.), but the difficulties of the finance-authorities and the respective offices, caused by the use of depreciated money for tax payments by the public did not however cease. The coins had to be weighed and the actual value determined in any case, which was the function of the official known as the *zygostate* $\zeta\gamma\omicron\sigma\tau\alpha\tau\iota\varsigma$ in the Byzantine and early Arabic period and later presumably of the *ḡahḡad*. At any rate the Arab Government was forced to issue its requisitions in 'numbered' solidi or dinârs ($\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$ $\nu\alpha\iota\delta$ $\mu\epsilon\tau\alpha\lambda$, cf. P. Heid. III, n° 5, 10 [p. 83], 6, 10, 9 [p. 84] and p. 108-113; P. Cair. B. E. n° 335, 10 = *NP.F* n° 13 [p. 267], 336, 10, 9 = *NP.F* n° 14 [p. 267], 333, 10 = *NP.F* n° 15 [p. 268], 334, 10 = *NP.F* n° 16 [p. 268]) and to convert the actual payments in coin into their value according to the weight value (*ḡizya* cf. *PER* n° 573). The somewhat complicated reckoning in official amounts and registers resulting from this state of affairs has been explained by H. I. BELL, *P. Lond.* IV, p. 84-86; cf. also *MPER* II/III (1887), p. 160 f.

8. It is noticeable that fallow-land (بور), which had been registered in the cadasters and tax-payer lists (cf. P. Cair. B. E. n° 161, 17, 21, 194, 200, *PER* Inv. Ar. Pap. 3022, 3102a, 3241, 3251, 3431, 3495, 6001, 10) was exempted from the land-tax (خراج); cf. M. v. BERCHEM, *La propriété territoriale*, p. 67; AL-MĪWARDÎ, *Kitâb al-Aḡkām as-Sultāniyya*, Cairo, 1909, p. 135; A. GROHMANS, *Aperçu de Papyrologie Arabe*, p. 85. If nevertheless the lessee is obliged here to pay the *ḡaraḡ* for that portion of land which

he otherwise would have left as fallow, this may agree with a more rigorous practice, which, in the interest of the fsc, was designed to prevent the cultivators from neglecting their soil (cf. M. v. BERCHEM, *op. cit.*, p. 65 f.).

9. AS to the term مائى cf. n° 90, 124; and vol. I, p. 116.

10. A similar specification respecting the nature and products of the leased land, as here and at the end of n° 82, is also to be found in P. Berol. 9067-12.

On verso:

Sawwāl, 253 A.H. (4th October to 2nd November, 867 A.D.).

- ١ [] ٠٠ هر مرقوره بن الحخه انك
 ٢ سالتنى وطلبت الى أن اكريك أربعة
 ٣ عشر فداناً أرض طيبة سودا من أرض
 ٤ مقطول على أن تزرعها قمح وكتان
 ٥ باحد عشر دينرا نقد بيت
 ٦ المسال ووزنه فاجبتك الى ذلك
 ٧ فازرع على بركة الله وعونه فـ
 ٨ تزيدت لحساب ذلك وما يوزن فعليك
 ٩ نحرجه وذلك لمساء ونخراج سنة
 ١٠ ثلث وخمسين ومائتين
 ١١ من ذلك من أرض المنعة تزرع كان ٥
 ١٢ مجرى أرض سدهيه من ٥
 ١٣ ومن ذلك قمح غير الوز دينر
 ١٤ عند الثير في الرأس القيل نبول الأندر
 ١٥ شهيد رضوان بن عبد الواحد على إقرار الحارث

8. Ms. ز. — 9. Ms. س.

- ١٦ بن الليث بجميع ما في هذا الكتاب وذلك في شوال
 ١٧ سنة ثلث وخمسين ومائى شهيد الحر بن على
 ١٨ بن سليمان بما في هذا السجل
 ١٩ شهيد عيسى بن نجد على إقرار الحارث بن الليث
 ٢٠ بهذا السجل
 ٢١ مرقوره من هذا السجل
 ٢٢ من قبل صاحب او سلطان
 ٢٣ ذلك

24 شهيد أحمد بن عبد الخالق على ما في هذا الكتاب (On the margin):

٢٥	فدان	دينر
٢٦	«	«
٢٧	وقح	«

1. Merqûre b. (?). Verily thou
2. hast asked and petitioned that I lease unto thee four-
3. teen faddāns of good black earth belonging to the land of
4. Maqtûl that thou mayest sow it with wheat and flax
5. for eleven dinārs full weight money of
6. the Treasury. I have, therefore, granted thee this.
7. Sow, then, with the blessing and help of God; what
8. thou hast done in addition (to what thou hast been obliged) shall
- be (reckoned) to (thy) account, and what thou hast fallowed, the land-
9. tax thereof is incumbent upon thee, viz. for water and for the
- impost of the year
10. two hundred and fifty three.

21-23. These lines being badly written no positive reading can be suggested with exception of the words given in the text.

(1)

he otherwise would have left as fallow, this may agree with a more rigorous practice, which, in the interest of the *asc*, was designed to prevent the cultivators from neglecting their soil (cf. M. v. BERCHEM, *op. cit.*, p. 65 f.).

9. As to the form ماني cf. n° 90₁, 124; and vol. I, p. 116.

10. A similar specification respecting the nature and products of the leased land, as here and at the end of n° 82, is also to be found in P. Berol. 9067₁₋₁₂.

On verso :

Šawwāl, 253 A.H. (4th October to 2nd November, 867 A.D.).

- ١ [] ٠٠ هر مرقوره بن الحنه انك
- ٢ سالتني وطلبت الى أن اكريك أربعة
- ٣ عشر فدانا أرض طيبة سودا من أرض
- ٤ مقطول على أن تزرعها قمح وكان
- ٥ باحد عشر دينرا نقد بيت
- ٦ المال ووزنه فاجبتك الى ذلك
- ٧ فازرع على بركة الله وعونه فما
- ٨ تزيدت لحساب ذلك وما يترت فعليك
- ٩ نراجيه وذلك لماء ونخراج سنة
- ١٠ ثلث وخمسين ومائتين
- ١١ من ذلك من أرض المنعة تزرع كان ٨
- ١٢ مجرى أرض سدهيوه من (١)
- ١٣ ومن ذلك قمح غير الورّ دينر
- ١٤ عند الير في الرأس القليل بجول الأندر
- ١٥ شهد رضوان بن عبد الواحد على إقرار الحارث

8. Ms. زردب. — 9. Ms. سنة.

- ١٦ بن الليث بجميع ما في هذا الكتاب وذلك في شتوال
- ١٧ سنة ثلث وخمسين ومائ شهد الحارث بن علي
- ١٨ بن سليمان بما في هذا السجل
- ١٩ شهد عيسى بن نجد على إقرار الحارث بن الليث
- ٢٠ بهذا السجل
- ٢١ مرقوره من هذا السجل
- ٢٢ من قبل صاحب او سلطان
- ٢٣ .. ذلك

٢٤ شهد أحمد بن عبد الخالق على ما في هذا الكتاب (On the margin:)

٢٥	فدان	دينر
٢٦	»	»
٢٧	وقفح	»

1. Mergûre b. (?). Verily thou
2. hast asked and petitioned that I lease unto thee four-
3. teen fardâns of good black earth belonging to the land of
4. Maqtûl that thou mayest sow it with wheat and flax
5. for eleven dinârs full weight money of
6. the Treasury. I have, therefore, granted thee this.
7. Sow, then, with the blessing and help of God; what
8. thou hast done in addition (to what thou hast been obliged) shall
- be (reckoned) to (thy) account, and what thou hast fallowed, the land-
9. tax thereof is incumbent upon thee, viz. for water and for the
- impost of the year
10. two hundred and fifty three.

21-23. These lines being badly written no positive reading can be suggested with exception of the words given in the text.

11. Of this 4 (faddāns) are usufruct land (12) (by) the canal of the land of Sadheu (?), (11) to be sown with flax, at (a rent of) 6 dinār(s)

12. (reckoning) at $1\frac{1}{2}$ dinār(s) per faddlān

13. and thereof (for) wheat without parings

○ dinārs, (reckoning) at $\frac{1}{2}$ dinār (per faddlān)

14. near the well at the southern edge in the circuit of the treshing-floor (?)

15. Rīḏwān b. 'Abd al-Wāḥid is witness to the acknowledgment by al-Ḥārīt

16. b. al-Laiṭ respecting all that (is contained) in this contract, and this in Sawwāl

17. of the year two hundred and fifty three. Al-Ḥurr b. 'Alī

18. b. Sulaimān is witness to the tenor of this *sigill*.

19. 'Isā b. Naḡel is witness to the acknowledgment by al-Ḥārīt b. al-Laiṭ

20. respecting this *sigill*.

21. Merqūre
of this *sigill*

22. from any administrator or governor

23.

24. Ahmad b. 'Abd al-Ḥāliq is witness to the tenor of this contract.

25. Faddlān Dinār

25. 14 11 flax 4 (faddāns for) 6 (dinārs)

27. and wheat 10 5 reckoning at $\frac{1}{2}$
(dinār per faddlān)

4. For Maqtūl see n° 81, (p. 46).

8. From analogy of PERF n° 626¹⁾ we may, as Professor M. SAN NICOLO tells me, presume that the lessee cultivated more land than the

1. Published in *Münchener Beiträge zur Papyrologie und antiken Rechtsgeschichte* XIX (1934), p. 338 f.

14 faddāns let to him on lease by contract. With reference to what he cultivated above that measure he had to settle accounts with the authorities—or the lessor—as to an extra rent; on the other hand it was stipulated that should he leave uncultivated part of the 14 faddāns let to him on lease he nevertheless had to pay the land-tax or impost thereon.

12. The lessee's land is watered by a canal which belongs to an estate known as *ارض سدحوه*; the irrigation has to be paid for (cf. I. 9). *سدحوه* recalls similar compounds such as *سدسود* (VER Inv. Ar. Pap. 8770₁), *سدسويه* a channel in the territory of Tuṭūn (P. Berol. 8010_{3,13}) and *سدسويه* (Sedmoūh *Description de l'Égypte*, II, p. 810, Atlas 19. 21. 22. *سدسويه* in P. Berol. 8217₂).

13. Great importance had been attached to cleanness and purity of wheat at all periods in Egypt; cf. remarks on n° 103₂, (p. 127).

14. This line, badly written, is peculiarly difficult to read. What is given in the text can hardly be regarded as more than a very doubtful attempt. If the reading *راس الارض* be correct, we are reminded of the somewhat obscure expression *راس الارض* in the interesting *muzāra'a*-contract published by O. LOTH in *ZDMG* xxxiii (1880), p. 686f. and in P. Berol. 15029₁₃. Neither is it possible to contribute anything to the explanation of this passage.

15. Al-Ḥārīt b. al-Laiṭ is probably the lessor and might be the same person as the *الحارث بن الليث بن عمر بن الفضل* occurring in PERF n° 798_{13,9} (dated 260 A. H.).

18. *سجل* derived from *с҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃*, *с҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃҃*, Greek *αρχαίων* (cf. J. V. KARABACEK, *ÖMFO* XI [1885], p. 114) is not used here in the sense "order, passport" as in Greek papyri, but means especially a contract of lease or a certificate of registration,¹⁾ as such leases were entered in the land registers of the local tax offices (cf. PER Inv. Ar. Pap. 6007) together with the amount of the leased faddāns, the term thereof being *تسجيل* "the official registration" as D. S. MARGOLIOUTH, *P. Ryl. Arab.* VIII n° 16 (p. 100) has pointed out.

1. Cf. PERF n° 967₅, 984₅, PER Inv. Ar. Pap. 1035, 3037₁, 3041₂, 3084₁, 3036₂, 8648₁, P. Berol. 9188₁₂, 13039₂, PSR n° 243₁₀, 251₁₀.

83

(Pl. V)

Certificate of registration.

Ta'riḥ n° 1922. 348 A. H. (14th March, 959 A.D. to 3rd March, 960 A. D.).

Yellowish-white paper. 16×7.7 cm. The text of the *sigill*, written in black ink, has 14 lines on recto in a cursive hand with a tendency to ligatures; diacritical points are but sparsely added. The back bears one line in black ink by another hand, a minute concerning the coming in of 50 dinārs.

The paper has been folded from bottom to top, the widths of the successive folds being : $0.3+1.1+0.8+0.8+1.1+1.2+1.3+1.2+1.3+1.4+1.4+1.2+1.5+1.3+0.4$ cm.

Place of discovery unknown.

Mutilated at the top only, in good condition.

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا كتاب سجل من أبو النجم بدر الاول
 كتبه لشبيب بن اسطهويه انك سالتني
 وطلبت الى أن أجعلك من أراضي ساقية قلود
 من البلد ثلثة فدادين أرض طيبة سودا بثلثة
 دنانير معسولة على الرسم الجارى في البلد في الصرف الأجود
 والحين والآن فأجبتك الى ذلك على أن تؤدى نراجك
 مع أنجم السلطان أعزه الله وأوقاته فازرع

1. The two slanting lines no doubt belonged to Greek figures representing perhaps payments on instalment by the lessee; such notes were usually written in the left upper corner of the documents as in PERF n° 905. — 4. The Ya in اسطهويه seems to be dotted in the Ms. — 5. is pointed in the archetype. The Dāl in تؤدى is mutilated. — 8. Instead of أجبتك the Ms. has وجبتك.

١٠. على بركة الله وعونه فإ تزيد نخاس سحلك
 ١١. وما يؤتته نغراجه لازم لك وذلك نخراج سنة
 ١٢. ثمان وأربعين وثمانه
 ١٣. تزرع في المعلن فدان بدینر
 ١٤. ما وجب ٢ ٢

1.
2. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
3. This is the certificate of registration of Abu 'n-Nağm Badr al-Aw [...]
4. which he has written for Šabīb b. Ištūrheu. Verily th[ou hast asked]
5. and petitioned that I might register for thee of the lands of Šāqiyat Qalīde (Claudios),
6. appertaining to the district, three faddāns of good black earth for three
7. dinārs, to be counted out at the usual, current, best exchange
8. at any time and now. I have, therefore, granted thee this, so that thou mayest pay thy land-tax
9. together with the instalments due to the Governor—may God exalt him—at the due time. Sow, then,
10. with the blessing and help of God; what thou hast done in addition shall be reckoned in accordance with thy contract,
11. and what thou hast fallowed, the land-tax thereof is obligatory upon thee, viz. for the impost of the year
12. three hundred and forty eight.
13. Thou sowest on (the land) publicly known faddān, for dinār(s)
14. that which has been obligatory: 3 3
15. Nūn in المعلن is dotted in the Ms.

3. For the sense of سجل see the remarks on n° 82₁₆ (p. 51).
4. The name سيب occurs several times in Arabic papyri but it is noticeable that CMM renders the Arabic name سيب in W. E. CRUM, *CMM*, n° 1050 (p. 437) where CMM: CAAM in the text corresponds to سيب in the seal below the text. For سيب of vol I p. 64
5. The name سيرة occurring also in PER Inv. Ar. Pap. 8346, *P. Ryl. Arab.* xi n° 19_{13, 19} corresponds to the Coptic short for ΚΑΛΥΤΕ (Claudius, *MPER* v [1889], p. 28). So far no further instance of the hitherto unknown locality has been found. Toponymes compounded of سيرة with a proper name frequently occur among the place-names of Egypt. Cf. IBN AL-GI'ÂN, *Tuhfa*, Index p. 21.
7. For سيرة see vol. I, p. 173, 181; *MPER* II/III (1887), p. 160; *P. Ryl. Arab.* III n° 7_{1, 10}, 10_{2, 10}; *BAU* n° 5_{1, 10}; PER Inv. Ar. Pap. 3586, 4614_{1, 2}, 3664. This attribute is very common in connection with gold-coins in Arabic papyri.
9. The expression السطان نجم has been explained on p. 37.

84, 85

(Pl. VII)

Certificate of registration.

Inv. n° 177^a.

About 348 A.H. (959 A.D.).

Dingy white, thick paper. 14.8×8.5 cm. The writer began to write a certificate of registration lengthwise on recto but stopped when he had reached l. 4 for some reason or other, and used the back of the piece of paper—which had been torn off from a larger piece—for the draft of another certificate of registration, written in 9 lines parallel to the lesser margin.

Both texts in black ink, the former frequently pointed, while in the latter only Bā in سيع in line 6 is provided with a dot. Though both texts are the work of a single scribe the difference of writing is considerable. The text on verso is hastily written in cursive characters with a general tendency to ligatures. The paper has been folded from bottom to top parallel to the lines on verso, the widths of the successive folds being: 0.5+1.2+1.2+0.9+1+0.9+1.2+2+1.9+2.3+1.7 cm.

Place of discovery unknown.

Complete, at top and bottom extensive blank spaces.

On recto:

١ بسم الله الرحمن الرحيم
٢ قد أجبلك يا أبا عبد الله محمد بن رقرق الثالث من بقعة نافع بيلتقوم
٣ بالسعر الواقع بيلتقوم فازرع على بركة الله وعونه ولك الوفاء
٤ بذلك والمساحة تكون

1. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
2. I have already registered for thee, oh Abū 'Abdallāh Muḥammad b. Raqqar, the third of the low-land of Nāfi' in Baltaqūm
3. at the rate actually in use in Baltaqūm. Sow, then, with the blessing and help of God, the performance thereof being
4. thine, and the measurement (of the land) shall be
2. The patronymic seems to be of very rare occurrence. No mention can be found of the place-name Baltaqūm, the vocalization of which is not certain.
4. From the wording of the certificate it would seem—as Prof. M. SAN NICOLÒ tells me—that the amount of impost to be paid by the lessee was based on the average local price at the time of harvest and on the size of land actually cultivated.

On verso:

١ بسم الله الرحمن الرحيم
٢ قد أجبلك يا أبا عبد الله محمد بن يزيد العسكري
٣ عشرين فدان أرض طين نفا بمزرعة يحنين

Recto: 2. For أجبلك the archetype erroneously has أجبلك has dotted in the Ms. — 3. Ms. بالسعر, الواقع, على (the dots being within the bend), وعونه. — 4. بركة is pointed thus is the original.

Verso: 3. In فدان the nominative is incorrectly used instead of the accusative through the influence of the vernacular.

3. For the sense of سجل see the remarks on n° 82, 16 (p. 51).

4. The name سيب occurs several times in Arabic papyri but it is noticeable that CMMH renders the Arabic name سيب in W. E. CRUM, *CMBM*, n° 1050 (p. 437) where CMMH Ṣ: CMMH in the text corresponds to سيب in the seal below the text. For اساطير of vol I p. 64

5. The name قرد occurring also in PER Inv. Ar. Pap. 8346, *P. Ryl. Arab.* xi n° 19, 13, 19 corresponds to the Coptic Ⲫⲁⲣⲧ form KARYTE (Claudius, *MPER* v [1889], p. 28). So far no further instance of the hitherto unknown locality has been found. Toponymes compounded of ساقية with a proper name frequently occur among the place-names of Egypt. Cf. IBN AL-GI'ÂN, *Tuhfa*, Index p. 21.

7. For معرول see vol. I, p. 173, 181; *MPER* II/III (1887), p. 160; *P. Ryl. Arab.* III n° 73, 1, 10, 2, 1; *BAU* n° 52, 1, 19; PER Inv. Ar. Pap. 3586, 4014, 3664. This attribute is very common in connection with gold-coins in Arabic papyri.

9. The expression نجم السلطان has been explained on p. 37.

84, 85

(Pl. VII)

Certificate of registration.

Inv. n° 177^r.

About 348 A.H. (959 A.D.).

Dingy white, thick paper. 14.8×8.5 cm. The writer began to write a certificate of registration lengthwise on recto but stopped when he had reached l. 4 for some reason or other, and used the back of the piece of paper—which had been torn off from a larger piece—for the draft of another certificate of registration, written in 9 lines parallel to the less margin.

Both texts in black ink, the former frequently pointed, while in the latter only Bā in سيع in line 6 is provided with a dot. Though both texts are the work of a single scribe the difference of writing is considerable. The text on verso is hastily written in cursive characters with a general tendency to ligatures. The paper has been folded from bottom to top parallel to the lines on verso, the widths of the successive folds being: 0.5+1.2+1.2+0.9+1+0.9+1.2+2+1.9+2.3+1.7 cm.

Place of discovery unknown.

Complete, at top and bottom extensive blank spaces.

On recto:

بسم الله الرحمن الرحيم ١
قد أجتلك يا أبا عبد الله محمد بن رقوق الثالث من بقعة نافع بيلتقوم ٢
بالسر الواقع بيلتقوم فأززع على بركة الله وعونه ولك الوفاء ٣
بذلك والمساحة تكون ٤

1. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.

2. I have already registered for thee, oh Abū 'Abdallāh Muḥammad b. Raqqāq, the third of the low-land of Nāf' in Baltaqūm.

3. at the rate actually in use in Baltaqūm. Sow, then, with the blessing and help of God, the performance thereof being

4. thine, and the measurement (of the land) shall be

2. The patronymic seems to be of very rare occurrence. No mention can be found of the place-name Baltaqūm, the vocalization of which is not certain.

4. From the wording of the certificate it would seem—as Prof. M. SAN NICOLÒ tells me—that the amount of impost to be paid by the lessee was based on the average local price at the time of harvest and on the size of land actually cultivated.

On verso:

بسم الله الرحمن الرحيم ١
قد أجتلك يا أبا عبد الله محمد بن يزيد العسكري ٢
عشرين فدان أرض طين نفا بمزعة يحن ٣

Recto: 2. For أجتلك the archetype erroneously has اسلك . اسلك and بيلتقوم are dotted in the Ms. — 3. Ms. بالسر , الواقع , على (the dots being within the bend) . وعونه , — 4. تكون is pointed thus is the original.

Verso: 3. In فدان the nominative is incorrectly used instead of the accusative through the influence of the vernacular.

- ٤ بالسعر الواقع بالبلد فازرع على بركة الله
 ٥ وسونه ولك انونا بذلك وما تزيدت فيحساب وذلك
 ٦ لخراج سنة سبع وأربعين وثلاثية الخراجيه وكتب
 ٧ يعقوب بن عبد الله بخطه في رجب من سنة ثمان
 ٨ وأربعين وثلاثية وصلى الله على سيدى محمد النبي
 ٩ وآله وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين

1. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
2. I have already registered for thee, oh Abū 'Abdallāh Muḥammad b. Zaid al-Askari,
3. twenty faddāns of clean clay-earth belonging to the plantation of Yahyā
4. at the rate actually in use in the district. Sow, then, with the blessing
5. and help of God, the performance thereof being thine. What thou hast done in addition shall be (carried) on to (thy) account, viz.
6. for the impost of the *ḥarāḡi*-year three hundred and forty seven, and Ya'qūb
7. b. 'Abdallāh has written (it) in his (own) handwriting in Raḡab of the year three hundred
8. and forty eight. May the blessing of God be upon my lord Muḥammad the Prophet
9. and upon his family, and may He give him peace. Praise be to God, the Lord of all created beings.

2. The reading of the *nisba* is not certain, the writing being very indistinct. If the long slanting dash should belong to a Kāf (formed by the last apex before Rā) العسكري comes under consideration, this *nisba* relating to the *بنو عسك* (cf. AS-SAM'ĀNĪ, *Kitāb al-Ansāb*, fol. 390^v; AL-MAQRIZĪ, *Abhandlung über die in Ägypten eingewanderten arabischen*

٦. س is dotted in the M.

Stämme, p. 423, 469; AS-SUYŪTĪ, *Lubb al-Lubāb*, p. 179) or perhaps also to the village of العسكري in the district of al-Uṣmūnain (cf. IEN DRUMIO, *Kitāb al-Intisār li-waḡḡat 'iqd al-Anṣār*, V, p. 17). If we assume that the inclined line replaces the three points of Šin (cf. CPR III, I, 1, p. 71) the reading might equally well be العسكري or العسكري. The former *nisba* would point to the بنو عسك in Upper-Egypt (cf. AL-MAQRIZĪ, *op. cit.*, p. 443, 483), the latter to the بنو عسك, settled in Egypt together with the Qais in 107 A.H. according to AL-MAQRIZĪ, *op. cit.*, p. 446, 483 (cf. AS-SUYŪTĪ, *Lubb al-Lubāb*, p. 208; AS-SAM'ĀNĪ, *Kitāb al-Ansāb*, fol. 433^r). But I must confess that these two possibilities of reading seem to be less probable.

6. The year 347 began on 25th of March, 938 A.D. and ended with the 14th of March, 939 A.D. *ḥarāḡi*-years are often mentioned in Arabic documents, cf. *MPER* n° 1111 (1837), p. 93 f., 169, 171; P. Strassbg. Arabe 1183 (في ستين ثمان وتسع وثمّين وثلاثية الخراجية) (P. Berol. 8179, 8177, 8006, 8220). The expression means that the assessment of the taxes was effected according to the solar-year of 365¼ days (cf. S. DE SACY, *Second mémoire sur la nature et les révolutions du Droit de Propriété territoriale en Egypte*, p. 60, 74 f.; J. v. HAMMER, *Über die Länderverwaltung unter dem Chalifate*, p. IX, 191; IEN MAMMĀTĪ, *Kitāb Qawānīn ad-Dawāwīn* p. 26; AL-MAQRIZĪ, *Uḡlāt*, I, p. 103).

7. The Raḡab 348 A.H. corresponds to the period between the 7th September and the 7th October, 939 A.D.

8. For the adding of religious formulae see the remarks in vol. I. p. 150. The passage والحمد لله رب العالمين recurs also—but joined to the *Basmala*—in PERF n° 835, and in the introduction to the letter published by J. D. WEILL in *BIFAO* xxx (1930), p. 34, line 6 (والحمد لله رب العلمين < كثيرا >) as also in *P. Ryl. Arab.* xv n° 34 A.1.2 (p. 165). Cf. remarks n° 73_{II} (p. 10).

86, 87

(Pl. VIII, IX)

Attestation to an agreement of lease.

Inv. n° 238. 312 A.H. (9th April, 924 to 29th March, 925 A.D.).

Brown, tolerably fine papyrus. 38 x 22.7 cm. The writer showing a clear, regular, educated hand began to draft the text upon that side the fibres of which run at right-angles to the joining-line of the selides (on

- ٤ بالسعر الواقع بالبلد فازرع على بركة الله
 ٥ وعونه ولك الزنا بذلك وما تزيدت نجسب وذاك
 ٦ لخراج سنة سبع وأربعين وثلاثية الخراجيه وكتب
 ٧ يعقوب بن عبد الله بخطه في رجب من سنة ثمان
 ٨ وأربعين وثلاثية بحلى الله على سيدى محمد النبي
 ٩ وآله وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين

1. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
2. I have already registered for thee, oh Abū 'Abdallāh Muḥammad b. Zaid al-Askari,
3. twenty faddāns of clean clay-earth belonging to the plantation of Yahyā
4. at the rate actually in use in the district. Sow, then, with the blessing
5. and help of God, the performance thereof being thine. What thou hast done in addition shall be (carried) on to (thy) account, viz.
6. for the impost of the *ḥarāḡi*-year three hundred and forty seven, and Ya'qūb
7. b. 'Abdallāh has written (it) in his (own) handwriting in Raḡab of the year three hundred
8. and forty eight. May the blessing of God be upon my lord Muḥammad the Prophet
9. and upon his family, and may He give him peace. Praise be to God, the Lord of all created beings.

2. The reading of the *nisba* is not certain, the writing being very indistinct. If the long slanting dash should belong to a Kāf (formed by the last apex before Rā) the *السكري* comes under consideration, this *nisba* relating to the *بنو سكر* (cf. AS-SAM'ĀNĪ, *Kitāb al-Ansāb*, fol. 390^v; AL-MAQRIZĪ, *Abhandlung über die in Ägypten eingewanderten arabischen*

٦. س is dotted in the M.

Stämme, p. 428, 469; AS-SUYŪTĪ, *Lubb al-Lubāb*, p. 179) or perhaps also to the village of *السكري* in the district of al-Uṣmūnain (cf. IBN DUQMAQ, *Kitāb al-Intiṣār li-waṣīyat 'iml al-Anṣār*, V, p. 17). If we assume that the inclined line replaces the three points of Šin (cf. CPR III, I, 1, p. 71) the reading might equally well be *السكري* or *السكري*. The former *nisba* would point to the *بنو سكر* in Upper-Egypt (cf. AL-MAQRIZĪ, *op. cit.*, p. 443, 485), the latter to the *بنو سكر*, settled in Egypt together with the Qais in 107 A.H. according to AL-MAQRIZĪ, *op. cit.*, p. 446, 488 (cf. AS-SUYŪTĪ, *Lubb al-Lubāb*, p. 208; AS-SAM'ĀNĪ, *Kitāb al-Ansāb*, fol. 453^v). But I must confess that these two possibilities of reading seem to be less probable.

6. The year 347 began on 25th of March, 958 A.D. and ended with the 14th of March, 959 A.D. *ḥarāḡi*-years are often mentioned in Arabic documents, cf. *MPER* II/III (1887), p. 93 f., 169, 171; P. Strassbg. Arabe 118, (في سنتين ثمان وتسع وعشرين وثلاثية الخراجية) P. Berol. 8179, 8177, 8006^v, 8220. The expression means that the assessment of the taxes was effected according to the solar-year of 365½ days (cf. S. DE SACY, *Second mémoire sur la nature et les révolutions du Droit de Propriété territoriale en Egypte*, p. 60, 74 f.; J. v. HAMMER, *Über die Länderverwaltung unter dem Chalifate*, p. IX, 191; IBN MAMMĀTĪ, *Kitāb Qirān al-Dawādīn* p. 26; AL-MAQRIZĪ, *Ḥiṭat*, I, p. 103^{ss}).

7. The Raḡab 348 A.H. corresponds to the period between the 7th September and the 7th October, 959 A.D.

8. For the adding of religious formulae see the remarks in vol. I, p. 150. The passage *والحمد لله رب العالمين* recurs also—but joined to the *Basmala*—in PERF n° S35, and in the introduction to the letter published by J. D. WEILL in *BIFAO* xxx (1930), p. 34, line 6 (*والحمد لله رب العالمين < كثيرا >*) as also in *P. Ryl. Arab.* xv n° 34 A 1. 2 (p. 165). Cf. remarks n° 73_π (p. 10).

86, 87

(Pl. VIII, IX)

Attestation to an agreement of lease.

Inv. n° 238. 312 A.H. (9th April, 924 to 29th March, 925 A.D.).

Brown, tolerably fine papyrus. 38 x 22.7 cm. The writer showing a clear, regular, educated hand began to draft the text upon that side the fibres of which run at right-angles to the joining-line of the selides (on

15. cultivate (it), and whoever will may register (it)⁽¹⁾, and he has bound himself to the amelioration thereof [and] to [carry through (all matters) concerned therewith.....]...

16. accord[ing] to the conf[er]ence establish[ed] in the tax-office, in the presen[ce] of Muz[ah]him b. Ishâq; and [Antanâs b. Sisinna]

17. b. [A]ntanās, originating from Nawā[ye], is to p[ay] the who[le] of the land-tax thereof from what is obligatory as Treasury dues beyond the water cess of]

18. [the la]nd-tax of the [fa]llo[w] lands [mentioned in this deed

19. in the presence of Muzāḥim b. Ishāq, for two suc[cessive] years
[reckoning from the year three hundred and fourteen and ending with]

20. the year t[hr]ee hundred and fifteen [ac]cording to the [condi]tions
established in the tax-office in the mon-ey.....]

21. Muzāḥim b. Ishāq b. Ibrāhīm in thi[s]

22. vindication of the land-tax or any burden or duty, or if any one [makes a c]aim [against it..... for whatever cause]

23. or reason there may be, then (this falls) upon Antanás b. Sis[unna
..... out of his own means]

24. whether this be abundant or meagre and he guaranteed this to him as a gua[rantee binding upon him in respect to his obligation.....]

25. [The following witnesses have testified] to the acknowledgment by
Antanâs b. Sisinna b. Antan[âs]

26. from its beginning to its end, after it had been read to them wo[r]d
by wo[r]d so that he has comprehended what (is contained) therein and
has acknowledged]

27. that he has under[st]ood and comprehended it. There have testified to it: [REDACTED].

2. Some confirmation for the dotting انتاس is given by IBN 'AUB AL-HAKAM, *Kitāb fath Miṣr wa-ahbarihā* ed. CH. C. TORREY (New Haven, 1922), p. 98, 7, 11 (انتاس صاحب الجند) and by AL-MAGRIZI, *Huṭat*, I, p. 98, 11.

1. The significance is that now that the land is in his possession he may sublet it to whomever he wills, and the person to whom he sublets it is free to register it as such in the *djerdn* and to cultivate it as he pleases.

director of the *diwān al-harāj* in al-Fustāt, deprived of his office by the governor 'Abdallāh b. 'Abd al-Malik in 87 A.H.). No analogous Coptic or Greek name is known to me, but *Ἀρξ* in *P. Lond.* iv, n° 1460₃₄ (p. 404) might be an abbreviation of this proper-name. It should be observed that there are other possibilities of reading this group of letters, which occurs several times in the Arabic papyri (e.g. *اساس بن بر* in *PER Inv. Ar. Pap.* 8639 and *شوند بن اساس* *ibid.* n° 8164), viz. *اناس بن* *Ἀρξ* (cf. F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 29, 36). For the name *سنة* see remarks on n° 58; (vol. I, p. 179).

3. Nawayē is a little village in the Hermopolite nome, NNW of al-Uṣmūnāin, between this town and Ibsāde. It corresponds to the modern Nawayī (نوايى) belonging to-day to the Mudiriya of Asyūṭ (cf. *Dictionnaire des villes, villages, hameaux, etc. de l'Égypte*, p. 131), but numbered by Ibn al-Ḥiṭān, (*Tuhfa*, p. 183a), the *Etat des provinces et des villages de l'Égypte* in S. DE SACY, *Relation de l'Égypte*, p. 697 (no 101) and Ibn Duqmāq, *Kitāb al-Intiṣār li-risālat 'iqd al-Amṣār*, V, p. 22, among the villages of the district of al-Uṣmūnāin.

According to these authorities, the form نوى is the exact rendering of the Coptic $\eta\epsilon\omicron\gamma\omicron\iota$ (W. E. CRUN, *CMBM*, n° 1041, [p. 433], 1059⁹ [p. 440], $\eta\epsilon\omicron\gamma$ in n° 1059¹ [p. 439]) or $\eta\epsilon\omicron\gamma\omicron\iota$ (*CPR* II, n° 242₁₂ [p. 187 f.] and E. AMÉLINEAU, *La Géographie de l'Égypte*, p. 286 f.). But the form نواه recurs dotted in PER. Inv. Ar. Pap. 102₂₋₄ and — without dots — نواه possibly in P. Cair. B.É. n° 1251, 136⁵ (cf. A. GROHMANN, *Probleme der arabischen Papyrusforschung*, I, p. 387). For Lower-Ūsmūn as a separate *kūra* see ibid. p. 386 f.

5. Hör KOLAS (Coptic *zur G. PARTHEY, Aegyptische Personennamen*, p. 42 and *quous* cf. vol. I, p. 216) is one of the double-names commonly used among the Copts (cf. the monography by M. LAMBERTZ, *Zur Doppelnamigkeit in Ägypten*, Wien 1911. p. 7ff. and G. HEUSER, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 123 f.). There are two possibilities of reading the name *BAU* n° 12 *بام* as J. V. KARALICEK has pointed out in his remarks on *BAU* n° 12 *بام* (WZKM XI [1897], p. 17); we have the choice between *بام* (Bām) F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 329) and *بام* (Pifām = Phoibammon *φαιβαμμων*, W.E. CRUM, *CMRL*, n° 116 [p. 64] *بام اصفن*) occurring dotted in PSR 1673 *بوحا ابن بام* = *ⲡⲱⲕⲁ ⲁⲃⲛ ⲡⲓⲃⲁⲙ* *ⲡⲓⲃⲁⲙⲓⲛ*), but I prefer the former as the more common. For *ⲡⲓⲃⲁⲙⲓⲛ* see vol. I, p. 150.

6. As to the different Arabic forms of the name George see ABÜ ŠALĪḡ, *The Churches and Monasteries of Egypt* ed. B. T. A. EVETTS, p. 122 note 1, for قزمان vol. I, p. 179. The expression دلالة, meaning "vente publique, mise (enchère)" according to R. DOZY, *Supplément*, I, p. 456, points to the fact that the lease of State-lands (قوتة الاراضى) was effected at public auctions under the presidency of the finance-director of Egypt (متولى خراج مصر) in the Mosque of 'Amr in al-Fuṣṭāṭ. Here the territory was called out section by section (or country by country) and knocked down to the highest bidder for a period of four years (cf. AL-MAQRIZI, *Hyāt*, I, p. 82_{aff.}). The same expression is used in P. Berol. 15095, :] عن خراج مقاطعته بدلالة هـ

7. I have failed to identify Abū Aḥmad al-Ḥasan b. Muḥammad with any of the officials hitherto known. He must have been connected with the administration of finance or of the large domains of the State; but he was not finance-director of Egypt, as one might have expected from this context, for this office was held by Muḥammad b. al-Ḥusain b. 'Abd al-Wahhāb el-Māqarā'i (cf. F. WÜSTENFELD, *Statthalter*, IV, p. 19; AL-KINDI, *Kitāb al-Wulāt*, p. 279; IUN TAĞRIČIRDI, *an-Nuḡūm az-Zāhira* II [Cairo, 1932], p. 206₁₂₁.) during the period in which this document was drafted. For the *kura* al-Uṣmūnain see A. GROHMANN, *Probleme der arabischen Papyrusforschung*, I, p. 386 ff.

9. For this phrase cf. remarks on n° 81₁₁, 83₇, (p. 47, 54).

11. The expression ولا ياد قبله is perhaps to be interpreted as meaning that the family of Antanās possessed the land referred to in this confirmation as a kind of hereditary holding or fee-farm and that the letting out of it for four years was more or less a formality in agreement with the usages for the lease of State-lands to acknowledge the title of the State.

15. The word عمارة not only designates here the repair of dikes, the closing of the mouth of waterdrains and the digging of canals (cf. *عمارة* in AL-MAQRIZI, *Hyāt*, I, p. 82₁₁) but also the amelioration of the soil and the labour required thereto. The word is also to be found in the same sense in P. Cair. B.E. n° 162₁₀, P. Mil. Arab. 37, and P. Ryl. Arab. xi n° 16₁.

21-24. From the analogy of other documents we may infer that the lost passage of the text contained a clause warranting to the lessor a claim for indemnification in case of eviction. The expression او مؤنة او كنة (l. 22)

recalls the parallel Coptic phrase εἰς τὴν ἀποκρίσιν τῆς ἐμῆς ποινῆς ἢ τῆς ἐμῆς ἐπιβουλῆς "exempt of the ἐμῆς of my penalty or molestation on the part of the authorities beyond these two (solidi)" occurring in the lease CPR II. n° 129. (d. 113). For the supplement to line 24 see vol. I, n° 39, (p. 74).

26. The completion of this passage has been given on the analogy of vol. I, n° 41₁₁, (p. 88), P. Berol. 7515₁₁, بعد ان قري عليه فعره وأقر بفهمه and P. Berol. 15052₁₀, بعد ان قري عليهم فعره وأقره and بمعرفته ما فيه من أوله الى آخره بمعرفته وفهمه.

On verso :

- ١ [ب]س[م] [ال]له [ال]رحم[ن] الرحيم
- ٢ شهد الشهود المسمون [في] هذا الكتاب على اقرا[ر] انتاس بن سسة
بن انتاس الساكن القرية المعروفة
- ٣ بنوابة من قري أسفل أشمون [أن]ه حضر عندهم وأ[ش]هدهم [م] على
نفس[ه] في صحة من عقله وبدنه وجواز
- ٤ امره ان سلاخ اراضى الاملاك المعروفة بهور قلته والمنسوبة الى بقام
بن هلسوس مكاكان
- ٥ باسم جرحه قزمان بدلالة [ن]بواية م[م] كان تقبل به مزاحم بن اسحق
بن [م] محمد بن أحمد عامل أبى أحمد الحسن
- ٦ بن محمد على أع[م] بال الخرا[ج] و[ال]ض[ر]ع[ب]اع[و] الأخرى قراهما بكور
الأشمونين لأربع سنين متواليات
- ٧ اولهن سنة اثني عشر [و] ثلثايتها وأخرهن سنة خمس عشرة وثلثايتها بعشرين
دينارا عيونا

1. Only the upper portion of ال is visible. — 2. Vestiges of the Wāw and Fā in المنة have survived.

1. [In] the nam[e] of Go[d], the [Co]mpassion[at], the Mercif[ul].
2. The witnesses named [in] this deed have testified to the acknowledgmen[t] by Antanās b. Sisinna b. Antanās, residing in the village kn[ow]n as Nawāye, one of the villages of Lower Šmūn, [that] he had come into their presence and had call[ed] them t[o] witness as to his [responsibility], he being in a state of sound mind and body and capable of transacting
4. his business; that the fallow lands of the lan[d]ed property known as Hôr Qolte and (originally) named in reference to Bqām b. Helistūs, belonging to that which passed
5. under the name of Ġirge Quzmān at the auction of [Na]wāye, (and) which Muzāhim b. Ishāq b. [Mu]hammad b. Aḥmad, the finance-administrator of Abū Aḥmad al-Ḥasan
6. b. Muḥa[mmad], entrusted with the admin[is]tration of the taxe[s] [and] do[ma]ins and..... in the districts of al-Ušmūnain, had taken on lease for four successive years
7. reckoning from the year three hundred and two[ty]ve and ending with the year three hundred and fifteen, for twenty dinārs, *miqdāl*
8. gold-coins, correctly counted out according to the stand[ard] and weight [of the Treasury apart [fr]om what has been agreed upon as the rent and the for they are
9. free from this burden reckoning at five dinārs yearly, seeing that this (was) his possession and that of his ancestors before him, and that it is
10. [a ten]an[cy] of Muḥzā[him] [be]n I[s]hāq, it really belonging to him, that [he handed it over to him. Thus] Muḥzā[him] b. Ishāq has handed this over to Antanās b. Sisinna
11. [b]en Antanās, originating from Nawāye, and Antanās [b.] Sisinna b. Antanās, originating from Nawāye, has acknowledged, that he has taken over from Muzāhim
12. b. Ishāq the fallow lands of the land[ed] property mentioned in this deed, and he has taken it into his own possession for cultivation,
13. so that whoever wills may register (it), and [whoever] desires may cultivate (it), and he has bound himself to the amelioration thereof

and to carry through (all matters) concerned therewith according to the conditions established

14. in the tax-office, [in the presence of] Muzāhim b. Ishāq; and Antanās b. Sisinna b. Antanās, originating from Nawāye, is to p[ay] the whole of the land-tax thereof

15. from what is obligatory as Treasury dues beyond the [water] cess of the land-tax for the fallow lands mentioned in this

16. [d]ee[d]] for two successive years reckoning from the year t[hree] hu[n]dred and fourteen

17. [and ending with the year] three [hu]ndred and [fifteen accor-] d[ing] to the [condi]tions established in the tax-office in the mon[ey]

18. [] ... that he may pay the money [for the land-tax]

19. [] incumbent thereon and whose payment is obligatory upon him together with that which is agreed upon

20. [] ... of the impost thereof (?) in the presence of Muzāhim b. Ishāq

21. [] he will not delay the payment thereof nor will he bring forward any pretext in respect thereto for any cause or reason

22. [whatever] ... nor aridity nor inundation nor from [all] causes and reasons

23. [whatever]] of the years mentioned as the date in this deed.....

24. [] from] one of the governors or finance-directors or

25. [] for whatever cause or] reason there may be then (it falls) upon Antanās b. Sisinna b. Antanās, originating from Nawāye,

26. [..... out of his own means whether this be abundant or meagre and he gua[ranteed] all this to him as a guarantee binding upon him in respect to his obligation. []

22. Cf. AL-MAQRIZI, *Hiṭat*, I, p. 32 وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالاربع سنين ; it is, therefore, remarkable, that damages caused by both phenomena should not be accepted as an exemption on

the part of the lessee¹, though dryness (طما) of the soil is mentioned in a list of farmers, PER Inv. Ar. Pap. 6007₁₈:

15 هبته بئس
١٤

is also the uncultivated land (مطلة) is recorded in tax accounts (P. Mil. arab. n° 53₃). Such land has been exempted from the land-tax according to PERF n° 621 the minute of which runs as follows:

فدان بدير 1
2 [.....] ارض معطلة لم تكن في الخراج
3 [.....] نشف ماءها وتنف حلفاءها وهي
4 [.....] فدان: في ارض فريسي

1. faddân(s) for dînâr(s)
2. uncultivated land, which is not taxable 40 30
3. the water thereof being [exsiccated] and the reeds removed, viz.
4. [... faddân] 10 in the district of Farîsi.

(Cf. *Probleme der arabischen Papyrusforschung*, II, p. 143).

88

(Pl. VII)

Ta'riḥ n° 216¹, 261², II. (16th October, 874 to 6th October, 875 A.D.).

Brown, tolerably fine papyrus. 11 × 16.5 cm. On recto four lines are written parallel to the fibres in black ink, in clear, neat characters; diacritical points are occasionally added, Sin being provided with a slanting line (cf. vol. I, n° 38). Verso blank. The side margins remain on the right, left and bottom. There is a large blank space above the text. The papyrus has been folded at right-angles to the lines the widths of the successive folds being: 1.2 ÷ 1.1 ÷ 1.3 ÷ 1.5 ÷ 1.6 ÷ 1.6 ÷ 1.8 ÷ 1.7 ÷ 0.3 cm.

1. Greek leaves prove that in such a case an allowance of the rent was made by the lessor. Cf. S. Waszzytki, *Die Böhnapacht*, p. 131-134.

Place of discovery unknown.

Complete and in good condition.

Judging from the style, the omission of the *Basmala*, and some other peculiarities, the present text is obviously not to be regarded as the original document—which unfortunately is lost—but only as a statement of the contents thereof, giving more particulars than usual in such minutes (Cf. *CPR* III, I, 1, p. 86). It cannot be seen whether this minute has been added on the back or on recto above the document. But as these minutes were to enable the clerk or bearer of those documents to find readily the required piece without the necessity of unrolling it, the minute had to come outside when the papyrus was folded.

- ١ هذا سجل لاصطفن بن مرثى بدير وسدس وثلاثين بماشية بكورتي
- ٢ الاثنتين على الا احصا عليه ولا مؤونة ولا ثقة لهذه
- ٣ السنة المسماة في هذا الكتاب وكرتية في سنة احدى وستين وماتن المنسوبة
- ٤ على التاريخ الى سنة اثنى وستين وماتن

1. This is the registration-act for Stephen b. for one dînâr and a sixth and a third of an eighth of a dînâr in Mâsiya in the two districts (*kûras*)

2. of al-Ūsmûnain, that no calculation, burden, or duty should be obligatory upon him for this

3. year mentioned in this act, and it has been written in the year two hundred and sixty one according to the date referring

4. to the year two hundred and sixty two.

1. لامضن is dotted thus in the Ms. In Sin س the points are placed side by side one over each apex (cf. *CPR* III, I, 1, p. 70). — 2. The following words are provided with diacritical points: كنه, برنة, واه. — 3-4. The only word pointed is كنه. Instead of ركبن the scribe has written ركن, connecting Kâf immediately with Fâ and omitting the two strokes of Tâ and Bâ. This ligature is not unusual in Arabic papyri, e. g. P. Cair. B. É. Inv. n° 1634, PERF n° 710₁₈ (ركنى), 978₃ (MPER u/uu [1887], p. 161), PER Inv. Ar. Pap. 634₁ (ركبن), 976₆ (ركن), 887₂ (ركم).

89

(Pl. X)

Inv. n° 87. Rabi' II, 209 A.H. (August, 824 A.D.).

Light-brown, fine papyrus. 13.7×19.6 cm. The text runs in black ink across the horizontal fibres parallel to the *coesis* which is visible. On a distance of 5.5 cm. from the lower margin, the main part of the document (ll. 1-7) being written by the somewhat clumsy hand of the brother of the lessor (A) the following three lines by the hands of three different witnesses (B-D). Diacritical points are but sparingly added. The leaf has been folded parallel to the lines, the widths of the successive folds being from bottom to top: 1.2+1.8+1.9+2+1.9+1.9+2+0.4 cm.

Place of discovery unknown.

The heading of the document is lost; the extant portion is in tolerably good condition, but the upper layer of the horizontal fibres of the papyrus has detached itself in several places. The side margins remain on the right, left and at the bottom.

- ١ اَكْ — [] اخيه اسحق بن حماد في حارة
٢ العباس بن عون وهو الع [] [] لذي كانت حبة تسكنه في
٣ السنة الماضية اكرها سنة [] [] عسرة ش [] — []
٤ بدينر وسدس واول سنته اول يوم مسرى من شهر العجم

1. The top of the Alif in حارة is lost. Ms. اءه. — 2. The letter following the article after روم is not certain, 'Ain, Fā, or Qāf may come under consideration; after this a *husta* is visible, the following characters being damaged through the upper layer of the horizontal fibres of the papyrus having detached itself to the extent of 1 cm. Only a portion of Dal and of the reversed final Yā is preserved of الذي. The reading of the name حبة is due to ARNAD BEY AL-'AWAMRI. — 3. The diacritical points of Yā in الماضية are in the form of a small slanting dash. The medial Hā of اكرها is very faint, ه is dotted thus in the Ms. The letters ش are completely destroyed, of the 'Ain and Hā of شرة only small traces are visible. — 4. سنة is partially mutilated.

- ٥ من سنة تسع ومائتين وقد وصل الى محمد بن حماد من كرا هذه السنة
 ٦ دينر قائم شهد على ذل _____ ك
 ٧ احمد بن يعقوب وكنتي ربيع الاخر من سنة ١١٠٥
 ٨ وشهد الحسين بن رباح على قرار محمد بن حماد بما في هذا الكتاب
 (و) كتب شهادته في ربيع الاخر سنة تسع ومائتين
 ٩ وعبد الله بن حماد العربي وكتب شهادته بيده . . .
 ١٠ وسلم بن مسافر وكتب شهادته على ما في هذا الكتاب

1. has let on [lease] his brother. Ishāq b. Ḥammād in the quarter
 2. of al-'Abbās b. 'Aun, the ... [.....] in [wh]ich Ḥambaqa was dwelling during
 3. the past year; he has let it or lease for one year (consisting of) t[fwel]ve [mo]nths
 4. for one dinār and a sixth (of a dinār), his year beginning with the first of Mesore of the months of the non-Arabs
 5. of the year two hundred and nine. And there has come to (the hands of) Muḥammad b. Ḥammād from the lease of this year
 6. one dinār of prescribed weight. (The following witnesses) have testified to it:
 7. Aḥmad b. Ya'qūb, who has written (it) in Rabi' II of the year 209.

5. The Nūn of سنة and السنة is pointed in the archetype. — ٦. Ms. نمرود but the dot probably belongs to the Nūn of بن. The ligature كس is very common in this period (cf. n° 88). Ms. سنة. — ٨. The last portion of this line is considerably faded. ر is omitted by the scribe before كتب. — ٩. Also here the last part of the line is scarcely visible at all. I have failed to decipher the word after ويد, it seems to begin with ي. The nisba after حماد is clearly العربي not العربي. — ١٠. The first name is not distinct, it seems to begin with four apices, the first representing perhaps initial-Mim, but probably the scribe wrote this erroneously for م.

8. And al-Ḥusain b. Riyāḥ is witness to the acknowledgment by Muḥammad b. Ḥammād of what is herein, (and) he has written his testimony in Rabi' II of the year two hundred and nine;

9. and 'Abdallāh b. Ḥammād, originating from al-'Arin, and he has written his testimony with his (own) hand

10. and Muslim (?) b. Musāfir, and he has written his testimony to the tenor of this deed.

4. The first Mesore of the year 209 A.H. corresponds to the twenty first of December, 824 A.D. or, according to the Muhammadan era to Wednesday the 25th of Ša'bān, 209 A.H.; for شهر العجم synonym to شهر التبط the 25th of Ša'bān, 209 A.H.; see vol. I, p. 185 and cf. AL-MAQRIZI, *Ḥiṭat*, I, p. 5815 (بونة من اشهر العجم). This expression occurs very frequently in Arabic papyri, e.g. n° 96, 4. P. Cair. B. E. 323, 13, P. Ryl. Arab. x n° 10, (p. 116); BAU n° 461; PERF n° 630, (ككك من اشهر العجم), 69813 (بونة من اشهر العجم), 7497 (ككك من اشهر العجم), 6372 (امشير من اشهر العجم), 6314 (ايب من اشهر العجم), 11046, 10, 11 (ايب من اشهر العجم). Cf. Yāqūt, *Mu'jam* IV, p. 863. (بشأن من اشهر العجم).

6. For the *dinār qa'im* cf. H. SAUVAIRE, *Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et la métrologie musulmans*, *Jd VII sér. tom. XVIII* (1881), p. 511 f. ("du poids voulu"). The دينار قائم is also mentioned in PERF n° 617, 630, 646 C, D 7, 700, 770, PER Inv. Ar. Pap. 8646.

7. For the substitution of the Greek numeral for the Arabic date of the remarks in vol. I, p. 81 (n° 3912).

8. Besides رباح also رباح is possible according to AD-DAHABĪ, *Mus-tatabih*, p. 212.

9. The nisba العربي refers to the village of العرين القبل in the district of al-Uṣmūnain mentioned in IBN AL-ĞI'ĀN, *Tuhfa*, p. 176, 116, and S. DE SACY, *Relation de l'Égypte, par Abū-Allatif*, p. 693, n° 24.

10. For the different vocalization of the personal name مسلم (سلم, سلم) which may be read besides مسلم see vol. I, p. 143.

٩ شاد [م]حمد بن بكير بن ثلها على [أقرار عيسى بن أ]حد المال بجميع ما في هذا الكتاب وكتبها [دنه] في جادى
الآخر سنة أربع وسبعين ومائى //

١٠ شاد ابراهيم بن يعقوب بن اسحق بن [ع]ميل على اقرار عيسى بن [أ]حمد [أ]ل [أ]ل بجميع [ما] في هذا الكتاب الكرى فى
١١ [م]ر [م]لادى الآخر من سنه [أ]ربع وسبع [م]ائى ومائى [م]ائى /

١٢ [م]ر [م]لادى الآخر من سنه [أ]ربع وسبع [م]ائى ومائى [م]ائى /

١٣ [م]ر [م]لادى الآخر من سنه [أ]ربع وسبع [م]ائى ومائى [م]ائى /

9. The reading *q* is not quite certain; I have not found any instance of this name. — 10. Only the foot of the Alif in *asim* is preserved; *q* is faintly visible. Vestiges of the article in *al-ā* and the *Mim* in *u* survived, the Alif thereof being partially destroyed. — 11. A portion of the initial *Qim* still remains. — 12. The beginning of the line is not quite clear; the first letter may be a *Lām*, the following letter may be *z*. The dotted letter preceding *Lām* (the head of which is destroyed) is probably *Zay*. Only *Nūn* of *zay* is provided with a dot.

1. [.....].. the [dwe]lling house to Yahyā[b]en Ḥamdān[.....]...
2. to build [on it] and to dwell in it. There have testified [to the acknowledgment by 'Isā] b. Aḥmad, the porter, respecting all that (is contained) in th[is c]ontr[act] after it had been read to him and he had taken cognizance of what (is contained) here[n], [and this]
3. he being in a state of[soun]d mind and body and capable of transacting his [business], in the month of Rabī' II of the year [two hundred and seven]ty four. There has testified to it Ishāq b. Muḥammad alike to the acknowledgment
4. by 'Isā b. Aḥmad, the port[er], respecting all] that (is contained) [n] this contract of lease, and he has written his testimony in his [own] handwriting in Ġumādā II of the year two hundred and [sev]enty four;
5. and Aḥmad b. 'Isa, and he has written his testimony in Ġumādā II of the year two hundred and seventy four.
6. Witness is Ibrahim b. 'Alī b. al-Ḥasan, and he has written his testimony in Ġumādā II of the year two hundred and seventy four.
7. Witness in Muḥammad b. Mārid, the Muezzin, t[o] the ack[now]ledgment by 'Isā b. Aḥmad, the porter, respecting all that (is contained) in this contract,
8. [and he has written his testimony in Ġum]ād[ā] II o[f] the ye[ar] t[w]o hundred and sev[en]ty [four].
9. Witness is [Mu]ḥammad b. Bukair b. 'Alhā (?) to [the acknowledg-ment by 'Isā b. A]ḥmad, the porter, respecting all that (is contained) in this contract, and he has written [his] testimo[n]y in Ġumādā II of the year two hundred and seventy four.
10. Witness is Ibrahim b. Ya'qūb b. Ishāq b. Iṣma'īl to the acknowledgment by 'Isā b. Aḥmad, the port[er], respecting all [that] (is contained) in this contract of lease in
11. [Ġum]ādā II of the ye[ar] two h[un]dred and seven[ty] [four].
12. [.....]..... they both have leased a dwellinghouse belonging to her in the domain, known as [Qa]ḥandiyūn, comprising all its limits [and] rights and its timbers, boards and wooden doors
13. [.....] of the year two hundred and seven[ty] four.

2. As to the formula *لما كان* cf. vol. I, n° 3712, 583 (p. 109; 179). The calling *الحال* is frequently to be met with in Arabic papyri, e.g. PERf n° 67810, 77210 (cf. *MPER* II/III [1887], p. 164); P. Berol. 119574.

4. For the determined composition *الكتاب*, occurring also in PER Inv. Ar. Pap. 45931, cf. *الذكر الحى* in vol. I, n° 484, p. 109, 116, as also *الكتاب* *ibid.* p. 107 (n° 46213). The month of *Ġumādā* II of the year 274 A.H. began on 23rd October, 887 A.D. and ended with 21st November of the same year. For the form *ماني* here and in line 6, 9, n° 82, 124; see vol. I, p. 116. The ligature *وكتبت* which recurs also in l. 9, is common in Arabic papyri, e.g. PERf n° 75513. PER Inv. Ar. Pap. 50212, 7131, PSR 1252, P. Berol. 13002131, 23, 2713, 20-23, 37, 39, 43, 45, 47-49, 51f.

5. The three slanting strokes at the beginning of the line were placed by the scribe apparently to prevent later additions being made by another hand in the blank space. The writer of P. Wessely Arab. II 10 has placed two parallel slanting lines in the blank space at the beginning of lines 2 and 4 for the same reason.

7. The proper name *مارد* which is apparently of rare occurrence, is quoted by J.J. Hess, *Beduinennamen aus Zentralarabien*, *SB Akad. Heidelberg* 1912/19, p. 48. For the mention of Muezzins as witnesses see vol. I, p. 137.

9. The two strokes concluding the date as also the single stroke at the end of l. 11 answer the same purpose as indicated in the remarks on l. 5 and in vol. I, p. 82. To the instances quoted there may now be added PER Inv. Ar. Pap. 80062, 1, W.E. Crum, *CMBM*, n° 1128 (p. 477), *P. Lond.* IV n° 133921 (p. 11), 135113 (p. 26), 136013 (p. 36), 136312 (p. 39), 137913 (p. 52). The fact that these signs were already used, apparently for the same reason, in Coptic and Greek texts, suggests that this practice introduced by Egyptian clerkship continued in the Arab period, as is the case with other usages of the chancelleries of Byzantine Egypt; cf. *CPR* III, I, 1, p. 77, 87.

12. The domain of Qalandiyūn, mentioned also in P. Cair. B.E. n° 1029, 110, PER Inv. Ar. Pap. 2132, (fully dotted), P. Wessely II Arab. 13, corresponds probably to the district of *القندوين* in Abū Šālih, *Churches and Monasteries of Egypt*, p. 116 (fol 92 a), near Anšinā (Antinoe) in the district of al-Usmūnain. It may be identical with *قندون* occurring in P. Cair. B.E. n° 1005, *P. Iqf. Arab.* VIII n° 12, and as *القندون* in *Lex. AL-ĠIFĀN*,

Tuhfa, p. 17613, Ibn Duqmāq, *Kitāb al-Intisāq li-wāsitat 'iqd al-Amsār*, V, p. 174, S. DE SACY, *Relation de l'Égypte, par Abd-Allatif*, p. 694 (n° 26) also numbered among the villages of al-Usmūnain. The position given by Abū Šālih for *القندوين* would suit very well the modern village of Qalandūl to the west of Antinoe, belonging now to the Mudiriya of Asyūṭ (District of Taftīš ar-Rōḍa) according to the *Dictionnaire des villes, villages, hameaux etc. de l'Égypte*, p. 113 (cf. K. BAEDER, *Ägypten und der Sūdān*, 8th edition [Leipzig, 1923], p. 228; G. MASPERO, *Notes au jour le jour IV PSBA* XIII [1891], p. 521; F.L. NORDEN, *Beschreibung seiner Reise durch Ägypten und Nubien* übers. v. J.F.E. STEFFENS [Breslau, 1779], p. 259 Garandul). The remarks given by S. DE SACY on occasion of editing the *État des provinces et de villages de l'Égypte, op. cit.*, p. 589 ("il règne une extrême différence entre tous ces manuscrits sur la manière d'écrire un grand nombre de noms propres de lieux") confirm the opinion that the different rendering of this locality in the various sources is no serious obstacle to the equation of the respective names. For the formula at the end of the line cf. vol. I, n° 60, 62, 72.

91

(Pl. VII)

Ta'riḥ n° 1741 d. II/III Century of the Hīġra (IXth Century A.D.).
For description see vol. I, n° 53 (p. 141).

(The upper lines lost)

1. لقاطمة ابنت محمد بن عيسى بن اسحق القبلى منزل فلان بن أحمد الدباغ والبحرى الشارح
2. لقاطمة ابنت محمد بن عيسى فى الركن الغربى من [هـ] الدار والشريق
3. والغربى طريق المسارة اكترت ملك السودا منزل من هذه الدار
4. ومن ذلك نصف منزل فى الوجه القبلى من حمام نيله حده القبلى

1. Sin of اسحق is provided with a slanting dash. الشارح is dotted in the Ms. —
2. Of nothing but the bottoms of Hā and Dāl are visible. Ms. الشرق. The beginning of Rā in رة is preserved. — 3. منزل: The form required grammatically is نزل. —
4. Several parts of the line are faint in the original; نصف was added later above the line probably by the same clerk. There is a blank space after القلى in the archetype. It may, therefore, be suggested, that the scribe discontinued drafting the document.

2. As to the formula *لبناء ومكة* cf. vol. I, n° 37₁₂, 58₃ (p. 169, 173). The calling *الحال* is frequently to be met with in Arabic papyri, e.g. PERF n° 678₁₀, 772₁₀ (cf. *MPER* II/III [1887], p. 164); P. Berol. 11937₄.

4. For the determined composition *الكتاب الكرى*, occurring also in PER Inv. Ar. Pap. 4593₄, cf. *الكتاب الكرى* in vol. I n° 100, 113, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000.

5. The three slanting strokes at the beginning of the line were placed by the scribe apparently to prevent later additions being made by another hand in the blank space. The writer of P. Wessely Arab. II 10 has placed two parallel slanting lines in the blank space at the beginning of lines 2 and 4 for the same reason.

7. The proper name *مارد* which is apparently of rare occurrence, is quoted by J.J. HESS, *Beitragennamen aus Zentralarabien*, SB Akad. Heidelberg 1912/19, p. 48. For the mention of Muezzins as witnesses see vol. I, p. 137.

9. The two strokes concluding the date as also the single stroke at the end of l. 11 answer the same purpose as indicated in the remarks on l. 5 and in vol. I, p. 82. To the instances quoted there may now be added PER Inv. Ar. Pap. 8006₂, n. W.E. CRUM, *CMBM*, n° 1128 (p. 477), *P. Lond.* IV n° 1339₂₁ (p. 11), 1351₁₂ (p. 26), 1360₁₂ (p. 36), 1363₁₂ (p. 39), 1379₁₂ (p. 52). The fact that these signs were already used, apparently for the same reason, in Coptic and Greek texts, suggests that this practice introduced by Egyptian clerkship continued in the Arab period, as is the case with other usages of the chancelleries of Byzantine Egypt; cf. *CPR* III, I, 1, p. 77, 87.

12. The domain of Qalandiyūn, mentioned also in P. Cair. B.E. n° 162₃, 163₃, PER Inv. Ar. Pap. 2132₁ (fully dotted), P. Wessely II Arab. 13₃, corresponds probably to the district of *القندريون* in Abū Šālih, *Churches and Monasteries of Egypt*, p. 116 (fol. 92 a), near Anšinā (Antinoe) in the district of al-Usmūnain. It may be identical with *القندريون* occurring in P. Cair. B.E. n° 100₃, *P. Ryd. Arab.* VIII n° 12₂, and as *القندريون* in *LEX. AL-ĞI'ĀN*.

Tuhfa, p. 174₁₂, *LES DUQUÈRE*, *Kān al-Inṣāṣ li-wāsiyat 'iqd al-Amsār*, V, p. 17₁₂, S. DE SACY, *Relation de l'Égypte*, par Abd-Allatif, p. 694 (n° 26) are also numbered among the villages of al-Usmūnain. The position of *القندريون* by Abū Šālih for *القندريون* would suit very well the modern village of Qalandūl to the west of Antinoe, belonging now to the Mudiyya of Asyūṭ (District of Taftis ar-Rōḍa) according to the *Dictionnaire des villes, villages, hameaux etc. de l'Égypte*, p. 113 (cf. K. BAEDER, *Égypten und der Sūdān*, 8th edition [Leipzig, 1928], p. 228; G. MASPERO, *Notes au jour le jour IV PSB*, XIII [1891], p. 521; F.L. NORDEN, *Beschreibung seiner Reise durch Égypten und Nubien* übers. v. J.F.E. STEFFENS [Breslau, 1779], p. 259 Garanduul). The remarks given by S. DE SACY on occasion of editing the *État des provinces et de villages de l'Égypte*, op. cit., p. 589 ("il règne une extrême différence entre tous ces manuscrits sur la manière d'écrire un grand nombre de noms propres de lieux") confirm the opinion that the different rendering of this locality in the various sources is no serious obstacle to the equation of the respective names. For the formula at the end of the line cf. vol. I, n° 60₃, 62₃, 72₃.

91

(Pl. VII)

Ta'riḥ n° 1741 d. II/III Century of the Hīgā (IXth Century A. D.).
For description see vol. I, n° 53 (p. 141).

(The upper lines lost)

1. لفاطمة ابنت محمد بن عيسى بن ابي القليل [منزل فلان بن ا] احد الدباغ والبحري الشارع]
2. لفاطمة ابنت محمد بن عيسى في الركن الغربي من [منزل فلان] الدار والشرقي
3. منظر فلان بن فلان
4. والغري طريق المسارة اكرت ملك السودا منزل من هذه الدار] ومن ذلك نصف منزل في الوجه القليل من حمام نيله حده القليل]

1. Sin of *اسم* is provided with a slanting dash. *الشارع* is dotted in the Ms. —
2. Of *منزل* nothing but the bottoms of *Hā* and *Dāl* are visible. Ms. *الشرقي*. The beginning of *Rā* in *منظر* is preserved. — 3. *منزل*: The form required grammatically is *منزل*. —
4. Several parts of the line are faint in the original; *منزل* was added later above the line probably by the same clerk. There is a blank space after *الشرقي* in the archetype. It may, therefore, be suggested, that the scribe discontinued drafting the document.

1. Belonging to Faṭīma, daughter of Muḥammad b. 'Isā b. Ishāq, the southern (boundary is formed by) the dwellinghouse of So and So, son of Aḥmad, the tanner; and the northern is (formed by) the street [.....

2. belonging to Fāṭima, daughter of Muḥammad b. 'Isā, in the western corner of [th] house; and the eastern is (formed by) the *manẓara* of So and So, son of So and So.]

3. and the western is (formed by) the main thoroughfare. Malak, the black, has hired a dwelling (house) appertaining to this house [.....

4. and thereto appertains the half of a dwelling (house) lying in the southern part of Nile's baths, the southern boundary thereof [.....

1. Tanners are mentioned in vol. I, n° 48^{29,30} (p. 111), 56^{1, 7, 11-12, 20, 23} (p. 161-63) und PER Inv. Ar. Pap. 8458.

2. The exact meaning of منظر intended here is not quite clear. According to E. W. LANE, *An Arabic-English Lexicon*, p. 2813 and R. DOZY, *Supplément aux dictionnaires Arabes*, II, p. 687 we have the choice between 'turret, belvedere, or any elevated building', and that part of the house, which E. W. LANE, *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians* I (London, 1836), p. 11 ff. has described exhaustively.

3. For the feminine proper name ملك cf. AZ-ZURKULI, *al-A'lām*, III, p. 1068.

4. The name نيلة, occurring also in PER Inv. Ar. Pap. 3022¹², Coptic ΝΙΛΗ (W. E. CRUM, *CMBM*, n° 1046, [p. 435]) is short for Νήλος; Νίλος; (F. PREISIGKE, *Namenbuch*, col. 227, 233), ΝΙΛΟΣ (G. HEUSER, *Die Personennamen der Kopten*, I, p. 82); cf. نيلة and نيلة vol. I, p. 151 f.

92

(Pl. V)

Hire of a shop.

Inv. n° 4^v. IIIrd Century of the Hîra (IXth Century A.D.).

Light brown, in several parts darker coloured, strong papyrus. 18.2 × 14.2 cm. On recto 10 lines of a letter are written by a clear, regular hand, pointing to the IIIrd Century of the Hîra, in black ink at right-angles to the horizontal fibres. On verso 6 lines of a deed relating to the lease of a shop are written by an inelegant, stiff irregular hand in black ink in the reverse direction to that on recto parallel to the vertical fibres. Diacritical points are but occasionally added. The papyrus has three folds in height at right-angles to the lines (3.7+5.9+4.6 cm.) and six in width parallel to the lines from bottom to top (2.2+3+3.1+3+3.4+3.3 cm.).

Place of discovery unknown.

The fragment commences at the top of the document and is in good condition. The side-margins remain at top and upon the right side.

Verso :

- 1 بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 هذا ما اكتر محمد بن عمرو القلبي [وى]
- 3 من عبد الله بن الحسن الموزن اكتر
- 4 منه الدكان المستبل للسجد
- 5 المعروف بالسكة احد حدود
- 6 هـ [ذ] [ال] [د] [ك] [ن] [ال] [د] [ك] [ر] [. . . .]

2. Of the final Alif of [رى] only traces are preserved. — 4. ال is dotted in the Ms. — 6. Only the upper parts of the letters have survived. The last word of the line is illegible, nothing but remnants of two letters being discernable.

1. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
2. This is what Muḥammad b. 'Amr, originating from Qalamā, has hired
3. from 'Abdallāh b. al-Ḥasan, the Muezzin: he has hired
4. from him the shop, founded for the mosque,
5. known as as-Sikka. One of the boundaries
6. of this (above) mentioned shop ...

2. The *nisba* القلماوي — the *و* of which is destroyed — refers to the village of قلماء, Coptic ΚΕΛΑΜΑ in the district of Qalyūb mentioned in IBN AL-ĞI'AN, *Tuhfa*, p. 12₁₃ and IBN DUQMAQ, *Kitāb al-Intiṣār li-wasīlat 'iql al-Amṣār*, V, p. 50₁; 'ALĪ PAŠA MUBĀRAK, *al-Ḥiṭaṭ al-Taūfiqiyya* XIV (Cairo, 1305), p. 113₂₂ ff., offering also the *nisba* القلماوي, and E. AMÉLINEAU, *La géographie de l'Égypte*, p. 215 quote this village under the form قلمه.

3. The Muezzin 'Abdallāh b. al-Ḥasan, appearing here as the lessor, is presumably the beneficiary of the pious foundation; the rent of the shop is his salary or a part thereof. In the mosque of 'Abdallāh b. 'Umar in the year 188 A.H. shops had been constructed the rent of which had to provide for the salary of the Muezzin and other expenses. Cf. AL-KINDĪ, *Kitāb al-Wulāt*, p. 407 ff. But PERF n° 891₅, 9, 12 (حانوت الكنيسة) proves that not only mosques but also Christian churches had shops.

5. The mosque was named مسجد السكة "mosque of the road" or "of the post-house".

Fragments of contracts of lease

93

(Pl. XII)

Conclusion of a contract of lease.

Inv. n° 147'. Ramaḍān, 251 A.H. (26th September to 26th October, 865 A.D.).

Brown, tolerably fine papyrus. 29×23 cm. On recto there are 16 lines, representing the signatures of the witnesses belonging to the end of a contract of lease, at right-angles to the horizontal fibres, written in black ink by 12 witnesses (A ll. 1-2, B ll. 3-4, C l. 5, D ll. 6-7, E l. 8, F l. 9, G l. 10, H l. 11, I ll. 12-13, J l. 14, K l. 15, L l. 16). The text is almost entirely destitute of diacritical points; Sin is sometimes provided with a slanting dash. The verso bears 19 lines, forming the end of a contract, written by four hands parallel to the vertical fibres, all in black ink, but the lines 11-19 are in a somewhat darker ink (A ll. 1-10, B ll. 11-14, C ll. 15-17, D ll. 18-19). Diacritical points are used sparingly. The papyrus has been folded parallel to the lines, the widths of the successive folds being from bottom to top: 0.8+2.6+2.7+3+3+3.1+3.2+3.2+3.5+3.2 cm.

Place of discovery unknown.

Tolerably well preserved. The margins remain at the right side and bottom.

١ []
 ٢ [في شهر رمـ] ضـ [أ] ن سنة إحدى وخمسين ومائتين شهد [الله وكفا بالله شهيدا]
 ٣ واحد بن محمد بمعرفته وشهد على مثل ذلك وكتب [شهادته بخطه]
 ٤ شهد [..... على مثل ذلك وكتب شهادته] [.....] وخطه
 ٥ وشهد عبد الله بن ذاهر على مثل ذلك وكتب شهادته بيده [ـ]
 شهر رمـ [ضـ] ان [سـ] [نـ]
 ٦ [أ] إحدى وخمسين ومائتين (Handmark) شهد عبد الله بن اسحق البراز
 على اقرار بقطر الاعرج بجميع

1. Only the lower part of a final Alif and Nūn or Rā are visible. — 2. Of the final Alif of رمضان a small remnant is visible, the Nūn is mutilated. — 4. The traces of about six letters at the end of the line do not admit any positive reading. — 5. Only Nūn in ٥ is dotted, Dād, Alif and Nūn in رمضان are mutilated.

- ٧ ما في هذا الكتاب الكرى وكتب في شهر رمضان سنة احدى وخمسين ومائ (Handmark)
- ٨ وبكى بن عطا وكتب شهادته بخطه
- ٩ وعلى بن فلان بن عبد الرحيم بمثل ذلك وكتب في شهر رمضان سنة احدى وخمسين ومائتين
- ١٠ وابراهيم بن عبد الله بن عيسى وكتب شهادته بخطه
- ١١ وعيد بن علي بن زياد بمعرفته وفهمه وكتب شهادته بخطه
- ١٢ شهد عبد الله بن محمد بن ابى السرى بكابا [السائب] على
- ١٣ اقرار بقطر الاعرج بجميع ما في هذا الكتاب من اوله الى اخره
- ١٤ وشهد احمد بن علي بن عبد الرحمن وكتب بخطه (Handmark)
- ١٥ شهد عبد الله بن محمد بن عبد الله بجميع ما في هذا الكتاب
- ١٦ وشهد عيسى بن الوليد على مثل ذلك

1. [] ... []
2. [in the month of Rama[ā]n of the year two hundred and fifty one. [God] knoweth (it) [and God suffices as witness].
3. And Aḥmad b. Muḥammad out of his own knowledge, who is witness to the same, and he [has written] his testimony in [his] (own) handwriting.
4. Witness is [] to the [s]ame and he has written his test[imony]... and in his (own) hand[writing].
5. Witness is 'Abdallāh b. Naṣr to the same and he has written his testimony with [his] (own) han[d] in the month of Rama[ā]n of the [y]ear []
6. [two] hundred and fifty [one] (Handmark). Witness is 'Abdallāh b. Ishāq, the linen-merchant, to the acknowledgment by Boqṭor, the lame, respecting all that
7. (is contained) in this contract of lease and he has written (it) in the month of Rama[ā]n of the year two hundred and fifty one (Handmark).
8. And Bak[er] b. 'Atā, and he has written his testimony in his (own) handwriting.

9. And 'Ali b. [So and So] b[en] 'Abd ar-Raḥmān (is witness) to the same and he has written (it) in the month of Rama[ā]n of the year two hundred and fifty one.
10. And Ibrahim b. 'Abdallāh b. 'Isā, and he has written his testimony in his (own) handwriting (Handmark).
11. And 'Ubaid b. 'Ali b. Ziyād to his [] having taken cognizance of it and having understood it, and he has written his testimony in his (own) handwriting.
12. Witness is 'Abdallāh b. Muḥammad b. Abi 's-Sari, surnamed Abu 's-Sā'ib, to
13. the acknowledgment by Boqṭor, the lame, respecting all that (is contained) in this contract from its beginning to its [e]nd.
14. And witness is Aḥmad b. 'Ali b. 'Abd ar-Raḥmān, and he has written (it) in his (own) handwriting (Handmark).
15. Witness is 'Abdallāh b. Muḥammad b. 'Abdallāh to all that (is contained) in this contract.
16. And witness is 'Isā b. al-Walid to the same.
2. The completion of the end of the line is suggested on analogy with *P. Ryl. Arab.* x n° 211 (Pl. 22; D. S. MARGOLIOUTH did not decipher this text completely) where *وكتابه شهدا* effects the transition to the signatures of the witnesses. This formula is a partial quotation of Qur'an III 18 (16) and IV 79 (81). This shorter formula seems here to suit the space of the lacuna better than the complete formula, adding *وملائكته* after *الله*, which occurs in n° 3711 (vol. I, p. 64, cf. also *ibid.* p. 272).
4. For the ligature *وكتابه شهدا* here and in line 5 cf. remarks on n° 90, (p. 82).
5. There are several possibilities of reading the name *نصر*; according to *الدرر النجاة*, *Muṣṭabih*, p. 528 f. we have the choice between *نصر* and *نصر* but I prefer the former as the more common.
6. For the handmarks occurring here and in lines, 7, 10, 14, cf. the remarks on n° 3913 (vol. I, p. 81). The same witness occurs presumably in n° 3913 (see vol. I, p. 81), where the different readings of his calling are discussed. For *قطر* see vol. I, p. 217.
7. For *الكتاب الكرى* see n° 90, (p. 82). The specification of the document according to its content or the nature of the bargain is of relatively

rare occurrence in the signature of the witnesses in Arabic Papyri; cf. the remarks of the present writer in *Münchener Beiträge zur Papyrusforschung und antiken Rechtsgeschichte* XIX (1934), p. 348 f. annotation 81. For the ligature وكفى here and in l. 9 cf. remarks on n° 83, (p. 71).

8. The same man has probably signed as witness in PER Inv. Ar. Pap. 976, (dated 258 A.H.).

12. Instead of الشائب also الشائب may be read; cf. AD-DAHABĪ, *Muṣṭabih*, p. 249; YĀQTŪ, *Mu'jam*, VI, p. 444; BEN DUBAID, *Kitāb al-Iṣṭiqāq*, p. 342.

94

Beginning of a contract of lease.

Inv. n° 153^c. IIIrd Century of the Hīġra (IXth Century A.D.).

Light-brown, tolerably fine papyrus. 8 × 9.6 cm. On recto 3 lines are written in brown ink by a clear hand, pointing to the 3rd Century of the Hīġra, at right-angles to the horizontal fibres. They belong to the right upper corner of a contract of lease. On verso two lines of the heading of a private letter are written by another hand parallel to the vertical fibres.

Place of discovery unknown.

In good condition so far as it is preserved. At the top an extensive blank space.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١
هَذَا مَا كَرَى أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمٍ ٢
..... بَنُ حَرِيرٍ بْنِ جَاهِلٍ ٣

1. In the name of God, the Com[passionate, the Merciful].

2. This is what Aḥmad b. Sulm[ā] has leased.

3. b. Ġarir b. Ġahl [.....]

3. A preferable reading of the patronymic would be حَرِيرٍ which may equally well be read either حَرِيرٍ or حَرِيرٍ or حَرِيرٍ (cf. AD-DAHABĪ, *Muṣṭabih*, p. 105).

1. The patronymic of the lessor may be completed سُلَيْمٍ or سُلَيْمٍ or سُلَيْمٍ or سُلَيْمٍ; cf. AD-DAHABĪ, *Muṣṭabih*, p. 270; AZ-ZURKULI, *al-ʿUṣṣam*, I, p. 373 f.— 3. Of the *ism* at the beginning of the line only traces are visible.

Receipt for farm rent

same occurrence in the signatures of the witnesses in Arabic Papyri; cf. the remarks of the present writer in *Münchener Beiträge zur Papyrusforschung und antiken Rechtsgeschichte* XIX (1934), p. 348 f. annotation 81. For the ligature ركتبني here and in l. 9 cf. remarks on n° 88, (p. 71).

8. The same man has probably signed as witness in PER Inv. Ar. Pap. 976, (dated 258 A.H.).

12. Instead of النائب also الشائب may be read; cf. AD-DAHABĪ, *Muṣṭabih*, p. 249; YĀQŪT, *Mu'jam*, VI, p. 444; IBN DURĀID, *Kitāb al-Iṣṭiqāq*, p. 342.

94

Beginning of a contract of lease.

Inv. n° 153^r. IIIrd Century of the Hīġra (IXth Century A.D.).

Light-brown, tolerably fine papyrus. 8 × 9.6 cm. On recto 3 lines are written in brown ink by a clear hand, pointing to the 3rd Century of the Hīġra, at right-angles to the horizontal fibres. They belong to the right upper corner of a contract of lease. On verso two lines of the heading of a private letter are written by another hand parallel to the vertical fibres.

Place of discovery unknown.

In good condition so far as it is preserved. At the top an extensive blank space.

١ بسم الله الرحمن الرحيم
٢ هذا ما كرى أحمد بن سلمة
٣ بن جرير بن جهم

1. In the name of God, the Com[passionate, the Merciful].

2. This is what Aḥmad b. Sulm[ā] has leased.

3. b. Ġarīr b. Ġahl [.....]

3. A preferable reading of the patronymic would be جرير which may equally well be read either جرير or جرير or جرير (cf. AD-DAHABĪ, *Muṣṭabih*, p. 105).

1. The patronymic of the lessor may be completed سلمة or سلمة or سلمة; cf. AD-DAHABĪ, *Muṣṭabih*, p. 270; AZ-ZURKĀNĪ, *al-I'ṭim*, I, p. 378 f.— 3. Of the *ism* at the beginning of the line only traces are visible.

Receipt for farm rent

G

Hire of Employees

• 87

• 88

1. [The southern (boundary) is (formed by) the shop belonging to Muḥammad] b. Yahyā and to the heirs of his sister Ḥunaidā, daughter of Yaḥyā, and the northern is (formed by) the shop of Muḥsin known as al-Ḥallāḡ.

2. [and its eas]tern [boundary] is (formed by) the main market, with which the door and the sitting-room (*majlis*) of this shop communicate, and its western boundary is (formed by) the dwelling house of Mūsā

3. b. [Aḥmad b.] Mūsā. Thus 'Ā'īsa, daughter of al-Ḥu[sain] b. 'Abd as-Salām, has acknowledged before the witnesses of this deed, that this shop.

4. [so]ld (?) [entirely (?)] below and above (the surface), within and without and all its rights with [that which is known as appertaining and relating.

5. to it, is (now) a property of Mūsā b. Aḥmad b. Mūsā. There is not in her favour or in favour of any one of her family in respect to it any legal title, of[r] a [state]ment, or a right of succession, or a cause for an action,

6. or a claim, or an oath in favour of her, burdening anyone of her family concerning this shop, or any means of evidence or vindication for any

7. reason whatsoever according to a title any body lays claim to, and which she knows and to which she has bound herself; and she has handed it over to his two sons Muhammad, surnamed Abū Bakr, and 'Alī,

8. surnamed Abū'l-Ḥasan, and those two have taken it over for their father Mūsā b. Aḥmad (she acting) voluntarily, demanding (it), without compulsion and not against her will, and this

9. in the presence of her husband Tahir b. Hamdun b. Zakariya, he declaring it legal on her behalf and on behalf of Musa b. Ahmad b. Musa,

10. after he had learned that this is the title of one who has the right. Thus he declared this acknowledgment valid for her. There have testified to it Sulaimân b. al-Hârît b. Sulaimân, originating from Nawâye,

11. to the acknowledgment by 'Ā'īsa, daughter of al-Ḥusain b. 'Abī-as-Salām, respecting all that (is contained) in this deed. in the presence of her husband

12. Tāhir b. Ḥamdūn, and he has written his testimony in his (own) handwriting in Šafar of the year two hundred and eighty four. There is no god but God. (Handmark).

13. Witness is 'Alī b. al-Ḥasan b. Naṣr, the muezzin, to the acknowledgment by 'Ā'īsa, daughter of

14. al-Husain b. 'Abd as-Salâm respecting all that (is contained) in this deed in Safar of the year two

15. hundre[d] and eighty four (Handmark) in the presence of her husband Tâhir b. Hamdûn and his declaring it legal for her.

1. هذا is with all probability a variant form or scribal error for هندية (cf. vol. I, p. 90).

6. معنى is used here in the sense illustrated by R. Dozy, *Supplément*, II, p. 184 (لهذا المعنى "pour cette raison").

10. The *nisba* النوائى refers to the village of نواية for which see n° 86, (p. 63).

12. As to the contraction $\text{شاهه} \text{—} \text{شاه}$, see no 90₁ (p. 82). The *shāhda* لا اله الا الله effecting here the transition to the signature of the witnesses, occurs at the end of the signatures of witnesses in PER Inv. Ar. Pap. 1089₁₂, 1679₁₀, PERF no 886₁. For the handmark concluding the line cf. vol. I, p. 81.

13. Besides نَصَرَ also نَعَرَ and نَضَرَ are possible; cf. vol. I, p. 121. As to the calling مَدُن cf. vol. I, p. 137.

122

(Pl. XXI)

Lease of land (?).

Inv. n^o 147^v. Šawwāl, 272 A. H. (11th March to 9th April, 886 A. D.).

For description see n° 93.

١] مـ[لهم من القنا والبطيخ حتى يعرفوه هذه
٢] الـ[له المذوبة في هذا الكباب وشرط الحسن بن علي

2. In ن , نون only the Nūn is dotted, the dot being misplaced above the Sin. —

- ٣ [ب]ين [] اه ان استقوا من احد [] شوره
٤ جمع ما [اص]لف في هذا الكتاب شهد علي [] اقرار دنيا بن بلوته
٥ ومقاره بن [مرة]لوره بم[قب]يع [م]با في هذا الكتاب بعد ان قري [عليهما]
٦ حرفا حرفا فافر بفهمهما ومعرفة بما فيه وذلك في شوال
٧ [من سنة] [الثاني]ين وسبعين ومائتين وكل واحد منهما ضامن
٨ عن صاحبه بامر صاحبه له ح[ب]يهما علي ميتهما وحاضرها
٩ عن غائبهما ومليهما عن معدتهما وا[قب]ا شا اخذه الحسن
١٠ بن علي لا براءة لاحدما ولا خروج من هذا الحق شهد على ذلك
١١ شهد عبد الله بن عطاء بن رقة على اقرار دنيل بن بلوته
١٢ وعلى اقرار مقاره بن مر[ر] قور و بخرانه بوجههما بجمع [م]با في
١٣ هذا الكتاب وهو اثنين وثلاثين قنطار بالقنطار اللثي
١٤ وكتب في شوال من سنة اثنين وسبعين ومائتين
١٥ شهد الحسن بن علي بن صلح على اقرار دنيل بن بلوته
١٦ وعلى اقرار مقاره بن مرقوره بجمع مافي هذا الكتاب وكتني
١٧ شوال من سنة اثنين وسبعين ومائتين
١٨ وشهد جعفر بن احمد بن عيسى على اقرار دنيل بن بلوته ومقاره بن مرقوره
١٩ بجمع مافي هذا الكتاب وكتني شوال سنة اثني وسبعين ومائتين

3. The traces of letters preserved after [] do not seem to be consistent with The end of the line is much damaged: the last letters are clearly the two preceding letters may be or and or — 6. Ms. — 11. Ms. (Fā replacing Qāf as in *Maḡribi*—Mss. cf. vol. I, p. 64, 137). — 12. Ms. which is obviously a scribal error for The following word is not clear though the letters are plainly distinguishable. — 13. The form required grammatically is The construction of the end of the line is required by the sense: the original offers after a blurred word looking like a correction from followed apparently by After this a group resembling is distinguishable apparently corrected by the scribe from another word, for Fā (without a dot) is connected with Rā. The last word, crossed out for deletion, is presumably written by inadvertence for — 14. After a handmark is visible representing Sigma and Stigma.

1. [...wh]at is due to them of cucumbers and melons in order that there may know it these
2. [] related to in this deed, and al-Ḥasan b. 'Alī
3. [b]en has stipulated [] that they drew water from one [?]
4. all that is described in this deed. (The following witnesses) have testified [to] the acknowledgment by Daniel (Danil) b. Pilote (Bilūte)
5. and Maḡare b. [Mer]ḡure respecting [al]l th[at] (is contained) in this deed, after it had been read [to them both]
6. word by word. Thus he has acknowledged that they have understood and comprehended what (is contained) therein, and this in Šawwāl
7. [of the year] two hundred and seventy t[w]o, and either of them is under the obligation to go surety
8. for [his] partner, he who lives for him who is dead, he who is present
9. for him who is absent, and he who is rich for him who is poor. But per chance it is desired by al-Ḥasan
10. b. 'Alī he takes it; there is no discharging either of them, no release from this obligation. (The following witnesses) have testified to it:
11. Witness is 'Abdallāh b. 'Aṭā b. Raḡaba to the acknowledgment by Danil b. Balūte
12. and to the acknowledgment by Maḡare b. Merḡure of all [th]at (is contained) [in]
13. this deed, viz. thirty two qinṭārs according to the qinṭār Laiti,
14. and he has written (it) in Šawwāl of the year two hundred and seventy two.
15. Witness is al-Ḥasan b. 'Alī b. Šāliḥ to the acknowledgment by Danil b. Balūte
16. and to the acknowledgment by Maḡare b. Merḡure respecting o'l that (is contained) in this deed, and he has written (it) in
17. Šawwāl of the year two hundred and seventy two.
18. And witness is Ḡa'far b. Aḥmad b. 'Isā to the acknowledgment by Danil b. Balūte and Maḡare b. Merḡure

142, 143

(Pl. XV)

Fragment of a contract of lease and acknowledgment of a debt in corn.

Inv. n° 330. Rabi' I or II, 298 A.H. (7th November of 7th December, 910 A.D. or 7th December 910 to 5th January, 911 A.D.).

Light-brown, tolerably fine papyrus. 7.7×29 cm. On recto 7 lines appertaining to a contract are written without diacritical points in brown ink across the horizontal fibres; the text has been continued upon the verso of the leaf, where the conclusion of the contract containing the signatures of two witnesses still remains. The two lines 1, 2, written in black ink parallel to the vertical fibres, are much damaged. Of the first only scanty remains are preserved, the second is cancelled by a line drawn through it (cf. Pl. XV). Below it 5 lines appertaining to an acknowledgment of a debt in corn and probably connected with the deed on recto dated Ġumādā I, 298 A.H. (5th January to 4th February, 911 A.D.) are written in brown ink parallel to the vertical fibres. Diacritical points are but sparsely added, Šin is provided occasionally with a slanting dash. The papyrus was folded parallel to the lines.

Place of discovery unknown, but probably al-Usmūnain.

Only a scrap has survived of the original document.

On recto :

١ [عرام بن زيد]
 ٢ [إلى عبد المكيابى بكر بن محمد بن عبد الله بن علي]
 ٣ [والد]
 ٤ [به شهادة شاهدين يشهدان عليه مدره شهد على ذلك]
 ٥ [شد...]
 ٦ [من سبانه ممان وتسعين ومائتين]
 ٧ [شد...]
 ٨ [بن عبد الله على اقرار عرام بن زيد بجميع ما في هذا الكتاب وكتب بخطه]

On verso :

١ [شد نصر مولى يعقوب بن اسحق البراز على اقرار عزام بن زيد الجبان بجميع ما في هذا الكتاب في ربيع]
 ٢ [شد نصر مولى يعقوب بن اسحق البراز على اقرار عزام بن زيد الجبان بجميع ما في هذا الكتاب في ربيع]

Verso : 1. The bottoms of 10 letters are visible in this line but not enough for any certain reading. — 2. As to the various possibilities of reading the name عرام cf. vol. I, p. 121.

On recto :

1.] 'Arrām b. Zaid...]
2.] ... to [Muḥammad, bynamed Abū Bakr b. Muḥammad b. 'Abdallāh b. 'Aṭā, has acknowledged to anyone who stands in his stead, as (his) successor from among the people []
3. [..... and ea]rth as [.....] by the testimony of two witnesses testifying to his obligation (The following witness:s) have testified to it :
4. [Witness is] d b. Aḥmad b. Dāwud to the acknowledgment by the lessor and the lessee respecting a[l] that (is contained) in this deed and this in the month of Rabi' []
5. [of the year two hundred and ninety eight.
6. [Witness is] ... b. 'Abdallāh to the acknowledgment by 'Arrām b. Zaid respecting all that (is contained) in this deed, and he has written it in his own handwriting.
7. [...] [

On verso :

1.
2. Witness is Naṣr, freedman of Ya'qūb b. Ishāq, linen-merchant, to the acknowledgment by 'Arrām b. Zaid, cheese-monger, respecting all that (is contained) in [th]is deed in Rabi' [..... of the year to hundred and ninety eight].

On recto :

3. The first word of the line seems to be regarded as the conclusion of a formula similar to those mentioned in the remarks on n° 105_{1,2} (p. 127). For the formula following the lacuna cf. vol. I, n° 45_{1,2} and p. 106.

144

(Pl. V)

Lease of land.

Ta'riḥ n° 1953 a. 217 or 219 A.H. (7th February 832 A.D., to 27th January, 833 A.D., or 16th January, 834 A.D. to 5th January, 835 A.D.).

Yellowish-brown, tolerably good papyrus. 12.7 × 11.8 cm. On recto there are 9 lines from a tax-register containing nothing but Greek figures written in black ink at right-angles to the horizontal fibres. On verso a lease in a very hasty hand is written in 10 lines in black ink parallel to the vertical fibres without any diacritical points.

Place of discovery unknown.

Both top and bottom have been torn away, the right hand margin is partially preserved in the original state.

General number 40638.

١ فدان دينار
٢ ٥ ٥٢١٢
٣ بسم الله الرحمن الرحيم
٤ هذا كتاب من عبد الحميد بن يحيى لاسماعيل بن ا
٥ فدانين بور من ارض القاسم تزرعها قح لحرا
٦ باربعة دانائير ونصف وثلاث فاجبتك الى ذلك
٧ في نجوم السلطان ووقته فازرع على بركة الله
٨ لخراج سنة س [عشر ومائى]
٩ وفدانين ماكان في يدك في العام الماضى في سا
١٠ تزرعه قح ٥١٢٣ من حساب ٥٢١٢

5. The reading of the last word is not certain. — 8. For the completion of the gap following Sin either سنة or نمة may be considered.

1. Faddān Dinār
2. 4 $9\frac{1}{2} + \frac{1}{12}$
3. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.
4. This is a document from 'Abd al-Ḥamid b. Yahyā for Isma'īl b. A [
5. two faddāns fallow belonging to the land of al-Qāsim, that thou mayest sow with wheat [
6. for four dinārs and a half and a third (of a dinār). I have, therefore, granted thee [this
7. by the instalments due to the Governor at the due time. Sow, then, with the blessing of God [
8. for the impost of the year two hundred and s[even(?)]teen. [
9. and two faddāns of that which was in thy hands during the past year [
10. thou mayest sow it with wheat $4\frac{1}{2} + \frac{1}{12}$ reckoning at (the rate) of $2\frac{1}{2} + \frac{1}{8}$ (dinārs per faddān).
7. As to the formula في نجوم السلطان ووقتها cf. pag. 37 and n° 83.
8. For the form مائى cf. n° 82, 90, 124, and vol. I, p. 116.
9. This formula recurs frequently in the list of farmers P. Cair. B.É. n° 229.

145

(Pl. XXI)

Ta'riḥ n° 66 c. 271 A.H. (20th June, 884 to 18th June, 885 A.D.).

Light-brown, fine papyrus which has grown darker by age. 16.6 × 17 cm. On recto a lease is written in black ink at right-angles to the horizontal fibres. Above it is found a line forming the address of a letter, the text of which is written on the back in black ink parallel to the vertical fibres in 8 lines. The lease shows a fine educated hand, the letter is hastily written. Diacritical points occur sparingly. Sin is occasionally provided with a slanting dash (l. 7).

Place of discovery unknown.

Fairly well preserved, though the left margin has broken away.

٠٩٩

144

(Pl. V)

Lease of land.

Ta'rih n° 1953 a. 217 or 219 A.H. (7th February 832 A.D., to 27th January, 833 A.D., or 16th January, 834 A.D. to 5th January, 835 A.D.).

Yellowish-brown, tolerably good papyrus. 12.7×11.8 cm. On recto there are 9 lines from a tax-register containing nothing but Greek figures written in black ink at right-angles to the horizontal fibres. On verso a lease in a very hasty hand is written in 10 lines in black ink parallel to the vertical fibres without any diacritical points.

Place of discovery unknown.

Both top and bottom have been torn away, the right hand margin is partially preserved in the original state.

General number 40638.

فدان دينر ١
 ٨ ٢
 بسم الله الرحمن الرحيم ٣
 هذا كتاب من عبد الحميد بن يحيى لاسماعيل بن ا ٤
 فدانين بور من ارض القاسم تزرعها قح لخر ٥
 باربعة دنائير ونصف وثلت فاجبتك الى ذلك ٦
 في نجوم السلطان ووقته فازرع على بركة الله ٧
 لخر راج سنة س [عشر ومائ ٨
 وفدانين ماكن في يدك في العام الماضي في سا ٩
 ١٠ تزعه قح ٨٢٠٠ من حساب ٨٢٠٠

5. The reading of the last word is not certain. — 8. For the completion of the gap following Sin either *سنة* or *سعة* may be considered.

1. Faddân Dinâr

2. 4 ٥ ٣ ١ ١ ٢

3. In the name of God, the Compassionate, the Merciful.

4. This is a document from 'Abd al-Ḥamid b. Yahyâ for Isma'il

b. A [

5. two faddâns fallow belonging to the land of al-Qâsim, that thou mayest sow with wheat [

6. for four dinârs and a half and a third (of a dinâr). I have, therefore, granted thee [this

7. by the instalments due to the Governor at the due time. Sow, then, with the blessing of God [

8. for the impost of the year two hundred and s[even(?)]teen. [

9. and two faddâns of that which was in thy hands during the past year [

10. thou mayest sow it with wheat $4\frac{1}{2} \div \frac{1}{12}$ reckoning at (the rate) of $2\frac{1}{2} + \frac{1}{3}$ (dinârs per faddân).7. As to the formula *في نجوم السلطان ووقتها* cf. pag. 37 and n° 83.8. For the form *مائي* cf. n° 82, 90, 124; and vol. I, p. 116.

9. This formula recurs frequently in the list of farmers P. Cair. B.É. n° 229.

145

(Pl. XXI)

Ta'rih 2166 271 A.H. (29th June, 884 to 18th June, 885 A.D.).

Light-brown, fine papyrus which has grown darker by age. 16.6×17 cm. On recto a lease is written in black ink at right-angles to the horizontal fibres. Above it is found a line forming the address of a letter, the text of which is written on the back in black ink parallel to the vertical fibres in 8 lines. The lease shows a fine educated hand, the letter is hastily written. Diacritical points occur sparingly. Sin is occasionally provided with a slanting dash (l. 7).

Place of discovery unknown.

Fairly well preserved, though the left margin has broken away.

[لوحة ٤]

كشف مزارعين مع بيان مساحة الأراضي الخاصة بكل منهم
والإيجارات المستحقة عليهم .

الطرار رقم ٢٢٩ ، يرجع تاريخه إلى القرن الثالث للهجرة (التاسع الميلادي) .

وهو على ورق أسمر فاتح خشن الألياف بعض الشيء ، يبلغ طوله ٢٣,١ سم وعرضه ١٨,٦ سم وقد بدأ الكاتب الذي أظهر مهارة في خطه الواضح المنظم في كتابة مسودة الكشف بحبر أسود على وجه الورقة . ويشتمل الكشف على ٢٢ سطرا موازية للألياف الأفقية ، ثم استمر في كتابته على ظهر الورقة ، حيث كتب ٢٢ سطرا على شكل زوايا قائمة على عرض الألياف العمودية . واللفظ قليلة الاستعمال . وكثيرا ما يتنازع حرف السين بلفظ مائل . وإذا بحثنا في الصفحات المبززة لهذا الخط ، ألفينا أنه ينسب إلى القرن الثالث للهجرة . وقد طويت الورقة عدة مرات طيا موازيا للأسطر ، ويبلغ عرض الطيات المتواليات التي لا تزال ظاهرة من أسفل إلى أعلى على التوالي : ٤,٥ + ٤,٥ + ٥,٥ + ٤,٦ + ٤,٤ سم .

ولم يعرف بعد المكان الذي كشف فيه الطراز .

وقد تطرق التلف إلى ورقة البردي حتى صارت حشة سريعة العطب وتأكلت بفعل الأرض في أماكن عدة . وقد زالت حافتها العلوية من الناحية اليسرى حتى إنه لم يبق إلا أجزاء من الحدود الأيسر الذي يتضمن أرقاما على الوجه . وعلى هذا النحو زالت بداية الأعمدة التي يظهر الورقة تبعا لذلك . وقد بقيت الحواشي الأصلية في أعلى الورقة وفي أسفلها وفي الجانب الأيمن منها .

[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٢	ما كان بيده في السنة الماضية	١٢
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٣	ما كان بيده في السنة الماضية	١٣
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٤	ما كان بيده في السنة الماضية	١٤
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٥	ما كان بيده في السنة الماضية	١٥
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٦	ما كان بيده في السنة الماضية	١٦
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٧	ما كان بيده في السنة الماضية	١٧
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٨	ما كان بيده في السنة الماضية	١٨
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	١٩	ما كان بيده في السنة الماضية	١٩
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	٢٠	ما كان بيده في السنة الماضية	٢٠
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	٢١	ما كان بيده في السنة الماضية	٢١
[]	ما كان بيده في السنة الماضية	٢٢	ما كان بيده في السنة الماضية	٢٢

[illegible]

١	فدان	بدر	بالظهير	١
٢	[]	١٧	مرفق-نوره [أخو دهنه	٢
٣	[]	[]	[ما كان بيده في السنة الماضية	٣
٤	[]	٢٤	[] س [أن بفصلته	٤
٥	[]	١٥	[ما] كان بيده في العام الماضي	٥
٦	[]	٥٨	[س-البيط	٦
٧	[ما كان بيده	١٥	البيطه بولس تقطعه	٧
٨		١٥	واجته	٨
٩	[سال	٥	ما كان بيدهما في العام الماضي	٩
١٠	[ما كان بيده في السنة الماضية	١٥	بقطر انقاس ايشاده	١٠

١١	وبإطرس أخوه	١٥	ما كان بيده في السنة الماضية	١١
١٢	[ما كان بيدهما في العام الماضي	١	ببها بقطر بن ببها بقم []	١٢
١٣			ما كان بيده في السنة الماضية	١٣
١٤	[]	١٥	بقطر بخرجيه الجاني	١٤
١٥	[ما كان بيده في العام الماضي	١٥	ما كان بيده في العام الماضي	١٥
١٦	[فصلته	١٥	بقطر أخوه آخر المهور []	١٦
١٧	[ما كان بيده في العام الماضي	١٥	ما كان بيده في العام الماضي	١٧
١٨	[بوالس الجوارس	١٥	بقطر تزناك بقم	١٨
١٩	[ما كان بيده في العام الماضي	١٥	ما كان بيده في العام الماضي	١٩
٢٠	فذلك	١٥	فذلك	٢٠

بالوجه

العمود الأيمن

٣ وولده متقوطة في الأصل .

يحمل أن يكون اسم الأب هو الاسم اليوناني Agios الذي ورد في ف . برايسكة Namenbuch ، عمود ٥١ .

٥ تعادل بصورة التي وردت أيضا في مجموعة أوراق البردي للأرشيدوق و بتر رقم ٣١١٨ ص ٨ Agios (أوراق البردي المحفوظة بكتبة فينا ج ٢ رقم ٥٩ ، بالظاهر ، ج . باري ، G. Parthey ، Aggyptische Personennamen ص ٩٧ ، ١٠٠ . كرم CMEM رقم ٣٤٧ [ص ١٦٣] ، مجموعة المتحف البريطاني ج ٤ رقم ١٦١٩ ص ٤٧ ، Agios ف . برايسكة Namenbuch ، عمود ٤٩٤ .

٧ أبنائه وردت أصابه في الأصل .

أما عن أبنائه فلينظر ج ١ ص ١٧٣ .

٩ تطرق التلف إلى الاسم الأول ولكن قرأته محقة .

فلنك (فليك) قد يكون اختصارا لفظ Kadizos الذي ورد في ف . برايسكة Namenbuch عمود ١٦٠ .

١٠ ١٢١١ المسألة وردت المسألة في الأصل .

١١ للوقوف على قضية ، ينظر رقم ٢١٥ (ص ٤) من هذا الجزء .

١٣ أما عن انتاس فلينظر ج ٢ ص ٦٢ وما إليها . فقط الاسم المشهور به الشخص ، وهو الفروج ، الذي ورد مرارا في ورقة البردي بمجموعة برلين رقم ١٥١٥٣ ، بالظاهر ، ص ٣ ، يقابل ما ورد في رقم ٢٢٩ ص ١٠ (ص ١٠١) على وجه التحقيق .

١٥ للوقوف على هيسة ينظر ج ١ ص ٢٦١ من هذا الكتاب .

١٧ أما عن إيعولة فلينظر ج ٣ رقم ٢٠١ ص ١٥ (ص ١٩٤) من هذا الكتاب . تعادل الرب Namenbuch التي ورد ذكرها في ف . برايسكة Namenbuch ، عمود ٢١ .

١٩ للوقوف على إيجه ، ينظر ج ٢ ص ١٣٢ من هذا الكتاب . العاله اسم غير معروف .

العمود الأيسر

٤ لم يبق إلا النصف الأيمن من حرف (الهاء) .

٥ آثار الحروف التي تسبق : لاتسمح لنا بإجراء أية تكملة .

٦ المسألة وردت المسألة في الأصل .

٧ الرقم الذي يلي ٦ كذا أن يخفى تماما . كلمة الحويرى وردت الحويرى في الأصل (وضعت الحروف بداخل انحاء حرف الزاء . لا يمكن قراءة اسم الأب الذي يسبق النسبة بنى . من التحقيق لتطرق التناث إليه .

هناك طرق مختلفة لقراءة النسبة الحويرى ، وعلى ما ورد في كتاب المشابه للذهبي ص ١٢٥ ، وكتاب لب الألباب للسيوطي ص ٨٥٧٠ ، وكتاب الأنساب للسمعاني ورقة ١٣٠ بالوجه و ١٨١ بالوجه ، لنا أن نختار إحدى هذه النسب :

١ الحويرى ، وتنسب إلى جويرى ، وحى اسم ثلاث قرى أحدها على مقربة من دمشق ، والثانية بولاية نيسابور ، والثالثة بسواد بغداد .

٢ الحويرى ، وتنسب إلى اسم جويرى .

٣ الحويرى وتنسب إلى الحويرة ، أحد أحياء دمشق .

٤ الحويرى ، وتنسب إلى حويرة : إحدى مدن خوزستان أو قرية على مقربة من البصرة في منتصف الطريق إلى الأهواز .

وأما أفضل النسبة الثالثة لأنها أكثر احتمالا .

٩ اصطفى وردت اصطفى في الأصل . ولا تزال تظهر آثار قليلة من مجموعة الحروف ف التي تحق .

تعاادل نسخة Koptis (و ١٠ كم CMBM رقم ١١١٨ من ١٤ [ص ٤٧٢] . والصيغة اليونانية هي Koptis (ف) براسيكة Namenbuch، عمود ١٨٣ . راجع ١٠ برومان Ein Gorra - Brief von Jahre 90 d. H., Festschrift für max Friherrn von Oppenheim (برلين سنة ١٩٣٣) ص ٣٨ و ٤٠ .

١٠ الماضية وردت الماضية في الأصل .

١١ لم يبق سوى الخط الأثني من ٤٤ .

دموسى تشبه اسم Koptis ، ولكن لا أستطيع أن أقترح أى مثال لمثل هذا الاسم .

١٣ أما عن بسيطلس فيلنظر ج ٣ رقم ١٧٥ من ٤ (ص ١٢٢) من هذا الكتاب . ربما تعادل مسلس Mactis أو Mactis (راجع ف) براسيكة Namenbuch عمود ٢٠٨ .

١٧ لم يبق إلا خط عمودى من الزم الأخير، لذا نرجح أن يكون إما N أو X ولكن يظهر أن الأول أكثر احتمالا .

للقوف على ايهود انظر ج ٣ رقم ٣٠١ من ١٢ (ص ١٩٤) . ورد ذكر « الصباغين » كثيرا في أوراق البردى العربية . راجع رقم ٢٣٩ من ٨ (ص ١٠١) ، ٣/٢ MPER (١٨٨٧) ص ١٦٤ و ١٧٤ ، وورقة البردى المنقوطة بجموعة برلين رقم ١٥٠٧٦ ، بالظهور ، ص ٧ .

١٨ الماضية وردت الماضية في الأصل .

١٩ أما عن أندونه فليراجع ج ٣ رقم ٢٠٦ من ٣ (ص ٢١٣) . فائدة هذه الكلمة ودية، بعيدة عن الخلفية ، ولو أنها مختلفة . ويمكن أن تعادل صيغة مختصرة إما للكلمة Taqias أو Taqias (ف) براسيكة Namenbuch عمود ٤٠٩ . ولكن ربما نقرأ دسبب التي تعادل Taqias أو Taqias (ف) براسيكة ، المرجح نفسه ، عمود ٨٣ . هذا إلى أنه يلاحظ أن نفس مجموع الحروف الذى ورد في مجموعة أوراق البردى للأرشيدوق رينر رقم ٨٥١٩ من ٦ تعادل تماما في جلاء اسم المؤنث Ninna (ف) براسيكة : المرجع نفسه ، عمود ٩٢ .

٢٢ اختصار كلمة فذلك .

١١٢

بالظهور

العمود الأيمن

٧ و ١٠ و ٢١ الماضى وردت الماضى في الأصل .

٧ يرجح أن تكون بليط قد نقلت من Hakt (ف) براسيكة Namenbuch عمود ٢٦١ .

١٦ يحتمل أن تكون فطانه صيغة أخرى لاسم بطانة ، وهو شائع جدا في أوراق البردى العربية (راجع Paravis Pátavos في ف) براسيكة Namenbuch ، المرجع نفسه ، عمود ٢٨٥) . وللتشبه على ذلك يكفى أن أذكر فقط ما ورد في ورقة البردى المنقوطة بعمود الأرشيدوق رينر رقم ٧٦٤ من ٣/٢ ، رقم ٨١٩ من ٦ و ٨ ، ورقم ٨٢٠ من ٤ ، ورقم ٨٢١ من ٤ ، ورقم ٨٢٢ من ٤ ، ومجموعة أوراق البردى للأرشيدوق رينر رقم ١٢٣٤٠ من ٦ و ٩ . ولما كان هذا الاسم قد ورد غير منقوط في الوثيقة التي بين أيدينا ، فقد بقرا هذا الاسم أيضا نظا به ، الذى يمكن أن يكون صيغة مختصرة لكلمة Pátavos أو أنه يعادل Paratē (ف) براسيكة عمود ٢٨٥) .

١٨ ومع أن الحروف واضحة تماما ، لا أستطيع أن أقترح صيغة الحروف الواردة في الأصل التي يتألف منها اسم بولس .

العمود الأيسر

٢ حرف اللين منقوط في الأصل .

١٠ لوقوف على إيشاده يراجع ج ٣ رقم ٢١١ ، بالظهور ، ص ٢ (ص ٢٢١) .

١١ و ١٣ كلمة المسأخى وردت الماضى في الأصل .

١٢ أما عن اسم بابا فليراجع ج ٣ رقم ٣٠١ من ١٧ (ص ١٩٥) .

١٤ لوقوف على اسم الصناعة الجبان . يراجع ج ٣ رقم ٢٠٥ من ١٠ (ص ٢١٠) .

١٦ لوقوف على اسم الأب الذى يمكن قراءته في منهولة ، نرى أنه لم يرد بعد أى اسم يعادل هذه الكلمة في القبطية . وربما كان ذلك تحريفا في المعاء لاسم Koptis الذى ورد ذكره في ج . هوزر، Die Personennamen der Kopten ج ١ ص ٤٢ . ولم يعرف بعد اسم الأخ .

١١٤

كشف مزاعم مع بيان الأراضى الخاصة بكل منهم
والإيجارات المستحقة عليهم

ولم يعرف بعد المكان الذي كشف فيه هذا الطراز .

وقد زالت كل الأرقام في العمودين الأخيرين اللذين على الجانب الأيسر باستثناء آذار ضبطة ،
والعمود الثاني الذي يشمل كل أرقام قد تطرق إليه كثير من التلف ، وفي الهامش الأصلي
على الجانب الأيمن .

110

مرون بن عمرو $\gamma' \approx 16 \frac{1}{4}$ $\gamma' \approx 16 \frac{1}{4}$

۱۱ بسنه اصك $\gamma'[\eta]\mu'\eta'$ $\frac{1}{\lambda} + \frac{1}{\lambda} + \frac{1}{\tau}$

١٣ مينا قبا وهو ميله

۱۴ شہ ————— منودہ ————— لمو [تہ] βx'δ'j'α'η'j' βx'δ'j'α'η'j'

۱۵ اسحاق نسبت ۷]

١٦ كِيل الحارس وهو كِيل دُمُونَه بِسَكْنِ | α'β'

خیار ۱۷

۱۸ بایه — وس بیه — اس ۵۰۰

۱۹ .. ر.ا.ر [—ورده 'ا'ب']

۲۰ بقا۔۔۔]

۲ سموا اسم مکان غیر معروف .

٣ قد تطرق المؤلف إلى بداية حرف الهاء من كلمة هجر ، ولم يبق إلا الجزء السفلي من ' هـ ' ولا تزال آثار قليلة ظاهرة من العمود الثالث الذي يشتمل على أعداد .

بدرمودة تعادل الاسم المشهور *πατεραιουτε* (راجع و ١٠٠ كرم CMBM رقم ٤٤٦ قطعة ١ من ٢، قطعة ٢ من ٣ [ص ٢٠٨ وما يليها]، رقم ١١٥٨ من ٣ [ص ٤٩٠]، كالأول المخطوطات القبطية بمجموعة جون راينولدز في نسخة رقم ١٣٥ [ص ٧٢] *πατεραιουτε* التي ورد ذكرها في ف. برانكه *Namenbuch*: عمود ٢٨٧.

٤ أما عن إبقيره فليظنر الجزء الثالث رقم ٢٠٩ من ٣ (ص ٢١٧) .

٦ نظرا لتطرق التلف الى الطبقة العلوية لورقة البردى بسبب تفتتها، فإنه لم يبق من هذه الأرقام غير ٥ .

٧ لم يبق إلا الأجزاء الوسطى للأرقام ولكن قراءتها مخففة جدا . لانزال هناك آثار رقم في نهاية السطر من اليسار علينا قراءته .

٨ هناك طرق مخففة لقراءة اسم حراس . وبناء على ما ورد في كتاب المشبه للذهبي ص ١٥٢، نستطيع أن نتخار بين حراش ، حراش ، حراش .

٩ مرون منقولة عن الاسم اليوناني Μαρον (ف) برايسكه، المرجع نفسه، عمود ٢٠٨ .

١٠ باستثناء جزء من خط عمودي وخط مائل، نرى أن التلف قد تطرق إلى η .

١١ بقي جزء من η لم يبق إلا الخط المائل من η . قد تطرق إليه كثير من التلف .

١٢ الرقم الذي سبق ، غير ظاهر . لم يبق إلا النصف الأيمن من رقم β في العمود الثاني الذي يشتمل على الأرقام .

١٣ يرجح أن تكون قما اختصار Kμντς التي وردت في ف. برايسكه، المرجع نفسه، عمود ١٨٠ من الواضح أن ميله تعادل الصيغة المختصرة لاسم Μύονς المرجع نفسه عمود ٢١٧ .

١٤ لم يبق إلا الخطان المسائلان المتباعدان لأرقام ηη من العمود الثاني الذي يشتمل على الأرقام .

١٥ للوقوف على نسبت يرجع ج ٣ رقم ٢٠٩ من ٦ (ص ٢١٨) .

١٦ تعادل دموته (مذكر) — على ما يظهر — كما رأى ج . ف كرابشيك الصيغة القبطية Ταμουτς التي تدل على أنها اسم مؤنث في ف . برايسكه، المرجع نفسه، عمود ٤١٠ .

وقد نكرر نفس الاسم في رقم ٢٣٠ من ٦ (ص ٦٢) ، ورقم ٢٤٣ من ١١ (ص ١١٣) ، ورقم ٢٥٠ من ١ (ص ١٣٤) ، وورقة أوراق البردى بدار الكتب المصرية رقم ٢٧٧ من ٦ ، مجموعة ب ويزلى ج ٣ رقم ٢٥٣ من ٣ ، وورقة البردى بمعرض الأرشيدوق ويند رقم ٦٧٨ من ٤ .

مجموعة أوراق البردى للأرشيدوق ويند رقم ٥٢١٩ من ٩ ، رقم ٨٤٥٨ ، بالوجه ، من ١١ ، حيث استعملت في كل هذه المجموعات للرجال ولم تستعمل قط للنساء .

١٧ للوقوف على الطرق المختلفة لقراءة اسم حار . يرجع ج ١ ص ١٧٩ .

١٨ كلمة ساس يشتمل أن تقرأ بتاس ، وهي كلمة عربية منقوبة من Ηαράς (Παρατός, Πατός) باليونانية التي وردت في ف . برايسكه، المرجع نفسه، عمود ٣٨٤ و٣٨٥ و٣١٠ .

قطر خاصة بواضع اليد على قطع من الأرض
الذين يدفعون ضرائب مختلفة

٢٢٤ و ٢٢٥

كشوف مزارعين على مساحات الأراضي المتزرعة وبيان الإيجار والمبلغ المستحق عن الزرع

الطرارز رقم ٢٤٣، يرجع تاريخه إلى القرنين الثاني والثالث للهجرة (الثامن والتاسع لبلاد). وهو على ورق أسمر فاتح رقيق. طوله ١١ سم وعرضه ٥ سم وعلى وجه الورقة سبعة أسطر تشتمل على أسماء مزارعين يقيمون في بوسير، مع مساحة الأرض المتزرعة، وبيان الإيجار والمبلغ المستحق عن الأرض البور والطرارز مكتوب بحبر واضح يدل على أنه ينسب إلى نهاية القرن الثاني أو بداية القرن الثالث للهجرة، وهو على شكل زوايا قائمة على عرض الألياف الأفقية. ويشتمل ظهر الطراز على كشف مزارعين يلبه مساحة الأرض المتزرعة وما يدفعه كل منهم في يومى ٢٨ و ٢٩ من شهر برمودة. كذلك كتبت الورقة بحبر أسود بيد الكاتب نفسه، وماز لا آيات العمودية. وكلمة بلونه هي الكلمة الوحيدة التي نطقت نطقاً غير كامل على ظهر الورقة (س ٦). ولم يعرف بعد المكان الذى كشف فيه هذا الطراز.

وهو بحالة جيدة من حيث حفظه. وقد ضاع الجزء السفلى من الكشف. وهناك هامش خال من الكتابة تبلغ مساحته ٥ سم على الجانب الأيمن من العمود الذى على وجه الورقة، ومساحة كبيرة خالية من الكتابة على الجانب الأيسر من العمود الأخير بظهر الورقة، تشتمل قرابة نصف الورقة.

• • • بالوجه

١	بوسير أيضاً	فدان بدلينر بور من ^(١)
٢		دينـر]
٣	بأدى مولى الليث	من الزرع • •

(١) من تعجب جداً أن أترجم حرف البئر من دون معرفة السياق. وربما تكون صيغة أخرى كثرى وردت في رقم ٢٣٦ وما يليه على ظهر. إذن يمكن ترجمة هذه الكلمة «مزرعة بدلينر كثيرة».

- ٤ د بخنس الاجير من الزرع . . .
٥ ت تونيد بن نحس من الزرع . . .
٦ دحبة بن عبد الواحد من الزرع . . .
٧ عبد العزيز بن قاسم من الزرع . . .

بالظاهر :

١	فرمونه	فرمونه
٢	فكيدان	ديتر
٣	[سويد بن موسى ١٥٠
٤	[محمد بن عبد الواحد ٨٠
٥	[مكيين الاسود ١١٠
٦	[مرقس بلونه ١٢٠
٧	[صالح بن حسان ١٣٠
٨	[شندود طلفس ١٤٠
٩	[.....

بالوجه :

- ١ من بين مواقع الأمكنة الأربعة التي تحمل اسم بوسير التي تناو لها ج. ماديرو ، ج. ثيت
Matérieux pour servir à la géographie. de le Egypte. ص ٥٣-٥٦ ، لايتنيا
منها هاسوى ثلاثة في الوجه القبلي وهي :

أبو صير دفندو في كورة طهار بالقيوم ، وهي مدينة كبيرة على مقربة من بحر دلييه على بعد
ساعة يقطعها راكب الخيل في ساعته واحدة وإلى الجنوب من مدينة القيوم (باقوت :
معجم البلدان ج ١ ص ٧٩٠ من ٢٣ ؛ السالبي : تاريخ القيوم وبلادها [القاهرة ١٨٩٨]
ص ١٣ من ١٦ ، ص ٤٣ من ٢٩ ، ص ٦٢ من ٥ ، ج . سلمون في المجموع الجغرافية لكورة
القيوم على ماورد في كتاب تاريخ القيوم للسالبي
province du Fayyôum d'après le Kitâb Târikah al-Fayyôum d'an-
Nâbulsi BIFAO [١٩٠١] ص ٦٥ ، ابن الجيمان : التحفة السنية ص ١٥١ من ٥ ، علي بن
مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ج ١٠ [القاهرة ١٣٠٥ هـ] ص ٧ من ١١ ، جدول ص ٨٨ ،
Dictionnaire des villes, villages, hameaux, etc. de l'Égypte. [القاهرة ١٨٨١]
ص ١٩ ، عبد اللطيف البندادي : الإفادة والاعتبار في طبعة دى سامي ص ٦٨٠ ، رقم ٥ ،
١٠ أميلينو : جغرافية مصر في العهد القبطي E. Amelineau, La Géographie de
l'Égypte à l'Époque Copte ص ١١) . ويغادل هذا الاسم Boûbouque, Boûbouque الذي
ورد ذكره مرارا في المعصرانيون الروماني . راجع ك . ويسلي : خطط القيوم C. Wessely,
Topographie des Fajjûm (Arsinoites nomus) in griechischer Zeit, Akad.
Wien Denkscheher [ج ٥ [١٩٠٤] ص ٥٣ وما يليها ، والاسم القبطي الذي يعادله يكتب
nouchpe (و . ١٠ كرم : المخطوطات القبطية التي جلبت من القيوم Coptic manu-
scripts brought from the Fayyum [لندن ١٨٩٣] رقم ٤٥ ، بالوجه ، ب ٢ ص ٦٣ =
CMBM رقم ٦٩٢ [ص ٣٠٩] ، أو nouchpi (أوراق البردي المحفوظة بكتبة فينا للأرشيدوق
ريتر CPR ج ٢ رقم ٢٣٣ من ٤ [ص ٢٨٢] ، و . ١٠ كرم ، المرجع نفسه رقم ٥٢ ص ٣
[ص ٧٤] ، كالج المخطوطات القبطية بالمنحدر البربطي (CMBM) رقم ٦٧٦ [ص ٣٠٥]
رقم ١٢٣٤ [ص ٥١٠] ، nouchpe (و . ١٠ كرم : رقم ٦٨١ من ٤ ص ٣٠٦ . وقد وردت
بوصير هذه في مجموعة أوراق البردي للأرشيدوق ريتر رقم ٩٢٣ (بوصير القيوم) رقم ٣١١٨ ص ٩٩
ورقة البردي المحفوظة بمجموعة برلين رقم ١٥١٧٢ ، بالوجه ، س ٤ [م] بوصيرفا) .
٢ أبو صير قوريدس (يطلق عليها الآن أبو صير المالح) بمرکز الواسط (الوسطى) مديرية
ج. موف . وقد تناول ماسبيرو وج. ثيت الكلام عليها ، بأسماء ، المرجع نفسه ص ٥٤-٥٦ ،
وهي نفس بوصير التي أوردتها ابن الحكم مع قرى إخناس في كتابه : كتاب فوح مصر وأخبارها ،
طبعة تشارلز تري Charles C. Torrey ، ص ١٤٢ من ٧ .

٣ بوسير الأشوتين ، وهي بلدة صغيرة تقع قبالة الأشوتين شمال النيل أو على شاطئ النيل الآخر (النسري) (الكندى : كتاب الولاة ص ٩٦ س ١١ وما يليه ، الاصطخرى ، المكتبة الجغرافية العربية ج ١ ص ٥٣ س ٨ وما يليه ، وابن حوقل : المكتبة الجغرافية العربية ج ٢ ص ١٠٥ س ٢ ، المسعودى : كتاب التنبيه والإشراف : المكتبة الجغرافية العربية ج ٨ ص ٣٢٨ س ٢ ، جوير ص ٤٤ ، ياقوت : معجم البلدان ج ١ ص ٦٧٠ س ٧ ، الأدريسى : نزهة المشتاق ؛ ترجمة ١٠ جوير A. Jaubert [باريس ١٨٣٦ ج ١ ص ١٢٥ ، ٣٠٦ راجع ج . ماسبيرو ، G. Maspero Notes au jour journal ج ٤ ، ميلينو ، المرجع نفسه ص ٩٧] راجع تصحيحات محمد رمزي بك في Mélanges Maspero ج ٣ ص ٢٧٣ [والمنشأ الذي تناوله فيه ج . داربسى ، بالتفصيل الكلام على " أبو صير الأشوتين " في ASA ج ١٩ [١٩٢٠] ص ١٥٣ - ١٥٨) . وقد وصف ١ جومار E. Jomard أطلال هذه المدينة ، التي تقع على مقربة من بنى خالد القديم (تقع الخرابة الآن) ، على بعد ثمانية كيلومترات في الشمال الغربي من الأشوتين ، وثلاثة كيلومترات إلى أقصى الشمال الشرق من دير أبي فانه في كتاب وصف مصر ج ٢ (باريس ١٨١٨) Description de l'Égypte, II (Paris, 1818) Description des Antiquités de l'Heptanomie Chapt. XVI, p. 22 f. كذلك كان اسم هذه البلدة بالقبطية (و ١٠٠ كرم : كالجولج المخطوطات القبطية بالمتحف البريطاني رقم ١١٢٩ س ٦ [ص ٤٧٨] ، رقم ١١٩٣ س ٦ [ص ٤٩٨] . وهي تختلف عن بوسير Pusia بالقيوم بإضافة $\pi\alpha\sigma\iota\sigma$ $\pi\alpha\sigma\iota\sigma$ (أوراق البردى للأرشيدوق رينر فيينا ج ٢ رقم ٥ س ٨ [ص ١٨] ، راجع MPER ٣/٢ [١٨٨٧] ص ٦٤ أو $\pi\alpha\sigma\iota\sigma$ فقط (و ١٠٠ كرم : المخطوطات القبطية التي اكتشفت بالقيوم رقم ٢٣ س ١٧ [ص ٤١٣ و ٤١٤] . وقد ورد ذكر بوسير الأشوتين في رقم ٢٤٤ س ١٨ (ص ١١٥) ، وبمجموعة أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية رقم ٧٥٤ س ٦ ، وورقة البردى المخطوطة بمجموعة برلين رقم ١٥١٣٤ ، بالظهور ، س ٢ ، ٦ (وقد وردت هنا بوسير الشرقي) ، وفي مجموعة أوراق البردى للأرشيدوق رينر ٣٧٧ س ٨ (بوسير الغربية) . وبما يدعو إلى الأسف أنه ليس ثمة معلومات عن مصدر هذه الوثيقة ، ونستطيع أن نخلص مما ورد في س ٤ أنه بوسير الأشوتين هي المقصودة هنا .

(١) بناء على ما أوردته مسند كبير برث Synaxarion عن ميلينو ، المرجع نفسه ص ٧ ، كانت بوسير تقع إلى الغرب من الأشوتين .

أما عن الأرض البور فتراجع الملاحظات التي أبدتها في الجزء الثاني ص ٤٧ .

٣ يمكن قراءة الاسم بالده ، إما بالده ، أو بالده اسم كتاب المشبه بالدهي ص ٢٠ .

٤ يحتمل أن الشخص الذي ورد ذكره هنا هو نفس يحنس الأخير الذي ورد في ورقة البردى المخطوطة بمعرض الأرشيدوق رينر فيينا رقم ٦٨٤ س ١٥ . وقد جاء اسمه بين أسماء ملاك الأراضي أو المزارعين التابعين لقرية مبنوية التابعة للأشوتين ، وإذا صح هذا الرأي ، فإن بوسير التي وردت في ١ تكون هي نفس بوسير الأشوتين (انظر ما ذكرته عن رقم ٣ من تفسير هذا الاسم) .

٦ بالإضافة إلى قراءة هذه الكلمة دحية ، فإنه يمكن أيضا قراءتها دحية وكذا دحه على ١٠ وورد في كتاب المشبه بالدهي ص ١٩٨ . وأنا أرى الاسم الأول لأنه أكثر شيوعا .

بالظهور

١ للوقوف على اسم الشهر القبطي « برمودة » راجع الجزء الثاني ص ١٠٦ ومب ورد في كالجولج أوراق البردى بمكتبة جون رابندز بانستدر ج ٢ ص ٢٣١ تنف على أن الضراب كانت تدفع تقدا بوجه عام في شهر برمودة وأحيانا في برمودة وبزونة . وهذه البداة التي كانت معمولاً بها في العهد اليوناني الروماني لم تدفع — على ما يظهر — في خلال الإدارة العربية في مصر . وكانت ضريبة الأرض تدفع — عدا شهر برمودة (راجع ج ٣ رقم ١٩٤) — في أشهر مختلفة من السنة (مثل توت ، ومسرى ، وطوبة ، بشنس ، برمودة ، وأبيب) . ولما كانت غلة الكتان في شهر برمودة ^(١) فإن هذا يجعلنا على التسليم بأن هذا كان محصول الموسم . وبما يؤيد هذا الرأي هذه الحقيقة وهي ، على ما ورد في أوراق البردى المخطوطة بمكتبة فيينا ج ٢ رقم ٥ (ص ١٨ وما يليه) ، أن أربعة عشر رجلا يقيمون في بوسير (بوسير الأشوتين) قد أخذوا على عاتقهم أن يتولوا بتسليم كمية كبيرة من بذر الكتان . وهذا يدل ، على أي حال ، على أن زراعة الكتان كانت منتشرة في الأراضي المحيطة بهذه البلدة .

٣ في الرقم الذي يسبق هذا السطر والأسطر التالية ربما يعني المزارع الإيجار عن فدان واحد كما نرى ذلك في رقم ٢٢٦ (ص ٥٢) .

(١) راجع أوراق البردى المخطوطة بمكتبة فيينا ج ٢ ص ٢٠ .

٦ بلونه وردت بلونة في الأصل .

رسمہ شامل ہونے والی نمانہ نامہ کتابوں کی فہرست، ۲۶۱۔

٨ اسم الأب طلفس هو - على ما يظهر - صيغة أخرى لاسم تنفس الذي ورد في رقم

• ۲۷۰ ص ۶ •

٩ لا يظهر غير آثار تسعة حروف .

۲۲۶

[لوحة ٣]

قطعة من كشف خاص بمزارعين مع ايجار فدان واحد

وبيان نوع الغلة ومبالغ النجوم التي دفعت فعلا

الطراز رقم ١٨٢ بالوجه ٦ يرجع تاريخه إلى سنة ٢٤٠ هـ تقريبا (٨٥٤ م) .

للقوف على وصف الطراز يراجع السفر الثاني رقم ١٠٤ (ص ١٣٥) .

وهناك كشف مماثلة في ب . ويسلي ب رقم ١٩ بالوجه ، ورقة البردي المحفوظة بمجموعة

مرلين رقم ٥١٢٤ بالوجه .

وقد روجعت المبالغ التي بالعمود الأخير بوضع خط مائل قصير وعلامة صح .

[١] [خادم المنزل] []

۲ • • من ۳۵ • زکری مفارقم ۴ • ۵ • ۶ • ۷ • ۸ • ۹ • ۱۰ • ۱۱ • ۱۲ • ۱۳ • ۱۴ • ۱۵ • ۱۶ • ۱۷ • ۱۸ • ۱۹ • ۲۰ • ۲۱ • ۲۲ • ۲۳ • ۲۴ • ۲۵ • ۲۶ • ۲۷ • ۲۸ • ۲۹ • ۳۰ • ۳۱ • ۳۲ • ۳۳ • ۳۴ • ۳۵ • ۳۶ • ۳۷ • ۳۸ • ۳۹ • ۴۰ • ۴۱ • ۴۲ • ۴۳ • ۴۴ • ۴۵ • ۴۶ • ۴۷ • ۴۸ • ۴۹ • ۵۰ • ۵۱ • ۵۲ • ۵۳ • ۵۴ • ۵۵ • ۵۶ • ۵۷ • ۵۸ • ۵۹ • ۶۰ • ۶۱ • ۶۲ • ۶۳ • ۶۴ • ۶۵ • ۶۶ • ۶۷ • ۶۸ • ۶۹ • ۷۰ • ۷۱ • ۷۲ • ۷۳ • ۷۴ • ۷۵ • ۷۶ • ۷۷ • ۷۸ • ۷۹ • ۸۰ • ۸۱ • ۸۲ • ۸۳ • ۸۴ • ۸۵ • ۸۶ • ۸۷ • ۸۸ • ۸۹ • ۹۰ • ۹۱ • ۹۲ • ۹۳ • ۹۴ • ۹۵ • ۹۶ • ۹۷ • ۹۸ • ۹۹ • ۱۰۰ •

٣ من ٣٨ • • ولد قحح : " α β γ δ ε ζ η θ ι κ λ μ ν ξ ο π ρ σ τ υ φ χ ψ ω

٤ من پ • بقیرہ متوس گمان ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

[illegible]

11111 .1 6

128

۲۲۷

قطعة من كشف خاص بمزارعين مرتب ترتيبا طبوغرافيا (على حسب علم تخطيط

المدن) مع بيان النجوم لايحار الفدان الواحد ونوع الغلة وبلغ النجم الذي دفع فعلا

الطراز رقم ١٩٢ ، يرجع تاريخه الى القرن الثالث للهجرة (التاسع الميلادي) .

وهو عا. ورق أصفر اللون مائل إلى السمرة، طوله ١٥ سم وعرضه ١٥,٥ سم. والكشف الذي

يقى سلما منه ثمانية أسطر قد كتب على وجه الورقة بجزء أسود على شكل زوايا قائمة مع الألياف الأفقية،

وعلى ظهر الورقة اثنا عشر سطرا تشمل على نص قبضي مكنوب مجبر أسود مواز للإف العمودية.

ولم يعرف بعد المكان الذي كشف فيه هذا الطراز .

وهو بحالة سيئة ، إذ تمزق من جميع جوانبه وتآكل بفعل الأرضة .

121

$$\frac{1}{\eta} \delta = v \delta T_{\text{eff}}' = \eta \delta$$

قد انت

فذلك _____

el'z's'

٦ الحـمـم [اـمـون

۱۲۸

- ٦ بلونه وردت بلونة في الأصل .
ربما تعادل بلونه Hrotyz التي وردت في برايسكه Namenbuch ، عمود ٢٦١ .
٨ اسم الأب طلفس هو - على ما يظهر - صيغة أخرى لاسم تنفس الذي ورد في رقم ٢٧٠ ص ٦ .
٩ لا يظهر غيراً ثمانية حروف .

٢٢٦

[لائحة ٣]

قطعة من كشف خاص بمزارعين مع إيجار فدان واحد
وبين نوع الغلة ومبالغ النجوم التي دفعت فعلا

الطراز رقم ١٨٢ بالوجه ، يرجع تاريخه إلى سنة ٨٢٤٠ تقريباً (٨٥٤ م) .

لوقوف على وصف الطراز يرجع السفر الثاني رقم ١٠٤ (ص ١٣٥) .

وهناك كشوف مماثلة في ب . وبسلي ب رقم ١٩ بالوجه ، ورقة البردى المخاططة بمجموعة
برلين رقم ١٣٤٤ بالوجه .

وقد رويحت المبالغ التي بالعمود الأخير بوضع خط مائل قصير وعلامة صح .

١	[خادم المنزل] ، []
٢	من ٨٥٠ • زكري مفار قبح " ٨٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
٣	من ٨٥٠ • وله قبح " ٨٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
٤	من ٨٥٠ • بقره متوس كان ٨٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
٥	من ٨٥٠ • [ب] طرس فرج كان ٨٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
٦	/ / / / /

١٢٩

- ٢ للوقوف على اسم مقار ، وهو صيغة مختصرة لاسم مقار (مقار يوس) ، يرجع ج ٢ ص ١٣٧ .
قد تكون هذا الخط المائل علامة المراجع . ولكن مدلول هذا الخط الموقوف الذي تكرر بشكل مماثل
في مجموعة أوراق البردى لأورشيدوق رينر رقم ٧٤٨٩ بالظهر ، ص ٣ على يسار الرقم غير معروف لدى .
٣ أما عن مدلول الخطين المتوازيين ، فليظفر رقم ٢١٧ (ص ١٣) .
٤ أما عن بقيرة فليظفر السفر الثالث من هذا الكتاب رقم ٢٠٩ ص ٣ (٢١٧ وما يليها) .
والوقوف على اسم متوس ينظر ج ١ ص ١٩٠ ، ولوقوف على زراعة الكنان يرجع ج ٢ ص ٤٦ .

٢٢٧

قطعة من كشف خاص بمزارعين مرتب ترتيباً طبوغرافياً (على حسب علم تخطيط
المدن) مع بيان النجوم لإيجار الفدان الواحد ونوع الغلة ومبلغ النجم الذي دفع فعلا
الطراز رقم ١٩٢ ، يرجع تاريخه إلى القرن الثالث للهجرة (التاسع الميلادي) .

وهو على ورق أصفر اللون مائل إلى السمرة ، طوله ١٥٥ سم وعرضه ١٥٥ سم . والكشف الذي
يق عليه منه ثمانية أسطر قد كتب على وجه الورقة بغير أسود على شكل زوايا قائمة مع الألياف الأفقية ،
وعلى ظهر الورقة اثنا عشر سطراً تشتمل على نص قبلي مكتوب بغير أسود موازاً لألياف العمودية .
ولم يعرف بعد المكان الذي كشف فيه هذا الطراز .
وهو بحالة سيئة ، إذ تمزق من جميع جوانبه وتآكل بفعل الأرضة .

١	[]
٢	...
٣	فدان
٤	فذلك
٥	٥١ ٤٢ ٥٠
٦	الحصص []

١٣٠

٧	من ١٠٠٠٠٠ جزر	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٨	من ١١ وله أيضا جزر	١١	١١	١١	١١
٩	من ١١ بقم الجبان جزر	١١	١١	١١	١١
١٠	من ١١ عمر جزر ومن الكرم	١١	١١	١١	١١
١١		١١	١١	١١	١١

١ الأعداد (١ - ٩) التي تسبق ، لم تعد ظاهرة ولم يبق إلا ذيل ٩ في نهاية الحرف .

٢ لم يبق إلا الخط الأسفل من ٥ .

٤ لا نستطيع قراءة اسم المكان الذي تطرق إليه التفت على وجه التحقيق .

٥ لم يبق من ١٠ إلا الرأس والخط المائل .

هناك طرق مختلفة لقراءة الاسم عم . وبالإضافة إلى عثم التي ورد ذكرها مرارا ، نستطيع أن نقرأها غنيم ، وغنم ، وعثم وذلك على ما ورد في كتاب المشبه للذهبي ص ٣٥٠ وما يليها . وأما عن الخوص فليراجع ما ورد في هذا السفر رقم ٢١٦ ص ١٦ (ص ١١) .

٧ باستثناء الخط الأفقي نرى أن : الأخيرة قد تطرق إليها التفت .

أما عن اسم الصنعة الجبان فليراجع السفر الثالث رقم ٢٠٥ ص ١٠ (ص ٢١٠) .

٨ تكررت الصيغة جرجس في ورقة البردي المحفوظة بمعرض الأرشيدوق فيرنس (راجع ج . ف . كرايتشك Die Ivolutio im Arabischen Schriftwesen, Sb. Axat wien ١٨٩٦ ص ٢٤) .

١١ لم يعد يظهر شيء في هذا السطر اللهم إلا حروف قليلة منه .

من اليسير أن نقرأ الجزء العلوي من الخطين العموديين بوضوح .

٢٢٨

[لوحة ٥]

قطعة من كشف خاصة بمزارعين

الطراز رقم ٢٥١ ، يرجع تاريخه إلى القرن الثالث للهجرة (التاسع الميلادي) .

وهو على ورق أصفر اللون مائل إلى السمرة رقيق بعض الشيء ، طوله ١٠٣ سم وعرضه ١٥ سم . وعلى وجه الورقة ثلاثة عشر سطرا من كشف خاص بمزارعين ، مع بيان مساحة الأرض المتزرعة أذرة ، وجزء الأرض المضافة المتزرعة قطاني مع بيان المبلغ المدفوع . وقد كتبت الورقة بخط منظم حال من القسط ويحبر أسود على شكل زوايا قائمة على عرض الألياف الأفقية . ويشتمل ظهر الورقة على سبعة أسطر مكتوبة بخط أسود مواز للألياف العمودية . ووجه الورقة ، باستثناء خط مائل ، مكتوب بالقبطية . والأسطر ٢ - ٧ التي تتعلق بإرسال خاص بالضرائب قد بحثت في بعض أجزاء الورقة بحيث قد نضلت (تفسير لونها) إلى حد الخفاء في بعض الأجزاء ، وأصبح من العسير أن نستخلص أى معنى يمكن أن نصل إليه من هذه القطعة . وقد طويت ورقة البردي طيا موازيا للأسطر من أسفل إلى أعلى . ويبلغ عرض الطيات المتواليات : ١٧ + ١ + ١٩ + ١ + ١١ + ١٣ + ١٦ سم .

ولم يعرف بعد المكان الذي كشف فيه هذا الطراز .

وقد انفصلت القطعة من جميع جهاتها ، وهي هشّة جدا . وقد وضعت علامة المراجعة التي تشتمل على خطين متوازيين قصيرين قبالة الأسماء التي وردت في ص ١٠ و ١١ و ١٢ . وقد يكون ذلك بسبب أداء المزارعين للغيرية كاملة . راجع رقم ٢١٦ ص ١ (ص ١٠) ، ١٤ . تشاور جونسون ، د . ب . ذات هوزن ، وأوراق البردي بجامعة برنستون ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ١٤ و ٢٢ و ٢٧ و ٣٨ و ٤٢ .

١ [.....] [.....] [.....]

٢ قحح " ٢ قطاني ١١ " ٢١]

١٢٢

١٢٢

٤ من ٧

٣ من المرجح أن يكون اسم الأب مركباً من ٢ والصيغة المختصرة من الاسم اليوناني Σαρούριος الذي ورد في ف . برايسكه Namenbuch ، عمود ٣٦٤ . ونجد أسماء مشابهة في ج . هوزر Die Personennamen der Kopten ج ١ ص ٩٢ وما يليها .

- ٣ فدان فدان فدان فدان .]
 ٤ [س بن جعفر $\gamma' \epsilon' \beta' \kappa \delta \eta' \kappa \epsilon \zeta' \delta'$]
 ٥ . { $\alpha \epsilon' \delta' \eta' \theta' \delta \delta' \delta'$ خضر β' } [μ'] /]
 ٦] $\gamma' \epsilon' \beta' \kappa \delta' \gamma' \epsilon' \beta' [\kappa' \delta' \gamma'$
 ٧]

٢ للوقوف على الخضر يراجع رقم ٢٦٦ من ٦ (ص ١٩٢) .

٢٧٣

منتخب من كشف خاص بمسأجرين

الطراز رقم ٦٩٣، يرجع تاريخه إلى القرن الثالث للهجرة (التاسع الميلادي) .

وهو على ورق بردى أصفر ضارب إلى السمرة ، رقيق بعض الشيء ، يبلغ طوله ٨٨ سم وعرضه ٢١ سم . وقد كتب النص بحبر أسود على شكل زوايا قائمة على عرض الألياف الأفقية . وهو خال من النقطة . وقد طويت ورقة البردى مرة في الوسط ثم ثلاث مرات من أعلى إلى أسفل . ويبلغ عرض الطيات المتواليات : ٢ + ١٥ + ١٧ + ١٢ + ١٧ + ١٥ + ٢٨ + ٥ سم .

ولم يعرف بعد المكان الذي كشف فيه هذا الطراز .

وهو كامل تقريباً وفي حالة جيدة .

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ حنزد

٣ ثيدر بسروود $\alpha \epsilon' \kappa' \delta'$

بالظهور

١ [بسم الله الرحمن الرحيم]

٢ جمات ١٩٨٠

٣ []

٤ فالذى من بيعه

٥ وذلك فى لحم

٣٠٥

(لوحة ٩)

خطاب خاص بإرسال سرج ودفع إيجار

طراز تاريخ رقم ٦/١٧٤١ فى القرن الثالث المجرى (التاسع الميلادى) وورقة البردى رقيقة نوعا ولونها أسمر مائل إلى الصفرة . طولها ٢٠,٨ سم وعرضها ١٨,١ سم والخطاب مكتوب على الوجه من أحد عشر سطرا بحبر أسود جميل الشكل ولكنه لا تبدو عليه مهارة الكاتب . والأسطر عمودية على الألياف الرأسية . وقد طوى الخطاب طيات موازية للأسطر ، وعرض الطيات على التوالى هو : ٢,٢ + ٢,١ + ٢,٢ + ٢,٣ + ١,١ + ٢,٧ + ١,٩ + ١,٣ + ١,٢ + ١,٨ + ١,٦ سم . وتظهر وصلة بردية على بعد ٩,٩ سم من الهامش العلوى .

والمكان الذى كشف فيه الطراز غير معروف .

والخطاب كامل وفى حالة جيدة ، ولو أن هناك بعض التلف على طول الطية فى السطر الخامس . وورقة البردى قد حصل عليها المدير العام لدار الكتب المصرية . فى الرابع والعشرين من ديسمبر سنة ١٨٩٩

١٢٥

بالرجوع

١ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ حفظك الله وعافاك وإبقاك وامتع بك

٣ كتبت اليك وأنا فى عافية والحمد لله كثيرا لا شريك له

٤ قد فهمت كتابك فى الكرا وفى السرج ولو كان هذا السرج عندك

٥ منذ سنة لم تعمله غير عمله ولو كان سرج من ذهب ولكنك انما []

٦ تظن أنك تريد عمله باطل وقد غرضنا من البعثة اليك به فإن

٧ لم تعمله فأبعث به الى مع رسول وهى الكرا إبعث به الى يوم [الحد]

٨ ان شا الله ولا تتوانا فيه وحث فى أخذه ولا تبطل

٩ حنا ياتيك رسول تدفعه [إليه ولا تلجيه الى المقاضاة]

١٠ فى الكرا ولا تحبسها ان شا الله

١١ حفظك الله وإبقاك وامتع بك وكتب

العنوان :

لأبى الصارم من أبى عبد الله

(التعليقات) :

٧ اسم اليوم فى آخر هذا السطر يمكن أن يكون [الحد] أو [الذين] أو [الرباء]

٨ كلمة (ولا) قد صححت من كلمة (وان) .

١٢٦

بالوجه

- 128

١١ أنى كتبت عليها منتفجه قبل هذه باربعين دينار وسبع قراريط و.....

١٢ والحمد لله وحسي الله وحده

العنوان بالظهر

لأبى صالح اطال الله بقاءه وادام عزه وتأييده

وسعاده

(تعليقات) :

٢ الأجزاء العليا للحروف مفقودة . وتكيل أول السطر على حسب رقم ٣٠٦ سطر ٢ .

• الكلمتان (صدقة ، الاسارى) منقوستان في الأصل . كلمة الإنسانى نسبة إلى بلدة إسنا . راجع لذلك : ج . ماسيرو ، ج . ويت .

وما بعدها Matériaux pour servir à la géographie de l'Égypte, I, p. 14
وهذه البلدة المذكورة في :

Sammlung der Papyrus Erzherzog Rainer in the National bibliothek,
Vienna, Inv. Chart. Ar. 7294

على الوجه سطر ٢ .

٧ كلمة (الآخر) صححت بدلا من كلمة (الأول) . وكلمة (منه) وردت كذلك في الأصل .

٩ بخصوص (تأثير معسولة) راجع الجزء الأول من ١٧٣ .

١٢٠١١ الكلمتان الأخيرتان من السطر الحادى عشر وبعض الكلمات اتى في أول السطر الثانى مكتوبة بكلمة رديشة ولذا لا يمكننى قراءتها قراءة مقبولة . وبخصوص (السفتجة) انظر الجزء الثالث صفحة ١٧٤ .

وقد وردت كذلك في A. Mez, Die Renaissance des Islams, p. 447.

Sammlung der Papyrus Erzherzog Rainer in the National bibliothek,
Vienna, Inv. Ar. Pap. 4752 على الوجه من ٦ 28750 Inv. Chart, Ar. 28750 ١٢٠١٠٣

وبخصوص الصيغة (وحسي الله وحده) انظر الجزء الثالث رقم ١٩٩ من ٨ (ص ١٨٣) .

٣٢٥

(لوحة ١٥)

خطاب خاص بدفعات

طراز رقم ٤٣١ من القرن الثالث أو الرابع الهجريين (التاسع أو العاشر الميلاديين) ودورة البردى غليظة ولونها أسمر فاتح . طولها ٤,٩٤ م وعرضها ٢,٣٨ م .

والخطاب يبدأ على الوجه بسنة أسطر مكتوبة بحبر أسود كتبها كاتب مخزن (١) . والنقطة كثيرة . والصيغة الأخيرة من الخطاب (السطران ١٣ ، ١٤) ، وهى التى تلفت خلفا جزئيا ، مكتوبة أمام البسلة وفى الاتجاه العكسى ، والسطر الرابع عشر مكتوب على الهامش فى الاتجاه الطولى ، ويظهر أن السبب فى ذلك هو أن الفراغ الأسفل لم يكن كافيا . وثمة الخطاب مكتوبة على الظهر فى خمسة أسطر . وهناك كاتب آخر (ب) ردى الخط جدا قد كتب العنوان فى سطرين بحبر أسود تحت النص فى الظهر فى الاتجاه العكسى . ويظهر أن هذا لا صلة له بالخطاب ، وهو يختلف عنه كثيرا فى نوع الخط ولونه . والورقة يظهر أنها قطعت بمقص من قطعة أكبر . وقد طويت طيا مرافيا للأسطر (من النص الذى على الوجه) من أسفل إلى أعلى ، وعرض الطيات المتوالية هو : ٢ + ٢,٣ + ٢,٥ + ٢,٥ + ٠,٥ م .

والمكان الذى كشف فيه الخطاب غير معروف . والنص فى حالة جيدة على قدر ما سمحت به حالة الاحتفاظ به .

- ٦ الكلمات المنقوطة في الأصل، م: أحطت (بدلا من أخطئت) وحالفت .
 ٨٤٧ الكلمات (ملت، انت، بي) وردت هكذا في الأصل . كلمة (بي) وردت
 هكذا في الأصل .
 ٩ الكلمة الأولى في هذا السطر غير مؤكدة وآخر هذا السطر منقطع وذلك كلمة يبدو
 أنها واضحة وهي (مفقا) منقوطة .
 ١٠ لأن أوائل هذا السطر قد أصابها التلف، ولذا لا يمكن قراءة ذلك قراءة مؤكدة .
 والحرف الذي قبل الراء فيه هذه الإشارة (٨) وقد تكون تاء (أو طاء ٩) :

بالظهور

- ٣ بخصوص الصيغة (وحسبنا الله ونعم الوكيل) يرجع الجزء الثالث ص ١٨٣ .

العنوان

- ١ الكلثان (القسم عيسى) منقوستان في الأصل . وبخصوص الاسم (نجاح) يرجع
 كتاب الأعلام للزكي ج ٣ ص ١٨٩٥ . وقراءة الاسم المنسوب مقرونة بالشك .

٣٢٩

(لوحة ١٧)

خطاب خالعه بدع أموال

طراز رقم ٢٨٦ على الظهور من القرن الرابع الهجري (المنشئ الميلادي) .

والورقة رقيقة ولونها أبيض منبر وطولها ١٥٨ سم وعرضها ٦٢ سم .

وعلى الوجه سطر واحد بخط من نوع التوقيع ذي الأطراف في ذيل الحروف . وهو عبارة
 عن ختام خطاب خاص بدفع أموال مكتوب بحبر أسود في الاتجاه الطولي من غير نقط .

والظهور فيه خطاب خاص كذلك بدفع أموال من ثمانية أسطر بخط دقيق من نوع خط العليق
 وبحبر أسود على موازاة الهامش الصغير . واللفظ قليلة جدا، غير أن السنين بها أحيانا شرطة مائلة .

١٤٢

٧ وأنا لم أترك أن تدفعني [

٨ وأنا قلت لك انت والصبي بن

٩ احمد الله على انكم تسبرون لم

١٠ [. . . لم تسبرون انم]

١١ [. . .]

بالظهور

١ على [يزيد بن أبي بكر

٢ السلم كـ [شيرا وعلى منصف] السلم كثيرا

٣ وحسبنا الله ونعم الوكيل

العنوان

١ يوصل الى ابو القسم عيسى من نجاح التجريدي

٢ الخباز اعزء الله عند منزل محمد

٣ الرجال

٤ بالاشتمونين

(تعليقات) :

على الوجه

٣ كلمة (رب) منقوطة في الأصل .

٤ الكلثان (وقرات ، وهمت) ووردنا هكذا في الأصل .

٥ كلمة (فيه) منقوطة تقطأ كاملا في الأصل .

١٤٢

بالظهِر — ر

- ١ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
- ٢ يَا بَكْرَطَالُ اللَّهِ بَقَاكَ وَجَعَلَنِي فِدَاكَ
- ٣ اَكْتُبْ لِمُحَمَّدٍ التَّضْيِيفُ بِأَنَّ لِمُحَمَّدٍ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ
- ٤ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ مَعْسُولَةٍ يَرْزَنُ سِوَا رِزْقٍ لِّلنَّقْلِ
- ٥ لِّثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَاحْتِسَبَ بِهَا إِنْ
- ٦ شَاءَ اللَّهُ
- ٧ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ
- ٨ وَآلِهِ الْغَرِزِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا حَسْبَنَا اللَّهُ وَحْدَهُ

۴ (الہامیات) :

- ٣ كلمة (الصف) وردت هكذا في الأصل .
- ٤ ليس واضحاً أو سؤال أم نقل بضائع أم بخصوص نسخ كتاب خاص أم سجل رسي .
- ٧ بخصوص هذه الصيغة الواردة في هذا السطر تراجع الجزء الثاني صفحات ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، والجزء الثالث صفحة ١٨٣ .
- ٨ الكلمة الثانية من هذا السطر ليست تامة الوضوح، ويحتدل أن تكون (النز) ، وقد يحذف ذلك السيد / أحمد محفوظ .

۳۳۱ و ۳۳۰

(لوحة ١٨)

خطابات خاصة بدفع أموال

طراز رقم ۱۷۸ من القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) .

والورقة متينة ولونها أبيض. وطولها ١٤,٣ سم وعرضها ١٢ سم، وعلى الوجه أحد عشر سطرا من خطاب خاص بدفع دين وهي مكتوبة بـجـر أسود وبخط مشورتونعا يدل على قلة المراتبة ولكنه واضح. والنقش قليل جدا. ويظهر الورقة به تسعة أسطر من خطاب مكتوب بـجـر أسود كتبه المرسل إليه إلى شخص ثالث، ويظهر أنه يشير إلى النص الذي على الوجه. ونوع الخط يبدو عليه التناقص ويدل على أن الكاتب متف وبه قليل من الأجزاء التي تصل بعض الحروف ببعض، وكل هذا يدل على أنه من القرن العاشر الميلادي. والنقش موجودة أحيانا. وقد طويت الورقة طيا موازيا للأسطر من أسفل إلى أعلى، وعرض الطيات المتوالية هو ٠,٨ + ١,٥ + ٢,١ + ٢,١ + ٢,٢ + ٢,٩ + ٣,١ سم.

والمكان الذي كشف فيه الطراز غير معروف .

والجزء الأعلى من الخطاب قد فقد ، والقسم الباقي منه في حالة جيدة جدا .

وهناك دامش عريض (٢ ص م) على الجانب الأيمن من النص الذي على الظهور .

بالوجه

- ١ [..... طلبت ان]
- ٢ يدفع الى الدينارين التي للجامع عن
- ٣ حلس العريشة للكرم فوعدني
- ٤ الى يوم الاربعا فارسلت اليه
- ٥ فاعاد الى رسالة لاتصلح وات

طيا عموديا على الاسطر، وعرض الطيات المتوازية من اثنين إلى تسعة ١,٦ + ١,٧ + ١,٨ + ١,٩ + ٢,٠ م

والمكان الذي كشف فيه الفاراز غير معروف .

وقد حصل على هذه البردية مدير دار الكتب المصرية من الأقمصة ١٩٠٦

١ بسم الله الرحمن الرحيم اخرج معك المثير

٢ والبدنة والسراويل والمقص

٣ وخذ وقعة ابو الفرج بالورق

(التعليقات) :

٢ كلمة (البدن) وردت حكما في الأصل .

وبخصوص (بدنة) ، وهي صدرى قصير بغير أكمام مصنوع من الكتان أو الحرير ، راجع
و . دوزى ، ورتبته chez les Arabes (استردام ١٨٤٥) ، د . ف . لوتر ، حاشية
خاصة بالتياب المصنوعة بطن واشتقاقها اللغوي) ، J. A. O. S. صحيفة الجمعية الشرقية الأمريكية
ج ٤٢ (١٩٢٢) صفحات ٢٠٧ وما بعدها . وذلك نوع من التياب ذات الشكل الفاخر المصنوع
من الذهب الخالص ومن الحرير المزركش كان يلبسه الخليفة الفاطمى في أعياد خاصة ، مثلا
في جبر خليج مصر . وهذا الجلاب الذى يتكون من قطعة واحدة من غير وصلة بخيطة كان يصنع
في تونس على حسب ما ورد في خطط المقرئى ج ١ ص ١٧٧ مطر وما بعده . والسراويل
تذكر كثيرا في أوراق البردى العربية ، راجع P. E. R. L.

Papyrus Erzherzog Rainer. Führer durch die Ausstellung, Wien, 1894.
رقم ٧٦٧ ص ٤١ ، ٦٠٥ ، P. E. R. أوراق البردى بمجموعة فينا طراز أوراق بردى عربية
رقم ٦٠٠٩ ص ٨ ، P. Lond. مجسوة : ١٠٥ . بل : أوراق البردى اليونانية في المتحف
البريطاني ، كالتج ومعه نصوص ج ٤ ، أوراق البردى في كرم اشقود ، ومعه تذييل بأوراق

البردى الطبعية طبعها كم ، لندن ١٩١٠ رقم ٦٢٣١ ص ١٥٠ P. Cair. B. E.
وأوراق البردى المحفوظة بدار الكتب المصرية طراز رقم ٨٣ ص ٧ ، ٥٥٢ على الظاهر بـ ٢٠ م
وعلى الوجه أ ص ١١ ١٤١ . جروهمان : A. P. W.

Arabische Papyri aus der Sammlung Carl Wessely im Orientalischen
Institute zu Prag, Arch. Or. ١٠ (١٩٣٨) صفحات ١٤٩ - ٦٢ ج ١١ (١٩٤٠)
صفحات ٢٤٢ - ٢٨٩ ، ج ١٢ (١٩٤١) صفحات ١ - ١١٢ ، ج ١٤ (١٩٤٣) صفحات
١٦١ - ٢٦٠ (ومعها ٤٥ لوحة) رقم ٦٧ ص ١٣ ، ٦٨ ص ٣ P. S. R. أوراق البردى
العربية المحفوظة في المكتبة العامة في فيس لبرغ ، رقم ٣٩٤ ص ١٤ ، حيث توجد الإشارة
الى (سراويل قطن) .

٣ كلمة (رقعة) هنا - وكذلك في كتاب جامع التواريخ للتوحي ، الذى طبعه : د . س .
مرجوليت ج ١ (لندن ١٩٢١) ، ص ٢٠٣ ١٤ - تدل على أمر المدفع للصراف أو لشخص
آخر . وهذه الكلمة ترد بهذا المعنى في أوراق البردى المحفوظة بمتحف برلين رقم ٨٠٥٠ ص ٧
P. Berol. (فنا أظهر قاسم هذا رقعة أو خطأ أو وثيقة) .

٣٥٠

(الوحدة ٢١)

أمر خاص بدفع ايجار

طراز رقم ٦٧٦ من القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) .

ورقعة البردى رقيقة نوعا ولونها أسمر مائل إلى الصفرة . طولها ١١ م وعرضها ٦,٩ م .
وهذا الأمر الخاص بالدفع مكتوب على الوجه بخط غليظ يدل على أن كاتبه غير متقن ، ولكنه
خط واضح نوعا ، وبجبر أسود وعلى زاوية قائمة للألياف الأفقية . ويظهر الورقة خال من الكتابة ،

(١) راجع : Arch. Or. ١٨ ج ١ (١٩٠٠) ص ١١٧ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ج ١٤ (١٩٤٣) ص ١٨٦ وما بعدها ، ١٨٩ .

• ٢-٢,٢-٢,١-١,٥-١,٦+١,٧ : المتواليه هو :

وقد كشف هذا الطرار في الأشمونين .

وهو في حالة جيدة ، ولو أنه مقطوع قليلا على طول الطيات .

۱ بسم الله الرحمن الرحيم

۲ ادفع یا علی الی قسم

۳ [د] رحمین β

۴ وکتب ابو الجریز

بخط ۱

وہو عن کرا

توت

وادفع اليه عن كرا بابہ

درهم واحد

(التعليقات) :

٢ تقويس العين المتطرفة قد تلف .

٤ بخصوص الاسم (الجربز) الذي تكرر في رقم ٢٩١ س ٦٥ (ص ٢٤) انظر صفحة ٣١.

٧ بخصوص الشهر القبطى نوت (Thot) (راجع الجزء الثالث، رقم ١٠١١ من ٢

५०१

(لوحة ۲۲)

أمر لدفع أموال لمعونة أسير

طرارز رقم ٦٦٦ على الظهير . وتاريخه رمضان سنة ٢٦٢ هجرية وورقة البردى رقيقة ولونها
اسمر فاتح . طولها ١٤,٢ سم وعرضها ١٢,٣ سم .

(التامع والعشرون من شهر مايو إلى الثامن والعشرين من شهر يونيو سنة ٨٧٦ ميلادية) .

وعلى وجه الورقة سبعة أسطر من خطاب خاص مكتوبة بخط مرسل عريض من نوع خط التعليق بجبر أسود على زاوية قائمة للألياف الأفقية ؛ وظهر الورقة به أمر لدفع أموال في عشرة أسطر مكتوبة بخط مرسل رديء بجبر أسود على موازاة الألياف الرأسية . وعلى مسافة ١,٣ م من الهامش العلوي نجد علامة إلصاق ظاهرة عرضها ١,٣ م .

وقد كشف هذا الطراز في الأثمين .

ورق البردي مقطعة على طول الحاشئ الأيسر ، والجانب العلوي الأيسر قد تمزق وأكلته الأرضة في مواضع كثيرة . وهناك حاشئ خال من الكتابة عرض ٣ سم على الجانب الأيمن ، ومسافة خالية من الكتابة عرضها ٢,٨ سم تحت السطر الأخير .

بالظاهر

١ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۲ اکر مکا الله وابقا ادف [عا]

٣ الى جعفر بن يوسف العطار الاسير

۴ دینر واحد و سدرس و سدرس ثمن

هـ في رزقه لحفظ [] [] . . .

وكتب في شهر رمضان من سنة اثنين وستين ومائة [أ]

६३०

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣ الحاجب

۱۲۰۰ [۱۰۰۰] [۱۰۰۰] [۱۰۰۰]

٧ الذين اشتروا ال[ق]ح وعود لسيدته . . . بن فضلون .

(التعليقات):

٢ الحرفان بعد كلمة (ربيع) غير واضحين وقد نقرؤهما (ود)
 F. WÜSTENFELD Register zu den genealogischen : بخصوص الاسم (قزب) راجع :
 Tabellen p. 120.

139

٤ حرف اللام من كلمة (ملاف) غير واضح

الاسم (دساع) غير واضح .

کلمة (سته) وردت هکذا فی الاصل

يبدو أن النسبة (الذروي) ترجع إلى قرية ديروط في كورة الأشمونين واحماها الآن (ديروط
الشريف) ٤، راجع الصفح ٢٤٣ وما بعدها

عن الشكلى المختلف للكمة (دبروت) الذى على أماسه قامت النسبة؛ راجع داروت ودبروت في
J. MASPERO et G. WIET, *Matériaux pour servir à la géographie de l'Égypte*
p. 87f.

٧ أطرف بهد كلمة (لسيدته) المتقطعة منه التاء فقط ؛ ضائع تماما . كلمة (وصلون) وردت هكذا في الأصل .

٨ الحروف بعد كلمة (الصبر) غرواضه

بمفرد من النسبة (العجلاني) راجع السفر الأول ص ٢١٨.

६३६

الزعم العام ٧٠١ القرن الثالث أو الرابع الهجريان (التاسع أو العاشر الميلاديان)
ورقة وقيفة، لونها أبيض مغبر. طولها ٧٥ سم. وعرضها ٧١ سم. م. م. على الوجه
أربعة أسطر غير كاملة من خطاب خاص كتبت بمداد أسود بخط عادي واضح (١)، وليس على
الظاهر أصلا شيء إلا البسملة في السطر الأول الذي ضاعت منها كلمة (بُذ) وحرف كاف يق من
كدة (بفالك) في العبارة التي كتبت في السطر الثاني بمداد أسود بخط آخر (ب). وقطعة الورق
للفورقة بالمقتض استعملها كاتب ثالث في كتابة تذكيرة قصيرة بخط جوارض (ج) بمداد أسود
في اتجاه عكس البسملة بيد الكاتب الثاني (ب) .

كازالكسب للصنعة

القسم الأدبي

النجوم الزاهرة

ملوك مصر والقاهرة

تأليف

جمال الدين ابى المكارم يوسف بن تغرى بردى التاتارى

[الطبعة الأولى]

طبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٥٢

١٣٤٨ - ١٩٢٩ م

لك منها في السنة ما قدره مائة ألف دينار؛ فبات أحد بن طولون ليثه وقد حركه
قول ابن دشومة، فرأى فيما يرى النائم صدقاً له كان من الزجادات لما كان
ابن طولون بالنصر قبل دخوله إلى مصر، وهو يقول له: يسر ما أشار عليك ابن
دشومة في أمر الأركناني، وأعلم أنه من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه؛ فأرجع
إلى ريك، وإن كنت الشكر والتفاخر قد شغلك عنه في هذه الدنيا. فأبى
ما عزم عليه وأنا ضامن لك من الله تعالى أفضل العوض منه قريباً غير بعيد.
فلما أصبح أحد بن طولون دعا ابن دشومة وأخبره بما رأى في نومه؛ فقال
له ابن دشومة: أشار عليك بجلان؛ أحدهما في البقعة والآخر في المنام، وأنت لمن
في البقعة أوجد وبخانه أوتق؛ فقال ابن طولون: دنتي من هذا؛ وأزال جميع
المظالم ولم ينفذ إلى كلامه. ثم ركب أحد بن طولون إلى الصيد، فلما سار في البرية
أنخفضت الأرض برجل فارس بعض أصحابه في قبر في وسط الرمل؛ فوقف أحد بن
طولون عليه وكشفه فوجد مقبلاً واسماً، فأمر بجمعه لحمل منه من المال ما قيمته
ألف ألف دينار؛ فبقي منه هذا الجامع والبئر بالقرافة الكبرى والبيارستان بمصر
ووجوه البر؛ ثم دعا بأبن دشومة المقدم ذكره وقال: والله لولا أني أفتك لصابك،
ثم بعد مدة صادرة وأستصفي أمواله، وحبسه حتى مات.

وقيل: إن ابن طولون لما فرغ من بناء جامع المذكور أمر حاشيته بسجاع ما يقول
الناس فيه من الأقوال والعيوب؛ فقال رجل: يحارب صغير، وقال آخر: ما فيه
(١) كما في سيرة ابن طولون وانقرزي. وفي الأصل: «الاعتاق». (٢) هي البئر الساقية
الموجودة الآن قبل عمدة البابين بابل، واليون التي أنشأها ابن طولون لأمه بها. (راجع سبب بنائها
في الخط التوثيقية ج ٢ ص ١٠٦). (٣) أمر أحد بن طولون بإنشائه سنة ٢٥٩ هـ لغرض في أرض
العسكر وشرط ألا يبالغ فيه بتدبير ولا فخر، وأنشأ حامين له أحدهما لرجال الأكثر قلعة. (راجع
ما كتبه على العسكر والبيارستان في الجزء الأول من هذه الطبعة حاشية رقم ١ ص ٢٢٢، ٢٢٧).

عمود؛ وقال آخر: ليست له ميسرة؛ فبلغه ذلك بجمع الناس وقال: أما المحراب
فإنى رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد خطه لي في منام، وأصبحتُ فرأيت
اثنان قد طافوا بذلك المكان الذي خطه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وأما
العمد فأنى بنيت هذا الجامع من مال حلال وهو الكثير، وما كنت لأشؤبه بغيره؛
وهذه العمدة بما أن تكون في مسجد أو كنيسة فتزعم عنها؛ وأما الميسرة فبني نظرتُ
فوجدت ما يكون بها من النجاسات فطهرته عنها، وهذا أبني خلقه، وأمر ببنائها.

وقيل: إنه لما فرغ من بنائه رأى في منامه كأن نارا نزلت من السماء فأخذت
الجامع دون ماحوله من العمران؛ فلما أصبح قص رؤياه فقيل له: أبشركم بقبول الجامع
المبارك، لأن النار كانت في الزمن الماضي إذا قيل الله قُرباناً نزلت نار من السماء
أخذته، ودليله قصة قابيل وهابيل.

وكان حول الجامع العمران ملاصقة له، حتى قيل: إن مسطبة كانت خلف
الجامع، وكانت ذراعاً في ذراع لا غير؛ فكانت أجرتها في كل يوم آتني عشر درهماً؛
في بُكرة النهار يُعَدُّ فيها شخص يبيع الغزل ويشتريه بأربعة دراهم؛ ومن الظهر
إلى العصر تجار بأربعة دراهم؛ ومن العصر إلى المغرب لشخص يبيع فيها الخبز
والفول بأربعة دراهم. قلت: هذا مما يدل على أن الجامع المذكور كان في وسط
العمران.

(١) كما في القرطبي (ج ٢ ص ٢٢٨). وعبارة الأصل: «نزلت نار من السماء فأخذت الجامع
دون ما حوله من العمران فأخذته قصبة قابيل وهابيل»، وظاهر ما فيها من اضطراب.
(٢) قصة قربان كما في تفسير روح المعاني للأسيوطي (ج ٢ ص ٢٨٧): «أنهما قرباناً قرب
هابيل جذة وقيل: كبشاً لأنه كان صاحب عرس، وقيل قابيل حبة سليل فوجدت فيها منقبة عظيمة
ففرقتها وأكلها لأنه كان صاحب زرع، فنزلت النار فأكلت قربان هابيل وكان ذلك علامة القبول».

من قرى المهديّة بإفريقية . وكان شاعرا أدبيا ، كان ماهرا في الأدب ، حافظا لأشعار العرب وأخبارهم ، وأتصل بصاحب إشبيلية وحظي عنده ، وكان كثير الانهماك في اللذات متهما بمذهب الفلاسفة ، ولما أشتهر عن ذلك نفى عليه أهل إشبيلية ، وأتهم الملك بمذهبه ، فأغار عليه الملك بالقبية عن البلد مدة (١) يسى فيها خبره ، فأنفصل وعمره يومئذ سبع وعشرون سنة . وقضت طوبى له إلى أن قتل ببرقة في عوده إلى المغرب من مصر بعد أن مدح المعز العبيدي بغزو المدايح . وكان عوده إلى المغرب لأخذ عياله وعوده بهم إلى مصر . وتأسف المعز عليه كثيرا . ومن شعره قصيدته الوثنية في مدح المعز لدين الله المذكور ، منها :

بيضٌ وما فتحك الصباح وأنما . بالمسك من طُرد الحسان يحون
أدى لها المرجان صفة خده . وبكى عليها اللؤلؤ المكنون

وكان ابن هاني هذا في المغرب مثل المتقي في المشرق ، وكان موته في شهر رجب . وهو صاحب القصيدة المشهورة التي أولا :

نفثت لكم ريح الشمال عيرا .

وفيها توفى الوزير عباس بن الحسين أبو الفضل الشيرازي ، كان جبارا ظالما ، قتل بالكوفة بسقى الدرايح ، ودُفن بمشهد علي عليه السلام ، وما يُحكى عن ظلمه أنه قُتل ببغداد رجل من أعوان الوالي ، فبعث أبو الفضل الشيرازي هذا من طريح النار من النحاسين إلى السالكين ، فأحرق ببغداد حريق عظيم لم يُعد مثله ، وأحرق أموال عظيمة وجاعة كثيرة من النساء والرجال والصبيان والأطفال ، فأحصى

(١) زيادة عن ابن خلكان . (٢) في الأصل : «بغير القعيدة» . رواه ابنه عن عن وفات الاعيان وعنه الجمان وشذرات الذهب . (٣) القواريج : السّم .

ما أحرق ببغداد فكان سبعة عشر (١) ألف إنسان (٢) وثلاثة دكان وثلاثة وعشرين دارا ، أجرة ذلك في الشهر ثلاثة وأربعون ألف دينار (٣) . فلما وقع ذلك قال له رجل : أيها الوزير أريدنا قنطرة ونحن نأمل من الله أن يرينا قدرته فيك ! فبعد قليل قبض عليه عن الدولة وصادته وعاقبه ، ثم سقى ذرايح فنقزحت مئنته وهلك في ذى الحجة .

الذين ذكر الذهبي وفاتهم في هذه السنة ، قال : وفيها توفى أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد بن يحيى المؤزكي . وأبو العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكائيل . وأبو جعفر محمد بن الحسن بن كوثر البزباري ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله البليخي شيخ الحنفية بخاري في ذى الحجة ، كان إمام عصره بلا مدافعة . وأبو عمر محمد بن موسى بن فضالة . وأبو الحسن محمد بن هاني شاعر الأندلس .

في أمر النيل في هذه السنة — الماء القديم خمس أذرع وسبع عشرة إصبعا . يبلغ الزيادة سبع عشرة ذراعا وإصبعا .

ذكر ولاية المعز العبيدي على مصر

هو أبو تميم معد بن المنصور إسماعيل بن الفاطم بأمر الله محمد بن المهدي عبيد الله العبيدي الفاطمي المغربي الملقب بالمعز لدين الله ، والذي تُنسب إليه القاهرة

(١) التكة عن ابن الأثير وعنه الجمان . (٢) تكة عن عقد الجمان . (٣) كما في تاريخ الإسلام للذهبي وشذرات الذهب . وفي الأصل : «إسماعيل بن عبيد الله... ابن ميكائيل» وهو تحريف . (٤) كما في تاريخ الإسلام للذهبي وشذرات الذهب والقباب معرة الأنساب . وفي الأصل : «الحسن بن موسى» . وهو خطأ . (٥) كما في شرح قصيدة لابسة في التاريخ وشذرات الذهب والذهبي . وفي الأصل : «أبو عمرو» وهو تحريف .

ربيع تيسر الخسنة، راجع إلى الرنة إلى القاهرة الفتحية على قدم
سلطان وعلى الزينة، فإن الناس كانوا أنزعجوا إلى الجواهر والآلات وأنواع الحرير
فزينوا بها، ولم ينسلخ شهر رمضان حتى تبتأ أمر الفلاح، وعمل ناصر الدين محمد
ابن الشيخى وإلى القاهرة قلعة بباب النصر فيها سائر أنواع الجذ والمزل ونصب
عدة أحواض ملاها بالشكر واليؤمن وأوقف ممالكه بشربات حتى ينقوا السكر.
قلت: لو قتل هذا في زماننا وإلى القاهرة لكان حصل عليه الإنكار بسبب
إضاعة المال، وقيل له: لم لا حملت إليها ما صرفته؟ فإنه كانت أنفع وخيراً
من هذا القشار^(١)، وإنما كانت نفوس أولئك غيبة ومهمهم عليه، وما كان جل
قصدهم إلا إظهار العمة والتفاخر في الحشم والأسيطة والإنعامات حتى يشاع عنهم
ذلك ويذكر إلى الأبد، فرحم الله تلك الأيام وأهلها!

جاء السلطان إلى القاهرة في يوم الثلاثاء ثالث عشرين شوال، وقد خرج
الناس إلى لقائه ولقنجة عليه، وبلغ كراهة البيت الذي يتز عليه السلطان من حسين
درهما إلى مائة درهم، فلما وصل السلطان إلى باب النصر ترجل الأمراء كلهم،
وأول من ترجل منهم الأمير بدر الدين بكاش الفخري أمير سلاح وأخذ يتجمل
سلاح السلطان، وأمره السلطان أن يركب ليكرسه ويجعل السلاح خلفه فأمنع^(٢)
ومتى، وحمل الأمير مبارز الدين سوار الرومي أمير شكار القبة، والطير على رأس
السلطان، وحمل الأمير بكشمر أمير جندار العصا، والأمير سنجار^(٣) الجمقدار
الدبوس، ومتى كل أمير منزله وقوش كل منهم الشفق من قلعة إلى قلعة غيره

(١) انتشار: الهذيان، وليس من كلام العرب، وإنما هو من استعمال العامة. والعامة تبنى من
فلا تقول: فشرقت (عن أقرب الوارد). (٢) في الأصلين: «سوار الرومي». والصحيح
عن السلوك والدرر الكنة. وقد ذكر صاحب الدرر أنه توفي سنة ٧٠٤ هـ. (٣) زيادة عن
السلوك وتاريخ سلاطين المماليك، وهو حامل الصولجان.

التي أنشدها بالشوارع. وكان السلطان إذا اتحد: قلعة فري من القلعة المجرية ١
الشفق، حتى يمضى عليها بفرسه مشياً هبتاً من غير حرج يسكون ووقار لأجل متنى
الأمراء بين يديه. وكان السلطان كلما رأى قلعة أمير أمسك عن المشي ووقف حتى
يعاينها ويعرف ما أشتملت عليه هو والأمراء حتى يغير خاطر فاعلمها بذلك.

- هذا والأمراء من التار بين يديه مقبضون وروس من قتل منهم معقولة في رقابهم،
وأنف رأس على ألف ربح، وعدة الأسرى ألف وستائة، وفي أعناقهم أيضاً ألف وستائة
رأس، وطوبوهم قدامهم غزقة. وكانت الفلاح التي نصبت أولها قلعة الأمير
ناصر الدين ابن الشيخى وإلى القاهرة بباب النصر، وليها قلعة الأمير علاء الدين
مغلطاي أمير مجلس، وليها قلعة ابن أتمش السعيدى، ثم يليها قلعة الأمير سنجار
الجالوى، وبعده قلعة الأمير طغرل الإيغاني ثم قلعة بهادر اليوسفي، ثم قلعة سودى،
ثم قلعة بيليك الخطيرى، ثم قلعة برلنى، ثم قلعة مبارز الدين أمير شكار، ثم قلعة
أليك الخازندار، ثم قلعة سنقر الأعسر، ثم قلعة بيرس الدوادار، ثم قلعة سنقر^(١)
الكامل، ثم قلعة موسى ابن الملك الصالح، ثم قلعة الأمير آل ملك، ثم قلعة علم الدين
الصوابى، ثم قلعة الأمير جمال الدين الطشلاقى، ثم قلعة الأمير [سيف الدين] آدم،
ثم قلعة الأمير سلاور [النائب]، ثم قلعة الأمير بيبرس الجاشنكير، ثم قلعة بكاش^(٢)
أمير سلاح، ثم قلعة العساوى مريد الخازندار، وكانت قلعته على باب

(١) في الأصلين: «وكانت عدة الفلاح... الخ». وما أثبتناه عن السلوك لأن كلمة: «عدة» مضحكة.
(٢) هو سودى بن عبد الله الناصرى نائب حلب ومن ممالك الملك الناصر محمد بن قلاوون. سيذكر
المؤلف وقاته سنة ٧١٤ هـ. وقد ضبط المؤلف في القيل الصادق بالعبارة فقال: (رسودى يفتح السين
المهمل وواو ما كنة ودال مهمل وياء). (٣) هو موسى بن علي بن قلاوون الأمير منقور الدين
ابن الملك الصالح ابن السلطان المنصور قلاوون. توفي سنة ٧١٨ هـ (عن الدرر الكنة).
(٤) زيادة عن السلوك. (٥) هو مرشد بن عبد الله الخازندار الطواشي شهاب الدين
المنصورى. توفي سنة ٧١٦ هـ (عن الدرر الكنة).

وَقَرِيءُ هَذَا الْمَهْدُ عَلَى مَنَابِرِ الْجَوَامِعِ بِالْقَاهِرَةِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْغَارِي إِلَى ذِكْرِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ صَاحَتِ الْعَوَامُ: نَصْرَهُ اللَّهُ نَصْرَهُ اللَّهُ! وَكَرَّرَتْ ذَلِكَ. وَقَرَأَ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى ذِكْرِ الْمَلِكِ الْمُظْفَرِ صَاحُوا: لَا، مَا نَزِيدُهُ! وَوَقَعَ فِي الْقَاهِرَةِ صَجَّةٌ وَحَرَكَةٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

إِنْتَهَى.

ثم قَدِمَ عَلَى الْمَلِكِ الْمُظْفَرِ مِنَ الشَّامِ عَلَى الْبَرِيدِ الْأَمِيرُ بَهَادُرُ أَصْحَى بَحَثُ الْمَلِكِ الْمُظْفَرِ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الشَّامِ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّ التَّوَابَ قَدْ مَالُوا كُلُّهُمْ إِلَى الْمَلِكِ النَّاصِرِ، فَأُجَابَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ، وَأَحْتَجَّ بِكَرَاهِيَةِ الْفَتْنَةِ وَسَفْكَ الدَّمَاءِ، وَأَنَّ الْخَلِيفَةَ قَدْ كَتَبَ بِوَلَايَتِهِ وَعَزَّلَ الْمَلِكَ النَّاصِرَ فَإِنْ قِيلُوا وَإِلَّا تَرَكْنَا الْمَلِكَ، ثُمَّ قَدِمَ أَيْضًا الْأَمِيرُ بِلَاطُ بَكَّابِ الْأَمِيرِ بُرْلُغِي، وَفِيهِ أَنْ يَجْمَعَ مَنْ يَخْرُجُ مَعَهُ مِنْ أَمْرَاءِ الطَّبَاغَاةِ حَلَقُوا بِالْمَلِكِ النَّاصِرِ وَتَهْمَسَ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَتَأَخَّرْ غَيْرُ بُرْلُغِي وَأَقْوَشُ نَائِبِ الْكَرْكِ وَأَبِيكَ الْبَغْدَادِي،^(١) وَالذِّكْرُ وَالْفَتَاحُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ خَوَافُ الْمَلِكِ الْمُظْفَرِ.

وَأَمَّا الْمَلِكُ النَّاصِرُ فَاهُ سَارَ مِنَ الْكَرْكِ بَيْنَ مَعَهُ فِي أَوَّلِ شَعْبَانَ يَرِيدُ دِمَشْقَ بَعْدَ أُمُورٍ وَقَعَتْ لَهُ؛ نَذَرُهَا فِي أَوَائِلِ تَرْجُمَتِهِ الثَّانِيَةِ. فَلَمَّا سَارَ دَخَلَ فِي طَاعَتِهِ الْأَمِيرُ قُطْلُوكُ الْمَنْصُورِ وَالْحَاجُّ بَهَادُرُ وَبَكْتُمْرُ الْحُسَيْنِ حَاجِبُ حُجَّابِ دِمَشْقَ وَعَلَّمَ الدِّينَ سَنَجَرُ الْجَاهِلِي. وَصَارَ الْمَلِكُ النَّاصِرُ يَتَأَتَّى فِي مَسِيرِهِ مِنْ غَيْرِ مُرْعَةٍ حَتَّى يَتَيْنَّ مَا عِنْدَ أَمْرَاءِ دِمَشْقَ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمُ الْأَفْرَمُ لِحَفَظِ الطَّرَفَاتِ قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَتَبُوا أَمْرَهُ دِمَشْقَ الْمَذْكُورُونَ إِلَى الْأَفْرَمِ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى عَادِرَةِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ، وَأَرَادُوا بِذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَخْرِجَ بِنَفْسِهِ فَيَقْبِضُوهُ أَوْ يَسِيرَ عَنْ دِمَشْقَ إِلَى جِهَةِ أُخْرَى فَيَأْتِيَهُمْ بِقِيَةِ الْجَيْشِ وَكَانَ كَذَلِكَ. فَإِنَّهُ لَمَّا قَدِمَ كُلُّهُمْ عَلَيْهِ بِدِمَشْقَ شَاعَ بَيْنَ النَّاسِ عِجْزُ الْمَلِكِ

(١) فِي الْأَمَلِينَ: «ظَاهِرُ الْغَارِي إِلَى ذِكْرِ...» وَتَصَحُّحُهُ عَنِ السُّلُوكِ.

(٢) فِي الْأَمَلِينَ: «بِكَرَاهِيَةِ نَفْسِهِ» وَتَصَحُّحُهُ عَنِ السُّلُوكِ.

الْبَاهِرِ مِنَ الْكَرْكِ نَهَضَتْ الْبَرَامِ بِمِاجِرَا. نَصْرَهُ اللَّهُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ! وَتَسَلَّى عَسْكَهُ مِنْ دِمَشْقَ طَائِفَةٌ بَعْدَ طَائِفَةٍ إِلَى الْمَلِكِ النَّاصِرِ، وَأَغْرَقُوا الْأَمْرَ مِنَ الْأَفْرَمِ وَالْأَمِيرُ يَبْرُسُ الْعَلَايَ وَالْأَمِيرُ يَبْرُسُ الْمُجُونِ بَيْنَ مَعَهُمَا عَلَى الْوُثُوبِ عَلَى الْأَفْرَمِ وَالتَّقْبِضِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ مَا بَلَغَهُ ذَلِكَ، وَاسْتَدْعَى عِلَاءَ الدِّينَ [عَلِيَّ] بْنَ صَبِيحٍ، وَكَانَ مِنْ خَوَاصِهِ وَخَرَجَ لَيْلًا وَتَوَجَّهَ إِلَى جِهَةِ الشَّقِيفِ^(٢)، فَكَبَّ قُطْلُوكُ وَالْحَاجُّ بَهَادُرُ عِنْدَ مَا سَمِعَا خَبَرَ الْأَفْرَمِ، وَتَوَجَّهَا إِلَى الْمَلِكِ النَّاصِرِ، وَكَانَا كَاتِبَاهُ بِالْخُدُوعِ فِي طَاعَتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، فَسُرَّ بِمَا وَأَتَمَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَشْرَةِ آلَافِ دَرَاهِمٍ، وَقَدِمَ عَلَى النَّاصِرِ أَيْضًا الْجَسَالِيُّ وَجُوبَانُ وَسَائِرُ مَنْ كَانَ مَعَهُمْ، فَسَارَ بِهِمُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ حَتَّى نَزَلَ الْكُشُوءَ، وَخَرَجَ إِلَيْهِ بَقِيَّةُ الْأَمْرَاءِ وَالْأَجْنَادِ. وَقَدْ عُيِّلَ لَهُ سَائِرُ شِعَارِ السُّلْطَانَةِ مِنَ السَّنَاقِ الْخَلِيفَتِيَّةِ وَالسُّلْطَانِيَّةِ وَالْعَصَابِ وَالْحُجْرِ وَالْعَاشِيَةِ، وَحَلَفَ^(٣) الْعَسَاكِرُ وَسَارَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ ثَانِي عَشَرَ شَعْبَانَ يَرِيدُ مَدِينَةَ دِمَشْقَ، فَدَخَلَهَا مِنْ غَيْرِ مَدَافِعٍ بَعْدَ مَا رُيِّبَتْ لَهُ زِينَةُ عَظِيمَةٍ، وَخَرَجَ جَمِيعُ النَّاسِ إِلَى لِقَائِهِ عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ حَتَّى صَفَارُ الْكُتَّابِ، وَبَلَغَ كَرَاهِيَةَ الْبَيْتِ مِنَ الْبُيُوتِ الَّتِي يَمْتِدَانِ الْحَصَى إِلَى قَلْعَةِ دِمَشْقَ لِلتَّفَرُّجِ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ نَحْسَائِهِ دَرَاهِمُ إِلَى مِائَةِ دَرَاهِمٍ، وَفُورِشَتِ الْأَرْضُ بِشَفَاقِ الْحَرِيرِ الْمَلَوْنَةِ، وَحَمَلُ الْأَمِيرِ قُطْلُوكِ الْمَنْصُورِ الْعَاشِيَةَ، وَحَمَلُ الْأَمِيرِ الْحَاجِّ بَهَادُرِ الْحُجْرِ، وَتَرَجَّلَ الْأَمْرَاءُ وَالْعَسَاكِرُ بِجَمْعِهِمْ وَمَشَوْا بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى نَزَلَ بِالْقَصْرِ [الْأَبْلَقِ]؛ وَفِي وَقْتِ نَزُولِهِ قَدِمَ مَمْلُوكُ الْأَمِيرِ قَرَّاسُفَرُ نَائِبُ حَلَبَ لِكَشْفِ الْخَبَرِ

(١) تَوَفَّى سَنَةَ ٧١٢ هـ (عَنِ الدُّورِ الْكَامَةِ). (٢) تَوَفَّى سَنَةَ ٧١٥ هـ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَمِ.

(٣) زِيَادَةُ عَنِ السُّلُوكِ، وَفِيهِ وَفِي عِنْدِ الْجَانِ: «دَعَى بِنَ صَبِيحٍ». (٤) يَرِيدُ شَقِيفَ

أَرْزُونِ، وَرَاجِعِ الْخَاصَةِ رَقْمُ ٢ ص ١٤٢ مِنَ الْجُزْءِ السَّامِعِ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ. (٥) رَاجِعِ الْخَاصَةِ رَقْمُ ١ ص ٦٠ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ. (٦) رَاجِعِ الْخَاصَةِ رَقْمُ ٣ ص ٤ مِنَ الْجُزْءِ السَّامِعِ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ.

(٧) فِي التَّوْفِيقَاتِ الْإِذَائِيَّةِ أَنَّ أَوَّلَ دَعْوَانِ هَذِهِ السَّنَةِ يَوْمَ الْأَحَدِ. (٨) زِيَادَةُ عَنِ السُّلُوكِ.

سير أعلام النبلاء

تصنيف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

المتوفى

١٣٧٤ - ٧٤٨ هـ

مفتون بصرى، ومفتون أمانيه، ومفتون عليه

شعيب الأرنؤوط و حسين الأسد

مؤسسة الرسالة

ومحمد بن عبيد بن حنّان ، ومحمد بن عبيد المحاربي ، ومحمد بن عثمان العثماني ، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق ، ومحمد بن عمرو الباهلي ، وأبو كريب محمد بن العلاء ، ومحمد بن أبي غالب ، ومحمد بن المنثي ، ومحمد بن الجهال أخو حجاج ، ومحمد بن يحيى بن سعيد القطان ، ومحمد بن يحيى بن أبي سميّة ، ومحمد بن يزيد البجلي ، ومحمد بن يعقوب أبو الهيثم - سماع : معتمراً - ومُحرز بن عون ، ومُخلد بن الحسن ، ومُصعب المُنيري ، ومُعاوية بن عبد الله بن مُعاوية الزُّبيري ، عن سَلَام أبي المُنذر ، ونُصر بن علي ، ونُوح بن حبيب ، وهارون بن معروف ، وهُدبة بن خالد ، وهُدبة بن عبد الوهاب ، وهُزيم^(١) بن عبد الأعلى ، وهنّاد ، ويحيى بن أيوب البلخي ، ويحيى بن داود الواسطي ، ويحيى بن عثمان الخري ، ويعقوب بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد ، ويوسف بن يعقوب الصّفار ، وأبو عبد الله البصري الثُّبيري ، كأنه محمد بن عبد الرحمن ، وأبو عُبَيْدَةَ بن الفضل ، وأبو موسى الهروي إسحاق بن إبراهيم . وسائر هؤلاء حدّث عنهم في « مُسنَد » أبيه ، سوى بعض الأحمدين .

قال أبو يعلى بن الفرّاء : وجدتُ على ظهر كتاب رواه أبو الحسين السُّوسنجُردِي ، عن إسماعيل الخطّبي ، قال : بَلَغَنِي عن أبي زُرْعَةَ أَنَّهُ قال : قال لي أحمد بن حنبل : ابني عبد الله محظوظٌ من علم الحديث ، الخطّبي يشك ، لا يكاد يُذكرني إلّا بما لا أحفظ^(٢) .

قال أبو علي بن الصّواف : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : كل شيء أقول : قال أبي ، فقد سمعته مرّتين وثلاثة ، وأقلّه مرة^(٣) .

(١) في الأصل : « هزيمة » ، والتصحيح من « التهذيب » وفروعه .

(٢) تاريخ بغداد : ٣٧٦/٩ (٣) المصدر السابق .

قال ابن أبي حاتم : كُتِبَ إليّ عبدُ الله بمسائل أبيه ، ويعلى الحديث^(١) .

وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المُنادي : لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه من عبد الله بن أحمد ، لأنّه سَمِعَ منه « المُسنَد » ، وهو ثلاثون ألفاً ، و« التفسير » ، وهو مئة ألف وعشرون ألفاً ، سمع منه ثمانين ألفاً ، والباقي وَجَادَةً^(٢) ، وسمع « النَّاسِخَ والمُنسوخَ » و« التاريخ » ، و« حديث شعبة » ، و« المقدم والمؤخر في كتاب الله » ، و« جوابات القرآن » ، و« المناسك الكبير » و« الصّغير » ، وغير ذلك من الصّانيف ، وحديث الشيوخ . قال : وما زِلْنَا نرى أكابر شيوخنا يَشْهَدُونَ له بمعرفة الرّجال وعِلَل الحديث ، والأسماء والكنى ، والمواظبة على طَلَب الحديث في العراق وغيرها ، ويذكرون عن أسلافهم الإقرارَ له بذلك ، حتّى إنّ بعضهم أسَرَف في تَقْرِيطِه إياه بالمعرفة ، وزيادة السَّماع للحديث على أبيه^(٣) .

(١) الجرح والتعديل : ٧/٥ .

(٢) الوجادة : أن يجد طالب العلم أحاديث بخط راويها ، سواء لقيه أو سمع منه ، أو لم يلقه ولم يسمع منه ، أو أن يجد أحاديث في كتب لمؤلفين معروفين ، ولا يجوز له أن يرويها عن أصحابها ، بل يقول : وجدت بخط فلان ، إذا عرف الخط ووثق منه ، أو يقول : قال فلان ، أو نحو ذلك .

وفي « مسند » أحمد شيء كثير من ذلك ، نقلها عنه ابنه عبد الله ، يقول فيها : وجدت بخط أبي في كتابه .

وجزم غير واحد من المحققين بوجوب العمل بالوجادة عند حصول الثقة بما يجده ، أي : يتقن بأن هذا الخبر أو الحديث بخط الشيخ الذي يعرفه ، أو يتقن بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه ، ولا بد بعد ذلك من اشتراط أن يكون المؤلف ثقة مأموناً ، وأن يكون إسناده الخبر صحيحاً حتّى يجب العمل به .

والوجادة الجيدة ، المستوفية للشروط السابقة ، لا تنقل في الثقة عن الإجازة بأنواعها ، والكتب الأصول الأثبات في السنة وغيرها ، تواترت روايتها إلى مؤلفيها بالوجادة ومختلف الأصول الخطية العتيقة الموثوق بها .

(٣) انظر تهذيب التهذيب : ١٤٢/٥ - ١٤٣ .

طبقات المشايخ الكبار

لشيخ الاسلام علم الالام حجة الحفاظ والمفسرين

سيف النظار والتكلمين ناصر السنة مؤيد الملة

تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب

ابن تقي الدين السبكي

رضي الله عنه

وتقنا به

الطبعة الثانية

دار المعرفة

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف ٢٣٦٧٦٩ - ٢٤٦١٦١

ص.ب ٥٧٦٩

بيروت - لبنان

١٦٥

١٦٥

السداد ولي قضاء القضاة ببغداد بعد موت أبي عبد الله الداماني سنة ثمان وسبعين إلى أن تبرع عليه المتقدم بالله لا مرفق الشهود من حضور مجلته مدة فكان يقول ما لا يقول حتى يتحقق على الفسق (قلت) له كان يرى ذلك والمذهب أنه ينزل بالزول وإن لم يفسق ثم إن الخليفة خلعه عليه واستقام أمره وقال أبو علي بن سكرة ورع زاهد وأما العلم فكان يقال لو رفع مذهب الشافعي أمكنه أن يملكه من صدره وقال محمد بن عبد الملك الحمداني كان حافظا لتلمذة القاضي أبي الطيب كان يبين عنه (قلت) وكان من قضاء العدل وانتفعت منه محاسن أيام قضاؤه وكان الذي أشار على الخليفة بولايته عند موت الداماني الوزير أبو شعاع فاستمع الشامي من القبول فازالوا به حتى تغلده وشرط أن لا يأخذ رزقا ولا يقبل شفاعا ولا يغير ملبوسه فاجيب إلى ذلك قال عبد الوهاب الاتمالي لم يكن الشامي يتسم في مجلته قط قال ولا منعت الشهود من حضور مجلته وقد في بيته فخذ إليه القاضي أبو يوسف الفزوي المتزلي ما نزل الخليفة قائما عزك الثاني صلى الله عليه وسلم قال كيف ذلك قال لا قال لا يفضي القاضي بين اثنين وهو غضبان فانت طول عمرك غضبان وقال محمد بن عبد الملك الحمداني كان لا يقبل من سلطان عطية ولا من صدق هدية وكان باب بالحدة وسوء الخلق وقال ابن التجار ما استجاب أحدا في القضاء وكان يسوى بين الوضيع والشريف في الحكم ويقعجج الترفع فكان هذا سبب انقلاب الأكاير عنه فأصقوا به ما كان منه بريثا من أحاديث ملفقة ومساب مزرورة وقال الفقيه أحمد بن عبد الله بن الأنباري جاء أمير المؤمنين إلى القاضي الشامي فادعى شيئا وقال بيني فلان والمنشط الفرغاني الفقيه فقال لا قبل شهادة المنشط لأنه يلبس الحرير فقال السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك بإسائه فقالوا لو شهدا عندي ما قبلت شهادتهما أيضا قال ابن الأنباري كان له كيسان أحدهما يجعل فيه عمامته وقبعه والسمامة كتان والقميص قطن خشن فإذا خرج لبسهما وانكسب الآخر فيه فتيقن فإذا أراد الأكل جعل منه في قصعة وقليل من الماء وأكل منه وكان له كرايت في الشهر يدينار ونصف كان منه قوة فلما ولي القضاء جاء إنسان فقدم فيه أربعة دنانير فأبى وقال لا أغير ساكني وقد ارتب بك لم لا كانت هذه الزيادة قبل القضاء وكان يشد في وسطه مئذرا ويخلع في بيته نياحه ثم يجلس وكان يقول ما دخلت في القضاء حتى وجب علي توفي في عاشر شعبان سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ودفن عند أبي العباس بن سريج

(محمد بن منصور بن عمر بن علي) الكرخي بالحاء المعجمة الفقيه أبو بكر البغدادي

وهو ولد الإمام أبي القاسم منصور بن عمر الكرخي أحد أصحاب الشيخ أبي حامد ووالده أبي البدر إبراهيم بن محمد الكرخي أحد رواة الحديث قال أبو سعد بن السماي كان يسكن قطعة الربع من الكرخ وكان صالحا متدينا يرجع إلى فضل وعلم سمع أبا علي بن شاذان وأبا الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم البراز وغيرهم روى لنا عنه أساميل بن أحمد بن عمر وعبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الحافظان قال وذكر ابن ناصر الحافظ أنه مات ليلة الجمعة وحمل من القدر إلى جامع المدينة فصل عليه فيه ثاني جمادى الأولى سنة اثنين وثمانين وأربعمائة ودفن إلى مقبرة باب حرب **محمد بن هبة الله بن ثابت** أبو نصر البدينجي زيل مكة وبمرفق بفقير الحرم كان من كبار أصحاب الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وقد سمع الحديث وحدث عنه أساميل بن محمد الحافظ وغيره وكان يقرأ في كل أسبوع سنة الآمرة قل هو الله أحد ويصوم في رمضان ثلاثين عمرة وهو ضرير يؤخذ بيده توفي سنة خمس وسبعين وأربعمائة وقد نسب على الثمانين قال أبو نصر البدينجي في المنتد ليس للشافعي نص في غير التيمم في الحقيقة وعند لا يجوز غيرها

محمد بن هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكاني أبو بكر بن الحافظ أبي القاسم الطبري البغدادي قال ابن الصلاح كثير السماع واسع الرواية صدوق مأمون سمع هلالا الحفار وأبا الحسين بن بشران وأبا الحسين بن الفضل القطان وغيرهم سمع منه أبو القاسم الرميلي الحافظ وغيره من الحفاظ (قلت) واسماعيل بن السمرقدي وعبد الوهاب الاتمالي وطائفة قال ابن الصلاح وشمل عن مولده فقال في ذي الحجة سنة تسع وأربعمائة ببغداد يذرب المروزي قال شيخنا الذهبي فيكون سماعه من الحفار حضورا (قلت) لأن الحفار مات سنة أربع عشرة وأربعمائة قال شيخنا الذهبي وقد بادر من ذكر هذا الرجل في علماء الشافعية ليس هناك (قلت) قد أوردته ابن الصلاح في الشافعية مات ببغداد في جمادى الأولى سنة اثنين وسبعين وأربعمائة

محمد بن هبة الله بن محمد بن الحسين الإمام الكبير أبو سهل ولد لجمال الإسلام أبي محمد بن القاضي أبي عمر البساطي ثم النيسابوري وهو الذي يقال له أبو سهل بن الموقف والموقف لقب والده جمال الإسلام ولد سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة قال في عبد الغافر سلالة الإمامة وقرة عين أصحاب الحديث أنه له زعامة الشافعية بعد أبيه فأجراها أحسن مجرى ووفقت في أيامه عن ووقائع للأصحاب وكان يقيم رسم التدريس وسمع

فأحرق من فيها منهم أبو نصر الحرجردى وابن عبد الرزاق وكان ذلك في الثامن عشر من رجب سنة ثمان وأربعين وخمسة

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات بن الأنباري النحوي صاحب التصانيف المفيدة وله الورع المتين والصلاح والزهد سكن بغداد وتفق على أبي منصور بن الرزاز وقرأ النحو على أبي السعادات ابن الشجري واللغة على أبي منصور بن الحواري وصار شيخ العراق في الأدب من غير مدافع له التدريس فيه ببغداد والرحلة إليه من سائر الأنظار ثم اقتلع في منزله مشتتاً بالعلم والبادة والأفادة قال الموفق عبد اللطيف لم أر في البلاد المتقطعين أقوى منه في طريقه ولا أمدق منه في أسلوبه جد محض لا يترهبه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم وكان له من أبيه دار يسكنها ودار وحلوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ويشتري منه ورقاً وسير إليه المستضيء خمسة دينار فردها فقالوا له اجعلها لولدك فقال ان كنت خلقتة فأنا أرقه وكان لا يوقد عليه ضوءاً ونحته حصيد قصب وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة فكان لا يخرج الا للجمعة ويلبس في ربه ثوباً خفياً وكان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي التجيب قلت سمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي وأبي نصر أحمد بن نظام الملك ومحمد بن محمد بن عطاء الموصلي وغيرهم وحدث بالسير روى عنه الحافظ أبو بكر الحازمي وابن الديني وطائفة ومن تصانيفه في المذهب هداية الزاهب في معرفة المذاهب وبداية الهداية وفي الأصول الداعي الى الاسلام في أصول الكلام والثور الاثني في اعتقاد السلف الصالح والباب وغير ذلك وفي النحو والكتابة ما يزيد على الخمسين مصنفاً وله شعر حسن كثير توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وخمسة وخمسة ودفن في تربة الشيخ أبي اسحق الشيرازي

عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى أبو القاسم بن أبي سعيد النابلي ثم السرحسي فيه ورع وتفقه على يحيى السنة القوي وبمده على عبد الرحمن ابن عبيد الله الشبي قال ابن السمعاني وكان حافظاً للمذهب وتوفي كراماً سنة ست وأحسن وخمسين وخمسة

(عبد الرحمن بن محمد بن محمد) أبو الفتح الهلواني الباهلي من أهل نيسابور

تفق على أبي نصر القشيري نيسابور وأبي بكر السمعاني بمرور قال ابن السمعاني كان أرباباً فاضلاً ورعاً متيناً حافظاً كتب البادة دائم المجاهدة انقصر على خشنة العيش ولازم النزلة مات بسبهان في شهر رمضان سنة ست وثمانين وخمسة

عبد الرحمن بن محمد بن محمود بن الحسن القزويني أبو حامد بن أبي الفرج ابن الشيخ أبي حاتم الأنصاري كان اماماً فقيهاً ناظرًا من بيت الفضل والدين ورد خراسان ودخل الى ماوراء النهر وتفق بتلك الديار توفي بأمل في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وخمسة ووالده أبو الفرج محمد بن أبي حاتم فقيه صالح حج وضاع له ابن يشبه أن يكون هذا قبل وصوله الى المدينة فمضهم فمض يترغ في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في التراب ويتشفع به عليه أفضل الصلاة والسلام في لقي ولده والحق حوله فينا هو في تلك الحال اذ دخل ابنه من باب المسجد وجده الشيخ أبو حاتم من أعلام المذهب

(عبد الرحمن بن هبة الرحمن بن عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري) أبو خلف بن أبي سعد النيسابوري ولد بها في الحرم سنة أربع وتسعين وخمسة وولي خطابة نيسابور بعد والده وكان ضريراً وكان ورعاً عالماً مابح الوعظ سمع من عبد الغفار الشيرازي وأسماعيل بن عبد الغافر الفارسي وخلق وروى عنه عبد الرحمن بن السمعاني توفي بنيسابور يوم عاشوراء سنة سبع وخمسين وخمسة

(عبد الرحمن بن رستم) أبو الفضائل الزنجاني تفقه ببغداد على أبي منصور الرزاز وقدم دمشق فدرس بالمجاهدية ثم بالفراتية ثم ببلدك وقلها من راقا لحافظ ابن عساكر كان عالماً بالذهب والأصول وعلوم الفرائض بعلبك في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وخمسة (عبد الرحمن بن عبد القاهر بن عبد الله بن عوفيه السمرقندي) أبو الرضا بن أبي التجيب الواعظ الصوفي مات بعد الستين والجمعة

عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن الاستاذ أبو نصر بن الاستاذ أبي القاسم القشيري الامام المعلم بخرمق زخار وحيدوه في زمانه رأس الاجبار اذا قيل كتب الاجبار وهم مقدم وامام يقتدى به الهدايتهم ثمان تلك الأصول الطاهرة غصه المورق وسما على النعم الزاهرة بدره للشرق ورعاً نافعاً بغير دار السلام داراً ويستقل الجوزاء اذ هو جاوزها أن يتخذ فيها قراراً محل ما أشكل ليل المدهمات وأما ومصل يسمع الناس لكلامه فلا تسمع لهم الا معاً تلتقط الدرر من كلمه ويتأثر

الْفُضَّتَيْنِ

في أخبار الدولتين

تألف الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكامل
الأوحد فرید عصره وحید دهر مجموع الفضائل

شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن اسمعيل
ابن ابراهيم المقدسي الشافعي

رواية الشيخ الإمام محمد الدين أبي المظفر يوسف بن محمد بن عبد الله الشافعي عن أستاذه

دار الجليل

بيروت ١٧٦

[illegible]

فقالوا هذا الصبي ابن الشيخ أبي سعد النصفى وهو رجل زاهد قاعدى حجر بقرنق وليس له قدرته على الاجرة
جاءه من كل الزمان اجمع عليه جماعة فنفى هذا الملك العادل كبره الى سنة فقال امامه وجده فقاموا ذكروا
سيرته وطريقته وقدرته ولأنهم علموا قرائن عظمى كان يستنفذ التذليل به فى الامور بقدرتها فيايقدم
بذلك واجازهم من الحبس ونصلى الى قلبك يا واحدا من المخاضرين فى القرى حتى كان الانعام كان فى حقه اخيرا
اغفل الدبر عبد المصطفى اخفى حتى دلت عليه النصوص من انهم حينئذ يتعجبون انهم لم يروا حاشى سلب
العلماء بوجهه فجلس الملك عبد بن محمد الناصر الى مجلس المحكمة فقرأ فيه الخبر واقرى على ان يوزع
الدين بوجهه فجلس الملك لى لى وولد الملك كورامضى الى نور الدين وادعى الى مجلس المحكم وعرفه انه حضر
سلب حضوره وكان نور الدين فى المدين فجلسا سويا الى باب المدين فخرج اسماعيل الخزندار فوجده مقدم سويا
يايه وسافر الى تاج الدين يعنى القاضى وذكر انه حضر تاجرو ذكر ان له دعوى على المولى نور الدين وقد اتفقت تاج
الدين وقال انك اذا فاضل اسماعيل الخزندار ودخل على نور الدين ضاحكا قال له مستر يا قوم المولى فقال
الى من فقال احضر سويا غلام تاج الدين الكرى وقال ان تاج الدين ارسله يطلب المولى الى مجلس المحكم فانكر
نور الدين على اسماعيل استمراة قال فقال تستر لى يا بنى الى مجلس المحكم حتى يفرس فى حق تركب اليه
النعى والافاضة قال له تعالى انما كان قول المؤمنين ان الله ورسوله اخبرهم انهم معاشر معاشرنا ثم
انما هم اعداء لى فقالوا على قولهم ان الله قد افاض على اسماعيل سويا وقال له امضى الى القاضى تاج الدين وسأله وقال له اننى قد علمت
الى هاهنا اعتدال الامر الشرع واحتاج الى الحضرة لى له اسأله فذا الاشارة وقم الاطيان وهذا لو كى لى يسمع
الدعوى وان توجهت عنى فمبين احضران شاء الله تعالى الى الخضر الوكيل ومع الدعوى وتوجهت اليه فقال
انكر لى قد توجهت اليه لى لى فليخبر فليخبر نور الدين انك وعادته لا يندفع عن حق وجهه لى استدعى ذلك
التاجر وصلى الامر يا به وبنيه وادعوا صومعتى فالتفت اليه نور الدين فقال لى السلطان الملك الناصر
صلاح الدين قال ارسا لى الى الملك العادل نور الدين الى من افسد الدين شيئا وكذا لا يفسد شيئا الا بشئونه فقال امضى
وزلح الدين فحدث فى ذلك ان الملك العادل قد اذعن انما بهر ما شرب وكذا لا يفسد شيئا الا بشئونه فقال امضى
واهتم بما قال لى فقال امضى الى داره ولاننا اعلمت ذلك الاجناد الذين ازرنا قومى على هذا الجاه من ان يعظم
وتحتاج اليه بقرارة وخرج العساكر الى السلطان صلاح الدين فقلت لى هذا امر قد اهداه الله يا فسادا عليه
فسأله قول لى امضى اليه وقال له ما تقول قال فعدت الى نور الدين فانهمت اليه امضى الى فقال امضى اليه وقال له
اذا كان قومهم هذا جليل تركبوا وتعدوا ولا يخرج قال فعدت الى من قلت ما قال فقال لى ان تركبوا فعدت فعدوا
فاجعته فى ان لا يشد على من فسادا لى فقال امضى اليه وقال له ما اقول لى فعدت اليه وقال له ان تركبوا فعدت
ثم مضى ما كان عنده عزمه قال لى فقرر من يحب لى موفى الدين خذ لى الى دارهم قال نور الدين فعدت اليه يا به
لدى الى الفاضل منامه لى نور الدين اعرجه نور الدين فخلع نور الدين وبنى يا باعلى غايه ما تستدعيه عاريا
فدروعت عنكم ما دفعه الله تعالى عنكم واثبت عليكم ما اثبت الله عليكم قال فكتب مرفق الدين نور الدين ما جاءت خليفة
ابن الجمان بن خليفة النقيب يقول سمعت ابا يقول ما كسر نور الدين يعنى كسر بالبيعة تكلم بهر الجمان البجلي فقال
اريدون ان تبعدوا لى عنكم كفى كفى الطول والازم وركا لا كرام مع هذا ما سمع نور الدين فاقوم عن عنة نسيابه
ذلك يا ماعذ الله تعالى على التوبه ونسعى الى ابطال المكرس الى ان تخرج نوبة حارم وكسر الا فرج سمعت صدقنا
شمس الدين اسماعيل بن سرد كزبن بن عبد الله النورى وكان اجد اوده ما لى نور الدين فاعتقه بقول سمعت الذى
يقول كان نور الدين اهل محرمه جده لى اليه لى لى محلا وهو بصل فى عتقه من الليل لى وكان بنو عبد الله
المرحومين وبشعره وقدره اعلم انما كان لى فاضى فقتله من نور الدين بن سرد كزبن لى بعد اذ كان
يعلم المصلحة فاعلم لى وبقدره اعلم لى وبسأله ان تقدم الى الوعاظ يا به ولى من التجار وجميع المسلمين
فى حل ما كان قد دوسل اليه يعنى من موالمه فقدم بذلك وجعل الوعاظ على المنابر ينادون بذلك حدثنى رضى الدين

كِتَابُ الْمَبْطُوءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ السَّخَرِيِّ

المحتوى على كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني
عن الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونفع بهم

هذا الكتاب رقى علا وبجمعه * فاق السرخسي سائر الاقران
وتكاملت فيه قواعد مذهب * لابي حنيفة ذي التقى النعمان
نشر التعامل والعبادة نشره * في كل آونة وكل مكان
لم لا ومتمم القضاء مقاله * وأئمة الافناء والعرفان

(تمت) قد باشر حضرة العلامة الناضل الجليل الشير الشيخ محمد
راضى الحق تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جماعة من ذوي
الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

دار المعرفة

١٧٦

للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

الطبعة الثانية

١٧٥

المستأجر فيه المأضانا لما أهدمت من سكنه ويرجع به على الذي أجره لانه يزور من جهة بمبادرة عقده الضمان ولا يكون رب الدار أن يضمن المؤجر الا في قول أبي يوسف تؤول رسول محمد رحمه الله تعالى على غصب المقار رجل وكل رجلا بأن يؤاجر منزلا له فوهبه الوكيل لرجل أو أعاره إياه فسكنه سنين ثم جاء صاحبه فلا أجر له على الوكيل ولا على الساكن لان كل واحد منهما غاصب فالوكيل في الهبة والاعارة يخالف ولكن المنفعة لا تقوم على الغاصب من غير عقد رجل استأجر منزلا والمزول بمقتل قتل له رب المنزل خذ المتاع وافعه واسكنه ففتح الرجل المنزل وأعطى أجر الحداد لفتح القفل نصف درهم فليس له أن يرجع بما أعطى الحداد على رب المنزل لانه هو الذي التزمه بقدر الاجارة ولم يكن فيه مأمورا من جهة رب المنزل وان انكسر القفل من معالجه الحداد فالحداد ضامن لثبته لانه بمنزلة الاجير المشترك فيكون ضامنا لما جنت يده ولا يضمن المستأجر القفل اذا عالجها بما يباح مثله لان صاحب القفل قد أذن له في فتحه وليس له عوض بمقابلة عمله في فتح القفل وكذلك ان عالج الحداد علاجا خفيفا فانكسر يربده اذا كان يعلم أن الانكسار لم يكن بفعله وهذا لان الاجير المشترك لا يضمن بما يتلف لا بسببه والله أعلم

باب اجارة الحمامات

(قال رحمه الله ذكر عن عمارة بن عتبة قال قدمت الى عثمان بن عفان رضي الله عنه وسألني عن مالي فاخبرته أن لي غلاما حجامين لهم غلة وحماما له غلة فنكره لي غلة الحجامين وغلة الحمام وقد تقدم الكلام في كسب الحجام فاما غلة الحمام فقد كرهه بعض العلماء رحمه الله أخذوا بظاهر الحديث قالوا الحمام بيت للناس فله رسول الله صلى الله عليه وسلم شريعت تكشف فيه المورات وتصب فيه التساللات والنجاسة ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء فقالوا بكرة اتخاذ حمام النساء لانه من منن من الخروج وأمرن بالقرار في البيوت واجتماعهم قل ما يتخلو عن فتنة وقد روى أن نساء دخلن على عائشة رضي الله عنها فقالت انتن من اللاتي يدخلن الحمام وأمرت باخراجن والصحيح عندنا أنه لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة الى ذلك خصوصا في ديارنا والحاجة في حق النساء أظهر لان المرأة تحتاج الى الاغتسال من الحيض والناس والنجاسة ولا يتمكن من ذلك الا في الانهار

والحياض كما يتمكن منه الرجل ولان المطلوب به معنى التزينة بإزالة الدون وحماية للنساء فيها يرجع اني التزينة أكثر وقد مسح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الجعفة وأبو بل ماروي من كراهة الدخول اذا كان مكشوف البورة فأما بعد الستة فلا بأس بدخول الحمام ولا تركه في غلة الخدم كما لا كراهة في ثلث الا زورا والركبة واذا استأجر الرجل حماما مدة معلومة بأجر معلوم فهو جائز لانه عين منتفع به على وجه مباح شرعا فان كان حماما للرجال وحماما للنساء وقد جدهما جميعا فسمى في كتاب الاجارة حماما فهو فاسد في القياس لانه انما استأجر حماما واحدا فان التكرار في موضع الانبات يخص ولا بدري أيهما استأجرهما يتفاوتان في التصود فتتمكن المنازعة بسبب هذه الجلالة ولكن ادعى القياس وأجيز له الحامين جميعا لعرف اللسان فانه يقال حمام فلان وهما حمامان والمعروف بالعرف كالشروط بالنص وعمارة الحمام في صاروجه وحوضه ومسبل مائه واصلاح قدره على رب الحمام لان المنفعة المتصودة بالحمام لانه لا يتم الا بهذه الاشياء وعلى المؤجر أن يعين المستأجر من الانتفاع بما أجره على الوجه الذي هو مقصوده ولان المرجع في هذا الى العرف وفي العرف صاحب الحمام هو الذي يحصل هذه الاعمال فان اشترط المزمة على المستأجر فسدت الاجارة لان المزمة على الآخر فهذا شرط يخالف لمقتضى التقدم الشروط على المستأجر من ذلك أجره وهو مجهول القصد والجنس والصفة وجهالة الاجرة تفسد الاجارة ولو اشترط عليه رب الحمام عشرة دراهم في كل شهر لم يمتعه مع الاجرة واذن له أن ينفعها عليه فهو جائز لانه معلوم القصد وقد جعله ناشئا عن نفسه في اتفائه على ملكه فهذا يستعمل أبو يوسف ومحمد رحمه الله على أني حنيفة رحمه الله في مسئلة كتاب البيوع اذا قال لانيه أسلم مالي عليك فان هناك لم يبين له من يشتري منه ما يربم به الحمام ومن يستأجره لذلك ومع هذا يجوز التوكيل وكذلك ذكر بعد هذا في اجارة الدواب لو أمره بأنفاق بعض الاجرة على الدابة على علقها جاز ذلك وهما سواء حتى زعم بعض مشائخنا رحمه الله أن الجراب قولها وفي القياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز ذلك والاصح أنه قول الكل وانما استحسن هنا أبو حنيفة رحمه الله للتيسير فالستأجر للحمام بأكمله المخرج باستطلاع رأى صاحب الحمام عند كل مرة والمستأجر للدابة كذلك ثم قد عين له المحل الذي أمره بعرف الدين اليه فقول ذلك منزله تمين من يما له كالمحل الذي أمر الدين بأن ينفع على عياله من الدين الذي له عليه خلاف

مسئله نسلم فان قال للمستأجر قد أنفقنا عليه لم يصدق الايبنته لان الأجر دين في ذمته والمدين اذا ادعى قضاء الدين لا يقبل ذلك منه الا بجملة ويستلحق رب الحمام على عمله لانه لو اقر به لزمه فاذا أنكر يستلحق لرجاء نكوله ولان الاستلحاق على فعل الغير يكون على العلم وكذلك لو اشترط عليه انه أمين في هذه النفقة وأن القول قوله فيها لم يكن القول قوله لان المدين ضامن ما في ذمته واشترط كون الضامن أمينا مخالفا لحكم الشرع فكان باطلا ولو جعل بينهما رجلا يقبضها ونفقنا على الحمام فقال المستأجر دفعتها اليه وكذب رب الحمام فان أقر المدل بقبضها برئ المستأجر لانه وكل رب الحمام في القبض فيصح منه الاقرار بالقبض ويجعل كذا قال المالك ذلك فان رب الحمام حين سلطه على القبض فقد ساطه على الاخبار به ثم المدل أمين فباصل اليه فيكون القول قوله فيما يدعي من ضياع أو نفقة مع بینه كالودع وان كان المدل كفيلا بالأجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق لآث السكتيل ضامن لما التزمه في ذمته كالأصيل وليس لرب الحمام أن يمتنه بزملاءه ومسيل ماء الحمام أو موضع سرقته وان لم يشترط لان هذا من مرافقه وجماعه ولا يتم الانتفاع الا به فكان يباع بالبيع بصير مذكورا بذكر الاصل فهو بمنزلة مدخل الحمام وفائه يدخل في العقد من غير شرط ولو اختلفا في مقدار الحمام فهو لرب الحمام لانها مركبة في بناءه ولان الظاهر فيها يشهد لرب الحمام فان اتخذا القدر واصلاحه عليه ولو أراد رب الحمام أن يقدم مع المستأجر أمينا يقبض عليه يوما يوما لم يكن له ذلك لان المستأجر صار أحق بالانتفاع بتلك النفقة فليس لاحد أن يقدم معه في ذلك الموضع بغير اذنه لانه ليس لرب الحمام من غلة الحمام شيء انما له أجر مسعى في ذمة المستأجر فاما في الفلانة فهو وأجنبي آخر سواء ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام سرقين كثيرا وادعاه كل واحد منهما فهو للمستأجر لانه منقول كالأثاث فتمت

ولان الظاهر فيه يشهد للمستأجر لان ذلك عليه دون رب الحمام ويؤمر بنقله لان موضعه مملوك لرب الحمام ولم يبق للمستأجر فيه حق فله ان يفرغ ملك الغير عن متاعه وكذلك في الرماذ اذا كان منتفعا به فقال كل واحد منهما هو لي وأنا أنتفع به فالقول قول المستأجر فان أنكر المستأجر أن يكون الرماذ من عمله فالقول قوله لان رب الحمام يدعي نفسه قوله حقا وهو نقل ذلك الرماذ ويفرغ ذلك الموضع منه فله ان يبيته بالبيدة والقول قول المستأجر مع بینه ولو اشترط عليه في الاجارة نقل الرماذ والرقين والنسالة لم يفسد ذلك الاجارة

لان ذلك مستحق عليه بمطلق القدر سواء كان مسيل الماء ظاهرا أو مسقفا بخلاف البالوعة والكرباس وقد بينا الترق واذا كان عليه بدون الشرط فلا يزيد بالشرط الا وكادة وان اشترط شيئا من ذلك على رب الحمام في الاجارة فسدت الاجارة لانه شرط مفيد لاحد المتعاقدين ولا يقبضه العقد وذلك منسند لا يبيع فكذلك الاجارة ولو قال رب الحمام للمستأجر قد تركت لك أجر شهرين لرمة الحمام فهذا لا يفسد الاجارة لانه وكاه بان ينق ذلك القدر من دينه على حاءه فان قال قد أنفقنا لم يصدق الايبنته وهو نظير ما بينا من الشرية في كل شهر واذا استأجر حمامين شهرا مساة كل شهر بكذا فلهما قبل قبضهما فله أن يترك الباقي وان اهدم يهدم بقضيهما فاليق له لازم بحضته من الأجر لان تمام الصفقة بقبض الحمام على ما بينا ان العين المنتفع بها تمام مقام النفقة في اضافة العقد اليه فكذلك في اتمام الصفقة قبضه وتبريق الصفقة قبل اتمام ثبت الخيار للعائد وبعد اتمام لا يثبت كالأشترى عيدين فهك أحدهما قبل القبض أو استحق كان له الخيار في الباقي بخلاف ما بعد القبض ولو استأجر بيتين فلهما قبل قبضهما يهدم بقضيهما فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلائ فالاجارة فاسدة لان التورة التي اشترط مجهولة لا يعرف مقدارها ولا مقدار ثمنها في كل وقت وضم المجهول الى المعلوم يوجب جهالة الشكل ولو استأجر حماما وعيدا وقبضهما فأت البعد لزمه الحمام بحضته لان المقصود هو الانتفاع بالحمام وبموت البعد لا يتمكن فيه نقصان وقد بينا أن ترق الصفقة بعد اتمام لا يثبت للماعد حق الفسخ وان اهدم الحمام وانما المستأجر البعد ليقوم على الحمام في عمله فله أن يترك البعد ان شاء لان استئجار البعد لم يكن مقصودا لئنه وانما كان لمل الحمام وقد تمدد بالهدام الحمام فيكون ذلك عذرا له في فسخ الاجارة في البعد كما استأجر الرماح مع الثور ليطحن به فلهما الرماح فانه يكون له الخيار في الثور لما فانا بخلاف ما اذا استأجر حمامين فلهما قبل قبضهما يهدم بقضيهما فله ان يترك الباقي لان الانتفاع بكل واحد منهما مقصودا ومنفعة أحدهما بعد القبض لان الانتفاع بكل واحد منهما اذ منفعة أحدهما غير متصلة بمنفعة الآخر واذا استأجر حماما واحدا فلهما منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يتركه لان منفعة بعض بيوت الحمام متصل بالبيت ويهدم ما يهدم بعض البيوت لا يتمكن من الانتفاع بالباقي من الوجه الذي كان متمكنا من قبل ولو أن وجلا دخل الحمام بأجر وأعطى ثيابه لصاحب الحمام يحفظه له فضاء لم يكن عليه ضمانا هكذا

دوى عن شرح رحمه الله وهذا لأن صاحب الحام في الثياب أمين كالأودع فإن ما يأخذ ليس بأجر
علم حفظ الثياب ولكنه غلة الحام وإنما حبس لجميع النسله لا لحفظ ثياب الناس فلا يكون
ضامنا فلما التابى وهو الذى يحفظ ثياب الناس بأجر فهو بمنزلة الأجير المشترك في
الحفظ فلا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يضمن وإن لبس انسان
ثوب القدير بمرآ الدين منه فلم **هـ** لأن غنة صاحب الثوب فهو ضامن بالاتفاق ولأنه
مضيق تارك الحفظ ولا متبر بظنه ولو دخل الحام بدائق على أن ينوره صاحب الحام فهو
فاسد في انقياس لجهة قدر ماضط عليه في الدورة لأن ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس
ولكنه ترك القياس لأنه عمل الناس وكذلك لو أعطاه فسا على أن يدخل الحام فيقتل
فهو فاسد في القياس لجهة مقدار مكنه وقدار ما يصب من الماء ولكنه استحسن وجوزه
لأنه عمل الناس وقد استحسنه وقد قل صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند
الله حسن ولأن في اشتراط أعلام مقدار ذلك حرجا والمخرج مدفوع شرعا. وجعل استأجر
حما سنة بنسبة قدر واستأجر القدر من غيره فأنكسرت القدر ولم يبدل في الحام شيئا
فصاحب الحام أجرة لأنه سلم الحام إليه كما ألزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من
الانقاع بأن يستأجر قدرا آخر فضليه الأجر لرب الحام بخلاف ما إذا كانت القدر لرب الحام
فأنكسرت فإن هناك المستأجر لا يتمكن من الانقاع كما استجته بمقدار الاجارة ما لم يصلح
رب الحام قدره ولا أجر لصاحب القدر من يوم انكسرت لرواى تمكنه من الانقاع
بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غيره عمله المتاد ولا تأمين
في القدر **هـ** على الاستعمال من جهة صاحب القدر والله أعلم

باب اجارة الراعى **هـ**

(قال رحمه الله وإذا استأجر راعى رعى له غنما معلومة مدة معلومة فهو جائز لأن المقود
عليه معلوم مقدور التسليم ثم الراعى قد يكون أجير واحد وقد يكون مشتركا فان شرط
عليه رب النعم أن لا يرعى غنمه غنم غيره فهو جائز) لأنه يجعله بهذا الشرط أجير واحد
وتبين أن المقود عليه منافسه في المدة والشرط الذى يبين المقود عليه لا يزيد العقد الا
وكادة فإن مات منها شاة لم يضمنها لأنه أمين فيها في يده من النعم ولا ينقص من أجره بحسابها

لأن المقود عليه منافسه وبذلك بعض النعم لا يتمكن التصان من منافسه ولا في تسليمها وليس
له أن يرعى مملوكتا لأن منافسه صارت مستحقة الأول فلا يملك انقياس الحق فيها لتسليمه
لأن ذلك تصرف منه في ملك الغير ولو ضرب منها شاة فقفا عنها كان ضامنا لأنه لم يأذن
له صاحبها بضرها فهو كما لو قتلها بضره ولو سقاها من نهر ففترت شاة منها لم يضمن لأنه
مأذون في سقيها وما تلف بالدمل المأذون فيه لا يضمن أجير الواحد كما في الدق وكذلك
لو عطبت منها شاة في المرعى أو أكلها سبع وهو مصدق فيها هلك مع يمينه لأنه أمين فيها
في يده والقول قول الامين مع العين ولو هلك من النعم نصفها أو أكثر كان له الاجر قلما
مادام رعاها لأن استحقاق الاجر بتسليم نفسه لتلك العمل ولهذا لو كان الراعى مشتركا
يرعى لمن شاء على قول أبي حنيفة رحمه الله فهو ضامن لما هلك بفعله من سباق أو سقى أو
غير ذلك لأن الأجير المشترك ضامن لما تحت يده وإن لم يخالف في اقامة العمل ظاهرا كما
في القصار إذا دق الثوب فتخرق وما هلك من غير فعله يموت أو سرقة من غير تضيق أو
أكل سباع فلا ضمان عليه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هو ضامن لجميع ذلك
الا الموت لأنه لا يمكن الاحتراز عنه ولكنه لا يصدق على ما يدعيه من الموت لا يبينه تمام
له على ذلك لأن على أهلها التضيض في حق الأجير المشترك بوجبه ضمان العين عليه فدعواه
الموت بعد ذلك بمنزلة دعوى الرد من حيث أنه يدعى ما يسقط الضمان به عن نفسه فلا يصدق
في ذلك إلا بحجة كالنصاب ولو شرط عليه في الاجارة ضمان ما هلك من فعله لم يفسد ذلك
الاجارة لأن ذلك عليه من غير شرط فلا يزيده الشرط الا وكادة وإن شرط عليه ضمان
مادامت فالاجارة فاسدة لأن هذا الشرط يخالف لحكم الشرع ولأنه يلزم بهذا الشرط
ما ليس في وسعه وهو الحفظ عن الموت واشتراط ما ليس في وسع المالك في الله نفسه للعقد
وإن شرط عليه الضمان فيما سرق من غير عمله أو يأكل السبع فتد أبي حنيفة رحمه الله يفسد
العقد لأنه شرط يخالف لحكم الشرع وعندهما لأن ذلك عليه من غير شرط وإذا كان الراعى
أجير واحد فاشتراط هذا عليه مفسد للعقد لأنه لا ضمان عليه بدون الخلاف واشتراط الضمان
على الامرين باطل وبطلان الشرط يبطل عقد الاجارة وإذا أتى الراعى المشترك بالنعم الى
أهلها فأكل السبع منها شاة وهى في موضعها فلا ضمان عليه لأنه بتسليمها الى أهلها يخرج من
عهدتها ولأن عليه عمل الراعى وقد انتهى ذلك حين أتى بها الى أهلها فلا ضمان عليه فيها يعطب

تمالى والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين معناه ليرضعن فهو أمر بصيغة الخبر
والأمر يفيد الوجوب فظاهره يقتضى أن يكون الارضاع واجبا عليها شرعا والاستنجار
على مثل هذا العمل لا يجوز واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم قوله مثل الذين يفرزون من
أمتي ويأخذون الأجر كمثل أم موسى عليه السلام كانت ترضع ولدها وتأخذ الأجر من
فرعون ثم قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والمراد النفقة في هذا
المعطى إشارة إلى أن النفقة لها بمقابلة الارضاع وقد دل عليه قوله تعالى وعلى الوارث مثل
ذلك والمراد ما يكون بمقابلة الارضاع فإذا استوجب عوضا بمقابلة الارضاع لا يستوجب
عوضا آخر بالشرط. والمضى فيه أن هذا العمل مستحق عليها دينا وإن لم يكن مستحقا عليها دينا
فإنها تضابط به فتوى ولا تجبر عليه كرها والاستنجار على مثله لا يجوز كالاستنجار على كنس
البيت والتفصيل واللصص وما أشبه ذلك وهذا لأن بمقتضى النكاح يثبت الاتحاد بينهما فبما هو
المقصود من النكاح والولد مقصود بالنكاح فكانت هي في الارضاع عاملة لنفسها معنى فلا
تستوجب الأجر على الزوج بالشرط كما في التفصيل والملبس والحامدة وهكذا قول في سائر
أعمال البيت من الطبخ والخبز والغسل وما يرجع منفعته اليهما فهو لا يستوجب عليه الأجر بالشرط
وما يكون ابتغاء الزوج فهو ليس مستحق عليها دينا ولا يرجع منفعته اليهما وكذلك لو استأجرها
بعد الطلاق الرجعي لأن النكاح باق بينهما ابتداء المدة فمضى الاتحاد قائم فاما بعد انقضاء المدة
الاستنجار صحيح لانها صارت أجنبية عنه وارضاع الولد على الأب كنفقته بعد الفطام وكذلك
في المدة من طلاق بائن لو استأجرها جاز عندنا وعند الحسن بن زياد رحمه الله لا يجوز لأنها في
نفقته فسكانة هذا المال كما قبل الطلاق ولكنها قول معنى الاتحاد الذي كان بالنكاح قد زال
بالطلاق البائن والارضاع بعد هذا لا يكون مستحقا عليها دينا بمنزلة سائر أعمال البيت فيجوز
استنجارها. ليعر ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله أنه كان لارضيع مال استأجرها في حال قيام
النكاح بمال الرضيع يجوز لأن نفقتها ليس في مال الرضيع فيجوز أن يستوجب الأجر في ماله
بمقابلة الارضاع بالشرط بخلاف مال الزوج فان نفقتها عليه وهو إنما التزم نفقتها لهذه الاعمال فلا
تستوجب عليه عوضا آخر وكذلك إذا استأجر خادمها لذلك لأن منفعة خادمتها ملكها وبذلها
كمنفعة نفسها وإن استأجر مكاتبها كان لها الأجر لأن المكاتب كالخبرة في منافاتها ومكاتبها
بوضعه أنه كأنه يجب على الزوج نفقتها يجب نفقة خادمها ولا يجب عليه نفقة مكاتبها ولو

استأجرها ترضع صبيها له من غيرها جاز عليه الأجر لأن هذا العمل غير مستحق عليها دينا
حتى لا تؤمر به فتوى وهو ليس من مقاصد الشكاح القائم بينهما بخلاف ولدها ولو استأجر
أمة أو أوبنه أو حرة ترضع صبيها فإن جازوا عليه الأجر وتكفلت من ذب رحم محرم منه
لأن الارضاع غير مستحق على واحدة دينا حتى لا تؤمر به فتوى فيجوز استنجارها. عليه
فإن استأجرها ثم أبت بعد ذلك وقد ألها الصبي لا يأخذ إلا منها فإن كانت معروفة بذلك
لم يكن لها أن تترك الإجارة إلا من عذر وإن كانت لا تعرف بذلك فما أن تأتي وقد يتنا هذا
في الاجنبيات أنها إذا لم تعرف بذلك المثل فأنما تأتي لدفع الضرر عن نفسها فيكون ذلك
عذرا لها فكذلك في المحارم ولو استأجر مخررا لترضع له صبيها في يئها فبذلك توجب لبن النعم
وتندوه بكل ما يصلحه حتى استكمل المولين ولها ابن أو ليس لها ابن فلا أجر لها لأن البذل
بمقابلة الارضاع وهي لم ترضع إلا بما سقته لبن النعم ولأن مقصودهم عمل مصلح للصبي وما
أنت به فسد فلا دسى لا يترتب تربية صالحة إلا بلبن الجنس وإن جحدت ذلك وقالت
قد أرضعته فاقول قولنا مع غيرها لأن الظاهر شاهد لها فصالح الولد دليل على أنها أرضعته
لبن الآدمية وإن أقام أهل الصبي الدية على ما ادعوا فلا أجر لها لأن الثابت بالدية كالثابت
بإقرار الخصم وإن أقاموا جميعا لينة أخذت يئنها لانهتبت الأجر دينا في ذمة من استأجرها
ويثبت إيفاء العمل المشروط وانتهت من البيتين يرجع على الباقي وإذا انقطعت الرجل لقيط
فاستأجر له مخررا فهو جائز لأنه هو الذي يقوم باصلاحه واستنجار المخرر من اصلاحه وعليه
الأجر لأنه التزمه بالقد وهو متطوع في ذلك لأنه لا ولاية له عليه في الزام الدين في ذمة
اللقيط وكل يتيم ليس له أم لترضعه فليأويه كل ذي رحم محرم إن يستأجره وله مخررا
على قدر موارثهم لأن أجر المخرر كالنفقة بعد النكاح والنفقة عليهم بقدر الميراث كما قال الله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قوله وليس له أم ترضع إشارة إلى أن الارضاع عليها
إذا كانت حية ولها لبن دون سائر الأقارب لأنها مؤثرة في حكم الارضاع وسائر القربان
بمنزلة المسر في ذلك فكان عليها دونهم بخلاف النفقة فإن كان لاولى له فاجرة المخرر على
بيت المال بمنزلة نفقته بعد الفطام والله أعلم

باب إجارة الدور والبيوت

(قال رحمه الله وإذا استأجر الرجل من الرجل دارا سنة بكذا ولم يسم الذي يريد

له فهو جائز لأن المقصود معلوم بالعرف فلما يستأجر الدار للسكنى ويبنى ثلث (أو ترى) لها تسكنى مسكنها والمعلوم بالعرف كالشرط بالنص وله أن يسكنها ويسكنها من شاء لأن السكنى لا تتفاوت فيها الناس ولأن سكنه لا تسكن إلا بيماله وأولاده ومن يؤولهم من قريب أو أجنبي وكثرة المساكن في الدار لا تضر بها بل تزيد في عمارتها لأن خراب المسكن بأن لا يسكنه أحد وله أن يضع فيها ما يشاء من الثياب والمتاع والحيوان لأن سكنه لا يتم إلا بذلك فإن ذلك معلوم بالعرف ويسأل فيها ما بدا له من الأعمال ببنى الوضوء وغسل الثياب وكر الحطب ونحو ذلك لأن سكنه لا يتخلو عن هذه الأعمال عادة فهي من توابع السكنى والمتاع منه لا يضر بالبناء ماعدا الرخاء في نصب فيه أو الحداد أو التقصير فإن هذا يضر بالبناء فليس له أن يفعله إلا برضاء صاحب البيت ويشترط عليه في الأجرة والمراد رعا الماء ورعا الثور فاما رعا اليد فلا يمنع من أن ينصب فيه لأن هذا لا يضر بالبناء وهو من توابع السكنى في العادة والحاصل أن كل عمل يفعله البناء أو يوهنه فذلك لا يصير مستحقاً للاستأجر بمطلق العقد لأن يشترطه ومالا يفعله البناء فهو مستحق له بمطلق العقد لأن السكنى التي لا توهن البناء بمنزلة صفة السلامة في البيع فيستحق بمطلق العقد وما يوهن البناء بمنزلة صفة الجودة أو الكتابة والخبر في البيع فلا يصير مستحقاً بالشرط وعلى هذا كسر الحطب القدر المتأخر منه لا يوهن البناء فإن زاد على ذلك وكان بحيث يوهن البناء فليس له أن يفعله إلا برضاء صاحب الدار وإن استأجرها للسكنى كل شهر بكذا فله أن يربط فيه دابته وبغيره وشأنه وهذا إذا كان في الدار موضع معده لذلك وهو المربط فإن لم يكن فليس له اتخاذ المربط في ديارنا لأن المنازل يخافى تضيق عن سكنى الناس فكيف تدفع لادخال الدواب فيها وإنما هذا الجواب بناء على عرفهم في الكوفة لما في المنازل بها من السمّة وله أن يسكنها من أحب لأنه قد يأتيه ضيف فيسكن معه أياماً وقد يحتاج إلى أن يسكنها صديقاً له بأجر أو بغير أجر وقد بينا أن ذلك لا يضر بالبناء فلا يمنع منه فإن أجراها أكثر مما استأجرها به تصدق بالفضل إلا أن يكون أصحاب شهابنا أوزاداً فيها شيئاً فيختص به طبيب له الفضل وعلى قول الشافعي رحمه الله يعطى له الفضل على كل حال بناء على أصله أن النافع كالأعيان الموجودة حكماً قصير مملوكة له بالعقد مسلة إليه بتسليم الدار فكان بمنزلة من اشترى شيئاً وقبضه ثم باعه ورجع فيه فالرجع يعطى له لا يرجع على ملك حلاله ولكننا نقول النافع لم يدخل في ضمانه وإن قبض الدار بدليل أنها

لو أنه هدت لم يلزمه الأجر فهذا ربح حصل لأعلى ضمانه ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن ثم التنازع في حكم الاعتياض إنما يأخذ حكم المالية والقوم بالتسمة بدليل أن التسعير لا يؤاجر وهو ممالك للنفقة فإن للمسير بقوله لمسكنك متفقاً وجمعت لك متفقاً ولو أضاف الأجرة إلى ما به الموت ثبت ملك للنفقة للموصى له فكذلك إذا أوجبها له في حياته ومع ذلك لا يؤاجر لأنه ليس بمقابلتها تسمة فكذلك هنا وفيما زاد على المسمى في العقد الأول لا تسمة بمقابلة النفقة في قصده فلا يكون له أن يستفضل بهذا تبين أنها ليست كالعين فإن من يملك الدين بالهبة يجوز له أخذ الدوس بالبيع إلا أن يكون زاد فيه شيئاً فيختص بحمل الفضل بمقابلة تلك الزيادة فلا يظهر الفضل الخالي عن المقابلة وكذلك إذا أجره بمجنس آخر لأن أفضل عند اختلاف الجنس لا يظهر إلا بالقوم والعقد لا يوجب ذلك فلما عند اتحاد الجنس يعود إليه ما عزم فيه يمينه ويتيقن بالفضل فله أن يتصدق به لأنه حصل له بكسب خبيث بمنزلة التسعير إذا أجر فله أن يتصدق بالاجر وإن كان استأجرها كل شهر فلكل واحد منهما أن ينقض الأجرة عند رأس الشهر لأن كلمة كل متى أضفيت إلى ما لا يعلم متناهية تتناول الأدنى فالتأزم العقد في شهر واحد فإذا تم كان لكل واحد منهما أن ينقض الأجرة فإن سكنها من الشهر الثاني يوماً أو يومين لم يكن لكل واحد منهما أن يترك الأجرة إلى تمام الشهر إلا من عذر لأن التراضي بينهما بالعقد في الشهر الثاني تبين إذا سكنها يوماً أو يومين فيلزم العقد فيه بتراضيهما كما لزم في الشهر الأول وفي ظاهر الرواية الخيار لكل واحد منهما في الليلة الأولى من الشهر الداخل وبومها لأن ذلك رأس الشهر وبض التأخيرين رحمهم يقول الخيار لكل واحد منهما حين يهل الهلال حتى إذا مضى ساعة فالعقد يلزمها وهذا هو القياس وسكنه فيه نوع خرج فله المخرج قال الخيار لكل واحد منهما في اليوم الأول من الشهر وإذا استأجرها كل شهر بكذا ولم يسم أول الشهر فهو من الوقت الذي استأجرها عندها وقال الشافعي رحمه الله لا يصح الاستئجار إلا أن يتصل ابتداء المدة بالعقد ولا يتصل إلا بالشرط لأنه إذا أطلق ذكر الشهر ليس بضيق الشهور لتبينه للعقد بأولى من بعض وجهالة المدة فمفسدة لقد الأجرة وهذا لأنه نكر الشهر والشهر المتصل بالمدة معين فلا تبين باسم النكرة (أو ترى) أنه لو قال قد علي أن أصوم شهرًا لا تبين الشهر الذي يعتب نذره ما لم يبينه ولكننا نقول الأوقات كلها في حكم الأجرة سواء وفي مثله تبين الزمان الذي يعتب السبب كافٍ في الأجل

والإيمان إذا حلف لا يكلم فلانا شهرا وهذا لأن التأخير عن السبب المرجب لا يكون إلا
بمؤخر والمؤخر يتقدم فيها استوى فيه الأوقات بخلاف الصوم فإنه يختص الشرع فيه ببعض
الأوقات حتى أن الليل لا يصلح لذلك وكذلك يوم العيدين وأيام التشريق هـ بوضعه أن
الشروع في الصوم لا يكون إلا بزيادة منه ودعا لا يقترب ذلك بالسبب فأما دخول المنفعة
في القدر لا يستدعي معنى من جهته سوى القدر فما يحدث بعد القدر يكون داخل في القدر
إلا أن يمنع منه مانع ثم إن كان القدر في اليوم الأول من الشهر فله شهر بالهزل ثم أو نقص
وإن كان ذلك اليوم في بعض الشهر فله ثلاثون يوما لأن الألهة أصل في الشهور قال الله
تعالى يسألونك عن الألهة والأيام نزل على الألهة وإليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم قوله
صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاكلوا شعبان ثلاثين يوما وأما إصرار إلى البذل
إذا تمعنا اعتبار الأصل فإن كان استأجرها شهر أحسن أهل الهلال فاعتبار الأصل هنا يمكن
فكان له أن يسكنها إلى أن يهل الهلال من الشهر الداخل وإذا كان في بعض الشهر فقد تمعنا
اعتباره بالألهة فيعتبر بالأيام ثلاثين يوما وإن استأجرها أكثر من شهر فالذهب عندنا أنه إذا
استأجرها مدة معلومة صح الاستئجار ماله أو قصرت وفي قول الشافعي رحمه الله لا يجوز
الاستئجار أكثر من سنة واحدة وفي قول آخر يجوز إلى ثلاثين سنة ولا يجوز أكثر من ذلك
وفي قول آخر يجوز أبدا وجهه قوله الأول أن جواز الاستئجار للحاجة والحاجة في بعض
الأمور لا تتم إلا بسنة كما في الأراضي ونحوها وفباوراء ذلك الحاجة وعلى القول الثاني يقول
المادة أن الإنسان قل ما يسكن بالأجارة أكثر من ثلاثين سنة فإنه يتخذ المسكن ملكا إذا
كان قصده الزيادة على ذلك وعلى القول الآخر يقول المنافع كالإيمان القائمة بالقدر على السنين
يجوز من غير التوقيت فكذلك القدر على المنفعة عتبات ذلك أن اعلام المقود عليه لا بد منه
والمنفعة لا تصير معلومة إلا ببيان المدة فإنها تحدث شيئا فشيئا فكانت المدة للمنفعة فالكيل
والوزن فيها هو مقدر فكما لا يصير المقدار هناك معلوما إلا بذكر الكيل والوزن لا يصير المقدار
هنا معلوما إلا بذكر المدة وبعدم اعلام المدة القدر جائز قل المقود عليه أو أكثر وقد دل على
جواز الاستئجار أكثر من سنة قوله تعالى على أن تأجرني ثمانى جميع فإن أتممت عشرا
فمن عندك ولأن كل مدة تصلح أجل للبيع فإنها تصلح مشروطة في عند الأجارة كالسنة
وما دونها والمضى فيه وهو أن الشرط الاعلام فيها على وجه لا يبق بينهما منازعة فإن استأجرها

سنة مستقبله وذلك حين يهل الهلال تعتبر سنة بالألهة اثني عشر شهرا وإن كان ذلك في
بعض الشهر يعتبر سنة بالأيام ثمانية وستين يوما في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن أبي
يوسف رحمه الله وعند محمد يعتبر شهرا بالأيام وأحدى عشر شهرا بالألهة وهو رواية عن
أبي يوسف رحمه الله وجه هذا القول أن الألهة أصل والأيام بدل في الشهر الواحد فتقدر
الألهة وفي إحدى عشر شهرا اعتبار ما هو أصل ممكن فلا معنى للمصير إلى البذل وجه قول
أبي حنيفة رحمه الله أن ابتداء المدة يعتبر بالأيام بالاتفاق فكذلك جميع المدة لأن ثبوت
الكل بتسمية واحدة وهذا لأنه ما لم يتم الشهر الأول لا يدخل الشهر الثاني فإذا كان ابتداء
الشهر الأول في بعض قيامه في بعض الشهر الداخل أيضا وأما يدخل الشهر الثاني في بعض
الشهر فيجب اعتباره بالأيام وكذلك في كل شهر وقد ذكر في كتاب الطلاق في باب المدة
أنها تعتبر بالأيام فلي قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله لا حاجة إلى
الفرق وهو قول محمد وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله الفرق بين الأصحاب أن
الأجارة عقود مفرقة فإذا أهل الهلال يتجدد القدر عند ذلك فيجعل ذلك كأنها جددا
القدر في هذه الحالة فلهذا تعتبر أحد عشر شهرا بالهلال ولا يوجد مثل ذلك في المدة لأن
الكل في حكم شيء واحد فتعتبر كلها بالأيام ثم قال إذا استأجرها سنة أولها هذا اليوم وهو
رابع عشرة مضين من الشهر فإنه يسكنها بقية هذا الشهر وأحدى عشر شهرا بالألهة وستة
عشر يوما من الشهر الباقي وهذا غلط والصحيح ما ذكر في بعض الروايات استأجرها لأربع
عشرة بقين من الشهر لأنه إذا كان الماضي من الشهر الأول أربع عشرة فقد سكنها بعد القدر
سنة عشر يوما في ذلك الشهر فلا يسكنها في آخر المدة إلا أربعة عشر يوما ثلاثين يوما
وقد قال يسكنها سنة عشر يوما فمما أن الصحيح لأربع عشرة بقين من الشهر وإذا استأجر
بيتا في علو دار ومثلا على طلة على ظهر طريق فهو جائز لأنه مسكن معد الانتفاع به من حيث
السكنى ولو استأجر يتألى أن يقم فيه فصارا فأراد أن يقم فيه حدادا فله ذلك إن كانت
مضرتها واحدة أو كانت مضرة الحداد أقل وإن كانت أكثر مضرة لم يكن له ذلك وكذلك
الرحالان التقييد إذا كان مفيدا يعتبر وإن كان غير مفيد لا يعتبر في الفائدة في حق صاحب
الدار بأن مالا يوهن بناءه ولا يفسده فلا تكون مضرة مثل المشروط أو أقل منه فقد علمنا
أنه لا ضرر فيه على صاحب الدار والمنفعة صارت مملوكة للاستأجر وللإنسان أن يعرف في

ملك نفسه على وجه لا يضر بغيره كيف شاء، وإن كان أكثر مضرة فهو يريد أن يلحق به ضررا لم يرض به صاحب الدار فيمنع من ذلك والمسلم والذي والحربي المستأمن والحرم والملوك والتاجر والمكتوب كلهم سواء في الاجارة لانها من عقود التجارة وهم في ذلك سواء وإن استأجر الذي دارا سنة بالكوفة يكذا درهما من مسلم فإن أخذ فيها مصلى نفسه دون الجماعة لم يكن لرب الدار أن يمنعه من ذلك لانه استحق مكانها وهذا من نواحي السكنى وإن أراد أن يتخذ فيها مصلى للمائة ويضرب فيها بانافوس فرب الدار أن يمنعه من ذلك وليس ذلك من قبل أنه يملك الدار ولكن على سبيل النهي عن الشكر فانهم يمنعون من أحداث الكنائس في أمصار المسلمين فكل مسلم أن يمنعه من ذلك كما يمنعه رب الدار وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم لا خصاص في الاسلام ولا كنيصة والمراد في أحداث الكنائس في أمصار المسلمين وفي الخصاص تأويلان (أحدهما) خصاص بني آدم فذلك منهي عنه وهو من جهة ما يأمر به الشيطان قال الله تعالى ولا أمرهم فلا يفترون خلق الله والامتناع من محبة النساء على قصد التبتل والترهب والحاصل أنهم لا يمنعون من السكنى في أمصار المسلمين فيجوز بيع الدور واجارتها منهم بالسكنى إلا أن يكتبوا على وجه تقل بسببه جماعات المسلمين خيئت يؤمرون بأن يسكنوا ناحية من المصر غير الموضع الذي يسكنه المسلمون على وجه يأمنون بالصوص ولا يظهر الخلل في جماعات المسلمين ويمنعون من أحداث البيع والكنائس في أمصار المسلمين فإذا أراد أن يتخذ مصلى للمائة فهذا من أحداث الكنيصة وكذلك يمنعون من اظهار بيع الخمر في أمصار المسلمين لأن ذلك يرجع الى الاستخفاف بالمسلمين وما أعطيناهم الذمة على أن يظهروا ذلك فكان الاظهار فسقا منهم في التعاطي فليس مسلم أن يمنعه من ذلك صاحب الدار وغيره فيه سواء وكذلك يمنعون من اظهار شرب الخمر وضرب الممازف والخروج سكارى في أمصار المسلمين لما فيه من الاستخفاف بالمسلمين أيضا ولو كان هذا في دار بالسواد أو بالجليل كان للمستأجر أن يصنع فيها ما شاء وكان أبو القاسم الصغار رحمه الله يقول هذا الجواب في سواد الكوفة فإن عامة من يسكنها من اليهود ولروافض لنعم الله فأما في ديارنا يمنعون من أحداث ذلك في السواد كما يمنعون في المصر لأن عامة من يسكن القرى في ديارنا مسلمون وفيها الجماعة والديار من مجلس عظمى كافة الامصار فاما مظاهر الامصار من ضيق اعلام الدين نحو إقامة الجماعات وإقامة الحدود وتنفيذ الاحكام في أحداث البيع في الامصار معنى القابلة

للمسلمين فاما القرى فليست بمواضع اعلام الدين فلا يمنعون من أحداث ذلك في القرى (قال) رضى الله عنه والقول الاول عندى أصح فإن المنع من ذلك في الأمصار لا يفتتن به بعض جهال المسلمين (ألا ترى) أنهم إذا لم يظهروا لم يمنعوا من أن يعضوا من ذلك بينهم ماشاؤا وخوف الفتنة في اظهار ذلك في القرى أكثر فإن الجبل على أهل القرى أغلب واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله أهل القبور هم أهل الكفور والدليل على أن المنى ما قلنا قوله صلى الله عليه وسلم أنا بري من كل مسلم مع مشرك لانه ناراهما وقوله صلى الله عليه وسلم لا تستنصوا بنار المشركين ولو كان المستأجر مسلما فظهر منه فسق في الدار أو دعارة أو كان يجمع فيها على الشرب ومنع رب الدار من ذلك كله للملك الدار بل على سبيل النهي عن المنكر فانه فرض على كل مسلم صاحب الدار وغيره فيه سواء وليس لرب الدار أن يخرجها من الدار من أجل ذلك مسلما كان أو ذميا لأن عقد الاجارة لازم لا يفسخ بالبذر والبذر ضرر يزول بفسخ الاجارة وهذا ليس من تلك الجملة فلا تفسخ الاجارة لاجله رأيت لو كان باعه الدار كان يفسخ البيع لما ظهر منه لا سبيل له الى ذلك فكذلك الاجارة وإذا سقط حائط من الدار فاراد المستأجر ترك الاجارة نظر في ذلك فإن كان لا يضر بالسكنى فليس له أن يخرج لان المستحق بالعقد منفعة السكنى ولم يتغير بما حدث فهو كما لو استأجر عبدا للخدمة فاعور البعد وذلك لا يتقص من خدمته وإن كان يضر ذلك بالسكنى فله أن يخرج لممكن الخلل في مقصوده واليب الحاد في المقود عليه للسكنى بمنزلة العبد المستأجر للخدمة إذا مرض وهذا لما تقدم أن يقبض الدار لا تدخل المنفعة في ضمان المستأجر فحدث المنير بمسد قبض الدار وقبلة سواء إلا أن ينته صاحب الدار قبل فسخ المستأجر العقد فيجوز أن يكون للمستأجر أن يفسخ لزوال العيب وانقاع المنير كالبعد إذا برأ وانما يكون له حق الفسخ بمضرة رب الدار فإن كان غائبا فلا بد أن يفسخ لأن هذا بمنزلة الرد بالعيب فلا يكون إلا بمحض من الاجر لما فيه من الزام حكم الرد الآخر يستوى في ذلك ما قبل القبض وما بعده كافي والبيع بالعيب ولو خرج في حياطة رب الدار فالاجر واجب عليه كما لو سكن لأن العقد ق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع التنوير فترمه الاجر وكذلك ان سكن مع حفرة رب الدار لانه التمتع به وصف المقعد عليه فإذا مضى به لا يحط شيء من الاجر كالشترى إذا رضى بالعيب وإن سقطت الدار كلها فله أن يخرج شاهدا كان صاحب الدار أو غائبا وفيه

طريقان لمشاخضنا رحمهم الله (أحدهما أن المقدام يفسخ استعوط جميع البناء لفوات المقود عليه وهو منفعة السكنى فانه بالبناء كان سكننا بخلاف الاول فانه نك دخل المقود عليه تغير (ألا ترى) أن استئجار الحراب للسكنى لا يجوز ابتداء فكذلك لا يبيح العقد وإذا انفسخ العقد سقط الأجر سواء كان رب الدار شاهدا أو غائبا لأن اشتراط حضوره للفسخ قصد الا لا يفسخ حكما (والمعنى) آخر وهو الاصح أن العقد لا يفسخ بالانهدام وقد نص عليه كتاب الصلح (قال) ولو صالح على سكنى دار فأنهدمت الدار لا يبطل الصلح وروى هشام عن محمد رحمهما الله قال لو استأجر بيتا فأنهدم فيه المؤجر وأراد المستأجر أن يسكنه في بقية المدة فليس للمؤجر منه من ذلك فهذا دليل على أن العقد لم يفسخ ولأن أصل الموضع مسكن بعد انهدام البناء يأتى فيه السكنى ينصب القسط والغلبة فيبقى العقد لهذا ولكن لأجر على المستأجر لانهدام تمكنه من الانتفاع على الوجه الذى قصده بالاستئجار فان التمكن من الانتفاع شرط لوجوب الأجر (ألا ترى) أنه لو منه غاصب من السكنى لا يجب عليه الأجر فكذلك إذا أهمل البناء بخلاف ما إذا سقط حائط منها فالتمكن من الانتفاع هناك على الوجه الذى قصده بالمقد فأنه يلزمه الأجر ما لم يفسخ العقد مخضر من رب الدار وإذا استأجر دارا سنة فلم يسلمه إليه حتى مضى الشهر وقد طلب التسليم أو لم يطلب ثم تخا كالم يكن للمستأجر أن يمنع من القبض في باقي السنة عندنا ولا للمؤجر أن يمنعه من ذلك وقال الشافعى رحمه الله لا يستأجر حق فسخ العقد فيها بى وهو بناء على الأصل الذى بينا أن عنده النافع في حكم الاعيان القائمة فإذا فات بعض ما تناوله العقد قبل القبض يجزى فيها بى لانعدام الصفقة فانها اذا تفرقت عليه قبل القبض تخير فيها بى لانعدام الصفقة فانها تفرقت عليه قبل تمام وذلك مثبت حتى انفسخ كما لو اشترى شيئين فبلاك أحدهما قبل القبض بوضعه أن الانسان قد يستأجر دارا وحاولت سنة ومقصوده من ذلك شهرا واحدا كالحاج بمكة في أيام الموسم فإذا منعه في المدة التي كانت مقصودة له لو قلنا يلزمه التسليم بعد ذلك فنقرر به فلدفع الضرر أثبتنا له حق الفسخ وعندنا عقد الاجارة في حكم عقود متفرقة حتى يتجدد امتدادها بحسب ما يحدث من المنفعة على ما بينا فلا يمكن تفرق الصفقة مع تفرق العقود وفوات المقود عليه في عقد لا يؤثر في عقد آخر بخلاف البيعه بوضعه أنه لو استأجر دارين وقبضهما فأنهدمت أحدهما لا يتغير في الآخر والنافع قبض الدار لم تدخل في ضائه فقد تفرقت الصفقة عليه قبل تمام لان تمام الصفقة

بدخول المقود عليه في ضائه ومع ذلك لا يثبت له حق الفسخ فكذلك إذا كان الانهدام قبل القبض وان سلمه إليه الا يتنا كان مشغولا بتناجج المؤجر رفع منه من الأجر بحسب ذلك لان الأجر انما يجب باستيفاء المنفعة فانما يلزم بقدر ما استوفى وكذلك لو سلمه إليه كلها ثم انزع منها يتالاه زال تمكنه من استيفاء منفعة السكنى في البيت حين انزع منه فكأنه لم يسلمه إليه في الابتداء (ألا ترى) أنه لو انزع الكل منه لم يجب عليه الأجر فالجزء معتبر بالكل ولو غضب الدار من المستأجر الاجتنبي سقط عنه الأجر في مدة النصب لزوال تمكن المستأجر من استيفاء المقود عليه ويجوز استئجار الدار بالموصوف من المكبل والموزون شرطه لأجلا أو لم يشترطه وهذا لان الاجرة بمنزلة الثمن في البيع فان الاجارة نوع بيع فإ يصلح بدلا في البيع يصلح في الاجارة والمكبل والموزون يصلح بدلا في البيع موصوفا لا كان أو مؤجلا والثياب لا تصلح موصوفا الا مؤجلا والحيوان لا يصلح الا أن يكون ميتا فكذلك في الاجارة وهذا على الطريق الذى يقول المنفعة مال وان كان دون العين ظاهر لان الحيوان لا يثبت دينا في الذمة بدلا عوضا عما هو مال وعلى الطريق الذى يقول ليس بمال فالحيوان انما يثبت في الذمة بدلا عما ليس بمال في العقود المبينة على التوسع في البدل وهو ما لم يشترط في الأصل لتعصيل المسال فأما الاجارة مبينة على الاستقصاء في البدل مشروعة لتحصيل المال كالبيع والحيوان بغير عيب يكون مجهول مقدار المالية فلهذا لا يثبت في الاجارة وان استأجر دارا بعد بيته فاعتقه رب الدار قبل أن يتقاربها لم يجز عتقه لما بينا أن الاجارة إذا كانت عينا لا تملك بنفس العقد وعتق الانسان فيها لا يملك باطل فان كانت المستأجر دفع إليه البعد ولم يقبض الدار حتى أعتقه رب الدار فعتقه جائز لان الاجارة تملك بالتسجيل فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار أو انهدم التمكن من الانتفاع بالمسكن فبطل العقد قيمة البعد لان العقد لما انفسخ وجب عليه رد البعد وقد نفي رد البعد لفروضة التق في فليزمه قيمته وهذا لان عتقه لا يبطل ما حدث لان المستأجر سيطر عليه وملكه كإياه بالسليم إليه حال قيام العقد ففقد عتقه والعتق بفسد ما نفذ لا يمكن نقضه ولو لم يقبض البعد حتى سكن الدار شهرا ثم أعتقا جميعا البعد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتقه رب الدار بقدر أحد الشئ ومحو عتقه المستأجر فيها بى منه لان رب الدار ملك منه حصه ما استوفى المستأجر من المنفعة فكان البعد مشتركا

بينهما فإذا اعتماه عتق وتنتقض الاجارة فيها بقي لان جوازها باعتبار مالية البعد وقد قالت
بالعقد فهو كما لو مات البعد قبل التسليم الا أن في الموت على المستأجر أجر مثل الدار بقدر
ما سكن لان العقد انتقض بهلاك المقود عليه قبل التسليم فيقتل المنفعة في تلك المدة
مستوفاة بمقد فاسد فلي رد بدلها وهو أجر المثل وفيما اعتماه لا يلزمه ذلك لان رب الدار
صار قابضاً لما يخص المستوفى من المنفعة من البعد ولو استكمل السكنى ثم مات البعد قبل أن
يدفعه اليه أو استحق كان عليه أجر مثلاً لانه استوفى المنفعة بحكم عقد فاسد ولو كان المستأجر
دفع البعد ولم يسكن الدار حتى اعتقه فنتقه باطل لان البعد خرج من ملكه بالتسليم
الى رب الدار فاما اعتق مالا يملكه ولو استأجر داراً سنة فسكنها ثم انتفعت فلا أجر للمؤجر
دون المستحق عندنا لانه ثبت أنه كان غاصباً وقد بينا في كتاب النصب أن الناصب اذا
أجر المنسوب فلا أجر له لانه وجب بقده وهو الذي ضمن تسليم المقود وعليه أن يتصدق
به لانه حصل له بكسب خبيث وفي قياس قول أبي يوسف الاول لا يتصدق لانه كان يقول
الغار يقضم بالذهب ومن مذهبه أن من استرجع علي ضمانه لا يلزمه التصديق به كما في
المودع اذا تصرف في الوديعة ولو أنه دعت من السكنى ضمن الساكن لانه منف والمقار
يضمن بالانلاف ويرجع به على المؤجر لانه مفروض من جهة بمقد معاوضة وقد كان ضمن
سلامة المقود عليه عن عيب الاستحقاق فاذا لم يسلم رجع كما نرى بسببه ولو أجر داره
من رجل فاني سنة بدراهم معلومة ثم استعرض رجل من رب الدار شهرين فأمر القامي
أن يطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من القامي الدقيق والزيت وغيره حتى استوفى
أجر الشهرين فهو جائز لان رب الدار اقامه مقام نفسه وهو يشبهه لو عامل القامي بذلك
يجوز وليس للقامي على المستعرض شيء لانه قائم مقام رب الدار فتسليمه اليه كتسليمه الى
رب الدار ولكنه قرض لرب الدار على المستعرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه
وكذلك لو أخذ ديناراً فيها أخذ وقد بينا اختلافهم في المصارفة في الاجر مع رب البيت
فكذلك مع من قام مقامه وهو المستعرض ولو كان للقامي على الرجل ديناراً أو أجر البيت
شهره دراهم في كل شهر ففي شهران ثم أمر رب الدار القامي أن يدفع أجر الشهرين الى
المستعرض وقاصه بالدينار الذي له عليه وأخذ بالفضل شيئاً فهو جائز بمنزلة ما لو فله رب
البيت فان أجر الشهرين قد وجب والمقاصه بالدينار بعد وجوبها يجوز بالتراضي وليس هذا

تصرف فيها بين رب البيت والمستعرض ولكنه صرف فيها بين المستعرض والقامي حتى يرجع
رب البيت على المستعرض بالدرهم بمنزلة ما لو كان اشترى به من القامي شيئاً ولو كان رب
البيت أقرض الدرهم على أن يرد عليه ديناراً بشرة دراهم لم يجوز لان القرض مضنون بالمثل
وشرط شيء آخر مكانه باطل وإن أحاله على هذا الوجه بالدرهم قاصه بالدينار فاما للعرض على
المستعرض عشرون درهما لان ما جرى بينهما من الشرط كان صرفاً بالنسيئة وهو باطل ولو
كان أقرضه أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئاً وأمره أن يجعله وطابت نفس القامي بذلك
وأعطاه به دقيقاً أو زبناً أو ديناراً بشرة دراهم نهلم مات رب البيت قبل السكنى أو أنهدم
البيت أو استحق لم يرجع القامي على المستعرض بشيء لما بينا أنه قائم مقام رب البيت فيها قبضه
منه ولكنه يرجع على رب البيت بالدرهم ورب البيت على المستعرض بالدرهم وقال أبو يوسف
رحم الله أخيراً في حصة البيت هكذا فاما في حصة الدينار فإنه يرجع بالدينار بينه على الذي
كان عليه الاصل لان المصارفة كانت قبل وجوب الاجر وقد بطلت بالافتراق قبل التقاض
فيرجع عليه بالدينار كما كان في ذمته فان قبل كيف يستقيم هذا وقد وجب الاجر على القامي
بشرط التجمل فانه قال وأمره أن يجعله قلنا بشرط التعجيل اما يتبر اذا كان مذكوراً في العقد
وقوله وأمره أن يجعله على سبيل الالتباس لا على سبيل الشرط (ألا ترى) أنه كان قل وطابت
نفس القامي بذلك ولا يجوز استئجار السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ويجوز استئجار السكنى
بالخدمة والركوب عندنا وقال الشافعي رحمه الله يجوز على كل حال انقضى جنس المنفعة أو
اختلف بناء على أصله أن النافع كالاعيان القائمة ومبادلة العين بالعين من جنسه أو من خلاف
جنسه صحيح عند المساواة على كل حال وعند التفاوت في غير الاموال الربوية والمدافع ليست
بمال الربا فهو مبادى بعضها ببعض وان جاز الاعتياض عن كل واحد منهما بالدرهم جاز
معاوضه على كل واحد منهما بالآخر كما اذا خلت جنس المنفعة وتوافقه طريقان (أحدهما) ينقول
عن محمد رحمه الله قال بمبادلة السكنى بالسكنى كبيع القرهي بالتوهمي نأى معنى هذا أن المقود
عليه ما يحدث من المنفعة وذلك غير موجود في الحال فاذا اختلف الجنس كان هذا مبادلة الشيء
بجنسه يحرم نسيئة وبالجنس يحرم النساء عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس فان قبل النساء ما
يكون عن شرط في العقد والأجل هنا غير شرط وكيف للمثانم في حكم الاعيان دون الديون
لأنها لو كانت في حكم الدين لم يجوز مع اختلاف الجنس فالدين بالدين حرام وان اختلف الجنس

فلما كان المعتقد عليه مما يحدث في المدة لا تصور حسدونه جملة بل يكون شيئا فشيئا فهذا بمنزلة اشتراط الاجل أو المانع منه فان المطالبة بالتسليم تأخر بالاجل فكذلك المطالبة بتسليم جميع المعتقد عليه لا تثبت في الحال بل تأخر الى حدوث المنفعة وهذا المانع من ذلك لان بالاجل لا يتأخر انقضاء المعتقد وهنا تأخر انقضاء المعتقد في حق المعتقد عليه ولكن ليس بدین على الحقيقة لان المانع ما يثبت في الذمة والمنافع لا تثبت في الذمة والمحرم الدين بالدين فليكون المنفعة ليست بدین جوزنا المعتقد عند اختلاف الجنس وللجنسية أفسدنا المعتقد عند اتفاق الجنس والطريق الآخر ان جواز عقد الاجارة للحاجة فاما يجوز على وجه ترتفع به الحاجة وفي مبادلة المنفعة ينجسها لا يتحقق ذلك لانه كان متسكنا من السكنى قبل المعتقد ولا يحصل له بالمقد الاما كان متسكنا منه باعتبار ملكه فاما عند اختلاف جنس المنفعة الحاجة متحققة وبالمقد يحصل له ما لم يكن حاصله قبله فصاحب السكنى قد تكون حاجته الى خدمة البعد أو ركوپ الدابة ثم ان عند اخذ الجنس اذا استوفى أحدهما المنفعة فعليه أجر المثل في ظاهر الرواية وذكر الكرخي عن أبي يوسف رحمه الله انه لا شيء عليه لان تقوم المنفعة بالتسمية والسكنى بمقابلة المستوفى من المنفعة والمنفعة ليست بمال متقوم في نفسها وجه ظاهر الرواية انه استوفى المنفعة بحكم عقد فسد فعليه أجر المثل كالمواضع دارا ولم يسم الأجر وسكنها وهذا لان الفاسد من المعتقد متبر بالماز فكذا ان المنفعة تقوم بالمقد الماثل فكذلك بالمقد الفاسد واذا أجر داره من رجل شهرا بنوب بعينه فسكنها لم يكن له أن يبيع الثوب من المتأجر ولا من غيره قبل القبض لان الاجرة اذا كانت نوبا بعينه فهو كالبيع وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز من البائع ولا من غيره قال (الأنري) انه لو هلك كان على المتأجر أجر مثله وهذا اشارة الى بقاء الضرر والمكيل في الملك المطاق للتصرف وكذلك كل شيء بعينه من الدروس والحيوان أو الوزون ونبر الذهب والفضة وفي هذا اشارة الى ان التبر يتبين بالتعيين وقد يتنازع في الروايات في كتاب الشركة وان كان الأجر شيئا من المكيل والوزون بغير عينه موصوفا كان له أن يبيعه من المتأجر قبل أن يقبضه منه لان المكيل والوزون يثبت في الذمة تمنا والاستبدال بالتعيين قبل القبض جائز وكذلك بالاجر فان ابتاع به منه شيئا بعينه جاز ان يبيعه في الجاهل أو لا يشبهه لانه انما يبيعه من عينه وان ابتاع به غيره بغير عينه بغير عينه حتى يقبض منه فان فارق قبل أن يقبضه التفض البيع لانها اترقا عن دين بدن وهو الحكم

في ثمن البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز إلا على قول مالك رحمه الله وهو يقول كما يجوز بيعه من غيره فكذلك من غيره ولكننا نقول اذا باعه منه بصير قابضه له بذمة واذا باعه من غيره فهو لا يقدر على تسليمه ما لم يستوف ولا يدري متى يستوفى فاما يبيع مالا يقدر على تسليمه وقد شرط للتسليم أجلا مجهولا وهو ان أن يخرج وذلك مبطل للبيع ولو استأجر بيتا بثوب فاجره بدراهم أكثر من قيمة الثوب طالب له الفضل لان عند اختلاف الجنس لا يظهر الفضل الا بالتقويم والمقد لا يوجب ذلك وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بشرة دراهم وأجره بدنانير طالب له الفضل أيضا لانه لا يظهر الفضل بين الدنانير والدرهم الا بالتقويم (الأنري) أن مبادلة عشرة دراهم بدنانير تجوز في عقد واحد ولا يظهر بينهما الفضل الخالي عن المقابلة ففي عقدتين أولى واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز حنطة موصوفة وأشد المؤاجر أنه قبض من المتأجر عشرة دراهم أو قفيز حنطة ثم ادعى أن الدراهم نهرجة وان الطعام ميب فالقول قوله لانه منكر استيفاء حقه فان ما في الذمة يبرف بالصفة ويختلف باختلاف الصفة ولا مناقضة في كلامه فاسم الدراهم يتناول النهرجة واسم الحنطة يتناول الميب وان كان حين أشهد قال قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز حنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء الميب والريف وكذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته زوفا لم يصدق بيته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الجياد فان أجر الدار من الجياد فيكون هو مناقضا في قوله وجدته زوفا والمناقض لا قول له ولا قبل بيته ولو كان الاجر نوبا بعينه قبضه ثم جاء برده لم يبق فقال المتأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المتأجر لانها تصادق على أنه قبض المعتقد عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمتأجر منكر لذلك فالقول له فانه قام برب الدار البيته على العيب رده سواء كان العيب يسيرا أو قبحا على قياس المبيع ثم ينسخ المعتقد برده لقوات القبض المستحق بالمقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو أجر مثل الدار لان المعتقد لما ندم ازمه رد المستوفى من السكنى ورد السكنى برده المثل وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بمحصة العيب من أجر مثل الدار لان الرجوع بمحصة العيب عند ثمن الرد يكون من البائع كما في البيع واذا خرج المتأجر من الدار فعاثوا ودما من كناسة فسلم المتأجر اخراجا لانه اجتمع قبله وهو الذي شغل ملك التبره فعليه تفرغه اذا خرج من

الدار ولكن ما أشبه ذلك مما هو ظاهر على وجه الأرض فاما البالوعة وما أشبهها فليس على
المستأجر تنظيفها استحسانا وفي القياس هذا كالأول لانه اجتمع فعل المستأجر والاستحسان
وجان (أحدهما) العرف فان الناس لم يتعارفوا تكليف المستأجر تنظيف البالوعة اذا خرج من
المنزل وقد بينا ان العرف منبتر في الاجارة (والثاني) ان البالوعة مطوية فتحتاج للتنظيف الى
المخروك تصرف من المستأجر فيما لا يملكه فلا يملكه ذلك فلما كان ظاهره ان لا يحتاج
في التفريغ الى نقض بناء وحفر فملءه اخراج ذلك وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول قول
المستأجر انه استأجرها وهو فيها لان رب الدار يدعى لنفسه حقا قبله وهو تفريغ ذلك
الموضع ويدعى احداث شغل ملكه والمستأجر منكر فالقول قوله فلما مسيل ماء الحمام ظاهره
كان أو مسفعا فلي للمستأجر كنهه اذا امتلا هو المتعارف بين الناس ولانه ظاهر على وجه
الأرض وانما يستف ليكليا يتأذى الناس برائحته ولانه لا يملك ليرك بل يفرغ اذا امتلا وكان
التفريغ على من ملأه بخلاف البالوعة قضاء الحاجة في بئر البالوعة لا يكون لقصد النقل
والتفريغ بل يترك ذلك عادة فهذا لا يجب على المستأجر ولو اشترط رب الدار على المستأجر
حين أجره اخراج ما احده فيه من تراب أو سرجين كان جائزا لان ذلك عليه بدون الشرط
فالشرط لا يزيده الا وكادة واذا استأجر فامى من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه واختلفا
فما فيه من الاواني والرفوف والتأخ التي قد بنى عليه البناء فقال المستأجر اما أحدثها وقال
رب البيت كانت فيه حين أجرته فالقول قول المستأجر لان الظاهر شاهد له فهو الذي يتخذ
ذلك عادة لحاجة اليه فرب البيت مستثنى عن ذلك فانه بنى البيت ليؤجره من يستأجره منه
ثم كل عامل يتخذ فيه ما يكون من أداة عمله وعند المنازعة القول قول من يشهد له الظاهر
ولان هذه الاشياء موضوعة في البيت وفي الموضوع القول قول المستأجر كسائر الامتعة
وكذلك الطعان اذا خرج من البيت فأراد ان يأخذ من متاع الرحا وما تحته من ثيابها وخشبها
التي فيها واسطواناتها فذلك كله للطعان لانه من أداء عمله وكذلك القصاب والقلاء والحداد
وما أشبهه من الاعوية والاداة التي تكون للصناع ولو استأجر أرضا ليطبخ فيها الآجر
والغبار ثم اختلفا في الآتون التي يطبخ فيها الآجر ففي القياس القول قول رب الأرض لانه
بناء كسائر الابنية وفي البناء القول قول رب الأرض لانه تبع لأرضه وفي الاستحسان القول
قول المستأجر قال في راب استأجر هو الذي بنى وانما يبنى الحزم على ما يعرف عند المنازعة

ثم هذا البناء لحاجة المستأجر ليس لحاجة رب الأرض بخلاف سائر الابنية (الآتري) ان كل
عامل من هذا الجنس يبنى الآتون على الوجه الذي يتخذ أهل صنفته ولو اختلفا في بناء
-وى ما ذكرنا أو في باب أو خشبة أدخلت السقف فالقول قول رب الدار انه أجرها وهي
كذلك وكذلك الآجر المبروش والتلق والمزباز فالظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ ذلك
لان الدار كن به يتمكن من السكنى في الدار وعلى رب الدار تمكين المستأجر من الانتفاع فهو
الذي يحدث ما به ليتم تمكنه من الانتفاع به وما كان في الدار من لبن موضوع أو أجر أو جص
أو جذع أو باب موضوع فهو للمستأجر لانه بمنزلة المتاع الموضوع غير مركب في البناء ولا هو
تبع للأرض والبناء فان أقالا البيعة ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فاليقنة بينة رب
الدار لانها مبنية لحقه ولو كان في الدار بئر ماء مطوية أو بالوعة محفورة فقال المستأجر أنا أحدثها
وأنا أقالها فالقول قول رب الدار لان هذا من توابع البناء وبما لا يتأتى بدونه السكنى ولانه
يحتاج في قائلها الى نقض البناء والمستأجر لا يملك ذلك الا بحجة وهي البيعة وكذلك الخلع
والسترة والخشب المبني في البناء والدرج فاراد من الدرج ما يكون مبنيا منه فلما ما يكون
موضوعا فيه كاسلم فالقول قول المستأجر لانه يحتاج في رفعه الى قلع البناء وهو موضوع
كلامته (قال) وكذلك التنور وكذلك الآتون التي يطبخ فيها الآجر ان القول قول المستأجر
وفي التنور القول قول رب الدار ولا فرق بينهما الا بالعرف ثم التنور من توابع البناء في الدار
فيحتاج اليه كل ساكن فاما الآتون فانه يحتاج اليه من يطبخ الآجر دون من يعمل في الأرض
عملا آخر فالظاهر هناك أن المستأجر هو الذي يبايع والظاهر هنا أن رب الدار هو الذي يبنى
التنور ولو كان في الدار كوارت نخل أو حمامات فذلك كله للمستأجر كالتابع الموضوع ولو أقر
رب الدار ان المستأجر خصها وأوفرشها بالآجر أو ركب فيها بابا أو علقا كان للمستأجر أن يعلق
من ذلك ما لا يضر قله بالدار لانه عين ملكه فلما ما يضر بها فليس له أن يقلعه دفعا للضرر
عن رب الدار (الآتري) ان رب الدار لو فعل ذلك غصبا لم يكن للمالك ذلك العين أن يقلعه فاذا
فعله المالك أولى ولكن قيمة ذلك على رب الدار يوم يحتسبون لان ذلك الدين احتسب عنده
فيهرم قيمته كما لو انصنع ثوب إنسان يصنع الثوب فاراد صاحب الثوب أن يأخذه وانما اعتبر
قيمه عند المحصورة لانه عند ذلك تملكه على صاحبه ولو أنهم بيت من الدار فاختلفا في
نقصه فان كان يعرف انه من بيت أنهم فروا بالدار لانها لاختلاف ايل الهدام كان القول

قول رب الدار فسكذلك بده وإن لم يبرف ذلك وقال المستأجر هولي فالقول فيه قوله لأنه موضوع كسائر الامتعة ولو كان رب الدار أمره بالبناء في الدار على أن يجسه له من الاجر فالمقابل البناء واختلف في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينه المستأجر لأن حاصل اختلافهما فيها صار المستأجر موفيا من الاجر فهو يدعي الزيادة فالبينة بينه ورب الدار ينكرها فالقول قوله وكذلك لو قال رب الدار لم تبني أو بنيت بغير اذني لأن المستأجر يدعي عليه الامر وبه يصير موفيا الاجر عند البناء فالقول قول رب الدار لا نكاهه ولو كان على باب منها معرعا فسقط أحدهما وقال المستأجر همالي أو قال هذا الساقط لي ويرف أنه أخ الملقى فالقول قول رب الدار لأن الظاهر شاهد له أما في الملقى غير مشكل والساقط إذا كان أخ الملقى فيما كسني واحد معني في معنى الانتفاع حتى لا ينفع أحدهما دون الآخر والبينة بينه المستأجر لأنه هو المحتاج إلى إقامتها وكذلك لو كان فيها بيت مصور بمذوع مصورة فسقط جندع منها فكان في البيت مطروحا فقال رب الدار هو من سرق هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي ويرف أن تصاويره موافق لتصاوير البيت فالقول في ذلك قول رب الدار لشهادة الظاهر له وهو نظيره مالهو اختلعا الزوجان في منافع البيت فما يصلح للرجل يحمل القول قول الزوج وما يصلح للنساء فهو للزوجة لشهادة الظاهر لها ثم موافقة التصاوير وكون موضع ذلك الجندع من السقف ظاهرا دليل فوق اليد وإذا جعل القول قول ذي اليد لشهادة الظاهر له فهذا أولى وعمارة الدار وتطيئها وإصلاح الميزاب وما هي من بنائها على رب الدار لأن به يتمكن المستأجر من سكنى الدار وكذلك كل ستره يضر تركها بالسكنى لأن المستأجر يعلق العقد استحق المقود عليه بصفة السلامة فإن أبي أن يفعل فلا مستأجر أن يخرج منها لوجود العيب بالمقود عليه إلا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها حينئذ هو راضى بالسبب فلا يردها لاجله وإصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار وإن كان امتلا من فعل المستأجر لما بينا أنه يحتاج في ذلك إلى هدم البناء ولكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا المستأجر وإن شاء المستأجر أن يصلح ذلك فعل ولا يجتنب له من الاجر وإن شاء خرج إذا أبي رب الدار أن يفعله لأن الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه ولكن العيب في عقود المعاوضات يثبت للمائد من التسع فيما يشاء لزومه تمام الرضا زارا تأجر من رجل أنه في أرض غير مقصود أو نصف عبده أو نصف دابة فالعقد فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله

والشروع فيما يحتمل النسبة وما لا يحتمل النسبة سواء عنده في إفساد الاجارة وعند أبي يوسف ومحمد والثاني رحمه الله جائز وبها إن فيه وحجتهم في ذلك أن هذا معاوضة مال بمال فتلزم في المشاع كالبيع وهذا لأن موجب الاجارة ملك النفقة والجزء الشائع منفعة (الأثرى) أنه لو أجر من شريكه يجوز العقد لهذا المثل ولو أجر من وجلين يجوز المقود وكل واحد من المستأجرين بملك منفعة النصف شائما والدليل عليه أنه لو أعار نصف داره من انسان جاز ذلك وتأثير الشروع في المنع من عقد التبرع أكثر منه في المنع من المعاوضة كما في الهبة مع البيع فإذا جاز تخليك منفعة نصف الدار بطريق التبرع بطريق المعاوضة أولى وأبو حنيفة رحمه الله يقول التزم بمقدار المعاوضة تسليم مالا بقدر على تسليمه فلا يجوز كما لو باع الآبق أو أجره ويان ذلك أن عقد الاجارة يرد على النفقة وتسليم النفقة يكون باستيفاء المستأجر ولا يتحقق استيفاء النفقة من النصف شائما انما يتحقق من جزء معين فانها إن تنهاى على المكان فاما يسكن كل واحد منها ناحية بينهما وإن تنهاى على الزمان فاما يسكن كل واحد منها جميع الدار في بعض المدة ففرقا أن استيفاء النفقة في الجزء الشائع لا يتحقق فكان إضافة العقد إلى جزء شائع ملتزما تسليم مالا بقدر على تسليمه ويحكي عن أبي طاهر الديلم رحمه الله أنه كان يقول إذا أجر أحد الشريكين نصيبه من أجنبي يصح عند أبي حنيفة رحمه الله وإذا أجر المالك نصف أرضه لا يصح وكان يفرق فيقول يحتاجان إلى المبالاة فلما أن يود إلى بد الاجير جميع المستأجر في بعض المدة إذا تنهاى على الزمان أو بعض المستأجر في جميع المدة إذا تنهاى على المكان وعود المستأجر إلى بد الاجير يمنع استيفاء النفقة بحكم الاجارة كما لو أعاره المستأجر من الاجير أو أجره منه فاستحقاق ذلك بسبب يقترن بالعقد يبطل الاجارة فلما إذا أجر أحدهما نصيبه من أجنبي فالمبالاة تكون بين المستأجر والشريك فلا يود المستأجر إلى بد الاجير وانما يود إلى بد أجنبي وذلك جائز في الاجارة كما لو أعاره المستأجر أو أجره من أجنبي والاصح أنه لا فرق بينهما عنده والعقد فاسد لما بينا ولأن استيفاء المقود عليه لا يتأذى إلا بالمبالاة والمبالاة عقد آخر ليس من حقوق عقد الاجارة فدونها لا تثبت القدرة على قبض المقود عليه وذلك مانع من جواز العقد فإن استوفى المنفعة مع الفساد استحب أن يفسد العقد لأنه استوفى المقود عليه بحكم عقد فاسد وهذا لأن العزم في التسليم يفسد العقد ولا يمنع انعقاده كما في بيع الآبق فإذا استوفى فقد تحققت الاستيفاء بمقدار العقد

المقد وهذا بخلاف البيع لان التسليم هناك بالتخلية يتم وذلك في الجزء الشائع يتم فاما اذا
أجره من شريكه فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز ذلك وجعله كل من في هذه
الرواية لان استيفاء المنفعة التي يتناولها المقد لا يتأتى الا بغيرها وهو منفعة نصيبه وذلك مفسد
لنقد الاجارة كمن استأجر أحد زوجي المنراض لمنفعة قرض الثياب لا يجوز لان استيفاء
المقدود عليه مما يتناوله المقد لا يمكن الا بما لم يتناوله المقد وفي ظاهر الرواية يجوز لان استيفاء
المقدود عليه على الوجه الذي استحقه بالمقد يتأتى هنا فانه يسكن جميع الدار فيصير مستوفيا
منفعة نصيبه بملكه ومنفعة المستأجر بحكم الاجارة بخلاف ما اذا أجره من غير شريكه فبناك
يتعذر الاستيفاء على الوجه الذي أوجبه المقد وهو نظير بيع الآبق ممن هو في يده يجوز
بكون التسليم مقدورا عليه يودوم غير من في يده لا يجوز لعجزه عن التسليم وهذا بخلاف
الرهن فالشروع هناك بنقد المقدود عليه لان المقدود عليه هو المجلس المستدام ولا تصور
لذلك في الشائع وفي هذا الشريك والاجنبي سواء فاما هنا بالشروع لا يندم المقدود عليه
وهو المنفعة انما يندم التسليم وذلك لا يوجد في حق الشريك وبه فارق الهبة أيضا فالشروع فيها
يحمل القسمة يمنع تمام القبض الذي به يقع الملك والهبة من الشريك ومن غيره في ذلك سواء
وأما اذا أجر من رجلين فقسام المقدود عليه كما أوجبه المتقدم قدور عليه للأجر ثم المباشرة بعد
ذلك تكون بين المستأجرين بحكم ملكيتها وهو نظير الراهن من رجلين فهو جائز لوجود
المقدود عليه باعتبار ما أوجبه الراهن لهما فان مات أحد المستأجرين حتى يطل المقد في نصيبه
فقد ذكر الطحاوي عن خاله بن صبيح عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يفسد المقد في النصف
الآخر لان الاجارة بتجدد انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة فكان هذا في معنى شيوخ
تقرن بالمقد وفي ظاهر الرواية يبقى المقد في حق الآخر لان تجديد الانعقاد في حق المقدود
عليه فاما أصل المقد منقذ لازم في الحال وباعتبار هذا المعنى الشيوع طارئ والطارئ من
الشيوع ليس نظير المغارن كما في الهبة اذا وهب له جميع الدار وملكها ثم رجع في نصفها وهذا
بخلاف الاعارة لانه لا يتحقق بها استحقاق التسليم والمؤثر العجز عن التسليم فاما يؤثر في المقد
الذي يتعلق به استحقاق التسليم رجل تكاري دارا من رجل على أن جعل أجرها أن يكسوه
ثلاثة أبواب فهذا فاسد لان المسمى بحول الجنس والصفة والثياب تعطى التسمية لتصلح
عوضا في البيع فلا تصلح اجرة وعليه أجر مثلها فيما سكن لانه استوفى المنفعة بحكم عقد فاسد

ولو تكارى منزلا كل شهر بدرهم تخلى بينه وبين المنزل ولم يفتح له الباب فجاء رأس الشهر
وطلب الاجر فقال المستأجر لم يفتحه ولم أنزله فان كان يقدر على فتحه فالكراء واجب عليه
لتمكنه من استيفاء المقدود فانه في الامتناع بعد التمكين قاصد الى الاضرار بالاخير فيرد عليه
قصده وان كان لا يقدر على فتحه فلا أجر له عليه لانه ما تمكن من الاستيفاء وعلى المؤاجر
أن يتمكن من استيفاء المقدود فلا يستوجب الاجر بدونه اذا لم يستوف ولو تكارى منزلا في
دار وفي الدار سكان تخلى بينه وبين المنزل فاجاء رأس الشهر طاب الاجر فقال ماسكتة حال
بيني وبين المنزل فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك أو جاحد فانه يحكم الحال فان كان
المستأجر فيه في الحال فلا أجر عليه وان كان الناصب فيه فلا أجر عليه والقول فيه قوله لان
الاختلاف وقع بينهما فيما مضى والحال معلوم فيرد البعول الى المعلوم ويحكم فيه الحال
كالمستأجر مع رب الرعا اذا اختلفا في انقطاع الماء في المدة يحكم الحال فيه وان لم يكن في المنزل
ساكن في الحال فالمستأجر ضامن الأجر لانه متمكن من استيفاء المنفعة في الحال فذلك دليل
على أنه كان متسكنا فيها مضى فيزيمه الأجر والمانع لا يثبت بمجرد قوله من غير حجة ولو
تكارى بيتا ولم يسلم ما يمل فيه فهو جائز لان المقدود عليه معلوم بالدرف وهو السكنى في
البيت وذلك لا يتفاوت فلا حاجة الى تسميته وليس له أن يعمل فيه القسرة ونظارها لان
ذلك يضر بالبناء وقد بينا أنه لا يستحقه بمطابق العقد فان عملها فأنه لم يمل البيت فهو ضامن لما
أنه لم يمل لانه متلف متعدي ولا أجر عليه فيما ضمن لان الاجر والضمان لا يجتمعان
فانه يملك المضمون بالضمان مستندا الى وقت وجوب الضمان فلا يجب عليه الأجر فيما استوفى
من منفعة ملك نفسه وان سلم فليده الأجر استحسانا وفي القياس لا أجر عليه لانه غاصب فيما
صنع ولهذا كان ضامنا ولا أجر على الناصب في المنفعة وجه الاستحسان أنه استوفى المقدود
عليه وزيادة وانما كان ضامنا باعتبار تلك الزيادة فاذا سلم سقط اعتبار تلك الزيادة حكما فيلزمه
الاجر باستيفاء المقدود عليه واذا أنهدم فقد وجب اعتبار تلك الزيادة لا يجاب الضمان عليه فلهذا
لا يلزمه الاجر وان قال المثل المستأجر استأجره منك لأعمل فيه القسرة وقال رب البيت
أكرت لك لغير ذلك فاقول قول رب البيت لانه هو الواجب ولو أنكر الانجاب والاذن
أصلا كان القول قوله اذا أمر بشئ دون شئ ولان المستأجر بدعى زيادة فيما استحقه بالمقد
ففيه أن ثبت ذلك بالينة ورب الدار منكر لذلك فاقول قوله مع بينه وان سكنه وأسكن

فيه منه غير فلهدم من سكني غيره لم يضمن لانه غير متمدى فيها صنع وكثرة الساكنين في الدار لانهم البناء ولكذا يزيد في عمارة الدار واذا طالب رب البيت أجر ما سكن فقال الساكن أسكنته بغير أجر فاقول قوله والبينة بينه وبين الدار لانه يدعى الاجر في ذمة الساكن فله البينة بالبينة والساكن منكر لذلك فاقول قوله مع يمينه وهذا بخلاف البينة اذا قال بئته منك وقال الآخر وهبته لي وقد هبكت في يده لان البينة تقوم في نفسه ولا تسقط قيمته الا بالانجاب بطريق التبرع ولم يوجد فاما المنفعة لا تقوم الا بشرط البذل ولم يثبت ذلك وان قال الساكن الدار لي أو قال هي دار فلان وكلني بالتأجير عليها فاقول قول الساكن لان البينة والبينة بينه الطالب لانه يثبت ملكه والساكن خصم له لظهورها في يده فلا تدفع الخصومة عنه بمجرد قوله هي دار فلان ولان الطالب يدعى عليه فعلا وهو استيفاءها منه بحكم الاجارة وان قال الساكن وهبته لي لم يصدق على الهبة لانه أقر بالملك له وادعى عليكها عليه ولا أجر عليه لانه في حق الآخر منكر والبينة بينه ان أقامها لانه يثبت سبب الملك لنفسه هنا وهو الهبة فان أقر باصل الكراء وادعى الهبة فدعوا باطل والكراء لازم لافراقه بالبدب الموجب له الا ان يقيم البينة على ما ادعى من الهبة رجل تكارى من رجلين منزلا بشرة دراهم كل سنة تغرج الرجل منه ومعد أهله فاكروا من المنزل بينا وأزولوا انسانا بغير أجر فأنهزم المنزل الذي سكنوه فلا ضمان على الآخر لان أكثر ما فيه انه غاصب والمقار لا يضمن بالغصب ولا ضمان على المستأجر اثنى الا أن يهدم من عمله فحينئذ يكون مثاقا واذا أهدم من عمله وضمنه رجع به على الذي أجره لانه صار فرودا من جهة بمقد ضمان بأثره رجل تكارى منزلا كل شهر بدهم مطلق امرأته وذهب من المصير فلا كراء على المرأة لانها لم تستأجر ولم تلزم شيئا من الاجر والكراء على الزوج لتمكنه من الاستيفاء بمن أقامه مقام نفسه في السكنى في المنزل ولا تخرج من المنزل حتى يبل الهلال لان العقد في الشهر الواحد لزم بهذا اللفظ فلا ينفرد أحدهما بالتسليم فان تكارى على أن ينزله وحده لا ينزله غير هو وتزوج امرأة أو امرأتين فله أن ينزلها معه وليس الشرط بشي لانه غير مفيد فكل ما كان السكان في الدار أكثر كان أجرها وان حفر المستأجر في الدار بئرا للماء أو الوضوء فغضب فيها انسان أو دابة فان حفر باذن رب الدار فلا ضمان عليه وان حفر بغير اذنه فهو ضامن لان السبب انما يضمن اذا كان متمديا في السبب وهو في الحفر بغير اذنه متمدى فاما في الحفر باذنه لا يكون

متمديا ولكن يحمل فله كفيل رب الدار وان تكارى دارا كل شهر بعشرة على أن يسرها ويمطى أجر حارسها ونوابها فهذا فاسد لان ما يمسر به الدار على رب الدار والثانية كذلك عليه في الجباية بمنزلة الخراج فهي مجبولة قد شرط لنفسه شيئا مجبولا مع الشرة وضمن المجبول الى المعلوم يحمل الكل مجبولا فلما أجر الحارس فهو على الساكن لانه هو المتبوع بعمله واذا سكن الدار فله أجر مثلها بالثنا ما بلغ لا ما استوفى المنفعة بمقد فاسد ورب الدار ماضى بالمسعى حين ضم إليه شيئا آخر لنفسه فلهذا لزمه أجر المثل بالثنا باليمن والاشهاد على المرتين والمستأجر والمستعير في الحائط الوهي باطل لان الاشهاد انما يصح على من يتمكن من هدم الحائط فانه يطالبه بتفريق ما اشتغل من الهواء بالحائط المائل وهؤلاء لا يمتنعون من التفريق بالهدم فلا توجه عليهم المطالبة رجل تكارى منزلا في دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار وأوقفها على بابها فضررت إنسانا فأتى أو هدمت حائطا أو دخل ضيف له على دابة فوطئ انسانا فحينئذ يضمن لانه مباشر للاتلاف وان تكارها سته وقبضا لم يكن لرب الدار أن يربط فيها دابته من غير رضاي الساكن لان الساكن فيها يرجع الى الانشاع كالمالك والمالك كالأجنبي فان فعل فهو ضامن لما أصابت لكونه متمديا في التسبب ولو تكارى دارا يسكنها شهر ابجدة عيد شهرا فان كان العبد بغير عيونه فلا جارة فاسدة لجهة أحد الموضين وان كان بينه فالاجارة جائزة لا اختلاف جنس المنفعة فان مات العبد قبل أن يقدم وسكن الدار فله أجر مثل الدار لان يموت البدن فالتقوى عليه من الخدمة قبل الاستيفاء فيفسد العقد في حق السكنى وبقيت السكنى مستوفاة بمقد فاسد وكان على المستوفى أجر المثل رجل تكارى دارا سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها ولا ينزل فيها فالاجارة فاسدة لانه في موجب العقد بالشرط ومثل هذا الشرط لا يلازم المقدم فان سكنها فله أجر مثلها ولا يتقص بماسى لان المستأجر التزم المسعى بدون أن يسكنها فالتزامه لها فاذا سكن أظهر ورب الدار انما رضى بالسعى اذا لم يسكنها ففقد السكنى لا يكون راضيا بها فلهذا أعطاه أجر مثلها بالثنا ما بلغ فان تكارها على أن يسكنها ظم يسكنها ولكنه جعل فيها حيوانا وقال رب الدار ردها على (قال) هذا يخرجها فليس له ذلك حتى تنقضي المدة لان ما نقل من السكنى (الآل) انه لو سكنها كان له أن يحمل فيها من المجبول مع

نفسه ما يحتاج إليه فهذا ما صار مستحقا بمقدار الاجارة فلا يمنه رب الدار منه ولا يفسخ العقد لاجله واذا أنزل المستأجر زوج ابنته معه في الدار فلا انقضت المدة طال به الأجر فليس له ولا لرب الدار أن يأخذ الزوج بشئ من ذلك لأن العقد لم يجر بينه وبين رب الدار والمستأجر أسكنه من غير أن شرط عليه أجرا ولو أسكنه ملكه لم يطالبه بالاجر فكذلك اذا أسكنه دارا يكتريها فان تكرر منزلا في دار فيها سكان فأمره صاحب المنزل أن يكتس البئر التي في الدار فعمل وطرح ترابها في الدار فغضب بذلك انسان فلا ضمان عليه لأن قوله بأمر رب الدار كعمل رب الدار بنفسه وكذلك ان فعله بنير أمر رب الدار لأن هذا من توابع السكنى فان الساكن مرفق بالبئر ولا يتأق له ذلك الا بالسكنى فلم يكن متعديا فيها فصح فلهذا لا يضمن الا أن يخرج التراب الى الطريق فيخلفه ومتدى في القاء التراب في الطريق فكان ضامنا. رجل تكرر دارا ستة على انفائها بالخيار ثلاثة أيام فهو جائز عندنا وفي أحد قول الشافعي رحمه الله لا يجوز بناء على الاصل الذي بينا أن جواز الاجارة بطريق أن المنافع جعلت كالايمان القائمة وانما يكون ذلك اذا اتصل ابتداء المدة بالمقد وباشتراط الخيار بنعدم ذلك لان ابتداء المدة من حين سقط الخيار وان جعل ابتداء المدة من وقت العقد فشرط الخيار فيه غير ممكن أيضا لأن الخيار مشروط للفسخ فلا بد من أن تلف شئ من الموقوف عليه في مدة الخيار وذلك مانع من الفسخ ثم شرط الخيار في البيع ثابت بالنسب بخلاف القياس والاجارة ليست في ممانه فلا يجوز شرط الخيار فيها ولهذا لم يجوز شرط الخيار في الشكاح فكذلك في الاجارة والجامع بينهما أنه عند معاوضة يقصد به استيفاء المنفعة. وحجتنا في ذلك أن هذا عند معاوضة مال بمال فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع وتأثيره أنه لا كان المقصود المال وقد يقع فيه قبل أن يروى المرء النظر فيه فهو محتاج الى شرط الخيار فيه ليدفع الثمن عن نفسه والاجارة في هذا كالبيع (ألا ترى) أنه في الرد بالبيع يجعل كالبيع فكذلك في الرد بخيار الشرط وانما يحتل الفسخ بالاقالة كالبيع ويستمدد في تمام الرضا بخلاف الشكاح ثم ان كان ابتداء المدقمن وقت العقد فالمنفعة لا تدخل في ضمان المستأجر الا بالاستيفاء وما تلف قبل ذلك تلف على ضمانه فلا يمنه من الفسخ وان اشتغل بالاستيفاء سقط خياره عندنا والحقيقة أن ابتداء المدة من حين يتم رضاه بالمقد وذلك عند اشتغاله باستيفاء المنفعة أو عند مضي مدة الخيار فان سكنها في المدة ثم رضاء بمشتتال بالبرص يستقط خياره وانما تعلم وان كان شرط نفسه الخيار

ثلاثة أيام فان رضاء أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين فلا جارة فاسدة لجلالة الاجارة وان سكنها فليد أجر مثلها ولو ضمان عليه فيما اتهم منها اعتبارا للعقد فانفسد بالماز وإذا أجر الوصي دار اليتيم مدة طويلة جازت الاجارة لانه قائم مقامه لو كان بالغنا في كل عقد نظرا له الا أن يقتصر من أجر مثلها مالا يتأتى الناس فيه فلا يجوز اعتبارا للاجارة بالبيع وهذا لانه مأثور بقرابن ماله بالاحسن وبما يكون أصليح له قال الله تعالى قل اصلاح لهم خير ويجوز لو كسل الكبير أن يؤجرها بما قل وكثر في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله الا بما يتأتى الناس من مثله وهو نظير البيع في ذلك. رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكر، فكث منها سنة فيه ثم طاب صاحب المنزل النكراء وقد أنجبت المرأة الزوج أن المنزل مما بكره أو لم تخبره فلا جارة على المرأة دون الرجل لانها هي التي بانثرت سبب وجوب الاجار وهو العقد فان كان قل لها ملك مع نفع فتتلك أجر المنزل كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه لأنه ضمن ديننا واجبا لرب المنزل وان أشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يبطأ فله ذلك لان الاجار عليها لانها فلا يكون هو ضامنا لها ذلك بل هذا بتزلة الحبة منه فان شاء أعطى وان شاء لم يبطأ واذا تكرر دارا لم يرها فله الخيار اذا وآها لان الاجارة كالبيع يستند تمام الرضا فكما لا يتم الرضا في البيع قبل الرؤية فكذلك في الاجارة ورؤية الموقوف عليه وهو المنفعة لثاني ولكن يصير ذلك.. لوما برؤية الدار فنقطة السكنى تخفف بالذات لدار في الضيق والسنة ولهذا لو كان رأيا قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون اتهم منها شئ يضر بالسكنى فيخلفه بخير للغير واذا استأجر دارا سنة كل شهر بمائة درهم لم يكن لواحد منهما أن يفسخ الاجارة قبل كمال السنة لان الصفقة واحدة بالعلم بالمانعة بالانفصال في ذكر البديل لا ينفق الصفقة ولكن هذا التفصيل وجوده كدنه فيكون العقد لازما في جميع السنة لا يفسخه أحدهما الا بفسخ وان قال المستأجر استأجرها شهرا فاقول قوله لانه يشكر الاجارة فيأزاد على الشهر ولو أنكر أصل العقد كان القول قوله مع عينه فكذلك اذا أنكر الزيادة والبينة بينة المؤاخر لانها تثبت الزيادة وان استأجرها شهرا بدهم فسكنها شهرين فليد كراه الشهر الاول ولا كراه عليه في الشهر الثاني لانه غاصب في السكنى والمنافع لا تقوم الا بالمقد وعند ابن أبي ليلى رحمه الله عليه أجر مثلها في الشهر الثاني وقد بينا نظيره في المارة فان اتهم من سكنها قال انما اتهمت في

الشهر الاول فالقول قوله لا نكره وجوب الغمان والبينة بينه وبين الدار لانه ثبت السبب الموجب للغمان عليه وكذلك ان زاد على الشهر يوما أو يومين لانه غاصب فيها زاد يستوى فيه قليل المدة وكثيرها واذا أجز البيت من رجل وسلم اليه المفتاح فلما انقضت المدة قال المستأجر لم أقدر على فتحه ولم أسكنه فالقول قول صاحب البيت والبينة بينه أيضا ما جعل التوفيق قوله لشهادة الظاهر له فالفتح الا لفتح الباب والظاهر أنه من وصل اليه المفتاح يمكن من فتح الباب إما بنفسه أو بمن يمينه وأما ترجيح بينه فلا نه ثبت الاجر في ذمة المستأجر بآبائه السبب الموجب وهو التمكن من استعانة النعمة بسد القعد والمستأجر يتق ذلك واذا تكارى دارا اشبرا فاقام معه صاحب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا أعطيك الاجر لانك لم تحمل بيني وبين الدار (قال) عليه من الاجر بحساب ما كان في يده لانه استوفى بعض المقود عليه وهو منفعة المنزل الذي في يده فليزله الاجر بقدره اعتبارا للجزء بالكل رجلان استأجرا حائوتا يمدلان فيه باغسهما فمعد أحدهما فاستأجر خيرا ففقدته في الحانوت وأبى الآخر أن يده (قال) له ان يمد في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصفه ضررا يينا لان لكل واحد منهما ملك نفعة النصف فله أن يتصرف فيما يملكه كيف شاء الا انه اذا أدخل ضررا على شريكه تخلفه يمنع من ذلك لان تصرفه تمتد الى نصيب شريكه وفي ضرر عليه وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعا من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحانوت حائطا لم يكن له ذلك لان البناء تصرف في العين فان ماله ملك الرقبة وهما يملكان النفعة دون الرقبة فان تكارى بئنا ودكانا على باب كل شهر بدرهم والدكان في طريق المسلمين خفيلى بينه وبين أن يترقى بالدكان فليكره جائز في الدار ويرفع عنه بحساب الدكان لانه أضاف القعد فيها الى عمله وهو عينه ففهم به (ألا ترى) أنه لو لم يترضى له انسان حتى استوفى منفعتما سنة كان عليه الاجر كاملا فاحيل بينه وبين الترفق بالدكان ورفع عنه بحسابه من الأجر كما كانا يتبين فنصب أحدهما غاصب رجلان استأجرا ونزلا واشترطا فيها بينهما أن ينزل أحدهما في أقصاه والآخر في مقدمه ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة فالاجارة جائزة ولصاحب الادعوى أن ينزل في مقدمه مع صاحبه لان المواضعة التي بينهما بعد ما ملك النفعة بالاجارة بمنزلة المياضة والمياه لا تكون رابعة فلا يكون أحدهما أحق بالانتماع بالقعد من الآخر واذا تكارى دارا لينزلها بنفسه وأهلها فلم ينزلها ولكن أنزل فيها دواب وبئرا

فأهدمت من عملهم فلا ضمان عليه لان هذا ليس بخلاف منه فان ما فعل من توابع السكنى وعليه الأجر وقيل هذا اذا كان منزلا تدخل الدواب مثل ذلك المنزل عادة فان كان بخلاف ذلك فهو غاصب ضامن لما يهدم بسدله واذا مات أحد المكاريين انتقضت الاجارة عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تنتقض بموتها ولا بموت أحدهما الا في خصلة واحدة وهي اذا شرط على الخياط أنه يحيط بنفسه فمات الخياط وعلى بناء أصله أن المنافع جملة كالاعيان القائمة ثم القعد على العين لا يبطل بموت أحد المتعاقدين فكذلك القعد على النعمة وهذا لانه لا جعل كالمعين فقد تم الاستحقاق في الكل فبموت الاجير لا ينتهي ذلك لان وارثه يتخلله فيما كان مستحقا له وقاس بالارض المستأجرة اذا زرعها المستأجر ثم مات فان الاجارة لا تنتقض بالاتفاق بل يتخلله وارثه في تربة لزوع فيها الى وقت الادراك ولان هذا عقد موارضة يقصد به استيفاء النعمة فلا يبطل بموت العاقدة الا أن يتضمن هذا المقود عليه كالنكاح فان زوج أمته ثم مات المولى لا يبطل العقد بموت أحد الزوجين يرتفع العقد لضمته قوات المقود عليه ولهذا يبطل الاجارة بموت الخياط اذا شرط عليه العمل بيده لقوات المقود عليه ويبطل الكتابة بموت الكاتب عنه لقوات المقود عليه ولا يبطل بموت المولى بالاتفاق ولنا طريقان (أحدهما) في موت الاجير فنقول المستحق بالمقد المنافع التي تحدث على ملك الاجير وقد فات ذلك بموته فيبطل الاجارة لقوات المقود عليه ويان ذلك أن رقبة الدار تنتقل الى الورث والنفعة تحدث على ملك صاحب الرقبة (ألا ترى) أنه لو باع الدار برضاء المستأجر بطلت الاجارة لان الملك فيها الى غيره فوضيحه أنه فيما يحدث فيها من النعمة بعد الموت هو مضيق العقد الى ملك الغير وليس له ولاية الزام القعد في ملك الغير وهذا لان الاجارة تجدد في ملك المقود عليه بحسب ما يحدث من النعمة فان (قيل) فلي هذا ينبغي أن تعدل الاجارة فيها من الورث (قلنا) انما لانتمل اجارته لانه لم يتوقف على حقه عند القعد فان كان يسلم عند ذلك أن القعد مضاف الى محل حقه وهذا بخلاف النكاح لان ملك النكاح في حكم ملك الدين فلا يثبت للورث بملك رقبة الامة حتى فيها هو حق الزوج كما لو باعها المولى لا يبطل النكاح والطريق الآخر في موت المستأجر هو أنه لو بق القعد بعد موته انما يقع على أن يتخلله الورث والنفعة المجردة لا تورث (ألا ترى) ان المستأجر اذا مات لا يتخلله وارثه في النعمة وقد بينا أن

المستأجر غاصبا لها ضائنا لما لهدمت من سكنائه ويرجع به على الذي أجره لانه ضرور من جهة مباشرة عقده الضمان ولا يكون لب الدار أن يضمن المؤاجر الا في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد ورحمهما الله تعالى على غصب البقار. رجل وكل رجلا بأن يؤاجر منزلا له فوهبه الوكيل لرجل أو أعاره إياه فسكنه سنتين ثم جاء صاحبه فلا أجر له على الوكيل ولا على الساكن لأن كل واحد منهما غاصب فالوكيل في الهبة والاعارة يخالف ولكن المذمومة لا تقوم على الغاصب من غير عقد. رجل استأجر منزلا والمنزل مفقود فقال له رب المنزل خذ المفتاح وافعه واسكنه ففتح الرجل المنزل وأعطى أجر الحداد لفتح القفل نصف درهم فليس له أن يرجع بما أعطى الحداد على رب المنزل لانه هو الذي التزمه بمقدار الاجارة ولم يكن فيه مأمورا من جهة رب المنزل وإن انكسر القفل من مدالج الحداد فالحداد ضامن لقيته لانه بمنزلة الاجير المشترك فيكون ضائنا لما جنت يده ولا يضمن المستأجر القفل اذا عالجها بما يصلح مثله لأن صاحب القفل قد أخذ له في فتحه وليس له عوض بمقابلته عمله في فتح القفل وكذلك ان عالج الحداد علاج خفيفا فأنكسر يريد به اذا كان يعلم أن الانكسار لم يكن بفعله وهذا لان الاجير المشترك لا يضمن بما يتلف لا بعمله والله أعلم

باب اجارة الحمامات

(قال رحمه الله ذكر عن عمارة بن عقبة قال قدمت الى عثمان بن عفان رضي الله عنه وسألني عن مالي فاخبرته أن لي غلاما حجامين لهم غلة وحماما له غله فسكروه في غلة الحجامين وغلة الحمام وقد تقدم الكلام في كسب الحجام فاما غلة الحمام فقد كرهه بعض العلماء رحمهم الله أخذوا بظاهر الحديث (قالوا الحجامات العاطن فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم شريعت تكشف فيه البورات وتصب فيه التساللات والتجاساة ومنهم من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء فقالوا يكره اتخاذ حمام النساء لانهن ممن من الخروج وأمرن بالتمرد في البيوت واجناعهم قل ما يخلو عن فتنة وقد روى أن نساء دخلن على عائشة رضي الله عنها فقالت انتن من الاثني بدخلن الحمام وأمرت بالخارجين والصحيح عندنا أنه لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والازاء جارية الحاجة الى ذلك غير مرافى دارنا والمالية في من النساء أظهر لان المرأة تحتاج الى الغتسل من الحيض والنفاس والجنابة ولا يتمكن من ذلك الا في الانهار

والحياض كما يتمكن منه الرجل ولان المطلوب به معنى الزينة بإزالة الدرن وحاجة النساء فيها يرجع الى الزينة أكثر وقد صح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الجعفة وأقبل ماروي من كراهة الدخول اذا كان مكشوف البورة فأما بعد الستر فلا بأس بدخول الحمام ولا كراهة في غلة الحمام كما لا كراهة في غلة الدور والحوانيت واذا استأجر الرجل حماما مدة معلومة بأجر معلوم فهو جائز لانه عين منتفع به على وجه مباح شرعا فان كان حماما للرجال وحماما للنساء وقد جدهما جيبا فسمى في كتاب الاجارة حماما فهو فاسد في القياس لانه انما استأجر حماما واحدا فان التكررة في موضع الاتيات تخص ولا بدري أهما استأجر وهما يتفاوتان في القصد فتتمكن المازعة بسبب هذه الجملة ولكي أدى القياس وأجيزه الحامين جيبا لعرف اللسان فانه يقال حمام فلان وهما حمامان والمعروف بالعرف كالشروط بالنص وعمارة الحمام في صاروجه وحوضه ومسيل مائه واصلاح قدره على رب الحمام لان المذمومة المقصودة بالحمام لانهم لا يهتم الا بهذه الاشياء وعلى المؤاجر أن يمكن المستأجر من الانشغال بما أجره على الوجه الذي هو مقصوده ولان المرجع في هذا الى العرف وفي العرف صاحب الحمام هو الذي يحصل هذه الاعمال فان اشترط المدة على المستأجر فقدت الاجارة لان المدة على الأجر فهذا شرط مخالف لمقتضى العقد ثم الشروط على المستأجر من ذلك أجره وهو مجهول المقدار والجنس والصفة وجهالة الاجرة تفسد الاجارة ولو اشترط عليه رب الحمام عشرة دراهم في كل شهر لم يمتعه مع الاجرة واذن له أن ينفقها عليه فهو جائز لانه معلوم المقدار وقد جعله تابعا عن نفسه في انفاقه على ملكه فهذا يستدل أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله على أبي حنيفة رحمه الله في مسئلة كسب البيوع اذا قال لادنيه أسلم مالي عليك فان هناك لم يبين له من يشترى منه ما يبرم به الحمام ومن يستأجره لذلك ومع هذا جواز التوكيل وكذلك ذكر بعد هذا في اجارة الدواب لو أمره بالتفان بدفع الاجرة على الدابة على علقها جاز ذلك وهما سواء حتى زعم بعض مشايخنا رحمهم الله أن الجراب قولها وفي القياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز ذلك والاصح أنه قول الكل وانما استحسن هنا أبو حنيفة رحمه الله للتيسير فالمستأجر للحمام يلعبه الحرج باستطلاع رأى صاحب الحمام عند كل مرة والمستأجر للدابة كذلك ثم دعين له فحل الله أمره بعرفه بندين نبيه فترن ذلك منزله تعيين من يما له كالأمر للمدين بأن يثق على عياله من الدين الذي له عليه بخلاف

كشاة أخرى ولكن من عادة الاستشهاد بالوضح فالواضح ولولم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسماة على أن يرعى لكل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة لأن المقود عليه هنا عمل الرعي وإنما التزم إقامة الكلب في الحقل الذي عينه فليس له أن يكلنه فوق ذلك وإذ باع منها طائفة فانه ينقصه من الاجر بحسب ذلك لأن المقود عليه ما كان هو العمل فاما يستوجب الاجر بقدر ما يقم من العمل كالغليظ والقصار واذا ولدت الغنم لم يكن له عليه أن يرعى أولادها معها لأن الولد بعد الانفصال في عمل الرعي كشاة أخرى فان كان اشتترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويرعى أولادها معها فهو فاسد في القياس لأن المقود عليه هو العمل فلا بد من اعلامه واعلامه ببيان عمله وهنا عمل العمل مجهول لأنه لا يدري ما تله منها وما لا تله وجهالة المقود عليه مفسدة للمقد ولكنه استحسن ذلك فأجازه لأنه عمل الناس ولأن هذه الجهالة لا تنفي الى المنازعة بينهما والجهالة بينهما لا تقصد المقصد فكل جهالة لا تنفي الى المنازعة فهي لا تؤثر في المقد والابل والبقر والخيل والحمار والبدن في جميع ما ذكرنا كالغنم وليس للرعي أن يترى على شيء منها بغير أمر ربها لأن ذلك ليس من عمل الرعي فهو فيه كالأجنبي ضامن لما يخطب منها ان فله ولولم يضمنه الراعي ولكن الفعل الذي فيها ترى على بعضها فخطب فلا ضمان على الرعي في ذلك لأن صاحب الغنم قد رضي بذلك حين خلط الفعل بالأنث من غنمه والراعي لا يمكنه المنع من ذلك فلا ضمان عليه في ذلك ولونددت واحدة منها خاف الراعي أن يباع مائدتها أو يضيع ما في فوه في سعة ترك مائدتها لأنه اجلي يلبتين فيختار أهلهما أو لانه اوع مائدتها كان مضيا لما بقي ولا بد له أن يهل بقدر على أخذ مائداً ولا يقدر وليس له أن يضع ما في يده فلهذا كان في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيها ندفي قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه ضاع ما في يده فلهذا كان في سعة من ذلك ولا ضمان عليه في حفظ ما في يده وهو ضامن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لأنه تلف بما يمكن التحرز عنه في الجملة وإن استأجر من يحمي تلك الواحدة فهو متطوع في ذلك كثيره من الناس لأن صاحبها لم يأمره بالاستئجار وكذلك أن تفرق فرقا فلم يقدر على اتباعها كلها فأقبل على فرقة منها وترك ما رواها فوه في سعة من ذلك لأنه أقبل على حفظ ما هو متضمن من حفظه فهذا وما تقدم سواء فان كان الراعي أجيرا مشتركا فرعاها في بلد فخطبت فقال صاحبها إننا اشتترط عليك أن ترعاها في موضع غير ذلك وقال الراعي بل شرطت على هذا الموضع قالوا قول رب السائمة لأن الأذن يستفاد

من جهة ولو أنكروه أصلا كان القول قوله مع يمينه والبينة بينه الراعي لأنه ثبت الأذن في هذا الموضع بينته ثم لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولها هو ضامن الآن يقيم البينة على الموت وإن كان أجيرا خاصا لم يضمن في قولهم جميعا إلا أن يخالف ولا أجر للرعي إذا خالف بعد أن تمطب الغنم لأنه غاصب ضامن وبالغلمان تلك المضمون من وقت وجوب الضمان فبين أن في الرعي كان عاملا لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره فان سلمت الغنم استحسن أن أجمل له الاجر لحصول مقصود رب الغنم وهو الرعي مع سلامة أغنامه وهو تعيين ذلك المكان مقصد الإهدا فإذا حصل له هذا بينته في مكان وجب عليه الاجر والله أعلم

باب اجارة الناع

(قال رحمه الله وإذا استأجر ثوبا ليلى يوما الى الليل بأجر مسمى فهو جائز لأنه عين منتفع به بطريق مباح وليس له أن يلبسه غيره) لأن المقود عليه لبسه بنفسه وهذا لأن التمين متى أفاد اعتبر وهذا تعيين مفيد لأن الناس يتفاوتون في لبس الثياب فليس البياض والقصار لا يكون كلبس المطار بخلاف سكنى الدار فالتاس لا يتفاوتون في ذلك فان أعطاه غيره فلبسه ذلك اليوم ضمنه ان أصابه شيء لأنه غاصب في الباسه غيره وإن لم يصبه شيء فلا أجر له لأن المقود عليه ما يصير مستوفى بلبسه فبا يكون مستوفى بلبس غيره لا يكون مقودا عليه واستيفاء غير المقود عليه لا يوجب البدل (الآرى) أنه لو استأجر ثوبا بدينه ثم غصب منه ثوبا آخر ولبسه لم يلزمه الاجر فكذلك إذا ألبس ذلك الثوب غيره لأن تعيين اللبس كتمين اللبوس (فان قيل) هو قد تمكن من استيفاء المقود عليه وذلك يكنى لوجوب الاجر عليه كما لو وضعه في يده ولم يلبسه (قلنا) نعم لكنه من الاستيفاء باعتبار يده وإذا وضعه في يده فيده عليه معتبرة ولذا لو هلك لم يضمن فاما إذا ألبسه غيره فيده عليه معتبرة حكى (الآرى) أنه ضامن وإن هلك من غير اللبس وإن بدل اللبس عليه بدمعته حتى يكون لصاحبه أن يضمن غير اللبس ولا يكون الا بطريق تقويت يده حكما فلهذا لا يلزمه الاجر وإن سلم وإن استأجره ليليس يوما الى الليل ولم يسم من يلبسه فالمقد فاسد لجهالة المقود عليه فان اللبس يختلف باختلاف اللباس وباختلاف اللبوس فكما أن ترك التمين في اللبوس عند تتبعه يفسد المقدم فكذلك ترك تعيين اللباس (وهذا جهالة) تنفي الى المنازعة لأن صاحب

الثوب يطالبه بالباس أرفق الناس في اللبس وصيانة اللبوس وهو يأتي أن يلبس الأخشن الناس في ذلك ويحتاج كل واحد منها بمطابق التسمية ولا تصح التسمية مع فساد المقدون اختصا فيه قبل اللبس فسدت الأجرة وإن لبسه هو وأعطاه غيره فلبسه إلى الليل فهو جائز وعليه الأجر استحسانا وفي القياس عليه أجر المثل وكذلك لو استأجر دابة للركوب ولم يكن من يركبها أو لعمد ولم يسم ما يعمل عليها فعمل إليها إلى الليل فعمله المسمى استحسانا وفي القياس عليه أجر المثل لأنه استوفى المنفعة بحكم عقد فاسد وجوب المسمى باعتبار صحة التسمية ولا تصح التسمية مع فساد العقد وجه الاستحسان أن المفسد وهو الجهالة التي تفضي إلى المنازعة قد زال وبانعدام الدالة المفسدة ينعدم الفساد وهذا لأن الجهالة في المقدور عليه وعقد الأجرة في حق المقدور عليه كالضمان فاما تجديد انعقادها عند الاستيفاء ولا جهالة عند ذلك وجوب الأجر عند ذلك أيضا فهذا أوجبنا المسمى وجعلنا التبيين في الانتهاء كالتميين في الابتداء ولا ضمان عليه أن ضاع منه لأنه غير مخالف سواء لبس بنفسه أو ألبس غيره بخلاف الأول فقد عين هناك لبسه عند العقد فصير محالفا بالباس غيره وإذا استأجر فيصا ليلته يوما إلى الليل فرضه في منزله حتى جاء الليل فعمله الأجر كاملا لأن صاحبه يمكنه من استيفاء المقدور عليه بتسليم الثوب إليه وما زاد على ذلك ليس في وسعه وليس له أن يلبسه بعد ذلك لأن العقد انتهى بمضي المدة والأذن في اللبس كان بحكم العقد فلا يبقى بعد انتهاء العقد وإن ارتدى به يوما إلى الليل كان عليه الأجر كاملا لأن هذا ليس ولكنه غير تام فإن المقصود بالقيص ستر البدن به وهذا الطريق يحصل بمض الستر وإن أرز به إلى الليل فهو ضامن أن تحرق لأن الاتراز بالقيص غير ممتاز وعطائ التسمية انما يتمكن من اللبس المتعارف فكان غاصبا إذا أرز به ضامنا إن لم يحرق ما إذا ارتدى به فإن ذلك متعارف في بعض الاوقات توضيحه أن الاتراز مفسد للقيص فإني به أضرب الثوب مما يتناوله العقد والاتراز غير مفسد بل ضرره كضرر اللبس أو ذنبه وإن سلم فعمله الأجر استحسانا وفي القياس لا أجر عليه لأنه مخالف ضامن والضمان والأجر لا يجتمعان كالأول بلبسه غيره وجه الاستحسان أنه يتمكن من استيفاء المقدور عليه باعتبار بدنه وانما كان ضامنا بزيادة ضرر مفسد للثوب فيبقى الأجر عليه لتمكنه من استيفاء المقدور عليه بخلاف ما إذا تحرق فذاك لما قرر عليه الضمان مثل الثوب من حين ضمه ولا يجب الأجر عليه في ملك نفسه وإذا سلم فهو لم يملك

الثوب فيلزمه الأجر لتمكنه من الاستيفاء وإذا استأجرت المرأة درعا ليلته ثلاثة أيام فلها أن تلبسه بالنهار وفي أول الليل وآخره ما يلبس الناس لأن مطلق التسمية ينصرف إلى المتعارف في لبس الثوب الصيانة بالنهار ومن أول الليل إلى وقت النوم ومن آخر الليل أيضا فقد يكرهون خصوصا عند طول الليالي وإن لبست الليل كله فهي ضامنة لانها خالت فان ثوب الصيانة لا ينام فيه عادة وهو مفسد للثوب فتكون ضامنة أن تحرق بالليل وأن تحرق من لبسها في غير الليل فلا ضمان عليها لأن الخلاف قد ارتفع بمجيئ النهار وانما كانت ضامنة بالخلاف لا بالامساك فان لما أن تمسك الثوب إلى انتهاء المدة والامتنع إذا ضمن بالخلاف عاد أمينا بترك الخلاف كالمدود إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق فان تحرق من لبسها بالليل فهي ضامنة وليس عليها أجر في تلك الساعة التي تحرق فيها الثوب وعليها الأجر فإن كان قبل ذلك وبعده لانها مستوفية للمقدور عليه وإن سلم ولم تحرق فعملها الأجر كله لاستيفاء جميع المقدور عليه وهذا لأن الضمان لا ينافي العقد ابتداء وبقاء وإذا بقي العقد تحققت منها استيفاء المقدور عليه فعملها الأجر إلا في الساعة التي ضمنتم بالتحرق لانها في تلك الساعة غاصبة عاملة لنفسها ولهذا نقرر عليها الضمان وإن كان الدرع ليس بدرع الصيانة انما هو درع بذلة ينام في مثله فلا ضمان عليه أن نامت فيه وعليها الأجر لأن بمطابق العقد يستحق ما هو المتعارف والنوم في مثله متعارف فلا تكون به مخالفة وإن كانت استأجرته لمخرج تخرج فيه يوما بدرهم فلبسته في بيتها فعملها الأجر لانها استوفت المقدور عليه ولبسها في بيتها ولبسها إذا خرجت سواء وربما يكون لبسها في بيتها أخف وكذلك لو لبست ولم تخرج لانها تمكنت من استيفاء المقدور عليه ولو ضاع الدرع منها ذلك اليوم ثم وجدته بعد ذلك فلا أجر عليها إذا صدقها رب الثوب لانها لم تكن متمكنة من اللبس بعد ما ضاع الدرع منها وإن لبست في اليوم الثاني ضمنته لانتهاء العقد بمضي المدة وإن كذبها رب الدرع فان كان الثوب في يدها حين اختلافنا فالقول قول رب الدرع لأن تمكنتها من اللبس في الحال دليل على أنها كانت متمكنة منه فيما مضى ولأن تسليم الثوب اليها تمكين لها من لبسه وذلك أمر ظاهر وما تدعيه من الضياع عارض غير ظاهر فعملها أن تيبه بالبدن والقول قول رب الدرع لا نكراه مع يمينه على عمله لأنه يخلف على الضياع من بد غير غير ولا طريق له الا معرفة حقيقة ذلك فيحلف على علمه وإن سرق منها أو تحرق من لبسها فلا ضمان عليها وكذلك لو أصابه آفة حرق أو حرق ثوبه أو لحس

سوس والحاصل أن المستأجر في الدين أمين لأن يده كيد المالك فإنه يقرر حق المالك في الاجر باعتبار يده ولهذا لو أصابه عهده رجع به على الآخر فكان أمينا فيه كالودع بخلاف الاجير المشترك على قول من يضمنه فإنه في الحفظ عامل لنفسه فإنه يتمكن به ما قدر حقه في الاجر فكان ضامنا ولو أمرت خادمها أو ابنها ففقدته ففقدت ضامته كما لو ألبست أجنبية أخرى ولا أجر عليها وإن سلم الثوب بعد أن صدقتها رب الثوب وإن كذبها فالقول قول رب الثوب مع عينه على علمه وإن أجرته بمن تلبسه بفضل أو نقصان فهي ضامته للخلاف والاجر لها بالضممان وعليها التصديق به إلا عند أبي يوسف رحمه الله وقد بيناه ولو لبسه خادمها أو ابنها بنسب أمرها فلا ضمان عليها بمنزلة ما لو غصبه انسان والاجر عليها ولا ضمان عليها لأنها لم تخلف ولم تخفق من لبس الخادم كان الضمان في عتق الخادم لأنها غاصبة وضمان النصب يجب ديناً في عتق المملوك ولو استأجر قبة لينصبها في بيته وسيت فيها شهرا فهو جائز لأن القبة من المساكن فإن قيل لا يمكن استيفاء المقود عليه إلا بما لم يتناوله المقد وهو الأرض التي ينصب فيها القبة وذلك يمنع الاجارة كما لو استأجر أحد زوجي القراض لقرض الثياب قلنا المعتبر كون الدين منتفعا به وأن يتمكن المستأجر من استيفاء المقود عليه وذلك موجود فلا ضمان لا يندم الأرض لينصب فيها القبة ولأن المقصود بالقبة الاستغلال ودفع أذى الحر والبرد والمطر وذلك بالمقود عليه دون الأرض وإن لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالقيد جائز أيضاً لأن ذلك لا يختلف باختلاف البيوت وترك تعيين غير مفيد لا يفسد المقد وإن سعى بنتا فنصبها من غيره فهو جائز وعليه الاجر لأن هذا تعيين غير مفيد فالفرق لا يختلف باختلاف البيوت فإن نصبها في الشمس أو المطر كان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما أصابها من ذلك لأنه يخالف فالشمس تحرقها والمطر يفسدها وانما رضى صاحبها بنصبها في البيت ليأمن من ذلك لئلا يوجب عليه الضمان بطل الاجر لأن الاجر والضمان لا يجتمعان ولأنه تملكها بالضمان من حين ضمن وإن سلمت القبة كان عليه الاجر استحساناً لأنه استوفى المقود عليه حين استغل بالقبة وانما كان ضامنا باعتبار زيادة الضرر فإذا لم تسقط اعتبار تلك الزيادة فليزمه الاجر باستيفاء المقود عليه ولو شرط أن ينصبها في داره فقصها في دار في قبيلة أخرى في ذلك المصنف عليه الاجر ولا ضمان عليه لأن هذا تعيين غير مفيد وليس له أن يخرجها من المصنف لأن فيه الزام مؤنة على صاحبها وهو مؤنة الرد وهو لم يلزم ذلك فإن أخرجها إلى السواد فقصها فسلت أو أنكرت

فلا أجر عليه لأنه غاصب حين أخرجهما من المصنف (ألا ترى) أنه لو وجب الاجر كان مؤنة الرد على صاحب القبة وهو غير ملزم لذلك فليضمنه غاصبا ضامنا لتكون مؤنة الرد عليه فلهذا لا أجر عليه وإذا استأجر رحا يطحن عليه غنمه فذهب به إلى منزله فلما فرغ منه فؤنة الرد على صاحب الرحا ولو كانت ذلك عارية كانت مؤنة الرد على المستير لأن الرد فسخ لمدل النقل فانما تجب المؤنة على من حصل له منفعة النقل ومنفعة النقل في العارية للمستير فؤنة الرد عليه وفي الاجارة على رب الرحا لأن بالنقل يتمكن المستأجر من استيفاء المقود عليه وبه يجب الاجر لرب الرحا ولهذا كانت مؤنة الرد عليه وإذا استأجر منه عيداً حجة أو كسوتها مدة معلومة جاز لأنه عين منتفع به والمحال أن كل عين منتفع به متدا الاستجار فيه صحيح وعلي هذا استجار البسط والسائد والصناديق والسرر والقصور والقصاع ولو استأجر منه قدورا بغير عينا لم يجز لأن المقود عليه مجهول فإن القصور مختلفة في الصغر والكبر والارتفاع بها يجب إرفاقها به بقدر قبله على الكراء الأول فهو جائز والاجر له لازم أما لان التمييز في الانتهاء كالتعيين في الابتداء أو لان الاجارة تمتد بالتأجيل كالبيع وكذلك لو استأجر منه ستورا يلقها على بابه وقتا معلوماً ولو كفيل كخيل بشي من هذه الامتناع لاجر عن المستأجر فالسكفالة باطلة لأن الدين أمانة في يد المستأجر والسكفالة بالامانات لا تصح والاجارة جائزة لأن السكفالة لم تكن مشروطة فيه وإن أعطاه بالاجر كفيلاً فهو جائز لأنه مضمون في ذمة المستأجر وعلي هذا لو استأجر ميزاناً ليزن به والسجلات والقبان والمساكيل فهذا كله متعارف جائز وإن استأجر سرجاً ليركبه شهراً فاطاه غيره فركبه فهو ضامن لأن هذا يختلف فيه الناس فمن يحسن الركوب على السرج لا يضر به ركوبه ومن لا يحسن الركوب عليه يضر به ركوبه وإذا اعتبر التمييز كان ضامناً بالخلاف ولا أجر عليه وإذا استأجر إكناً ينقل عليه حنطته شهراً فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجواز في ذلك لأن هنا تعيين غير مفيد وكذلك استجار الحمل إلى مكة وكذلك الرجل يستأجره ليركب عليه فهو جائز وليس له أن يحمل غيره عليه فإن قيل فهو ضامن إن أصابه شيء للفرق بين الناس في الاضرار بالرجل عند الركوب عليه وكذلك القسطاط يستأجره ليخرج به إلى مكة فإن أفسح في الخلية أو القسطاط أو القبة أو عتق في التذليل فلا ضمان عليه لأن ذلك متدا وقد بينا أنه يستحق بمطابق المقد الاستعمال المتدا وإن اتخذ فيه ما طابها فهو ضامن لأنه غير متدا لأن أن يكون ذلك معداً لذلك العمل وذكر عن الحسن

رحمه الله قال لا بأس بأن يستأجر الرجل حل الذهب بالذهب. وحل الفضة بالفضة وبه
تأخذ فإن البذل بمقابلة منفعة الحل دون الدين ولا ريب بين المنفعة وبين الذهب والفضة ثم
إلى من يستأجره من الذهب والفضة وإذا كانت المقابلة غير متساوية فلا بأس بها ولا
أجر عليها كافي الثياب لأن الضرر على الحل عند اللبس يختلف باختلاف اللابس وإن قال رب
الحل أنت لبسته وقد هلك الحل قدس أبراهما من الضمان والضمان واجب له فقله مقبول
في المقابلة ويكون له عليها الأجر لأن الظاهر شاهد لرب الحل وقد أقرت هي أن الحل كان
عندها وذلك بوجوب الأجر عليها ولو استأجرته يوما إلى الليل فإن بدلها خبسته فلم يرد
عشرة أيام فلا جارة عشرة أيام فلا جارة على هذا الشرط فاسدة في القياس لجهة الممتد عليه
أو لتعلق البدل بالخطر فيما بعد اليوم وهو أن يبدو لها وتليق الاجارة بالخطر لا يجوز ولكني
أستحسن وأجيزها وأجمل عليها الأجر كل يوم بحسبه لأن هذا الشرط متعارف محتاج
إليه فإنها إذا خرجت إلى ولية أو عرس لا تدرى كم تبقى هناك فاحتاج إلى هذا الشرط لدفع
الضرر والضمان عن نفسها ثم قد بينا أن وجوب الأجر عليها عند الاستئجار والخطر قبل
ذلك فيزول ذلك عند استعمالها فهذا يلزمها الأجر لكل يوم تحبسه فيه والله أعلم

باب اجارة الدواب

(قال رحمه الله وإذا استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم بأجر مسمى فهو جائز وليس
له أن يحمل عليها غيره) لأن هذا تعيين مفيد فالتاس يتفاوتون في ركوب الدابة وليس ذلك
من قبل الثقل والخفة بل من قبل العلم والجهل فالتبيل الذي يحسن ركوب الدابة بروضها
وركوبه والخفيف الذي لا يحسن ركوبها بمقرها ركوبه فإن حمل عليها غيره فهو ضامن ولا
أجر عليه لأنه غاصب غير مستوف للمعقود عليه على ما قررنا في الثوب وإن ركب وحمل معه
آخر فسلط عليه الكراء كله لأنه استوفى للمعقود عليه بكامله وزاد فإذا سلمت سقط اعتبار
الزيادة فله كمال الاجر لاستيفاء المعقود عليه وإن عطبت بدو بلوغها المكان من ذلك الوقت
فله الأجر كله لاستيفاء المعقود عليه فإن ركوبه لا يختلف بأن يردف معه غيره أولا يردف
ووجوب الأجر باعتبار ركوبه وعليه ضمان نصف القيمة لأنه خالف حين أودف وشغل
نصف الدابة بغيره فبحسب ذلك يكون ضمانا وهذا إذا كانت الدابة تطيق اثنين فإن كان

إدخالها لا يتبين ذلك فيزداد من الجحيم في الدابة ولا بأس بالركوب في الدابة فالتاس يتفاوتون في ركوب
حاصل ركوبه وهو مأذون فيه وركوب غيره وهو غير مأذون فيه فيترزع الضمان على ذلك
تسعين وسواء من الرجل الآخر أم لا أو أنف (قال) لأن لا يؤذن لرجل في التبان
في هذا وأريت لو كان يؤذن يؤذن قبل الطعام أو بعده أو قبل الخلأ أو بعده والمسي ما بينا
أن الضرر على الدابة ليس من ثقل الراكب وخفته فلهذا يوزع الضمان نصفين (فان قيل) حين
تقرر عليه ضمان نصف القيمة قد ملك نصف الدابة من حين ضمن فيذني أن لا يلزمه نصف
الاجر (فتنا) هو بهذا الضمان لا بملك شيئا ما يشمله ركوب نفسه وجميع المسمى بمقابلة ذلك
وأنما ضمن ما شمله ركوب التير ولا أجر بمقابلة ذلك ليعتد عنه وإذا استأجرها إلى الجبنة
أو الجبنة أو ليشيع عليها رجلا أو يتقاه فهو فاسد إلا أن يسمى موضعا معلوما لأن المعقود
عليه منفعة الركوب وذلك تفاوت بحسب المسافة فإذا سمي موضعا معلوما صار مقدار المعقود
عليه به معلوما والا فهو مجهول لا يصير معلوما ما ذكره من التشبيح أو التثنية وإن تكارها من
بلد إلى الكوفة ليركبها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك
لأنه لما دخل انتهى القدر لوجود التابة فليس له أن يركبها بعد ذلك بدون إذن صاحبها ولكنه
استحسن للعرف فالظاهر أنه يبلغ المستأجر على الدابة التي تكارها في الطريق إلى منزله ولا
يتكاري لذلك دابة أخرى والمعلوم بالعرف كالشرط بالنص (الآخرى) أن الورام المتأدي
بعض الأشياء يسمى بالعرف فكذلك هذه الزيادة ورام الطريق في الاجارة فيستحق بالعرف
وكذلك لو استأجرها ليحمل متاعا فإن حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي
فإذا هو أخطأ فأراد أن يحمله ثانية إلى منزله فليس له ذلك لأن المستحق بالعرف قد انتهى
حين حط رحله وقال هذا منزلي فبعد ذلك هو مدعي في قوله قد أخطأت فلا يقبل قوله
ولأن الورام كان مستحقا له لكيل يحتاج إلى حط رحله ونقله إلى دابة أخرى وقد زال ذلك
المسمى حين حط رحله وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة يركبه إلى الحيرة ذاهبا وجائيا فله
أن يبلغ عليه إلى أهله بالكوفة إذا رجع كما لو تكارى من الكوفة إلى الحيرة فأما إذا تكارى
دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة إلى الكائنة ذاهبا وجائيا فأراد أن يتنقل في رجعت
إلى أهله لم يكن له ذلك وإنما له أن يرجع إلى الموضع الذي تكارى عند الدابة لأن الاستحسان
في الفصل الأول كان للعرف ولا عرف فباتكارها في المصر من موضع إلى موضع فيؤخذ

رحمه الله قال لا بأس بأن يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه
 تأخذ فإن البديل بمقالة منفعة الحلي دون البين ولا ريب بين المنفعة وبين الذهب والفضة ثم
 الحلي عين متمتع به واستجاره متناه فيجوز وإذا شرط أن تأبسه فالبس غيرها ضمن ولا
 أجر عليها كما في الثياب لأن الضرر على الحلي عند لبس مختلف باختلاف اللباس وإن قلدر
 الحلي أنت لبسته وقد هلك الحلي فقد أبرأها من الضمان والضمان واجب له قوله مقبول
 في إقامته ويكون له عليها الأجر لأن الظاهر شاهد لرب الحلي وقد أقرت هي أن الحلي كان
 عندها وذلك يوجب الأجر عليها ولو استأجرته يوما إلى الليل فإن بدلها بخبسته فلم يرد
 عشرة أيام فالأجرة عشرة أيام فالأجرة على هذا الشرط فاسدة في القياس لجهالة المتعبد عليه
 أو لتعلق التبدل بالخطر فيما بعد اليوم وهو أن يبدو لها وتطبق الأجرة بالخطر لا يجوز ولكن
 استحسن وأجبرها وأجعل عليها الأجر كل يوم بحسبه لأن هذا الشرط متعارف محتاج
 إليه فإنها إذا خرجت إلى ولية أو عرس لا تدري كم تبقى هناك فتحتاج إلى هذا الشرط لدفع
 الضرر والضمان عن نفسها ثم قد بينا أن وجوب الأجر عليها عند الاستئجار بالخطر قبل
 ذلك فيزول ذلك عند استعمالها فهذا يلزمها الأجر لكل يوم تحبسه فيه والله أعلم

باب اجارة الدواب

(قال رحمه الله وإذا استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم بأجر مسمى فهو جائز وليس
 له أن يحمل عليها غيره) لأن هذا تعيين مفيد فالتاس يتفاوتون في ركوب الدابة وليس ذلك
 من قبل النقل والخفة بل من قبل العلم والجهل فالثقل الذي يحسن ركوب الدابة بوضعه
 ركوبه والخفيف الذي لا يحسن ركوبها يقرها ركوبه فإن حمل عليها غيره فهو ضامن ولا
 أجر عليه لأنه غاصب غير مستوف للمعقود عليه على ما قررنا في الثوب وإن ركب وحمل معه
 آخر فسلمت فليته الكراهة كله لأنه استوفى للمعقود عليه بكامله وزاد فإذا سلمت سقط اعتبار
 الزيادة فله كمال الأجر لاستيفاء المعقود عليه وإن عطبت به بلوغها المكان من ذلك الوقت
 فله الأجر كله لاستيفاء المعقود عليه فإن ركوبه لا يختلف بأن يردف معه غيره أو لا يردف
 ووجوب الأجر باعتبار ركوبه وعليه ضمان نصف القيمة لأنه خالف حين أودف وشتمل
 نصف الدابة بغيره فبحسب ذلك يكون ضامنا وهذا إذا كانت الدابة تطيق اثنين فإن كان

يحمل اثنين لا تطيق ذلك فهو ضامن لجميع قيمتها لأنه متلف لها وأما إذا كانت تطيق فالتلف
 حصل بركوبه وهو مأذون فيه بركوب غيره وهو غير مأذون فيه فيتوزع الضمان على ذلك
 نصين وسواء كان الرجل الآخر أثقل منه أو أخف (قول) لأنه لا وزن لرجل في الثياب
 في هذا رأيت لو كان يوزن أو يوزن قبل الطعام أو بعده أو قبل الخلاء أو بعده والمسمى ما بينا
 أن الضرر على الدابة ليس من ثقل الراكب وخفته فلهذا يوزع الضمان نصين (فإن قيل) حين
 تقرر عليه ضمان نصف القيمة فقد ملك نصف الدابة من حين ضمن فيبني أن لا يلزمه نصف
 الأجر (قنا) هو بهذا الضمان ملك شيئا مما يشغله بركوب نفسه وجميع المسمى بمقابلة ذلك
 وانما يضمن ما يشغله بركوب الغير ولا أجر بمقابلة ذلك ليدفع عنه وإذا استأجرها إلى الجاية
 أو المجازة أو ليشيع عليها وجلأوا يتلقاه فهو فاسد الآن يسمى موضعا معلوما لأن المعقود
 عليه منفعة الركوب وذلك تنحوت بحسب المسافة فإذا سمي موضعا معلوما صار مقدار المعقود
 عليه به معلوما والافهم مجهول لا يصير معلوما ما ذكره من التشيع أو التقيع وإن تكاثر امان
 بل إلى الشكوة ليركبها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا في القياس ليس له ذلك
 لأنه لما دخل انتهى البدق لوجود النية فليس له أن يركبها بعد ذلك بدون إذن صاحبها ولكنه
 استحسن للعرف فالظاهر أنه يتبلغ المستأجر على الدابة التي تكاثرها في الطريق إلى منزله ولا
 يتكاري لذلك دابة أخرى والمعلوم بالعرف كالشروط بالنص (الأنرى) أن الورام المتأدق
 بعض الأشياء يسمى بالعرف فكذلك هذه الزيادة ورام الطريق في الاجارة فيستحق بالعرف
 وكذلك لو استأجرها ليحمل متاعا فإن حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا بمنزلي
 فإذا هو أخطأ فأراد أن يحمله ثانية إلى منزله فليس له ذلك لأن المستحق بالعرف قد انتهى
 حين حط رحله وقال هذا بمنزلي فيمد ذلك هو مدعى في قوله قد أخطأت فلا يقبل قوله
 ولأن الورام كان مستحقا له لكيلا يحتاج إلى حط رحله ونقله إلى دابة أخرى وقد زال ذلك
 المعنى حين حط رحله وكذلك لو تكاثر حملا من الكوفة بركبه إلى الحيرة ذاهبا وجائيا فله
 أن يبلغ عليه إلى أهله بالكوفة إذا رجع كما لو تكاثر من الكوفة إلى الحيرة فأما إذا تكاثر
 دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة إلى الكنانة ذاهبا وجائيا فأراد أن يتبلغ في رجعت
 إلى أهله لم يكن له ذلك إنما له أن يرجع إلى أهله عند الدابة التي تكاثرها عند الدابة لأن الاستحسان
 في الفصل الأول كان للعرف ولا عرف في تكاثرها في المصر من موضع إلى موضع فؤخذ

فيه بالقياس وربما يكون من ذلك الموضع الى منزلة من المسافة مثل ماسى أو أكثر ولا يستحق على سبيل الورام مثل المسمى في المقد أو فرفه يقال له كما كثرت من هذا الموضع الى الموضع الذى - حيث فأكثر الدابة من هذا الموضع الى منزلتكم وان استأجرها الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختصوا رددت الاجارة لجهة المقود عليه وان حمل عليها أو ركبا الى ذلك المكان فليسمى استعجلا لان التبيين فى الانتهاء كالتميين فى الابتداء وقد قررنا هذا فى النوب وكذلك لو استأجر عبدا ولم يسم ما تستأجره له واذا سعى ما يعمل على الدابة فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه وقد ينشأ فى كتاب الدارية فالاجارة فى ذلك كله قياس الدارية الا ان فى كل موضع ذكرنا هناك أنه لا يصير ضامنا فالاجر واجب عليه هنا وفى كل موضع ذكرنا هناك أنه يكون ضامنا فلا اجر عليه هنا لانه غاصب غير مستوف للمقود عليه فان المقصود عليه يختلف باختلاف المحمول وان اختلفا فقال رب الدابة أكره منك من الكوفة الى القصر بشرة درهم وقال المستأجر انى الى بغداد بشرة درهم ولم يركبها غائبا وتراد لان الاجارة فى احتمال الفسخ قبل استيفاء المنفعة كالبيع فالنقص الوارد بالتخالف فى البيع يكون واردا فى الاجارة وان أقام البيئة فى قول أبى حنيفة الاول رحمه الله يقضى بالكوفة الى بغداد بخمسة عشر درهما وهو قول زفر رحمه الله ثم رجع وقال الى بغداد بشرة درهم وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله وجه قوله الاول أن رب الدابة أثبت بيئته المقد من الكوفة الى القصر بشرة درهم فوجب القضاء بذلك بيئته والمستأجر بيئته أثبت المقد من القصر الى بغداد بخمسة دراهم فوجب قبول بيئته على ذلك فاذا علمنا باليتين كانت له من الكوفة الى بغداد بخمسة عشر درهما وجه قوله الآخر أنهما اتفقا على مقدار الأجر وانما اختلفا فى مقدار المقود عليه فالمستأجر ثبتت الزيادة فى ذلك فسكانت بيئته أولى بالقبول كما لو أقام المستأجر البيئة أنه زاده فذهب الاجير فى السكراه الى مكة وان تكارى دابة بسرج ليركب عليها فحمل عليها إكافا فركبها فهو ضامن بقدر ما زاد وفى الجامع الصغير قال هو ضامن جميع قيمتها فى قول أبى حنيفة رحمه الله وفى قولهما يضمن بقدر ما زاده وجه قولهما أن الحار يركب تارة بسرج وتارة بأكاف والتفاوت بينهما من حيث الثقل والخفة ما كان فى كل واحد منهما عادة وفى مثله الضمان بقدر الزيادة كما قال استأجرها ليحمل عليها عشرة غنائم خبطة فحمل عليها أحد عشر غنوما وأبو حنيفة رحمه الله

يقول الاختلاف هنا فى الجنس من حيث أن الإكاف يأخذ من ظهر الحار الموضع الذى لا يأخذه السرج فهو نظير مالوا استأجر دابة ليحمل عليها خبطة فحمل عليها ثوبا أو حطبا أو ضيعة أن التفاوت ليس من حيث الثقل والخفة ولكن لان الحار الذى لا يألف الإكاف يضرمه الركوب بأكاف وربما يجرحه ذلك فيكون مخالفا فى الشكل كالحمل عليها مثل وزن الخبطة حديدًا وكذلك لو تزغ عن الحار سرجه وأسرجه بسرج برذون لانسرج بمثله الحار فهو بمنزلة الإكاف وان أسرجه بسرج مثله أو أخف لم يضمن لان التبيين اذا لم يكن مفيدا فلا ينعذر وكذلك ان استأجره بأكاف فلو كنهه بأكاف مثله أو أسرجه مكان الإكاف لان السرج أخف على الحار من الإكاف فلا يكون خلافا منه ولو تكسارى حمارا فأسرجه ثم ركب فيه فهو ضامن له لانه حمل عليه السرج بنير اذن صاحبه فكان مخالفا فى ذلك قال مشايخنا رحمهم الله وهذا على أوجه فان استأجره من بلد الى بلد لم يضمن اذا أسرجه لان الحار لا يركب من بلد الى بلد عادة الا بدرج أو أكاف والتاب بالعرف كالتاب بالشرط وان استأجره ليركبه فى المصر فان كان من ذوى الميثاق فكذلك الجواب لان مثله لا يركب فى المصر عربانا وان كان من العوام الذين يركبون الحار فى المصر عربانا فحينئذ يكون ضامنا اذا أسرجه بنير شرط واذا استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم تجاوز بها ذلك المكان ثم رجع فمطبت الدابة فلا ضمان عليه فى قول أبى حنيفة الاول رحمه الله ثم رجع فقال هو ضامن مالم يذهبها الى صاحبها وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله وجه قوله الاول أنه كان أميناً فيها فاذا ضمن بالخلاف ثم عاد الى الوفاق عاد أميناً كالودع وجه قوله الآخر أنه بعد ما صار ضامنا بالخلاف لا يبرأ الا بالرد على المالك أو على من قامت يده مقام المالك وبالمستأجر بد نفسه لانه يسكبها لهمة نفسه كالستبر فلا تكون يده قائمة مقام يد المالك فلا تبرأ عن الضمان وان عاد الى ذلك المكان لانه ينفع بها نفسه فى ذلك المكان بخلاف الودع فثبت يده قائمة مقام يد المالك وقد طعن عيسى رحمه الله فى هذا فقال يد المستأجر كيد المالك بدليل أنه يرجع بما يلحقه من الضمان على المالك كالودع بخلاف الستبر وبدليل أن مؤنة الرد على المالك فى الاجارة دون الدارية ولكننا نقول يرجع به الضمان للضرورة التمكن بسبب عقد المعاوضة وذلك لا يدل على أن يده ليست يده نفسه كالستبر يرجع بضمان الضرر فكذلك مؤنة الرد عليه ماله من المنفعة فى الثقل فاما يد المستأجر يده نفسه ولا ضمان على هذا السلام ما تقدم أن نثرا انما استأجرت

نوب صيانة لئلا يفسد بالليل كانت ضامته ثم اذا جاء النهر برئت من الضمان وبدها يد نفسها ولكننا نقول هناك الضمان عليها بالابس لا بالامساك لان لما حاق الامساك ليلا ونهارا واللبس الذي لم يتناول المقد لم يبق اذا جاء النهر وهنا الضمان على المستأجر بالامساك في غير المكان المشروط (الآثرى) أنه لو جاوز بها ذلك المكان ولم يركبها كان ضامنا ولو حبسها في المصر أيا ما لم يركبها كان ضامنا والامساك لا ينعدم وان عاد الى ذلك المكان مادام يمكنها لمنفعة نفسه ثم الكلام في التفصيل بينا اذا استأجرها ذاهبا وجائيا أو ذاهبا لاجائيا قد تقدم في المارئة فهو مثله في الاجارة ولو لم يجاوز المكان ولكنه ضربها في السير أو كبحها بالجمام فطفت فهو ضامن الا ان يأذن له صاحبها في ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله وقول أبو يوسف ومحمد رحمه الله يستحسن أن لا يضمنه اذا لم يتم في ذلك وضرب كما يضرب الناس الحمار في موضعه لانه يملك القد يستفيد الاذن فيها هو متاد والضرب والكبح بالاجام في السير متاد وربما انتفاء الدابة الا به فيكون الاذن فيه ثابتا بالعرف ولو أذن فيه نصا لم يضمن المستأجر به فكذلك اذا كان متاد فالقياس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله لانه ضربها بغير اذن مالكها وذلك تمد موجب للضمان ويان أن المستحق له بالمقد سير الدابة لا صفة الجودة فيه وهو لا يحتاج الى التفريق والكبح في أصل تسيير الدابة وانما يستخرج بذلك منها نهاية السير والجودة في ذلك وثبت الاذن بمقتضى المقدم فيفتقر على المستحق بالمقد توضيحه أنه وان أبيع له الضرب فانما أبيع لمنفعة نفسه فان حق المالك في الآخر يتبرر بدونه ومثله يقيد بشرط السلامة كتنزير الزوج زوجته وروى الرجل الى الصيد ومشبه في الطريق مباح شرعائهم بتقيد بشرط السلامة بخلاف ما اذا أذن له المالك فيها نصا فان بعد الاذن فله كفعل المالك وان استأجرها ليحمل عليها متاعا ساء الى موضع معلوم فأجرها بمثل ذلك باكثر مما استأجرها لم يطب له الفضل الا أن يزيد معها حبل أو جوالق أو لجاما فيخذه يحمل زيادة الاجر بأزاء ما زاد ولو علقها لم يطب له الفضل له لان العلف ليس بمن يتنفع به المستأجر اجمل الزيادة بمقابلته وان استأجرها بغير لجام فألجها أو بلجام فترعه وأبدله بلجام آخر مثله فلا ضمان عليه لان اللجام لا يضرب بالدابة وانما ينفذها من حيث أن السير يخفف به عليها فلم يكن هذا خلافا من المستأجر الا اذا ألجها بلجام لا بلجام مثابه فيخذه يكون مخالفا ضامنا واذا استأجر دابة لحولة فساق رب الدابة فتمت فسهط الحولة وسدت وصاحب

المتاع يمتن مع رب الدابة أو ليس معه للمكاري ضامن لان المكاري أجبر مشترك والتلف حصل بجنابة يده وكذلك لو انقطع حبله فسقط الحمل فهذا من جنابة يده لانه لما شده بحبل لا يخلقه كان هو المسقط للحمل ولو طمرت السماء فقد سقط الحمل أو أصابت النسيم فقد أوسق من ظهر الدابة فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو ضامن في قول من يضمن الاجير لان التلف حصل لا بفسطه علي وجه يمكن التحرز عنه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله قال اذا كان صاحب الحمل معه فسرق لم يضمن المكاري لان الحمل في يد صاحبه والاجير المشترك انما يصير ضامنا عندهما باعتبار يده فاما دام المتاع في يد صاحبه لم يضمن الاجير اذا تلف بغير فعله فان حمل عليها عبدا صغيرا فساق به رب الدابة فتمت وعطب اليد فلا ضمان عليه لان هذا جنابة ولا يشبه هذا المتاع ومعنى هذا الكلام ان ما يجب من الضمان بالتلف النفوس ضمان الجنابة وضمان الجنابة ليس من جنس ضمان المقد (الآثرى) أنه يجب على الماظة مؤجلا ووجوب الضمان على الاجير المشترك فيما جنت يده باعتبار المقد فلا يارمه ما ليس من جنس ضمان المقد فاما ضمان المتاع من جنس ضمان المقد حتى يكون عليه حالا دون الماظة وبيان هذا الكلام ان على أحد الطريقين يقيد العقل بصفة السلامة بمقتضى عند الماظة وعلى الطريق الآخر العدل مضمون عليه لا يقابل بدل مضمون ففرقنا أن الضمان على الطريقين باعتبار المقد وكذلك لو حمل عليها صاحب المتاع وركبها فساقها رب الدابة فتمت فعطب الرجل وأفسد المتاع لم يضمن رب الدابة شيئا أمالانه لا يضمن نفس صاحب المتاع لان ذلك ضمان الجنابة ولا يضمن المتاع لان متاعه في يده متناه أن العمل فيه يصير سلبا يشبه فيخرج من ضمان رب الدابة واذا تكارى من رجل دابة شهرا بشرة دراهم على أنه متى ما بداله من ليل أو نهار حابة ركبها لا يضمنه مع إيمان كنه سعى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يكن سعى مكانا فالاجارة فاسدة لان المقود عليه لا يصير معلوما ببيان المدة اذا لم يكن الركوب مستغرقا بجميع المدة وانما يصير معلوما ببيان المكان فالمرسين ذلك لا يجوز وان تكارها يوما يقضى حوائجهم في الممر فهو جائز لان الركوب هنا مستدام في المدة المذكورة ولان نواحي مصر في حكم مكان واحد ولهذا جاز عقد السلم اذا شرط الاغناء في المصر وان لم يكن موضعا متناه فاذا كان نواحي الممر ركبان واحد كان له أن يركب الى أي نواحي الممر شاء اه الحائزة ونحوها لان المقار من فناء المصر وليس له أن يسافر عليها لانه

استأجر هالار كوب في مصر وان تكارها الى واسط بملها ذاهبا وجائيا فركها حتى أتى واسط
فلما رجع حل عليها رجلا معه فطبت ففعل به أجر مثلي في الذهاب لان الاستئجار بملها فاسد
لجملة الاجر وقد استوفى منفعا بمقد فاسد ففعل به أجر مثلي في الذهاب ونصف أجر مثلي في
الرجوع لانه استوفى في الرجوع منفعة نصفها وهو ماشئها بر كوب نفسه فلذلك يلزمه نصف
أجر المثل وقد ذكر قبل هذا في الاجارة الصحيح أنه اذا ركبا وأردف ففعل به جميع المسمى
ومن أحبا رجه الله من قول لان في الاجارة الصحيحة يجب الاجر بمجرد التمكن وفي
القاسد لا يجب الاجر الا باستيفاء المنفعة ولهذا يلزمه بقدر ما استوفى (قال) رضي الله عنه
وهذا ليس بقوى عدي في الموضعين جميعا فالتمكن من الاستيفاء يجب أجر المثل وفي القاسد
الصحيح لا يتبر التمكن فيما شغل بر كوب غيره ولكن الصحيح أنه لا فرق في الحقيقة انما
يجب أجر انثل بحسب ما استوفى من المنفعة فيضاعف أجر مثلي اذا أردف فاذا أوجبتا عليه
نصف أجر مثلي فقد أوجبتا من أجر انثل جميع ما يلزمه ركوبه وكذلك عند صحة العقد فان
جميع المسمى هناك بمقابلة ركوبه فهو نظير نصف أجر المثل هنا ثم يكون ضامنا نصف قيمة
الدابة وان حل عليها متاعا معه فهو ضامن بقدر ما زاد لانه يخالفه في ذلك ويجب ما عافها
به لانه عليها باذن صاحبها فيستوجب الرجوع به عليه ويكون قصاصا بما استوجب عليه
صاحبها من الاجر وان تكارى دابة عشرة أيام كل يوم يدرهم فحبسها ولم يركبها حتى ردها يوم
الماشر قال يسع صاحبها أن يأخذ الكراء وان كان يعلم أنه لم يركبها لانه أتى بما يستحقها بما
هو المستحق عليه بالقدن وهو تسليم الدابة اليه وتمكينها من ركوبها في المدة فيطبخ له الاجر
كالمرأة اذا سلمت نفسها الى زوجها طالب لها جميع الصداق وان كانت تعلم أن زوجها لم
يظاها وان تكارى بخيوما واحدا فلا أجر عليه فيها حبسها بعد ذلك وان أفق عليها فهو مطروح
في ذلك الا أن يكون بامر صاحبها ولو تكارى دابة لعروس تزف عليها الى بيت زوجها
فحبس الدابة حتى أصبح ثم ردها ولا يركب فلا كراء عليه لانه لم يوجد تسليم الموقوف عليه
فالموقوف عليه خطوات الدابة في الطريق لنقل العروس وذلك لا يوجد عند حبس الدابة في
البيت وان حملوا عليها غير العروس فان تكارها العروس بغيرها فهو ضامن ولا كراء عليه
لانه غاصب مخالف وان تكارها العروس بغير عينا فلا ضمان عليه وعابه الكراء استحسانا
لان المستحق بانعمده استوفى وتيسير في التيسير فانيس في التيسير وان تكارها على

أن يركب مع فلان يشبهه فحبسها من غدوة الى انصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج
فرد الدابة عند الظهر فان كان حبسها قدر ما يحبس الناس فلا ضمان عليه وان حبسها أكثر
من ذلك فهو ضامن لاسا كإيما في غير المكان المشروط الا أن قدر ما يحبس الناس صار
مستثله بالدرف ولا أجر عليه في الرجوع لانه لم يستوف الموقوف عليه فالموقوف عليه خطوات
الدابة في الطريق ولا يوجد ذلك اذا حبسها في الممر ولان صاحب الدابة متمكن من أن يسير
الدابة معه الى الطريق وان ركبها بسند المجلس فلا أجر عليه أيضا لانه صار ضامنا بالخلاف
فيكون كالنصاب لا يلزمه الاجر اذا عطبت لاستئجار ملكه فيها الى وقت وجوب الضمان عليه
وان تكارى دابة بغير عينا الى حلوان فتجرت في الطريق وضعت من حمل الرجل لاجل
الولادة ففعل المكارى أن يأتي بدابة أخرى تحمله ومتاعه لانه التزم بالمقد العمل في ذنبه
ففيه الوفاء بالتزم (الا ترى) أن هذه الدابة لو هلكت كان عليه أن يأتي بأخرى فذلك اذا
ضمت الآن يكون الكراء وقم على هذه بينهما فحينئذ الموقوف عليه متاعها ولا يتأتى استيفاء
ذلك من دابة أخرى بل يكون عذرا في فسخ الاجارة وان تكارى ثلاث دواب ثم أن وب
الدواب أجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستكرى الدواب في
أيديهم فان كان باع من عنده فبيعه جائز وانقصت الاجارة على رواية هذا الكراء وقد بيناه
وان باع من غير عنده فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عنده وجوب استحقاق
المنافع له واليد في العين بذلك العقد الا أن ما وجدته في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى
يخضر رب الدواب لان يد المستعير ليس بيد الموصومة وما وجدته في يد الموهوب له فهو
خصم فيها لانه يدعى ملك عنها فيكون خصما لمن يدعي حقا فيها وأما الاجارة فالمستأجر أحق
بها حتى يستوفي الاجارة وهذا جواب مهم فانه لم يبين أي المستأجرين أحق بها فني
أصحابنا رحمهم الله من يقول مراده الاول والثاني يكون خصما له لان الاول يدعى ما يزعم
الثاني أنه له فيكون خصما له في ملكه ولكن الاصح أن المستأجر الثاني لا يكون خصما
للاول حتى يخضر رب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك عينا لنفسه ولو تكارى
غلاما ودابة الى البصرة بشرة دراهم ذاهبا وجائيا وقد شرط لهم درهما الى الكوفة فأبى
الغلام ونفقت الدابة ففعل من الاجر بحسب ما أصاب من خدمة الغلام وركوب الدابة
لانه لا يرفى الموقوف عليه بذلك القدر ثم انقدم تمكنه منه استيفاء ما بقي من الملال والبراق وقد

كان أمينا فبهما ولا ضمان عليه وان استأجر الدابة وحدها وقال المكاري استأجر غلاما في
 كى تبطل وتبيع الدابة وأجره على وأعطاه نفقة ينفق على الدابة فعدل المتأجر وسرقت
 النفقة من التلام فان أقام المتأجر البيعة أنه استأجر التلام وأمر التلام بالتبض لزم المكاري
 النفقة صاعت أولم تضع والا فلا شيء عليه لانه في استئجار التلام وكيل صاحب الدابة
 ولقد أثبت البيعة فبطل كأن صاحب الدابة استأجره بنفسه ثم التلام وكيل المكاري في قبض
 النفقة منه فانراه بالتبض كاتفرار صاحب الدابة ولو تكاراه الى بنداد بشره دراهم وأعطاه
 الاجر قلنا بلغ بنداد رد عليه بعض الدراهم وقال هي زبوف أو استوفه فاقول قول رب
 الدابة في ذلك ان لم يكن أقر بشي لانه ينكر استيفاء حقه وان أقر قبض الدراهم فاقول
 قوله فيما يزعم أنه زبوف لان زبوف من جنس الدراهم فلا يصير به متافضا ولا يقبل قوله
 فيما يزعم أنه استوفى لانه متافض في كلامه فالستوف ليس من جنس الدراهم وان كانت أقر
 باستيفاء الاجرة أو باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فلا قول له بعد ذلك فيما يدعى لكونه
 متافضا واذ مات المكاري في الطريق فاستأجر المستكرى رجلا يقوم على الدابة فالأجر
 عليه وهو متطوع في ذلك فهو كما لو اتفق على الدابة وان نفقت الدابة في الطريق ففيله
 من الكراء بقدر ماساروا والقول في ذلك قوله لانهما تصادقا على أنه ليستوف جميع المقود
 عليه وانما اختفا في مقدار ما استوفى أو في مقدار ما لزمه من الاجر فرب الدابة يدعى
 الزيادة والمستكرى ينكر لذلك وان تكارى دابتين احدهما الى بنداد والاخرى الى حلوان
 فان كانت التي الى بنداد بينهما والتي الى حلوان بينهما جاز العقد لان المقود عليه معلوم وان
 كانت بنير عينها لم يجز لهالة في المقود عليه علي وجه ينفى الى المنازعة وعليه فيما ركب
 أجر مثله ولا ضمان عليه اعتبارا للعقد القاسم بالمازلة ان تكاري بغلا الى بنداد فأراد
 المكاري أن يحمل متاعا له أو لغيره بكراء مع متاع فليستكرى أن يمتنه من ذلك لان
 بالمد استحق منافعه وقام هو في ذلك مقام المالك والمالك مقام الاجنبي فان حمله وبلغ الدابة
 بنداد لم يكن للمستكرى أن يحبس عنه شيئا من الاجر لذلك لانه حصل مقصوده بكأله
 واستوفى ما استحقه بالعقد فاذا اختلف المؤجران في مقدار الكراء فالقول قول المتأجر لانهما
 يدعيان عليه الزيادة وبمد استيفاء النفقة عند الاجارة لا يحتمل الفسخ فكان القول قول
 المنكر للزيادة وان أقام المؤجران البيعة فلكل واحد منهما نصف ما شهد به شهوده لان

كل واحد منهما يثبت حق نفسه وحق صاحبه ويثبت كل واحد منهما على إيجاب حقه أولى
 بالقبول ولان كل واحد منهما مكذب بيعة صاحبه فلا تكون تلك البيعة حجة في نصيبه
 وان تكاراهما على أنه بالخيار ساعة من نهار فركبها على ذلك ففطيت ففيله الأجر ولا ضمان
 عليه لان ركوبه اياها في مدة خياره دليل الرضا منه بسقوط الخيار فانه مستوف للمقود
 عليه متلف فزعمه الاجر بقدر ما استوفى ولا ضمان عليه كما لو لم يكن في العقد خياره وان
 كان الخيار لصاحب الدابة فالمستكرى ضامن لما ولا أجر له لانه غاصب في ركوبها قبل أن
 يتم رضی صاحبها به فاذا شرط الخيار بدم تمام الرضا ولو تكارى حمارا بطعن عليه فأوثقه
 في الرحا وساقه الاجر ففسد عليه الاجر حتى عطب من عمله فالأجير ضامن لانه متلف له
 بالنصف في سيرة ولم يكن مأمورا بذلك من جهة المتأجر ليتنقل فله اليه فلهذا لا شيء على
 المتأجر منه وان استأجر نورا بطعن عليه كل يوم عشرة أفقره فوجده لا يطعن الا خمسة
 أفقره فالمتأجر بالخيار لانه يغير عليه شرط عقده فاذا شاء أبطل الاجارة عليه فيما بقي عليه
 وفيما عمل من الطعن بحساب ما عمل من الايام ولا يحيط عنه من ذلك شيئا لان المقود عليه
 منفعة الثور في المدة وقد استوفى ذلك واشترط عشرة أفقره في كل يوم ليس ليراد المقدر على
 العمل بل لبيان جلالة الثور في عمل الطعن فلهذا لا ينقص عنه شيء من الاجر فيما عمل من
 الايام ولو تكارى دابة الى بنداد فوجدها لا تبصر بالليل أو جرحا أو عثورا أو تمض فان
 كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحساب ماسار لانه
 استوفى للمقود عليه بقدره وان كانت بنير عينها فله أن يلغه الى بنداد على دابة غيرها لانه
 التزم العمل في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة لان دعوى المتأجر العيب
 غير مقبولة الا بحجة ولو تكارى بعيرا يعمل عليه عملا على النصف (قال) كان أبو حنيفة رحمه
 الله يقول اذا كان ينقل الحمل على البعير فالأجر كله لصاحب البعير لانه بدل منفعة بعيره
 والمذفرع اليه نائب عنه في الاكراء وللاذى يعمل عليه أجر مثله على صاحب البعير لانه ابتنى
 عن منافعه عوضا وقد سلمت منافعه لصاحب البعير ولم يسلم له العوض بمقابلته فله أجر المثل
 له وان كان الرجل يعمل على المتاع لبيعه فما اكتسب عليه من شيء فهو له لانه عامل لنفسه
 فيما اكتسب بالبيع والشراء وعليه أجر مثل البعير لان صاحب البعير ابتنى عن منافعه بعيره
 عوضا ولم يسلم له ذلك رجل تكارى غلاما ليذهب له بكتاب الى بنداد فقال الغلام قد

ذهبت بالكتاب وقال الذي أرسل اليه الكتاب لم يأتي به فبلى اللام البينة على ما يدعي لانه
بدعي اقام المقود عليه وان اقام البينة أنه قد دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالتات
بافراق المصم وله الأجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيت
أجرة عشرة دراهم فبلى البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي بدعي افاء الأجر وان
أقام اللام البينة أنه قد أتى بشداد بالكتاب فلم يجد الرجل له الأجر لانه أتى بما استحق
عليه وهو قطع المساءة الى بشداد مع الكتاب كما أمر به ثم ان كان استأجره ليذهب بالكتاب
ورأتى بالجواب أنه أجر حصه الذهاب دون الرجوع لانه في الرجوع غير يمثل أمره ولا عامل
له حين لم يكن الجواب معه واذا عاد بالكتاب حين لم يجد الرجل فلا أجر له في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ورحمهما وقال محمد رحمه الله لما شخص الذهاب من الأجر لانه في الذهاب
عامل له كما أمر به فقرر حقه في الأجر بقدره كما لو ترك الكتاب هناك عند أهل من
أرسل اليه وهذا بخلاف ما اذا استأجره ليحمل طعاما الى بشداد فحمله ثم عاد به لان
استحقاق الأجر هناك ينقل الطعام من مكان الى مكان وقد نقص ذلك حين عاد بالطعام فلم
يقب تسليم شيء من المقود عليه وهنا الأجر له بقطع المسافة اذ ليس للكتاب حل وموثة
فلا يصير بالرجوع ناصعا عمله سواء عاد بالكتاب أو لم يد وأبو حنيفة وأبو يوسف ورحمهما
الله يقولان شيء من مقصود الامر لم يحصل بفسله فلا يستوجب الأجر عليه كما لو ذهب من
جانب آخر ويان ذلك أن مقصود الامر أن يصل الكتاب الى المرسل اليه ويوصل الجواب
اليه وحين عاد بالكتاب صار الحال كما قبل ذهابه من حيث أن شيئا من مقصود الامر غير
حاصل فاما اذا ترك الكتاب هناك فبعض مقصوده حاصل لان المكتوب اليه اذا حضر وقت
علي ماني الكتاب وبعث بالجواب على يد غيره فله حصول بعض المقصود هناك أو زمانا حصه
الذهاب من الأجر رجل تَكَارَى دابة الى مكان ملو ولم يقل أو كرها يبرج ولا كما كان جَاء
بها المسكاري عريانة فركها يبرج أو كما فطعت (قال) ان كان ركب في ذلك الطريق مثل
تلك الدابة كان أو يبرج فلا ضمان عليه وان كانت لا تركب الا يبرج فركب با كما فهو
ضامن لانه يطلق المقد يستحق استيفاء المقود عليه على الوجه المتعارف فاذا خالف ذلك صار
ضامنا ولو تَكَارَى من الفرات الى جنى (وجنى) نيلتان بالكوفة ولم يسم أي القليتين هي أو
الى الكنانسة ولم يسم أي الكنانسين أو الى بحيلة ولم يسم أيها هي الظاهرة أو الباعنة فبلى

أجر مثله لان المقود عليه مجرول فكان المقد فاسدا واستيفاء المنفعة يحكم اللام البينة بوجوب
أجر المثل ومثله مجازا اذا تَكَارَى الى السهلة ولم يبين أي السهلين هي سهلة قوت أو سهلة
أمير أو تَكَارَى الى حسون ولم يبين أي القريتين وتو تَكَارَى عبدا مأذونا أو غير مأذون بنسبت
ما يكتسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة لجهالة الأجر ولانه جعل الأجر بعض ما يحصل
بفسله فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا أو استأجره من مولاه وان
كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاه فان عطب اللام كان ضامنا لقبته لانه غاصب له
حين استعمله بغير إذن مولاه ولا أجر عليه لانه ملكه بالغبان من حين وجب عليه الضمان
وان سلم فبلى الأجر استحسانا وفي التيسر لا أجر عليه لانه غاصب له ضامن وجه الاستحسان
ان المقد الذي يشره العبد بتخص منفعة اذ سلم من العمل لانه ان اعتبر وجب الاجروان
لم يعتبر لم يجب شيء وللعبد المحجور عليه غير ممنوع مما يختص منفعة قبول الهبة والصدقة لان
عقد اكتساب محض اذا سلم من العمل فهو كالاختطاب والاصطيد اذا يشره العبد بغير
إذن مولاه وهذا لان المحجر لدفع الضرر عن المولى وفيها لا ضرر عليه لاحجر وان تَكَارَى
الى بشداد على ان يلقه البها فله رضاه فله البها فقال رضائي عشر درهما فله أجر. ثلها لجهالة
الأجر عند المقد واستيفاء المنفعة بقدر فاسد الا أن يكون أجر المثل أكثر من عشرين
درهما فلا يزداد عليه لانه رضي بهذا المقدار وأبرأه عن الزيادة وان تَكَارَى بمثل ما يكرى به
أصحابه أو بمثل ما يكرى به الناس فبلى أجر مثله لان المسمى مجرول فالتاس يتفاوتون في
ذلك فن يبين مسامح ومستعفى. وان تَكَارَى دابة من الكوفة الى مكان معلوم من فارس
بدرهم أو دنانير فبلى نقد الكوفة ووزنها لان السبب المرجع للأجر هو النقد وان تأخر
الرجوع الى استيفاء المقود عليه والنقد كان بالكوفة فينعرف مطلق التسمية الى وزن
الكوفة وتقدها وهذا لان عمل الراف في تقييد مطلق التسمية والتسمية عند المقد لا عند
استيفاء المنفعة فلهذا يعتبر مكان المقد فيه وان تَكَارَى الى فارس ولم يسم مكانا معلوما منها
فالمقد فاسد لجهالة المقود عليه فقد سعى ولاية مشتملة على الامصار والقرى فاذا لم يبين
موضعا منها فالمنازعة تتمكن بينهما من حيث أن المكاري يطالبه بالركوب الى أدنى ذلك
الموضع وهو يريد الركوب الى أقصى تلك الولاية ويمنع كل واحد منهما مطلق التسمية
ومثله في ديارنا اذا تَكَارَى دابة الى فرغانة أو الى سمد وان تَكَارَى الى الري ولم يسم

مدينها ولا رستا قابتة فالقد فاسد أيضا وروى هشام عن محمد ركبها الله أن الله جازئ
وجعل الري اسما للمدينة خاصة بمنزلة ما لو تكارها الى سمرقند أو أوزجند ولكن في ظاهر
الرواية قال اسم الري ينادون المدينة وتواحيها فانما بين المقصد يمكن جملة فيه تشبيهي
المنافعة فان ركبها الى أدنى الري فله أجر مثله لا يزداد على ماسي لان المكاري رضي بالمسي
الى أدنى الري فان ركبها الى أقصى الري فله أجر مثله لا ينقص ماسي لان المستكرى قد
التزم المسمى الى أقصى الري فلا ينقص عنه ويزاد عليه اذا كان أجر الليل أكثر من ذلك
لان المكاري اذا رضي بالمسي الى أدنى الري فلا يصير راضيا الى أقصى الري ومثله في
ديارنا اذا استأجرها الى بخارى فهو اسم للبلدة بتواحيها فأول حدود بخارى كرمية وآخرة
فربر وبينهما مسافة بعيدة فالتمخرج فيه كتمخرج مسلة الري وان تكارها من الكوفة الى
بغداد وعلى أنه أدخله بغداد في يومين فله عشرة والأفله درهم فهذا من الجنس الذي تقدم
بيانه أن عند أبي حنيفة رحمه الله التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما أصح
التسميتان وقد يتنا ذلك في الخطا . رجل تكاري دابة من رجل بالكوفة من الغداة الى
المشي (قال) ردها عند زوال الشمس لان ما بعد الزوال عشى قيل في تفسير قوله تعالى أن
سبحوا بكرة وعشيا قبل الزوال وبعد الزوال وكذلك في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون
ربهم بالغداة والشئ أنت الشداد قبل الزوال والعشي ما بعده وفي الحديث أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى أحد صلاتي المشاء بما الظهر أو العصر اذا ثبت هذا فقول جمل
الشئ غايه والغاية لا تدخل في الاجارة فان ركبها بعد الزوال ضمنها لان العقد انتهى بزوال
الشمس فهو غاصب في الركوب بعد ذلك وان تكارها يوما ركبها من طلوع الفجر الثاني
الى غروب الشمس لان اليوم اسم لهذا الوقت (ألا ترى) أن الصوم يقدر باليوم شرعا وكان
من طلوع الفجر الى غروب الشمس وكذلك القياس فيما اذا استأجر أجرا يوما الا أن الاجير
ما يفرغ من الصلاة لا يشتغل بالمثل عادة فنكرنا القياس فيه لهذا ولا يوجد هذا المعنى في
استئجار الدابة وان تكارها ليلة ركبها عند غروب الشمس فيردها عند طلوع الفجر فان
بغروب الشمس يدخل الليل بدليل حكم الفطر ولم يذكر اذا تكارها نهارا وبعض مشايخنا
رحمهم الله يقول انما يركبها من طلوع الشمس الى غروب الشمس فان النهار اسم الوقت من
طلوع الشمس وقال صلى الله عليه وسلم صلاة النهار عجا ، فلا يدخل في ذلك الفجر ولا المغرب

وانما سعى نهارا لجران الشمس فيه كالنهر يسمى نهارا لجران الماء فيه ولكن هذا اذا كان
من أهل اللغة يفرق الفرق بين اليوم والنهار فان اليوم لا يرفون ذلك ويستعملون اللفظين
استعمالا واحدا فالجواب في النهار كالجواب في اليوم وان تكارها بدرهم يذهب عليه الى
حاجته لم يجز العقد الا أن بين المكان لان المقود عليه لا يصير معلوما الا بذكر المكان ولا
ضمان على المستأجر في الدابة اذا هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة لان الفاسد من العقد
معتبر بالجائز ولأنه في الرجوعين مستعمل للدابة باذن المالك وان استعقت الدابة من يد المستأجر
وقد هلكت عنده فضمن قيمتها رجع على الذي أجرها منه لانه مرفور من جهته مباشرة
عند الضمان فيرجع عليه بما يلحقه من الضمان بسببه ولا يلحقها المستأجر بضمان القيمة لان
المالك في المضمون تقع ان يتقرر عليه الضمان وهو الاجر ولا أجر للمستحق على أحد لان
وجوب الاجر بمقد بآثرة الاجر فيكون الاجر له خاصة وان تكاري دابة يطعن عليها
كل شهر بمشرة دراهم ولم يسلم كم يطعن عليها كل يوم فالاجارة جائزة لان المقود عليه منفعة
الدابة في المدة وذلك معلوم ولا يضمن ان عطبت من العمل الا أن يكون شيئا فاحشا لان
المستحق يطلق العقد استيفاء المقود عليه على الوجه المتعارف فاذا جاوز ذلك كان مخالفا
ضامنا وان تكارها الى بغداد وركبها وخالف المكان الذي استأجرها اليه (قال) الكراء لازم
له في مسير قبل الخلاف لانه استوفى المقود عليه في ذلك القدر كما أوجب العقد وهو ضمان
للدابة فيما خانت ولا أجر عليه بد ما صار ضامنا لها وان تكارها ليعمل عليها انسانا فحمل
امراة بقبلها برجل أو برجع فعطبت الدابة فلا ضمان عليه ولا على المرأة لانه مستوفى المقود
عليه فالمسمى في العقد انسان وهي انسان وان كانت ثفيلة الا أن يكون أن مثل تلك الدابة
لا يطبق حملها لحثذ يكون اتفاقا موجبا للضمان وقد تطرف في العبارة حيث وصح هذه
المسئلة في النساء دون الرجال لان الثقل بهذه الصفة في الرجال مذموم وفي النساء محمود
وان تكاري يوما الى الليل بدرهم فأراد الدابة على أربها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل
تنازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فله الاجر لان الاجر سلم
المقود عليه فيتمكن المستأجر من الاستيفاء وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه لانه لم يسلم
المقود عليه اليه وعلى رب الدابة البينة أنه قد ركبها لانه يدعي استيفاء المقود عليه ووجوب
الاجر فله ان يثبت ذلك بالبينة وان تكارها الى الحيرة في حاجة له فقال دونك الدابة

فأركبها فلما كان في قدر ما رجع من الحيرة قال لم أركبها ولم أنطلق إلى الحيرة (قال) إذا حبسها في قدر ما يذهب إلى الحيرة ويرجع فلا أجر عليه إذا لم يذهب لما يتنا أن المقود عليه خطوات الدابة في طريق الحيرة ولا تصور وجهه ذلك إذا كانت الدابة على أربابها في البت وإن دفعها إليه وقال لم أذهب بها إن علم أنه توجه إلى الحيرة فقال رجعت ولم أذهب لم يصدق لأنه لما علم توجه إلى الحيرة ومضى من الزمان بعد ذلك مقدار ما يذهب من ويحيي فالظاهر أنه قد أتى الحيرة فهو في قوله رجعت يدعي خلاف ما يشهد به الظاهر وإن ردها من ساعة فلا أجر عليه لأن الظاهر شاهد له بأن قيل كيف يستحق رب الدابة الأجر بالظاهر والظاهر حجة لدفع الاستحقاق للاستحقاق قلنا استحقاقه بالمقدور عند تمكن البئناجر من استيفاء المقود عليه فأنما ثبت بالظاهر لأنه يتمكن وذلك لا يكون استحقاقا بالظاهر ولأنه بهذا الظاهر يدفع قول المستأجر أنني رجعت قبل أن أتى الحيرة ولو تكادى دابة من رجل إلى بنداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بنداد فبات للمستأجر بنداد فالأجر إلى بندادين في ماله لأنه استوفى المقود عليه في ذلك القدر ثم انتفعت الإجارة بموته وسقط الأجل أيضا فكان أجر ذلك القدر دينا في تركه كسائر الديون والله أعلم

تم الجزء الخامس عشر من كتاب البسوط

وبليه السادس عشر أوله باب انتفاض الإجارة

فهرست الجزء الخامس عشر من كتاب البسوط

٢ كتاب القسمة

- ٢٥ باب قسمة الدور بالندرام
- ٢٧ باب قسمة الدور بتفضيل بعضها على بعض بغير درهم
- ٣٦ باب قسمة احوان والروض
- ٣٠ باب الخيار في القسمة
- ٤٣ باب الاستحقاق في القسمة
- ٥١ باب ما لا يقسم
- ٥٥ باب قسمة امدار فيها طريق لغير أهلها
- ٥٩ باب قسمة الدار للبيت وعليها دين أو وصية
- ٦٤ باب دعوى الخلط في القسمة
- ٩٦ باب قسمة الوصي على أهل الوصية والورثة
- ٧٤ كتاب الاجارات
- ٨٤ باب كل الرجل يستصنع الشيء
- ١٠٣ باب متى يجب للامال الاجر
- ١١٤ باب السمسار
- ١١٦ باب الكفالة بالاجر
- ١١٨ باب احارة الفطر
- ١٢٩ باب اجرة الدور والبيوت
- ١٦ باب اجارة الحمامات
- ١٦٠ باب اجارة الراعي
- ١٦٥ باب اجارة المتاع
- ١٧ باب اجارة الدواب

تمت الفهرست

بَيْعُ الْمُسْتَأْجِرِ

باب انتقاض الاجارة

(قال رحمه الله ذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال حين وضع رجله في التمران الناس قائلون غدا ماذا قال عمرو ان البيع عن صفة أو خيار والمسلحون عند شروطهم) وفي هذا الحديث دليل أن الاجارة يتلق بها اللزوم اذا لم يشترط فيها الخيار كالبيع بخلاف ما يقوله شريح رحمه الله ان الاجارة من المواعد لا تكون لازمة وقد بيناه وفيه دليل على أن البيع نوعان لازم بنفسه وغير لازم اذا شرط فيه الخيار فان الصفة هي اللازمة النافذة بمال هذه صفة لم يشهدا خاطب اذا أشهد أمر دين رأى رجل فيكون حجة على الشافعي رحمه الله لانه ثبت خيار المجلس في كل بيع وفيه دليل وجوب الوفاء بالشروط اذا كان الشرط صحيحا شرعا فلا خلاف بيننا والشافعي رحمه الله يقول عند الاجارة اذا أملت في لازمة كالبيع الا أن عندنا قد يفسخ الاجارة بالذم وعنده لا يفسخ الا بالبيع وهو بناء على أصله ان المتابع كالأعيان الموروثة حكما فان العقد عليها كالعقد على العين فكما لا يفسخ البيع الا بسبب فكذلك الاجارة وعندنا جواز هذا العقد للحاجة ولزومه لتوفير المنفعة على المتعاقدين فاذا آل الامر الى الضرر أخذنا فيه بالقياس وقتنا العقد في حكم المضاعف في حق المقود عليه والاضافة في عتد التملكيات تمنع اللزوم في الحال كالوصية ثم التسخ بسبب البيع لدفع الضرر لالعين الميب فاذا تحقق الضرر في إيفاء العقد يكون ذلك عذرا في التسخ وان لم يتحقق السبب في المقود عليه (الأثرى) ان من استأجر أجيرا ليقطع درسه فسكر مابه من الوجع كان ذلك عذرا في فسخ الاجارة أو استأجره ليقطع يده لأكالة ثم بدله في ذلك أو استأجره ليهدم بناه لم يبدل في ذلك لانه لا يتمكن من إيفاء العقد الا بضرر بلحقه في نفسه أو ماله من حيث اتلاف شيء من بنيه أو اتلاف ماله وجواز الاستئجار للمنفعة لا للضرر وقد برى

الانسان للمنفعة في شيء ثم يبين لما لا رر في ذلك وكذلك لو استأجره ليشيد له ولزمت له بداله في ذلك فليس للاجبر أن يلزمه أعاد الوليمة شاء أو أبى لان في ذلك عليه من الضرر في اتلاف ماله وجواز الاستئجار للمنفعة لا للضرر اذا عرفت هذا فنقول من المشتري في استئجار البيت أن يهدم البيت أو يهدم منه ما لا يستطيع أن يسكن فيه وهذا من نوع العيب في المقود عليه وثبت حق التسخ به مجمع عليه لان قبض الدار المتافع لا تدخل في ضمانه فحصل هذا العارض في بد المستأجر كحصوله في بد الأجر فان أراد صاحب البيت أن يبيعه فليس هذا بمنذر لانه لا ضرر عليه في إيفاء العقد الا قدر ما ألزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه عن التصرف في المستأجر الى انتهاء المدة وان باعه فبيعه باطل لا يجوز المعززة عن التسليم وقد بينا في البيع ان الصحيح من الرواية ان البيع وقوف على سقوط حق المستأجر وليس للمستأجر أن يفسخ البيع وان كان على المؤجر دين فبس في دينه فباعه فهذا عذر لان عاته في إيفاء العقد ضرر لم يلزم ذلك بالمقد وهو المجلس على سقوط حق المستأجر عن العين فان بقدر الاجارة لا يزول ملكه عن العين ولا يتلصق للمستأجر حق في ماله فيكون المدين مجبورا على قضاء الدين من ماله مجبوسا لاجله اذا امتنع فهذا كان ذلك عذرا له في التسخ ثم ظاهر ما قول هنا يدل على انه يبيعه بنفسه فيجوز وقد ذكر في الزبادات انه يرفع الامر الى القاضي ليكون هو الذي يفسخ الاجارة ويبيعه وهو الأصح لان هذا فصل مجتهد فيه فيتوقف على امضاء القاضي كالرجوع في الهبة وان اهدم منزل المؤجر ولم يكن له منزل آخر فاراد أن يسكنه لم يكن له أن ينقض الاجارة لانه لا ضرر عليه فوق ما ألزمه بالمقد فانه يتمكن من أن يكتري منزلا آخر أو يشتري وكذلك ان أراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما ألزمه بالمقد وهو ترك المنزل في يد المستأجر الى هذه المدة وان كان هذا يتنا في السوق يبيع فيه ويشتري فلحق المستأجر دين أو أقلس فقام من السوق فهذا عذر وله أن ينقض الاجارة لانه استأجره للانتفاع وهو يتضرر بإيفاء العقد بدم مارك تلك التجارة أو أقلس ضررا لم يلزمه بنفس العقد وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد لانه لولزمه الامتناع من السفر فنصر بضرر لم يلزمه بالمقد وبدم خروجه لا يتمكن من الانتفاع بالبيت فان قال بطل البيت انه يتنزل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك لان الظاهر شاهد له فالظاهر أنه لا يترك ما كان عزم عليه من التجارة في الحانوت الا اذا أراد

التحول من بلد الى بلد فالقول قوله مع يمينه وقيل يحكم القاضي حاله في ذلك فان رآه قد
استعد للسفر قبل قوله . قال الله تعالى ولو أرادوا الخروج لآخذوا له عدة وقيل يقول له
مع من يخرج تالوا الآية لا يمانع الا مع يمينه . ألقوا من ذلك وان فسخ العقد وخرج
الرجل ثم رجع وقال قد بدلي في ذلك وخاصه صاحب البيت فان القاضي يحلف المستأجر
بالله انه كان في خروجه قاصدا للسفر لان رب البيت يبيح بطلان التسخ لمدم المذمر
وذلك يثبت وما في ضميره في ضمير المستأجر لا يملكه غيره فكان القول قوله مع يمينه وكذلك
ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر لان في إيفاء العقد ضررا لم يلزمه
بالمقد وقد تروج نوع التجارة في وقت وتبور في وقت آخر وان لم يكن هذا ولكن وجد بيتا
هو أرخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا وأراد التحول اليه لانه لا يلحقه ضرر
الا بالتركة بالمقد وهو التزام الاجر عند استيفاء المنفعة وانما يقصد بالتسخ هنا الرجوع لادفع
الضرر وان استأجر دابة يمينها لي ينفذ قيدا للمستأجر أن لا يخرج فهذا عذر لان عليه ضررا
في إيفاء العقد وهو تحصيل شقة السفر وقال ابن عباس رضي الله عنهما لو قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب قلت العذاب قطعة من السفر ولو قال رب الدابة انه
يتمل فالسبيل القاضي أن يقول له اصبر فان خرج فعاد الدابة منه لان المقود عليه خطوات
الدابة فاذا قادها معه قد تمكن من استيفاء المقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب وكذلك
لو أراد الخروج في طلب غريم له أو عبد أبق فرجع وكذلك لو مرض أو لزمه غرم أو خاف
أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب في المقود عليه
وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج ولا فائدة للمؤاجر في إيفاء العقد اذا لم يخرج
المستأجر وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشغل مع دابته . يمكن له أن
يقض الاجارة لان بامتناعه من الخروج لا يندبر تسليم المقود عليه فيؤمر بتسليم الدابة وأنه
يرسل معه رسولاً يتبع الدابة وكذلك لو حبسه غريمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله
قال اذا امتنع رب الدابة من الخروج فيكون هذا عذرا وان مرض فهو عذر له لانه
يقول غريمي لا يثبت علي دابتي ولا يقوم بشاهاها كتابي فاذا تندر عليه الخروج لمرض
باحقه في إيفاء المقد ضرر لم يلزمه بالمقد وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله قال اذا
اكثر المرأة ابلا الى مكة للذهاب والرجوع قال كان في يوم النحر ولدت قبل أن تلطف

لزيارة فهذا عذر للمكاري لانها تجب الى مضي مدة النفاس وهذا ضرر لم يلزمه المكاري
بالمقد لانه غير متاد وان كانت قد ولدت قبل ذلك فان كان الباقي مدة النفاس يدد يوم النحر
عشرة أيام أو أفأ فهذا ليس . لعذر المكاري لان مائة مثل مدة الحيض وذلك معلوم وقوعه
عاده وكان المكاري ملتزما بضرر التأخير بقدره وان عطيت الدابة فهذا عذر وهذا لان المقود
عليه مات ولا سبب للتسخ أقوى من هلاك المقود عليه وان كانت الدابة يثير عيها لم يكن
هذا عذرا لان المكاري التزم العمل في ذمته وهو قادر على الوفاء به بدابة أخرى يجعلها
ولو مات المستأجر في بعض الطريق كان عليه من الاجر بحسب ماسار ويبطل عنه بحسب
ما بقي لا تضاعف بموت أحد التكرارين وقد بينا ذلك وان مات رب الابل في بعض
الطريق فللمستأجر أن يركبها على حالة حتى يأتي مكة وذكر في كتاب الشروط أن هذا اذا
كان في مفازة بحيث لا يقدر به علي سلطان وخاف أن يقطع به وهو الصحيح لانه كما يجوز
نقض الاجارة عند المذمر لدفع الضرر يجوز إضاؤه به بظهور سبب الانتقاض لدفع الضرر
واذا كان في المفازة لو قلنا بانتقاض العقد يتعذر عليه الركوب فيتضرر به لانه عاجز عن
الشي ولا يقدر على دابة أخرى فأما اذا كان في مصر فهو لا يتضرر بانتقاض العقد وموت
أحد التكرارين موجب انتقاض العقد فاذا بقي المقد لم يضمن ان عطيت من ركوبه وعليه
الاجر المسمى وهو استحسان لان المقد لما بقي للتمذر صار الحال يدد موت المكاري كالحال
قبله فاذا أتى مكة دفع ذلك الى القاضي لان ما به من المذمر قد زال وبقيت الدابة في يده
ملكاً للورثة وهو عيب فدفعها الى القاضي فان سلم له القاضي الكراء الى الكوفة فهو جائز
إما لانه أمضى فصلا مجتهد فيه بإجتهاده أو لانه يرى النظر في ذلك لانه لو أخذ مائة أجرها
من غيره ليردها الى الكوفة وصاحبها رضى بكونها في يده فالاولى له اذا كان المستأجر قطة
أن ينفذ له الكراء الى الكوفة وان رأى النظر في يدها فهو جائز لان البتة بها الى الورثة
ربما يكون انفع وأيسر لهم فان التمس الاحتجاج الى النفقة وان كان اتفق المستأجر عليها شيئا
لم يحجب له ذلك لانه متطوع في ذلك بالاتفاق على ملك النسيب بغير أمره الا أن يكون بأمر
القاضي فيحسب له اذا أقام اليه عذر لان القاضي ولاية النظر في حق النائب فالأفاق بأمره
كالأفاق بأمر صاحب الدابة ولكنه غير مقبول القول فيها يدعي من الاتفاق فاذا قام البيهود
ذلك عليه من الثمن وكذلك ان أقام البيهية على توفية الكراء ارد عليه بحسب ما بقي لانه أثبت

دينه في تركه الميت وهذا مال الميت ولأن الأبل مجبوسه في يده إلى أن يرد عليه ما أتق بأمر القاضي أو بما عجل من الكراه فلا يتمكن القاضي من أخذها ويحتاج إلى يده ما قبل له لهذا قبل يتيته على ذلك ونفذ قضاءه على الورثة مع غيبتهم وإن استأجر أرضا فقلب عليها الماء أو أصابها نزلا تصلع منه الزراع فهذا عذرا لأنه تمرد استيفاء المقود عليه وكذلك إن أراد أن يترك الزرع أو اقتصر حتى لا يقدر على ما يزرع فهذا عذر لأن الزارع في الحقل متلف لذره ولا بدري أن يحصل الخارج أم لا وقد بينا أنه إذا كان لا يتمكن من إيفاء المقد لا بإتلاف ماله فهو عذر له وإن وجد أرضا أرخص منها أو أجود لم يكن هذا عذرا لأنه بالفسخ بقصد هنا تحصيل الربح لا دفع الضرر وإن مرض المستأجر فإن كان هو الذي يعمل بنفسه فهذا عذر لأنه تمرد عليه استيفاء المقود عليه وإن كان إنما يعمل أجره فليس هذا عذرا البقاء يمكنه من استيفاء المقود عليه كما قصده بالتمدد وإن كانت الأرض لغيره فليس عليه فسخ البيت لم يكن له أن يفسخ الإجارة لأن عقد الوصي على ماله كفسده على نفسه ولا ضرر عليه في إيفاء الإجارة بد بلوغه بخلاف ما إذا كان أجر نفسه فإن ذلك كد وتب وهو يضر بإيفاء المقد بد بلوغه وإذا استأجر عبدا لخدمة أو لعل آخر ففرض البعد فهذا عذر في جانب المستأجر ولأنه يتعذر عليه استيفاء المقود عليه وإن أراد رب البعد ذلك لم يكن له ذلك لأنه لا ضرر عليه في إيفاء المقد فالمستأجر لا يملكه من إيفاء العمل إلا بقدر طاقته وهو يرضى بذلك وإن كان ذلك دون حقه وإن لم يفسخها واحد منهما حتى بدأ البعد بالإجارة جائزة لازمة لزوال التدوير يطرح عنه من الأجر بحسب ذلك وهو ما يتصل وكذلك إن أبق البعد أو كان سارقا فلا يستأجر أن يفسخ الإجارة أما لتعذر استيفاء المقود عليه أو لضرر يلحقه في ذلك وليس لمولى البعد فسخها لأنه لا ضرر عليه في إيفاء العمل فلو لم يفسخه بالمقد ولو أراد المستأجر أن يسافر ويترك ذلك العمل فهو عذر لأنه لا يتعذر عليه الخروج إلى السفر لحاجته ولا يمكنه أن يستصحب البعد إذا خرج وأن أراد رب البعد يسافر به لم يكن له هذا عذرا لأنه لا يلحقه من الضرر فوق ما التزمه بالبعد وهو ترك البعد في يد المستأجر إلى انتهاء المدة وإن وجد المستأجر أجيرا أرخص منه لم يكن هذا عذرا لأن في هذا تحصيل الربح لا دفع الضرر وإن كان البعد غير حاذق بذلك العمل لم يكن للمستأجر أن يفسخ الإجارة لأن صفة الجودة لا تستحق بمطلق المقد إلا أن يكون عمله فاسدا فله أن يفسخ حيث لا بد من صفة السلامة عن

الجبب تستحق بمطلق المداومة وإن مات البعد انتقضت الإجارة لقوات المقود عليه وإن كان المستأجر رجلا بن فأت أحدهما انتقضت حصته وكذلك إن مات أحد المؤجرين ابتداء الموت أخذ ما يورثه من حق الميت منها لأن رتبة الأجير والباقي بالباقي والمخني بالمرحوب انتقضت الإجارة لأن القاضي بموته حكم حين يقضي بلعاقه فهو كالمات حقيقة وإن لم يختص في ذلك حتى رجع مسلما وقد بقي من المدة شيء فلا إجارة لازمة فيها بقي منها لأن للعاق بدار الحرب إذا لم يتصل قضاء القاضي به بمنزلة النية فلا يوجب انقضاء العقد ولكنه كان بمنزلة العذر فإذا زال برجوعه كانت الإجارة لازمة فيها بقي من المدة والله أعلم

باب الشهادة في الإجارة

(قال رحمه الله وإذا اختلف شاهدان الإجارة في مبلغ الأجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بثلث ما ادعى المدعي والآخر بأقل أو أكثر لا تقبل الشهادة لأن للمدعي كذب أحد الشاهدين ومن أمحبا رحمهم الله من يقول هذا قبل استيفاء النصفة لأن الحاجة إلى القضاء بالمقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من ذلك فاما بعد استيفاء النصفة فالمحاجة إلى القضاء بالمال فينبغي أن تكون المسئلة على الخلاف عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تنقضي بالاقول كما في دعوى الدين إذا ادعى المدعي ستة وشهد بها أحد الشاهدين والآخر بخمسة (قال) رضي الله عنه والأصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا هنا لأن الأجرة بدل في عقد المعاوضة كالخمن في البيع ولا بد أن يكون المدعي مكذبا أحد شاهديه فينتع ذلك قبول شهادته له وإن لم يكن يتيته وقد نصادق على الإجارة واختلفا في الأجرة قبل استيفاء النصفة عمالقا أو أراد الاحتمال المقدم للفسخ وكذلك إن كانت دابة فقال المشتري من الكوفة إلى بغداد بخمسة وقال رب الدابة إلى العراق والصراف المنصف تخالفا وبمداخلفا أن قالت البيعة لأحدهما أخذت يتيته لأن البيعة المادلة أحق بالعمل به من المجين الفاجرة وإن قامت لها يتيته أخذت بيعة رب الدابة على الآخر وبيعة المستأجر على فضل السير على قول أبي حنيفة رحمه الله وكان يقول أولا إلى بغداد ياتي عشر ونصف وهو قول زفر رحمه الله وقد بينا نظيره وإن اتفقا على المكان واختلفا في جنس الأجر فالبيعة يتيته رب الدابة لأنه يتيته حقه بالبيعة ولأنه يتيته دعواه بالبيعة والأجر يتيته بأجراره وأما ثبت بالبيعة

حين ذهب من طريق البصرة وبكم من الكوفة فاشتا نصف قيمته ان هلك لانه غاصب النصف
من البصري فيكون مائتا وان ارتقا الى القاضي بمكة فللقاضي في ذلك رأي فان شاء لم ينظر فيها
بشراعه ولا من شراعه لانه لا صاحب القسطا غائب وهذا بدعيان على القاضي وجوب
النظر على حق النائب في ماله فلا يلتفت الى ذلك اذا لم يبرف سببه فان فعل القاضي بذلك
ولم يجد بينه فدفسه البصري الى الكوفي فهو على الجواب الاول الذي قلنا اذا لم يبقا الى
القاضي واذا اقام البينة عنده على ما ادعى ثبت البينة لانها اثبتا بسبب وجوب ولايته في هذا
المال ووجوب النظر للنائب وهذه بينة تكشف الحال فقبل من غير الخصم أو القاضي كأنه لخصم
في موجب هذه البينة ثم يحلف البصري على ما يريد من الرجعة الى البصرة لانه يدعي البذر
الذي به يفسخ الاجارة في نصيبه وذلك شيء في ضميره لا يفت عليه غيره فيقبل قوله فيه مع
بينه وان شاء نظر في حالها من غير اقامة البينة احتياطا في حق النائب واذا حلف البصري
فالقاضي يخرج القسطا من يده لانه ليس من النظر للنائب ترك القسطا في يده ليهذهبه
الى البصرة ولكنه يؤاجر نصيبه من كوفي مع الكوفي الاول ليتوصل صاحب القسطا الي
غير ملكه ويتوفر عليه الكراء بجميع القسطا في الرجوع وان اراد الكوفي ان يشتاجر نصيب
البصري فهو اولى الوجه لان صاحب القسطا كان ارضيا يكون القسطا في يده ولان اجارته
منه تجوز بالاتفاق لانه اجارة المشاع من الشريك وذلك جائز وفعل القاضي فيها يرجع الى
النظر للنائب كفعل النائب نفسه وان لم يرغب فيه حينئذ يؤجره من كوفي آخر فيجوز
ذلك على قول من يجوز اجارة المشاع وعلى قول من لا يجوز ذلك فهذا فصل مجتهد فيه فاذا
امضاء القاضي باجتهاده نفذ ذلك منه وان لم يجد من يشتاجره من اهل الكوفة يدفع القسطا
الى الكوفي وقال نصفه ملك بالاجارة الاولى ونصفه ملك ودية حتى يبلغ صاحبه فهو
جائز لما فيه من معنى النظر للنائب باتصال عين ملكه اليه وعلى الكوفي نصف الاجر في
الرجوع لانه استوفى المقود عليه والشيوع طارى فلا يمنع بقاء الاجارة ولا أجر على
البصري في الرجعة لانه استوفى المقود عليه فسخ العقد بسنن عند القاضي ولا ضمان عليه
ايضا لان تسليمه الى القاضي كسليمه الى صاحبه فالقاضي نائب عنه فيما يرجع عليه لذلك
وان تكرر قسطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا وخرج الى مكة فخلقه بمكة ورجع
الى الكوفة ففلبه الكراء ذاهبا وهو ضامن لقبية القسطا يوم خلفه لانه تركه في غير

الموضع الذي رضي صاحبه بتركه فيه وان لم يحتجما حتى حج من قابل فرجع بالقسطا فلا
أجر عليه في الرجعة لانه كان استأجره في العلم الماضي وقد انتهى العقد بمعنى ذلك الوقت
فكون خاصا امانا في استئجاره في العالم الثاني وكذا من استأجر قسطا أو متاعا أو حيوانا
اذا فسد ذلك حتى لا ينفع به أو غصبه غاصب فلا أجر على المستأجر منذ يوم كان ذلك لانعدام
تمكنه من استيفاء المقود عليه وأجر ماله والقول قول المستأجر اذا اختصما يوم اختمنا
وهو على ما وصفنا من الفساد أو النصب منع عنه لان انعدام تمكنه من الاستيفاء في الحال
يمنع البناء على استحباب الحال فيما مضى والبينة بينه والمواجر لانه ثبتت حقه بيته ولا تقبل
بينه المستأجر على خلاف ذلك لانه يفتي بيمينته الآخرة من الاجر ورجل تكاري دابتين
من رجل صفقة واحدة بمائة درهم ليحمل عليهما عشرين غنوما فخل على كل واحدة
منهما عشرة غنائم فانما يقسم الأجر على رجل مثل كل واحدة منهما وذلك لصاحبها لان
المسي بمقابلة منفعة دابتين ولو كان بمقابلة غنائهما بان يتما وجب قيمته على قيمتها فكذلك
اذا كان بمقابلة منفعتيها وقيمة النفقة أجر المثل فلهذا يقسم على ذلك ولا ينظر الى ما حل على
كل دابة (الآرى) أنه لو ساقتهما ولم يحمل عليهما شيئا وجب الاجر عليه والله أعلم

باب الاجارة الفاسدة

(قال رحمه الله رجل استأجر من رجل ألف درهم بدرهم كل شهر يسلم بها فهو
فاسد وكذلك الدنانير وكل موزون أو مكيل) لان الانشاع بها لا يكون الا باستهلاك عينها
ولا يجوز أن يستحق بالاجارة استهلاك العين ولا أجر عليه لان العقد لم ينفذ أصلا لانعدام
عمله فحل الاجارة منفعة تفصل عن العين بالاستيفاء وليس لهذه الاموال منفعة مقصودة
تفصل عن العين وبدون الحل لا يستند العقد وهو ضامن للبال لان العقد لما صار لنواقي
مجرد الاذن فكانه أعاره إياه وقد بينا أن العارية في المكيل والموزون قرض واذا استأجر
ألف درهم ليزن بها يوما الى الليل باجرة مائة فهو جائز وكذلك لو استأجر حطة مائة
يبر بها مكيل له يوما الى الليل فهو جائز وذكر الكرخي رحمه الله في مختصره أنه لا يجوز
قبل مارواه الكرخي رحمه الله محمول على ما اذا استأجرها ليبر بها مكيلا لا يبر بها مكيلا
في كتاب محمول على ما اذا استأجرها ليبر بها مكيلا لا يبر بها مكيلا لا يبر بها مكيلا

تدليل بل فيه روايتان وجه ما قاله الكرخي رحمه الله ان هذا النوع من الانتفاع غير مقصود بهذه الاعيان واذا كان لا يجوز استئجارها للمنفعة التي هي مقصودة منها فلان لا يجوز استئجارها لمنفعة التي هي غير مقصودة منها اولى وجه ظاهر ان رواية ان ماسي عملا يعمل بالمستأجر مع بقاء عينه فان الوزن بالدراهم عمل مقصود كالوزن بالجبر ولو استأجر حجرا ليزنه يوما جاز فكذلك الدراهم وهذا لان المنافع عند اطلاق المقد كونه متضمنا لستلاك العين لو صح وقد انعدم ذلك بتسمية منفعة تستوفي مع بقاء الدين وهو مقصود في الناس او كالاتاه يستأجره ليعمل به او للترب ليلبس وان استأجر نصيبا في ارض غير مسواة لم يجز وكذلك السيد والدابة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ثم رجع أبو يوسف رحمه الله وقال هو جائز وهو بالخيار اذا علم النصب وهو قول محمد رحمه الله وقد ذكر في آخر الشفعة انه لو باع نصيبه من الدار والمشتري لا يملك نصيبه لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي يوسف الاول رحمه الله ثم رجع أبو يوسف وقال يجوز فأبو حنيفة استمر على مذهبه في الفصيلين حيث لا يجوز البيع والاجارة في النصب المجهول ومصلحة الاجارة له ايضا بناء على اجارة المشاع فانه لا يجوز الاجارة في النصب الشائع وان كان معلوما فاذا كان مجهولا أولى وأبو يوسف رحمه الله استمر على مذهبه ايضا فانه يجوز البيع والاجارة في النصب المتقدم وان لم يكن ذلك معلوما لايجز عند المتقدم لان اعلامه ممكن بالرجوع الى قول الموجب ومن أصله ايضا جواز الاجارة في الجزء الشائع ومحمد رحمه الله فرق بين البيع والاجارة وقال في البيع الثمن يجب بنفس المقد ولو صح المقد وجب الثمن بمقابلة مجهول وفي الاجارة لا يجب الا عند استيفاء المنفعة وعند ذلك نصيب المؤاجر معلوم فانما يجب البديل بمقابلة المعلوم ومن أصله جواز الاجارة في المشاع وان استأجر مائة ذراع مكشوفة من هذه الدار أو أجز مائتين من هذه الارض فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز في قولهما وهو بناء على ما ذكرنا في البيع اذ باع مائة ذراع من هذه الدار عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز لان الذراع اسم لبقعة معلومة تقع عليها الذراع وذلك يتفاوت في الدار فكما لا ينقد البيع صحيحا بهذا اللفظ فكذلك الاجارة وعندهما ذكر الذراع كذكر السهم حتى ينقد به البيع صحيحا فكذلك الاجارة وهو بناء على اختلافهم ايضا في اجارة المشاع ولا يجوز اجارة الشجر والكرم بأجرة معلومة ان عى تكون الثمرة للمستأجر لان الثمرة عين لا يجوز استحقاقها

بمقد الاجارة فانه يجوز بيعه بعد ان وجود وانما يستحق بمقد الاجارة ما لا يجوز بيعه بعد الوجود ولان عمل الاجارة المنفعة وهي عرض لا يقوم بنفسه ولا يتصور بقاؤها والثمره تقوم بنفسها كالشجرة فكما لا يجوز ان يملك الشجرة بعد الاجارة فكذلك الثمرة وتكون المؤاجر يلتزم ما لا يقدر على ابقائه فربما نصيب الثمرة آفة وليس في وسع البشر اتخاذها وكذلك البان النعم وصوفها وسننها وولدها كل ذلك عين يجوز بيعه فلا يملك بمقد الاجارة وان استأجر أرضا فيها زرع ورطبة أو شجر أو قصب أو كرم أو ما يمنع من الزراعة فلا اجارة فاسدة لان استئجار الارض لمنفعة الزراعة وهذه المنفعة لا يمكن استيفائها مع هذه الموانع فقد التزم بالمقد تسليم ما لا يقدر على تسليمه وان كان مقصود المستأجر ما فيها فهو عين لا يجوز استحقاقه بالاجارة ولا يجوز اجارة الآجام والانهار للسلك ولا لغيره لان المقصود استحقاق العين ولان السلك صيد مباح فكل من أخذه فهو أحق به وانما يستحق على المؤاجر بالاجارة ما كان مستحقا له ولان المؤاجر يلتزم ما لا يقدر على ابقائه به فان أجرها للزراعة فهي ليست بصالحه لذلك وان أجرها للسلك فربما يجده المستأجر وليس في وسع الآخر أن يتمكن من تحصيل ذلك ولو استأجر بئرا شربا ينسقي منها أرضه وغنمه لم يجز وكذلك النهر والسبيل لان المقصود هو الماء وهو عين لا يجوز أن يملك بمقد الاجارة ولان الماء أصل الاباحة مالم يحرزه الانسان بانه وهو مشترك بين الناس كافة قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في الثلاث في الماء والكلاء والنار فالمستأجر فهو الآخر - واه فلهذا لا يستوجب عليه أجر بسببه وان استأجر نهر ليجري فيه شربا له الى أرضه روى عن أبي يوسف رحمه الله ان ذلك لا يجوز قال رأيت لو استأجر مسيل ماء على سطح لسيل ما أسطحه فيه أ كان يجوز ذلك فهذا كله فاسد وهكذا ذكره محمد في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله انه ان استأجر موضعا مدينا معلوما لذلك فهو جائز لان الجهة تزول بتعيين الموضع وهي منفعة مقصودة فلا مستعجار لاجله يصح وجه ظاهر الرواية انه مجهول في نفسه فان الضرر يتفاوت بقلة الماء وكثرته واعلام مقدار الماء غير ممكن فربما لا يأخذ الماء جميع الموضع الذي عينه وربما زاد عليه فالجهة قلنا لا يجوز الاستعجار ولو استأجر عبدا بأجر معلوم كل شهر بطعامه لم يجز لان طعامه مجهول وهو على رب البعد فاذا شربا على المستأجر كان فاسدا والمجهول متى ضم الى المعلوم يصير الكل مجهولا به وكذلك استعجار الدابة بأجر مسمى وعائنها وكذلك كل اجارة

فيما ذكره أو علف فهي فاسدة التي استخبار الفطر بطعامها وكسوتها وإن أبا حنيفة رحمه الله قال استحسن جواز ذلك وقد بيناه واشترط تطيين النار ورميها أو غلق باب عليها أو إدخال جاع في تنها على الشأير خمسة أجزاة لأنه مجهول عدد شرط الأجر لنفسه على المشتاجر وكذلك استخبار الأرض بأجر مسمى واشترط كرى غيرها أو ضرب مسنة عليها أو خفر بها فيها أو أن يسر قبا للمشتاجر فهذا كله مفسد للأجارة لأن أثر هذه الاعمال تبقى بعد انتهاء مدة الأجارة ويسلم ذلك للأجر فيكون في معنى شرط أجرة مجهولة على المشتاجر لنفسه وكذلك لو اشترط عليه رب الأرض أنه يكون له ما ينهي من ذرع إذا اقتضت الأجارة وإن بردها عليه مكروبة فهذا كله مجهول ضمه إلى المعلوم وشرطه لنفسه يفسد العقد به . رجل دفع أرضه إلى رجل يفسر فيها شجرا على أن تكون الأرض والشجر بين رب الأرض والنارس نصفين لم يجز ذلك لأنه يكون - مشتريا نصف التراس منه نصف الأرض والفراس مجهول فلا يصح ذلك هكذا ذكره بعض مشايخنا رحمهم الله فلما ألحقنا كرمه الله في المختصر يقول تأويل المسئلة عندى أنه جعل نصف الأرض عوضا عن جميع التراس وأصف الخارج عوضا عنه فلي هذا الطريق يقول اشترى السائل نصف الأرض بجميع التراس وهي مجهولة فكان العقد فاسدا فإن قيل فالشجر لرب الأرض لأن العقد في الشجر كان فاسدا ومذروعة في أرضه بأمره فكان صاحب الأرض فصل ذلك بنفسه فيصير قابضا للفراس باتصاله بأرضه مستهلكا بالملوق فيجب عليه قيمة الشجر وأجر ما عمل لأنه ابتنى من عمله عوضا وهو نصف الخارج ولم يزل ذلك فكان عليه أجر مثله فإن قيل كان ينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله أن يكون نصف الأرض للمامل لأنه اشترى نصف الأرض فاسدا ومن اشترى نصف الأرض شراء فاسدا غرس فيها أشجارا فإنه يقطع فيها حق البائع في الاسترداد عند أبي حنيفة رحمه الله (قلنا) هذا أنه لو غرس الأشجار لنفسه وهنا المامل في التراس يقوم مقام رب الأرض ويسلم له بالأجر فكان رب الأرض عمل ذلك بنفسه فهذا لا يملك المامل شيئا من الأرض وإنما اختار هذا التأويل لتمكن إعجاب أجر العمل فإنه لو جعل مشتريا نصف التراس كان عاملا فيها هو شريك فيه فلا يستوجب الأجر فلذلك ألزمه قيمة التراس حين علف ولو كان مشتريا للنصف لكان يلزمه نصف قيمة التراس حين علف ونصف قيمة الشجر وقت الخصومة لأنها أشجار مشتركة بينهما في أرض أحدهما فلما يملك صاحب الأرض نصيب صاحبه عليه

باقية في الخلف ثم قال ولا أثره بقطع الأشجار لما يدخل به من الفساد عليها وبظاهر هذا تحكم من يميز الطريقة الأولى أنه يكون مشتريا نصف التراس لأنه أشار إلى أن الأشجار تكون مشتركة ولكنه لا يقطع لما يدخل به من الفساد عليها قال الحاكم رحمه الله تأويل هذا اللفظ فساد القام على رب الأرض وضياع عمل الأجبر بالقطع وبطلان حقه في الأجر ولو كان قد أكل القلة على هذا حسب على الفارس ما أكل من أجره لأن الشجرة ملك رب الأرض والمامل يملك الثمرة لك الشجر فإكله العامل من ذلك يكون محسوبا عليه من أجره (قل) رضى الله عنه والأصح عندى أن يقال في تقليل هذه المسئلة أن صاحب الأرض استأجره ليجعل أرضه بستانا بالآت نفسه على أن يكون أجره بعض ما يحصل بمحصوله وهو نصف البستان فهو كالأستاجر صابغا ليصنع ثوبه بصبغة نفسه على أن يكون نصف المصبوغ للصانع وذلك فاسد لأنه في معنى قصر الطعان ونهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لأن الفرس آلة تصير الأرض بها بستانا كالصنغ للثوب فإذا قد العقد بقيت الآلة مصلة بملك صاحب الأرض وهي متبوءة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصنغ في ثوبه إلا أن التراس أعيان تقوم بنفسها فلا يدخل أجر العمل في قيمتها فيلزمه مع قيمة الأشجار أجر مثل عمله لأنه أبى من عمله عوضا ولم يسلم له ذلك فيستوجب أجر المثل ولو دفع الغزل إلى حائك لينسجه بالنصف فهو فاسد لأنه في معنى قبض الطعان وقد يبا الاختلاف المشايخ رحمهم الله فيه وكذلك حمل الطعام في مينة أو على دابة بنصفه غير جائز وهذا لأنه لو جاز صار شريكا بأول جزء من العمل يقع على المامل فيباعه وشريك فيه لا يستوجب الأجر فإذا لم يصح العقد لم يملك شيئا من المدول فيبقى عمله مسلما إلى صاحبه بعقد فاسد فله أجر مثله لا يجوز به نصف ذلك لتتمام رضاه بذلك القدر ولو كان طعاما بين رجلين استأجر أحدهما صاحبه ليعمله أو يطبخه لم يجز ذلك عندنا وهو جائز عند الشافعي رحمه الله لأن هذا العمل في نصيب شريكه غير مستحق عليه فاستجاره على ذلك كالاستجاره أجنيا آخر وشركه في العمل لا تمنع صحة الاستجار كالأستجار أحد الثريكين من صاحبه يتنا لعفظ فيه الطعام المشترك أو دابة لينقل عليها الطعام المشترك صح الاستجار فهذا كله (وحجتنا) الحديث المشهور في النهي عن قبض الطعان وقد ثبت أن معنى النهي أنه لو جاز صار شريكا فذلك دليل على أن تقدم الشركة في العمل يمنع صحة الأجارة وهذا لأن العقد يلاقى العمل وهو عامل لنفسه

ذلك وان استأجره لاقامة الحدود أو القصاص خاصة لم يحزن ذلك لانه مجهول في نفسه وان فعل
شيئا من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى منفعته بقصد فاسد فان (عين) اقامة الحد طاعة نكيت
يستوجب الاجر على اقلته عند فساد الفقد قلنا معنى الطاعة فيه غير مقصود ولهذا صح من
الكافر والمسلم كتمان المجد ونحوه ولو استصحبه على ان يعمل له رزقا كل شهر فهو جائز
أما ان بين مقدار ما يطعمه فالقد جائز لان المقود عليه منافاه وهو معلوم وان لم بين مقدار
ذلك فهو في هذا كالتاضي وللتاضي ان يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال وكذلك من
يتوب عن القاضى في شيء من عمله وكذلك قسم التاضي اذا استأجره ليقسم كل شهر
بأجر مسمى فهو جائز وفي حديث علي رضي الله عنه قاله كان له قلم قسم بالاجر ولانه لم
يتعين اقامة هذا العمل على أحد دينا فيجوز الاستئجار عليه ولو قضى لرجل بالقصاص في قتل
فاستأجر رجلا يقتل له لم يعمل له أجرا وفي السير الكبير قال اذا استأجر رجلا يقتل مرتدا
أو حربيا أسيرا لم يحزن عند أصحابنا رحمه الله ولو استأجره ليقطع طريقا جاز وأمانا فلا فرق
بينهما وأجوز المقدم فيهما ومراده بقوله عند أصحابنا أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله فالخالف
أن عند محمد يجوز الاستئجار على ذلك كله لانه عمل معلوم بمجمله واقامته جائز شرعا فيجوز
الاستئجار عليه كذبح الشاة وقطع الطارق وكسر الحطب وما أشبه ذلك ولا يبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله (حرفان) أشار الى أحدهما في الكتاب فقال ما قيل ان هذا ليس بعمل
يبنى ان القتل اذهاب الروح وذلك ليس بصنع المباد كما أن ادخال الروح ليس من صنع المباد
ولا يتصور الاستئجار عليه فكذلك الازهاق بخلاف الذبح فهو عبارة عن تسيل الدم النجس
ليست به الطاهر من النجس وذلك يقطع الحفوم والادواح وهو من صنع المباد والقطع
كذلك قاله الآية الجزء من الحلة وذلك يحصل بصنع العبد ولان القتل ابتاع الفعل في الحبل
مع التجاني ومثله منه ما يحل شرعا ومنه ما يحرم كاللثة ولا يدري كيف يكون منه ابتاع الفعل
والمقصود يتم بضربيه أو بضربتين فلا جهالة ولا تردد بين الحلال والحرمه لم يحزن الاستئجار عليه
بخلاف القطع والذبح فانه يكون بامر السالح على الحبل لا بضربة التجاني عنه وكسر الحطب
بابتاع الفعل على الحبل بالتجاني ولكن الكسر فيه سواء في صفة الحبل شرعا فلهذا جاز الاستئجار
عليه ولو استأجر رجلا ينزوه عنه لم يحزن ذلك لان الغزو طاعة فهو سنن الدين ولما حفر
انتقال افترض عليه الذب عن المسلمين وقتال المشركين فلا يجوز له أخذ الاجر على اقامة

ما هو فرض عليه قال صلى الله عليه وسلم مثل الذين ينزون من أمي وأخذون على ذلك
أجرا كمثل أم موسى عليه السلام كانت رضع ولدها وأخذوا أجر من فروع ولوا شرط
كها لأن يكمل عنه شهرا بدهم جاز ذلك وكذلك الدوا في كل داء لانه عمل معلوم
عند أهل الصنعة والاستئجار عليه متعارف بين الناس واذا استأجر خذ يثريه لم يحزن لثري
الذي جاء به النبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التيس ولان المقصود للماء ولا قيمة
له وصاحب الفعل يلتزم ايفاء مالا يقدر على تسليبه ولا يجوز الاجارة على تعليم الغناء والنوح
لان ذلك معصية وان سلم فلما الى المعلم ليطعه عملا وشرط عليه أن يحذقه فهذا فاسد لان
التحذيق مجهول اذ ليس لذلك غاية معلومة وهذه جهالة تقضى الى المنازعة بينهما وكذلك لو
شرط في ذلك أن شهرا مسما لانه يلتزم ايفاء مالا يقدر عليه فالتحذيق ليس في وسع المسلم بن
ذلك باعتبار شيء في خلقة التعلّم ثم فيها سمي من المدة لا يدري انه هل يقدر على أن يحذقه كما
شرط أم لا والزام تسليم مالا يقدر عليه بعقد المعاوضة لا يجوز ولو أجر أرضه بديارم وشرط
خراجها على المستأجر فهذا فاسد لان الخراج مجهول لا يعرف من أصحابنا رحمهم الله من يقول
مراده في الاراضى الصاحبة بالمال في ذلك يقسم على الجاهل والاراضى فتزداد حصة الاراضى
اذا قتل الجاهل وينقص بكثرة الجاهل فماتى جراح الوضيفة لاجهالة في المقدار وقيل ان مراده
من هذا ان ولاية الظلمة اقلوا بالخراج ووافد ذلك نارة وينقص أخرى فيكون
مجهولا وقيل معناه ان الخراج بحسب الطاعة وبيع الارض كما أشار اليه ممرض الله عنه في
قوله لملكنا حملنا الارض ما لا تطيق وكذلك لو أعطاه بغير أجر الا أن يشترط عليه أن
يؤدى خراجها فان الخراج على صاحب الارض فاذا شرعه على المزارع يكون ذلك أجرة
وجهالة الأجرة تفسد الاجارة وهذا لان الواجب في كل جريب درهم وقبيل مما يخرج منه
وذلك مجهول الجنس في الصفة ولو أجرها وشرط الشرع على المستأجر فالقد فاسد عند أبي
حنيفة رحمه الله لان الشرع عنده على المزارع فاذا شرطه على المستأجر كأن أجره وهو
مجهول الجنس والقدر وعندها الشرع على المستأجر فلا يصير اشتراط ذلك عليه وخراج
المقاسمة نظير الشرع فذا ذكرنا واذا كان الأجر كذا درهما ودينارا أو فسا فهو جائز وله نقد
البلد ووزنهم فان كان وزنهم مختلفا فهو فاسد حتى بين الوزن بمثالة الثمن في البيع وقد بيناه
وان جعل الأجر دراهم مسماة عددا بدين وبنير عنها فهو فاسد ومراده في الدراهم

من وجهه وبين كونه عاملاً لنفسه وبين كونه عاملاً لغيره منافاة والاجير من يكون عاملاً لغيره وفيما يكون عاملاً لنفسه لا يصلح أن يكون أجيراً بخلاف البيت والدابة فالمقد هناك يرد على اللقمة والدل بمقابلتها ولا شركة له في ذلك (الأنرى) أنه لا يتبين عليه حفظ الطعام المشترك في البيت ولو سلم البيت إليه في المدة استوجب الاجر وان لم يحفظ فيه شيئاً بخلاف ما نحن فيه فالمقد هنا يرد على الممل في المشترك حتى لا يستوجب الاجر بدون الممل ولا يعمل في عمل آخر ثم هنا وان أقام الممل فلا أجر له بخلاف مذهب أبي حنيفة رحمه الله في اجارة المشاع فان هناك باستيفاء المنفعة يجب أجر المثل وان كان المقد فاسداً لان فساد المقد هناك للمجزع عن استيفاء المقود عليه على الوجه الذي أوجبه المقد لا لانعدام الاستيفاء أصلاً فاذا تحقق استيفاء المقود عليه وجب الاجر وهنا بطلان المقد لعدم استيفاء المقود عليه أصلاً من حيث أنه في المثل المشترك عامل لنفسه وهو في الممل الواحد لا يكون عاملاً لنفسه ولغيره في حالة واحدة وبدون الاستيفاء لا يجب الاجر في المقد الفاسد وعلى هذا نسخ الغزل وروى الثم التي تكون بينها فكل من يستوجب الاجر بالممل فهو داخل في هذا الخلاف ولو استأجر رجلاً على أنه ان تقطع الماء عنه أجر لاجر عليه لم يجز لان هذا الشرط مخالف موجب المقد فهو فاسد مقصد للمقد لان موجب المقد فاسد للمقد ولان عند الاجارة لا يتناول وقت انقطاع الماء حتى لا يجب الاجر فيه وان لم يفسخ فكأنه جعل جميع المسمى بمقابلة منفعة الرضا في وقت جريان الماء ولا بدري في كم يكون الماء جارياً ووجهالة المنع تمنع صحة الاجارة ولو استأجر كتباً ليقرا فيها شعراً أو قطعاً أو غير ذلك لم يجز لان المقود عليه فعل انتقاري فالنظر في الكتاب والتأمل فيه ليفهم المكتوب فله أيضاً فلا يجوز أن يجب عليه أجر بمقابلة فعله ولان فهم ما في الكتاب ليس في وسع صاحب الكتاب ولا يحصل ذلك بالكتاب ولكن لمعنى في الباطن من حدة الخاطر ونحو ذلك وكان صاحب الكتاب يوجب له مالا يقدر على إيفائه فليس في عين الكتاب منفعة مقبوضة لوجب الاجر بمقابلة ذلك فكان المقد باطلاً سمي المدة أو لم يسم ولا أجر له وان قرأ أو كذلك اجارة المصحف والكلام فيه أين فان قراءة القرآن من المصنف والنظر فيه طاعة وكان كله نظيره ما لو استأجر كراماً لفتح له بابه فينظر فيه للاستيفاء من غير أن يدخله أو استأجر مليحاً لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر جباناً لملا من

الماء لينظر فيه اذا سوى عمامته فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه الفتوى فكذلك فيها سبق ولا يجوز أن يستأجر رجلاً لينقل ولله ان يقر أو لا يقر عندنا وهل الشانسي رحمه الله يجوز ذلك فالذهب عندنا أن كل طاعة يختص بها المسلم فلا استئجار عليه باطل وعلى قول الشافعي كل مالا يتبين على الاجير اقامته فلا استئجار عليه صحيح وقد بينا الكلام فيه في كتاب الناسك في الاستئجار على الملاج والدليل على أنه لا يجوز الاستئجار على تعليم القرآن حديث عبد الرحمن بن شبل الانصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به وقال صلى الله عليه وسلم لمدرس الدلم اياك والنجار الرقاق والشرط على كتاب الله تعالى ولما قرأ أبي بن كعب رضي الله عنه رجلاً سورة من القرآن أعطاه على ذلك فوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحب أن يقوسك الله بقوس من نل فقال لا قال صلى الله عليه وسلم رد عليه قوسه ولا من يمل غيره القرآن فهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يعمل فانه يمت ما لم وهو ما كان يطعم في أجر على التعليم فكذلك من يخلق وعمله ذلك قربة ومنفعة عمل يحصل له فذلك بمنه من التسليم الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر وبعضهم أنه باخ رحمه الله اختاروا قول أهل المدينة رحمه الله وقالوا إن المتقدمين من أصحابنا رحمه الله بنوا هذا الجواب على ما شاهدوا في عصرهم من رغبة الناس في التعليم بطريق الحسبة ومروءة المتعلمين في مجازات الاحسان بالاحسان من غير شرط فاما في زماننا فقد اندمجت المشتين جميعاً فتقول يجوز الاستئجار لئلا تعطى هذا الباب ولا يبعد أن يختلف الحكم باختلاف الاوقات (الأنرى) أن النساء كن يخرجن الى الجماعات في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه حين منعهن من ذلك فمر رضي الله عنه وكان ما رواه من ذلك صواباً ولو استأجر من هم في رمضان أو غيره لم يجز لان المصل عامل لنفسه فلا يستوجب الاجر على غيره وكذلك ان استأجروا من يؤذن لهم فالؤذن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء الى الله تعالى ومنفعة عمله تحصل له لان بكثرة الجماعة يزداد ثوابه على أداء الصلاة والاصل فيه ما ذكر من حديث عتيق بن أبي الصام رضي الله عنه قال كان من آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قل صل بالقوم صلاة أضفهم وان اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الاذن أجراً وجاء رجل الى عمر رضي الله عنه فقال اني أحبك فقال عمر رضي الله عنه اني أنبئك في الله قال ولم يأمر المؤمنين قال بلني أنك تأخذ على الاذن أجراً ولا تأخذ على الاجارة

على شيء من التنا والتوح والزماسير والطبل وشئ من اللهو لانه مصيبة والاستتجار على
الاباسي باطل فان بقصد الابارة يستحق تسليم الموت له شرعا ولا يجوز أن يستحق على
المرء فصل به يكون عاصيا شرعا وكذلك الاستتجار على الهداء وكذلك الاستتجار لقراءة
الشعر لان من ليس من اجارة الناس ونسبهم في الاجزاء عرف الناس ووزن ما هو نقصود انما
يحصل بمعنى في الاستتجار وهو الصالح والتأمل والتفهم فلا يكون ذلك وجبا للأجر عليه وان
أعطى الاستتجار شيئا من اللهو يلو به فضاع أو انكسر فلا ضمان عليه لانه قبضه واستعمله
باذن صاحبه فان المقد وان بطل فلاذن في الاستعمال باق واذا استأجر الذي من المسلم ينة
يصل فيها لم يجوز لانه مصيبة وكذلك اذا استأجرها من ذي من ذن وكذلك الكنيسة وبيت
النار فاتهم بمتقون في هذه البقاع ما يقتضيه في المساجد واستتجار المسلم من المسلم مسجدا
يصل فيه مكتوبة أو نافذة لا يجوز فكذلك لا يمكن تصحيح هذا المقد فيما بينهم بناء على
اعتقادهم وفي اعتقادنا هذا منهم مصيبة وشرك فلاستتجار عليه باطل ثم استتجار المسجد
من المسلم للصلاة فيه كاستتجار مسلم يصل في له وقد بينا ان ذلك باطل لانه استتجار على الطاعة
هذا مثله وعلى هذا لو استأجر أهل الذمة ذميا يصل بهم أو يضرب لهم القوس فهو باطل
لانه مصيبة واذا استأجر الذي من المسلم يتنا لبيع فيه الخمر لم يجوز لانه مصيبة فلا يتقدم المقد
عليه ولا أجر له عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز والشافعي رحمه الله يجوز هذا المقد
لان المقد يرد على منفعة البيت ولا يتبين عليه بيع الخمر فيه فله أن يبيع فيه شيئا آخر يجوز
المقد لهذا ولكننا نقول تصرفهما بالمقصود لا يجوز اعتبار معنى آخر فيه وما صرحا به مصيبة
وكذلك لو أن ذميا استأجر مسلما ليحمل له خرا فهو من هذا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله لا يجوز ان المقد لان الخمر يحمل للشرب وهو مصيبة والاستتجار على المصيبة لا يجوز والاصل
فيه قوله صلى الله عليه وسلم لن الله في الخمر عشرة وذكر في الجملة حاملها والمهولة اليه وأبو
حنيفة رحمه الله يقول يجوز الاستتجار وهو قول الشافعي رحمه الله لانه لا يتبين عليه حمل الخمر
فلو كافه بأن يحمل عليه مثل ذلك فلا يستوجب الأجر ولا نحل الخمر قد يكون للإرافة
واللص في الخمر لا يتخلل فهو نظير ما لو استأجره ليحمل مينة وذلك صحيح فهذا مثله الا انها
يفرقان فيقولان الميتة تعمل عادة للطرح وإمامة الاذن فانما الخمر يحمل عادة للشرب والمصيبة
وذكر هشام عن محمد رحمهما الله قال ابتلينا بمسئلة وهو أزم الماستتجر على أن يتحل جيفة ميتة

من المشركين من بلد الى بلد فكذلك قال أبو يوسف رحمه الله لأجر له لانه اعما يحمل حمل
بطيفة الى المشرك لا مائة الاذن ناسا معلوما من بلد الى بلد فهو مصيبة لا يجوز الاستتجار
عليه (وقات) انا ان كان الاجر عالما أمر بمحله ولا أجر له أيضا وان لم يعلم بذلك فله
أن يخرق في القبر والقرور واستتجار الذي القادة من المسلم أو المسيحية يستعمل عليها حرمان الخمر
الذي بينا وان استأجر ذي ذنبا لشي من ذناب فهو جائز وكذلك لو استأجره برعي له خنازير
لان الخمر والخنازير ما من متقوم في حقهم بمنزلة الشاة والبيير في حقنا وان استأجره لبيع له
مينة أو دما لم يجوز لان هذا ليس مال في حق أحد فحكمهم فيها كحكم المسلمين ولا بأس بأن
يؤاجر المسلم دارا من الذي ليسكنها فان شرب فيها الخمر أو عبد فيها الصليب أو دخل فيها
الخنازير لم يهلك المسلم ثم في شيء من ذلك لانه يؤاجرها لذلك والمصيبة في فعل المستأجر
وفعله دون قصد رب الدار فلا يتم على رب الدار في ذلك كمن باع غلاما بمن يقصد الفاحشة
به أو باع جارية بمن لا يشترها أو باعها في غير المال في يهلك البائع اثم في شيء من هذه الافعال
التي يأتي بها المشتري وكذلك لو اتخذ فيها مينة أو كنيسة أو باع فيها الخمر بمد أن يكون
ذلك في السواد ويعتقون من احداث ذلك في الامصار وقد بينا ذلك الكلام في هذا الفصل
فيما سبق واستعمل بحديث ثوبان عن ثمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال لا اخصاء
ولا كنيسة في الاسلام والحديث مكحول أن ابا عبيدة بن الجراح رضى الله عنه صالحهم بالشام
على أن يحصل عن كنائسهم القديمة وعلى أن لا يحدوا كنيسة في مصر من اصدار المسلمين
وان استأجر المسلم من المسلم يتنا لبيع فيه المكتوبة أو الترابيح لم يجوز ولا أجر له لا يتنا
المقد اقامة الطاعة ثم يحق على كل مسلم دينا تمكن المسلم من موضع يصل فيه عند الحاجة فلا
يجوز أن يأخذ على ذلك اجرا فلو استأجر رجلا ليقول له رجلا أو يشجر أو يضربه ظالما
لم يجوز ولا أجر له لا يتنا أن المقد اقامة الطاعة ثم يحق على كل لانه استتجار على المصيبة ولو
جاز المقد لاصار اقامة العمل مستحقا عليه وفعل ما هو ظالم لا يكون مستحقا على أحد شرعا ولو
أعطاه سلاحا لذلك فضاع أو انكسر لم يضمن لانه قبضه باذن صاحبه ولو أن قاضيا استأجر
رجلا يقرب حدا قد لزمه أو ليقبض من رجل أو ليقطع يد رجل أو ليقوم عليه في مجلس
القضاء شهرا بأجر معلوم فلا جارة جائزة وله الاجر لان المقدود عليه منافاه في المدة حتى
يستوجب الاجر بتسلم النفس وهو معلوم ثم يحكم أن ملك منافاه ليستعمله في اقامة الحدود وغير

المزونة فلها تفاوت في الوزن فأما ما يد ولا يوزن كالطريق فإذا سعى المدد فيه جاز كافي
التوس وأن أشار إلى دراهم بينها جازت الأجرة وأن لم تكن معلومة القدر كاتمن في البيع
مخلاف العلم عند أبي حنيفة رحمه الله وقد ينال الفرق في البيوع فإن قال مائة درهم عددا مما
يدخل في المائة خسة كان جائزا لانه قد سمي الوزن بما ذكر منه فبإذن خسة وتسعين
درهما فكذلك مائة الاخسة . ولو استأجر رجلا يكتب له مصحفا أو نقبا معلوما كان جائزا
لان الكتابة عمل معلوم وهو يتحقق من المسلم والكافر ثم الاستئجار عليه كالأجر وقيل
الاستئجار على الكتابة كالاستئجار على الصياغة لان عمله يحدث لون الخبر في اليأس أو
كالاستئجار على النقش وذلك جائز اذا كان معلوما عند أهل الصنعة (قال) الشيخ الامام
رحمه الله الاسعدي أن المقصود هنا يحصل بعمل الأجير وهي الكتابة بخلاف التعليم
فالمقصود هناك لا يحصل إلا بالجمعي في التعلم وإيجاد ذلك ليس في وسع العلم ينهملوا استأجر
رجلا يعمل محلا فلا أجر له في ذلك بخلاف ما لو استأجر نصيبه من دار بينهما وقد ينأ هذا
ولو استأجر الرومي نفسه أو عبده يعمل للقيم لم يجز أما عند محمد رحمه الله فلا الرومي لا
يغرد بالعمد للقيم مع نفسه بحال كافي في البيع وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجوز
ذلك إلا بتمتع ظاهرة ولا منفعة هنا لان من جهة الرومي مبالى يستحق لنفسه ويشترط على
القيم بمقابلته مالا متقوما فهذا لا يجوز بل ذكر أنه لو استأجر القيم أو عبد القيم مال نفسه
ليعمل له هل يجوز أم لا قالوا وينبغي أن يجوز ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لما
فيه من المنفعة الظاهرة للقيم فانه يدخل في ملكه مالا بأزاء ما ليس له والاب يستأجر نفسه
أو عبده لئلا يبدله لولده فيجوز ذلك ويستوجب الأجر لان شفعة الأبوة تمنع من ترك النظر
له فيجوز عقد منعه من غير اشتراط منفعة ظاهر لولده فهو له . أتاجر الرومي من نفسه
عبدا للقيم ليعمل لقيم آخر في حجرة وهو وصيه فهذا لا يجوز لانه أنفع أحدهما أضر
بالآخر وهو لا ينفرد بالتصرف إلا بتمتع ظاهرة ولا يجوز للصبي أن يؤجر نفسه لانه عند
مماوضة كليل فلا يملكه المحجور عليه وإنما ذلك الى وليه وله الأجر ان عمل استحسانا وفي
القياس لا أجر له لان العمد باطل ووجوب الأجر باعتبارها فاعدا بل يجب الأجر وفي
الاستحسان يجب الأجر لان هذا العمد منه تحض منفعة بعد إقامة العمل فأما لو اعتبرنا العمد
استوجب الأجر ولو لم يمتدحه لم يجب له الأجر والصبي لا يكون محجورا عما تحض منفعة

كثيرا الحبة والصدقة. كذلك البعد المحجور عليه لا يؤجر نفسه فان فعل وسلم من العمل وجبه الاجر استحسانا لما قلنا فان مات من العمل تقرر الضمان على المستأجر لانه غاصب ثم لا يراد له لانه ملكه بالثلاثين من حين وجب عليه الضمان بخلافه. والصبي الحر فانه اذا هلك في العمل فله الاجر بقدر ما أقام من العمل لان الحر لا يملك بالضمان وانما أخذ البعد الاجر هو لولاه لانه كسب عبده فان أخذه الناصب من يده فاستهلكه اخذان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله لان اتلاف بدل منفعة كاتلاف منافعهم وقد يتنا هذا في النصب. وانما استأجر نهر اياها يجري فيه الماء بارضه أو الى رحاهم فهذا فاسد لان موضع النهر لا يصلح للسكنى وأجراء المائفة ليس في وسعه ومقدار ما يجري من الماء مجهول والضرر يختلف بقلته وكثرته وكذلك لو استأجر بالوعة ليسب فيها وضوءه وولاه أو سيل ماء ليسل فيه ما به مزابه فهذا مجهول والضرر يختلف بقلته وكثرته وكذلك لو استأجر بثرا ليسق منها غنمه وان أراد الحيلة في ذلك فالوجه أن يؤجره من حريم النهر والبئر موضعا معلوما ليكون عظامواشيه ويبسح له سقي الموائش من البئر وكذلك اجارة الرعي لا تجوز والحيلة فيه أن يؤجره موضعا معلوما لضرب فيه خيمة فيسكن ويبسح له الانعاع بالمرى ولو أجرة بكرة وحبالا ودلوا يسق بها غنمه فهو فاسد للجباله الا أن يسمى وقتا فيجوز لان المقدر رد على منفعة العين في المدة فان استأجر من رجل موضع جزع بضعه على حاله لم يجز عندنا وجاز عند الشافعي رحمه الله لانه موضع استأجره لمنفعة معلومة ولو استأجره لذلك جاز فكذلك اذا استأجره ولكنا أفسدناه للجباله لان الضرر يتفاوت بفشل الجذع وخفته وكثرة ما يبنى وقتله وكذلك لو استأجر حائطا لبنى عليه ستره فهو فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله للجباله وقد نفى الى المنازعة وان استأجر طرفا في دار لير في كل شهر باجر مسمى فهو فاسد وفي قول أبي حنيفة رحمه الله لجباله الموضع الذي يتطرق فيه وللشافعي فان عنده استأجر جزء من الدار شاملا لا يجوز فكذلك الطريق وعندهما استأجر جزء شائع صحيح فكذلك الطريق وهو معلوم بالرف على وجه لا يكون فيه منازعة ولو استأجر علو منزل لبنى عليه لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله وجاز في قولهما لان مقدار بناء الملو معلوم بالرف وسطح السفل حق صاحب السفل كالارض ولو استأجر أرضا لبنى عليه يتنا جاز فكذلك اذا استأجر سطح السفل لبنى عليه وأبو حنيفة رحمه الله يقول هذا استأجر الهواء والهوا ليس بملك لاحد

ثم مقدار ما يبيع مجهول والضرر على حيطان السفلى يتفاوت بقلة ذلك ولثرتة ودرعا نفقى هذه
الجملة الى المنازعة بخلاف الارض فالضرر على الارض لا يختلف بحقة البناء وتقله ولو
استأجر موضع كوة بقها في حائط لم يدخل عليه منها الضوء لم يجز لان هذا ليس من اجارة
الناس ولان المقصود الانتفاع بما ليس من ملك للمؤاجر وهو ضوء الشمس فكذلك لو استأجر
موضعا ليد في حائط يلقى عليه شيئا فانه لا يجوز من قبل انه ليس معه ارض وبهذا اللفظ يستدل
من لا يجوز من اصحابنا وحسبهم انه استأجر البناء بدون الارض في تأمله تنصيص على هذا ثم
الضرر على الحائط يختلف بحقة ما يلقى على الرء أو يتقله فهو مجهول على وجه لا يمكن اعلامه
وكذلك لو استأجر موضع ميزاب في حائط لان الضرر على الحائط يتفاوت بقلة الماء الذي
يسيل في الميزاب وكثرته فاما اذا استأجر ميزابا مدة معلومة لينصبه في حائط يسيل فيه ماؤه
فهذا جائز لانه عين منتفع به استأجره لمنفعة معلومة واذا استأجر رجلا ليعمل له عمل اليوم الى
الليل بدهم خياطة أو صبغة أو غير ذلك فلا جارة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله
وفي قولها يجوز استحسانا ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار
فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله أن يسد في الدلان المقصود العمل وهو معلوم مسمى
وذكر الوقت للاستحسان لا لتطبيق النعمة به فكأنه استأجره للعمل على أن يفرغ منه في أسرع
أوقات الامكان وهذا لان المستأجر انما يلتزم البذل بمقابلة ما هو مقصود له وذلك العمل
دون المدة وأبو حنيفة رحمه الله يقول جمع في المدة تسمية العمل والمدة وحكمها بخلاف
فوجب تسمية المدة استحقات منافسة في جميع المدة بالمقد وموجب تسمية العمل أن يكون
المقود عليه الوصف الذي يجده في المعول لامتناعه وتقدر الجع بينهما اعتبارا وليس أحدهما
بالاعتبار باولى من الآخر فيفسد المقد بمجالة للمقود عليه وقد نفى هذه الجملة الى المنازعة
فانه اذا فرغ من العمل قبل مضي اليوم فللمستأجر أن يقول منافسك في بقية اليوم حتى باعتبار
تسمية الوقت وأما التمسك واذا لم يفرغ من العمل في اليوم فلا جبر أن يقول عند مضي
اليوم قد انتهى المقد باتباء المدة وان كان العمل مقصود المستأجر فالدة مقصود الاجير
فليس البناء على مقصود أحدهما باولى من البناء على مقصود الآخر ولان الاجير يلتزم مالا
يقدر عليه وهو اقامة جميع العمل المسمى في الوقت المسمى وروى محمد عن أبي حنيفة رحمه
الله أنه لو استأجره لينحط له هذا القيس لا يجوز ولو قال في اليوم يجوز لان يحرف في

يظهر أن مراده من ذكر المدة الاجال لاسمية المقد المتقود عليه من المنفعة وحرف
في اللطوف والظروف وقد يشتمل جزء من الظرف لاجميه وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة
من الكوفة في بعدد ثمانية أيام بأجر مسمى بذكر المال والليل والليل والليل والليل والليل
ينقل له ملما معلوما من موضع الى موضع من اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي يتناول
استأجر عدا شهرا بأجر مسمى على أنه ان مرض فليسه أن يسد بقدر الايام التي مرض فيها
من الشهر الداخل فهذا فاسد لجهة مدة الاجارة فلا بدري في أي مقدار من الشهر يمرض
ليدخل في المقد بقدر ذلك من الشهر الداخل ثم هذا الشهر يخالف مقتضى العقد لان
مقتضى العقد انتهاءه بمضي المدة تمكن من استيفاء المقود عليه أو لم يتمكن وهذا الشرط
بخلاف ذلك وان استأجر بيتا شهرا بشرة دراهم على أنه ان سكنه يوما ثم خرج عليه
عشرة دراهم فهذا فاسد لان هذا الشرط يخالف مقتضى العقد لان مقتضى العقد انه متى خرج
بشرا لا يلزمه الاجر ثم مقدار أجر منفعة البيت في اليوم مجهول أنه ثلاثة دراهم أو
عشرة دراهم وكذلك ان استأجر دابة بشرة دراهم الى بغداد على أنه ان بلغ قرية كذا ثم بدا
له أن يرجع فله الاجر كاملا فهذا فاسد لجهة مقدار الاجر اني الموضع الذي سمي ولان
الشرط يخالف مقتضى العقد وان استأجر دابة ليعمل عليها حمل كذا بأجر معلوم الى موضع
كذا على أنه ان حل عليها كذا من الحمل فغير ذلك الى ذلك المكان ولم يحمل الاول
فاجرها كذا فهو فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله الاول وهو قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله وهو جائز في قوله الآخر على ما شرطا وكذلك لو استأجر أرضا لزراعتها حنطة
بمخسرين درهما وان زرعها سبعا فاجرها مائة درهم فهو على هذا الخلاف وكذلك ان
استأجر يتاعلى انه ان أسكنه زازا فاجر خمسة وان أسكنه قصارا فاجر عشرة وجه قوله الاول
أن المقود عليه مجهول والبذل بمقابلة مجهول فالضرر يختلف بسكن القصار والبزاز وهما عقدان
في عقد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمين في بيع أو أيت لوسلم اليه البيت فلم
يسكنه أصلا حتى مضت المدة فإذا وجب عليه خمسة أو عشرة ووجه قوله الآخر ان كل
نوع من المنفعة معلوم بالتسمية والبذل بمقابلة معلوم فصبح العقد وهذا لان الاجر لا يجب
بنفس العقد وانما يجب باستيفاء المنفعة وعند ذلك لاجبالة في المقود عليه ولان البذل فاما
اذا لم يسكنها قتال بعض مشايخنا رحمهم الله بنى على قياس قوله الآخر أن يلزمه نصف

كل واحد من التمتين لأن وجوب الأجر التمكن من الاستيفاء هنا وقد تمكن من استيفاء التمتين جميعا وليس أحد البديلين بالاجاب عليه بأولى من الآخر فليزمه نصف كل واحد منهما والاصح أنه لا يلزمه الاخسة لأن أصل البديل بمقابلة منفعة البيت خمسة ثم التزم زيادة البديل بزيادة الضرر اذا سكنه نصارا لأن ذلك يوهن البناء فاذا لم يسكنها أحدا قد انعدم ذلك الضرر (ألا ترى) أنه لو أسكن بزازا لا يلزمه الاخسة وقد كان مستكنا من أن يسكنه نصارا فاذا لم يسكنه أصلا أولى أن لا يلزمه الاخسة. رجل استأجر دارا سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها ولا ينزل فيها فلا يجارة فاسدة لأنه في موجب العقد بالشرط وذلك يضاد العقد وإن لم يسكنها فلا أجر عليه وفي هذا اللفظ نصيب على أن الاجارة الفاسدة باقتمكن من الاستيفاء لا يجب الاجر ما لم يوجب الاستيفاء حقيقة كما في النكاح الفاسد وانما يتكافون من الفرق بينهما غير متساوي وان سكنها فليزها أجر مثلها لا ينقص مما سمي لأنه انما رضي بالمسعى شرط أن لا يسكن ففقد السكنى لا يكون راضيا به فليزها أجر مثلها وانما ما بلغت وان جعلت أجر الدار أن يؤخذ لم سنة أو يوما فلا جارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ان سكنها لأنه استوفى منافعا بعد فاسد فانما سمي اذا كان لا يصلح بدلا فهو في الحكم كما لو أجرها ولم يسلم الاجر ولا أجر له في الاذان والامامة لأن الاجارة لا تنعقد على هذا العمل لا صحيحا ولا فاسدا ولأنه ما مل لنفسه فلا يكون مسلما عمله الى غيره. وان تكرارى برذونا ليعرض عليه فان جاز فليز عشرة دراهم وان لم يجز فليز خمسة فلا جارة فاسدة ومعنى المسئلة أن المستأجر من أصحاب الديوان اسد في ديوان الفرسان وقد يقع فرسه فطلب السلطان العرض فاستأجر الفرس على أنه ان لم يوقف على ضيعة فالأجر عشرة وان وقف على ذلك فالأجر خمسة فهذا فاسد لجلالة الاجر فلا يدرى الجواز ولا يجوز وعليه أجر مثلها فيما استوفى من المنفعة ولا ضمان عليه أن يقع في ركوبه أو أخذه السلطان لأن المقبوض بمجر اجارة فاسدة في حكم الضمان كالقبوض بمجر اجارة صحيحة وان تكرارى بنلا على أنه كالمركب الأمير ركب معه فلا جارة فاسدة لجلالة المقبوض عليه وعليه من كل ركبة أجر مثله لأن أجر المثل بعد فاسد بقدر المستوفى من المنفعة وان تكرارى دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئا أو من فلان شيئا أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد لجلالة الاجر والفرق المتكسر بسبب الشرط في أصل الاجر وعليه أجر مثلها فيما ركب وان تكرارها الى بغداد على أنها ان بلغت

الى بغداد فله أجر عشرة دراهم والا فلا ينبغي له فلا جارة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر سائرها
بمنى الحاضرة والضمان وقد تقدم نظيره في مسئلة الخياطة والله أعلم بالصواب

باب اجارة حفر الآبار والقبور

(قال رحمه الله) وإذا استأجر حفارا ليعفر له بئرا في داره ولم يسلم له موضعا ولم يصنها فهو فاسد (لجلالة المقبوض عليه فمسئل الحفر يختلف باختلاف اللوح في الصلابة والرخاوة والسولة والصعوبة ويختلف باختلاف البئر في الرض والمق ولو سعى عشرة أذرع في الارض وما بدر هكذا ذراعاً بأجر مسمى جاز لان السبل صار معلوما بتسمية الذرعان عند أهل الصنعة والموضع معلوم بتسمية داره فان حفر ثلاثة أذرع ثم وجد جبلا شدا عملا وأشد مؤنة فأراد ترك ذلك فليس له ترك ذلك ويجبر على الحفر اذا كان يطلق لأنه ان التزم العمل مع عمله على أن أطباق الارض تختلف فليس في ابقاء العقد عليه ضرر فوق ما التزم بالعقد فلا يكون ذلك عذرا له في التسخ وفي الكتاب (قال) اذا كان يطلق وما من موضع الا ويقاق فيه حفرا ولكن مراده من هذا اللفظ اذا كان يطلق حفرا بآلة الحفارين ولا يحتاج الاجير الى اتخاذ آلة أخرى لذلك لأنه انما التزم اقامة العمل بآلة الحفارين فاذا كان يحتاج الى اتخاذ آلة أخرى لذلك فهذا ضرر لم يلزمه العقد فيكون عذرا له في التسخ وان شرط عليه أن كل ذراع في سبل أو طين بدرهم وكل ذراع في جبل أو ماء بدرهمين وسعى طول البئر خمسة عشر ذراعاً فهو جائز لأنه ذكر نوعين من العمل وسعى بمقابلة كل واحد منهما بدلا معلوما ولا يبقى بعد ذلك للتسمية جباله تقضى الى المنازعة لأن وجوب الاجر عند الحفر وعند ذلك ما يلزمه من الاجر معلوم القدر. ولو استأجره ليعفر له بئرا عشرة أذرع في جبل مروءة فحفر ذراعاً ثم استقبل جبلا صامنا فان كان يطلق حفرة فهو عليه والمروءة اللين من الحجر الذي يضرب الى الخفصة والصفا ما يضرب الى الحجرة وقد بينا أنه التزم الحفر بآلة الحفارين فاذا كان بحيث يطلق الحفرة تلك الآلة فلا عذر له في الترك وان كان لا يطلق فله أن لا يترك الاجارة وله من الاجر بحساب ما حفر وكذلك التهر والقناة والرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطيع الحفر معه فهذا عذر لان في ابقاء العقد يلحقه الضرر لم يلزمه بالعقد. ولو استأجره ليعفر له بئرا في داره فحفرها ثم انهارت قبل أن يفرغ منها فله من

يستوف جميع المفقود عليه وإنما خلطنا في مقدار ما استوفى قرب الرضا بدعي زيادة في ذلك
 والمستأجر . منكر ذلك ولو قال المؤجر لم يقطع الماء فانه يحكم الحال فيه فان كان الماء منقطعا
 في الحال فاقول قول المستأجر وان كان جاريا فاقول قول المؤجر مع يمينه على عمله فانه اذا
 كان منقطعا في الحال فالظاهر انه كان منقطعا في الماضي وان كان جاريا في الحال فالظاهر انه كان
 جاريا فيما مضى وفي الخصومات القول قول من يشهد له الظاهر توضيحه انما قدرنا الماء جاريا
 عند المقدد والبناء على الظاهر واستصحاب الحال أصل ما لم يدل خلافه فاذا علمنا انقطاع الماء في
 الحال بقدر استصحاب الحال فاعتبرنا الدعوى والانكار قرب الرضا بدعي تسليم المفقود عليه
 والمستأجر منكر القول قوله فاما اذا كان جاريا في الحال فاستصحاب الحال ممكن فقلنا رب
 الرضا مسلما للمفقود عليه بهذا الطريق ولهذا كان القول قوله مع يمينه في عمله لان الاستحلاف
 على ما لم يكن في يده ولا من عمله فيكون على العلم وان كان استأجر جميع ذلك بمشقة دراهم
 كل شهر فطعن فيها في الشهر ثلاثين درهما فخرج عشرين درهما فان كان المستأجر هو الذي يقوم
 على الرضا والطعام أو أجيره أو عبده فالراجح له طلب لأن الفضل بمقابلة متنافسه وان كان رب
 الطعام هو الذي يبني ذلك لم يطلب للرجح للمستأجر إلا أن يكون له عمله فيها مما تنفع بها
 الرضا من كرى النهر أو ثمر الرضا وغير ذلك حيث يجهل الفضل بمقابلة عمله فيعطى له فند
 جعل ثمر الرضا مستبرا بجهل الفضل بمقابلة عمله ولم يجعل كس البيت في سابق متبرا في ذلك لان
 كس البيت ليس بزيادة في البيت ولأن التمكن من الانتفاع باعتباره فاما ثمر الرضا وكرى
 النهر بعد زيادة المستأجر وبه يتمكن من الانتفاع وهذا استأجر موصفا على نهر ليعين عليه بناء
 ويتخذ عليه وحاماه على أن الحجارة والمتاع والحديد والبناء من عند المستأجر فهو جائز لانه
 استأجر الأرض بصفة معلومة وان انقطع ماء النهر فلم يطعن ولم يفسخ الاجارة فلا جرم لارم
 له لان المفقود عليه منفعة الأرض وهي باقية بعد انقطاع الماء والمستأجر مستوفى بما يشغل
 الأرض بتناعه بخلاف الاول فهناك المفقود عليه منفعة الرضا لعمل الطحن والتمكن منه يزول
 بانقطاع الماء الآن هنالك أن يفسخ الاجارة للمؤجر فان مقصوده استيفاء منفعة لائمه ذلك بدون
 جريان الماء وفي الزام المقدم إياه بعد انقطاع الماء ضرر فيكون ذلك عندها له في الفسخ ولو
 استأجر رجا . ما متاعا فاقطع الماء شهرا فلا أجر عليه في ذلك الشهر لما قلنا وان قل الماء حتى
 أخضر به في الطحن وهو يطعن مع ذلك فان كان ضررا فاحشا فهو عيب فيها هو المقصود فيستكن

لا يلهي من شغل الماء وان لم يشغ كان الاجر واجبا عليه إياه تمكنه من الانتفاع ورضاه
 باليمين وان كان غير فاحش فالاجارة لازمة له لانه استأجر الرضا في الابتداء مع علمه أن الماء
 يزول فمقابلة يمينه أخرى بقدر راضيا باليمين ليس رجا . ما يمكن التمسك به
 عنقوا واذا خاف رب الرضا أن يقطع الماء ففسخ الاجارة فأكره البيت والمجير والمتاع خاصة
 فهو جائز لانه عين . ينتفع به فان انقطع الماء فللمستأجر أن يترك الاجارة لان استئجار
 هذه الاعيان كان لمقصود معلوم وقد فأت ذلك بانقطاع الماء وفي إيفاء المقصد بعد
 انقطاع الماء ضرر عليه وهذا ضرر لم يأنه بأصل المقصد فيكون عندها له في الفسخ كما لو استأجر
 والرضا يطعن بمجمله فيقوله ولم يكن عنده ما يشتري به جملا كان له أن يترك الاجارة ولو
 استأجر رجا . ما فانكسر أحد المجيرين أو الدوارة أو البيت فله أن يفسخ الاجارة لثوالم
 تمكنه من الانتفاع فان أصح ذلك رب الرضا قبل الفسخ لم يكن للمستأجر أن يفسخ بعد
 ذلك لثوالم المذفر في بقية اللدة ولكن يرفع عنه من الاجر بقدر ذلك لتسليم تمكنه من
 الانتفاع به والقول قول المستأجر في مقدار العلة لا تقاها على أنه لم يسلم جميع المفقود عليه
 إلا أن ينكر المؤجر البطالة أصلا فكان القول قوله باعتبار استصحاب الماء لاننا عرفنا تمكن
 المستأجر من الانتفاع عند تسليم الرضا بدعي هو عارضا مانا فلا يقبل قوله في ذلك الانجحة
 كما لو ادعى أن غاصبا حال بينه وبين الانتفاع بالرضا وان استأجر رجا . ما على أن يطعن فيها
 الخطة ولا يطعن غيرها فطعن فيها شيئا أو شيئا من الجيوب سوى الخطة فان كان
 ذلك لا يضر بالرضا فلا ضمان عليه وان كان أضر عليها من الخطة ضمنه ما قصدها لان التقيد
 معتبرا اذا كان مفيدا والخلاف الى ما هو أضر عدوان منه فيلزمه ضمان التقصان ولا أجر عليه
 في ذلك لو لم يكن لانه غاصب ضامن من التقصان ولا ينتفع بالاجر والفيان واذا . تأجر الرجل
 رجا . ما وبين . من أجير . وبغيرا من آخر صفقة واحدة كل شهر بالجر معلوم فهو جائز لان
 استئجار كل عين . من هذه الاعيان على الاثر اد صحيح ثم يفسخون الاجر بينهم على قدر ذلك
 لان المسمى بمقابلة الكل فيتوزع عليها بالمصلحة ولو اشترك أرباب هذه الاشياء على أن يعملوا
 للناس بالجر فما عملوا فلا أجر بينهم أثلاثا فان أجر والجل بعينه فطعن فأجر ذلك لصاحب
 الجل لانه سعى بمقابلة . نفع الجل ولا آخر . أجر . مثلهما متاعا على صاحب الجل
 لان سلامة الاجر له بذلك كله فيكون هو مستوفيا لمناقصها وقد شرط بمقابلة ذلك أجر ولم

يسلم لهما ذلك الأجر فإن قبلوا الطعام على أن يعطوه بأجر معلوم ولم يؤجر وإذا أجل يسه
فألكسبوه صار أثلاثا بينهم لأنهم اشتركوا في قبيل الدمل وبذلك استوجبوا الأجر وإن
كان لرجل بيت على هر قد كان فيه رحا ماء فذهب وجاء آخر برحا آخر ومتاعها فذهبها
في البيت واشتركا على أن يتقلا من الناس الحطه والشعير فطعناه فأكسبا فهو بينهما نصفان
فهو جائز وما طعناه وما تقلاه فاجره بينهما نصفان لاستوائهما في قبيل العمل في ذنبا
وليس للرحا ولا للبيت أجرة لأن كل واحد منهما مال بني عن متاعه أجرة سوى ما قل
(ألا ترى) أن تصاربن لو اشتركا على أن يسلا في بيت أحدهما بأداه الآخر فأكسبا فهو
بينهما نصفان كان جائزا ولم يكن لواحد منهما أن يطالب صاحبه بأجر بذاته ولو أجرة الرحا
بأجر معلوم على طام معلوم كان الأجر كله لصاحب الرحا لأنه مسمى بتقابلة منفعة ملكه
ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحا إذا كان قد عمل في ذلك لانت
منفعة بيته ونفسه سلمت لصاحب الرحا ولم يسلم له بتقابلة ما شرط له من الأجر (قال) ولا
أجاوز به نصف أجر مثل الرحا في قول أبي يوسف رحمه الله وقد بينا نظيره في كتاب
الشركة ولو انكسر الحجر الأعلى من الرحا فذهب رجل ملكه حجرا بغير أمر صاحبه وجعل
يقبل الطعام ويقطع فهو مسمى في ذلك ضامن لا أنفسد من الحجر الأسفل ومتاعه لأنه
غاصب والأجر له لأنه وجب ببقائه وإن كان وضع الحجر الأعلى برضا صاحبه على أن
الكتب بينهما نصفان فهو كما شرط وهو نظير ما سبق إذا كان يتقبلان الطعام فالأجر بينهما
كما شرط ولو بنى على نهر بيتا وأصب فيها رحا ماء بغير رضى صاحب النهر ثم يقبل الطعام
فكسب في ذلك مالا كان له في الكسب وكان ضامنا لما ناض البيت وساحته ووضع النهر
لأنه متلف لذلك بقوله ولا يضمن شيئا من الماء لأن الماء غير مملوك فله لم يفسد شيئا من
الماء بعمله ولو أن رجلا له نهر اشترك هو ورجلان على أن جاء أحدهما برحاه والآخر بتناعها
على أن يبنوا البيت جيمنا أم أولم على أن ماكبوا من شيء فهو بينهم فهو جائز وهذا
مثل المسئلة الأولى إذا كانوا يتقبلون الطعام فالأجر بينهم أثلاثا والله أعلم بالصواب

باب الكراء إلى مكة

(قال رحمه الله وإذا استأجر بدين من التكوكة إلى مكة فخل على أحدهما بمحلا فيه

رجلان وما يصلحهما من الرطه والدتر وإحدهما زاملة يحمل عليه كذا غنوما والسويق وما
يصلحهما من الخلل والثرث والماليق وقد رأى الرجلين ولم ير الرطه والدتر ولم يبين ذلك وشرط
حمل ما يكسبه من الماء ولم يبين ذلك فهذا كله فاسد في القياس لجهالة وزن الرطه والدتر وجهالة
مقدار الماء والخلل والثرث والماليق وهذه جهالة تقضي إلى المنازعة فإن الضرر على الأقل
تختلف قيمة ذلك وكثرته وفي الاستحسان يجوز لانه متعارف وفي اشتراط اعلام وزن كل شيء
من ذلك بعض المخرج ثم المقصود على أحد الجانبين الرجلان وقد رآهما الحال وعلى الحال الآخر
الدق والسويق وما سوى ذلك تبع إذا صار ما هو الأصل معلوما فالحمل في البيع غنو ومقدار
البيص يصير معلوما أيضا بطريق الرف وعلى هذا واشترط عليه أن يحسن لمن هذا يملكه من
صالح ما يحمل الناس فهو جائز أيضا لانه متعارف معلوم للمقدار عرفا ولو بين وزن للماليق
والهدايا كن أحب البنا لأنه أبعد من المنازعة وإذا أراد الاحتياط في ذلك فينبغي أن يسي
لكل حمل قرنين من ماء أو أدواين من أعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب أن الحمل
قد رأى الرطه والدتر والقرنين والأدواين والخيمة والقبعة فإن ذلك أوثق وأما يكتب الكتاب
على أوثق الوجوه وإن اشترط عليه عتبة الأجير فهو جائز ويكتب وقد رأى الحال الأجير
وفي تفسير عتبة الأجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند الصباح والمساء
فذلك معلوم فيركب أجيده في ذلك الوقت وسمى ذلك عتبة الأجير والثاني أن يركب أجيده
في كل مرحلة فرسخا أو نحوها هو متعارف على خشية خلف العمل ويسمى ذلك عتبة الأجير
وفي كتاب التبروط قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله يرى أن يشترط من هدايا مكة كذا
وكذا ما لأن ذلك أبعد من المنازعة والحدود من الهدايا يختلف في الضرر على الدابة باختلاف
مقدار الوزن وإن تكرري شق يحمل أوشق زاملة فاختلنا فقال الحال إنما عينت عيان العمل
وقال المستكرى بل عينت الأبل فإن كان الكراء كما يتكرري به لا بل إلى مكة فهو على الأقل
وإن كان كما يتكرري به شق يحمل خشب فانزل قول الحال مع بينه لأنه إذا كان كما يتكرري به
الأول فالظاهر بشده للمستكرى وإن كان شيئا يسيرا كما يتكرري به الخشب فالظاهر بشده
للحامل وعند المنازعة يحمل القول قول من يشهد له الظاهر كما لو اشترى قربة ماء بدائق فقط
انما اشترت القربة دون الماء لا يصدق ولو اشترى اهداين درهمين قال السقاء بعت الماء دون القربة
وكذلك لو اشترى مبطنة ثم قال المشتري اشترت الأرض وقال البائع انما بعت البطيخ

ولا ضمان عليه لئلا يسرق في تول أبي حنيفة رحمه الله لأبيه أجير مشترك فلا يضمن ماله
في يده بغير فله وإن احترق الخبز في التور قبل أن يخرج فهو ضامن لأن هذا من جنابة يده
وبغير صاحب الخبزين سواء ضمه قيمه خبوزاً وأضاه المجر وإن شاء شتمه عتياً لم يكن
له أجر وقد بينا نظيره في القمار وإن استأجر رجلاً يعمل له طعاماً إلى موضع معلوم فسرق
منه في بعض الطريق فله الأجر بقدر ما عمل لأن الموقود عليه ههنا منافاه لأحداث وصف
في الحل فيقدر ما تحمل يصير الموقود عليه مسلماً إلى صاحبه فكان له من الأجر بقدره بخلاف
ما تقدم فالموقود عليه هناك الوصف الذي يحدث في الحل بمله وثبت اليد على الوصف
بثبوته على الموصوف فلما لم تثبت يد المستأجر على عمل العمل لا يصير مسلماً للعمل فلا يتردد
الأجر وعلى هذا قلنا في كل موضع إذا هلك لم يكن له أجر فله أن يجبه حتى يأخذ الأجر
كالتطاي والتعار في بيت نفسه وفي كل موضع لو هلك كان له الأجر فليس له أن يجبه كالحال
والطياط والخباز في بيت صاحب العمل فإن جبهه وهلك عنده فهو ضامن لأنه غاصب في
الحبس حين لم يكن له حق الحبس واليهال الذين يعملون في بيت المستأجر ضامنون لما جنت
أيديهم من ما يضمنون ما عملوا في يومهم لأن العامل أجير مشترك سواء عمل في بيت نفسه
أو في بيت المستأجر فيكون الموقود عليه العمل وعقد المعاوضة تقتضي سلامة الموقود عليه
فالمعمل المريب لا يكون مقفوداً عليه وهذا بخلاف ما إذا استأجره وبما يخط له ثوباً في بيته
فانه لا يضمن ما جنت يده لأن الموقود عليه منافاه (ألا ترى) أنه ليس له أن يعمل ذلك في
غير يومه وأنه يستوجب الأجر بتدبير النفس وإن لم يستعمله ولو استأجر طباعاً بصنع له طعاماً
في ليلة فافسد الطعام فاحرقه ولم يذبحه فهو ضامن لأنه أجير مشترك وهذا من جنابة يده
ولو لم يفسد الطباخ ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء فأمر صاحب البعير فادخلها الدار
فنان البعير فصبغ غفر على القدور فكسرهما فافسد الطعام فلا ضمان على صاحب البعير لأنه
سأفها بأمر رب الدار وقله كنفل رب الدار ووقع الإنسان الدابة في ملك نفسه لا يكون
تدبيراً موجبا للضمان كغفر البئر ووضع الحجر في ملك نفسه ولا ضمان على الطباخ فيما عمل من
الطعام لأن التلف حصل بغير فله بل بفعل مضاف إلى صاحب الدار حكماً وكذلك لو كان
البعير سقط على ابن رب الدار وهو صبي قتلته أو على عبده فلا ضمان عليه لأن التسبب إذا لم
يكن تدبيراً لا يكون موجبا للضمان على أحد ولو أدخل الطباخ النار ليطبخ بها ففرقت شرارة

واحترقت الدار فلا ضمان عليه لأن له أن يدخل النار ويعمل بها ففسده لا تأني بدونها ولا
ضمان على رب الدار فيها احترق للسكان لأنه أدخل النار في ملكه ومن أوقد النار في ملكه
لا يكون متديناً فيه فكذلك إذا فعل غيره فأمره والله أعلم بالصدق والصواب

باب اجارة القساطر

(قال رحمه الله وإذا استأجر قساطاً يخرج به إلى مكة ذاهباً وجائياً ويخرج
من الكوفة في هلال ذي القعدة فهو جائز) لأنه استأجر عيناً متنعاً به وهو متناذ استجاره
والقساطر من المساكن فاستجاره كاستجار البيت وكذلك الخلية والكنيسة والرواق
والسرادق والمحلل والحرب والجوانق والحلب والترب والبسط فذلك كله متنع به متناذ
استجاره فان تكارى شيئاً من ذلك ليخرج به إلى مكة ذاهباً وجائياً ولم يمس متى يخرج به
فهو فاسد في القياس لأن وجوب التسليم إليه حين يخرج به وإذا لم يكن مملوفاً فربما تمكن
بينهما منازعة فيه والناس يتفاوتون فيه بالخروج إلى مكة فمن بين مستعجل ومؤخر ولكنه
استحسن فقال وقت الخروج للعج من الكوفة معلوم بالعرف والمتعارف كالشروط وهذا
لأن المتبر الوقت الذي يخرج فيه الفاقلة مع جماعة الناس ولا متبر بالقرار وذلك الوقت
معلوم وإن تخرق القساطر من غير خلاف ولا عنف لم يضمن المستأجر لأن الدين في يده
أمانة فان تقيضه بقراره حق صاحبه في الأجر وهو مأذون في استيفاء المنفعة على الوجه المعتاد
فلا يكون ضماناً يتخرق منه إذا لم يجاوز ذلك وإن ذهب به ورجع فقال استثنيت عنه
فلم استعمله فالأجر واجب عليه لأنه تمكن من الانتفاع به وذلك يقوم مقام الانتفاع به في قرر
الأجر عليه ولو انقطعت أطبائه وانكسر عموده فلم يستطع نصبه لم يكن عليه أجر لأنه لم يكن
متكناً من الانتفاع به والأجر لا يلزمه بدونه فالقول فيه قول المستأجر مع يمينه لأنها اتفاقاً
أنه لم يتمكن من استيفاء جميع المنفعة عليه وإن الصفقة قد تفرقت عليه فالقول قول المستأجر
في مقدار ما استوفى وكذلك لو احترق قال المستأجر لم استعمله إلا يوماً واحداً فالقول قوله
وليس عليه الكراء إلا بمقدار ذلك لأنه مشترك الزيادة ولو أصرح المستأجر في القساطر أوفى
الخلية حتى اسود من الدخان أو احترق أو علق فيه فتدبلاً فإن كان صنع كما يصنع الناس فلا
ضمان عليه وإن كان تمدى فيه أو اتخذ مطبخاً أو أوقد فيه ناراً حتى صار بمنزلة المطبخ من

السواد فهو ضامن لما أفسد لأن عطلان العقد يثبت له حق استيفاء المنفعة على الوجه المتعارف
 فإذا لم يجاوز ذلك لا يكون ضمانا وهذا لأن التسطاط من المساكن وادخال السراج والتعديل
 واتحاد النار في المسكن متعارف لا بد للمساكن منه ولكن إذا جاوز الحد المتعارف فهو متعدي
 فيما صنع فيكون ضمانا لأفسد وكان عليه الإكراه إذا كان مابقي منه شيئا يباقي السكنى فيه فإن
 كان دون ذلك فلا كراه عليه منذ يوم لزمه الضمان لانعدام تمكنه من الانقاع به في بقية المدة
 وإن اشترط عليه صاحبه أن لا يوقد فيه ولا يسرج فليس له أن يوقد فيه ولا يسرج لأن
 هذا أمر من السكنى فيه من غير اسراج وقد استثناء صاحبه بالشرط والتقييد متى كان مفيدا
 فهو معتبر فإن فعل ذلك ضمن لانه جاوز ما استحقه بالمقد وعليه الاجر لانه استوفى المقود
 عليه وإنما ضمن باعتبار الزيادة فلا يمنع ذلك تقرر الاجر باستيفاء المقود عليه كالمستأجر للداية
 الى مكان إذا جاوز وإذا استأجر قبة تركية بالكوفة كل شهر بأجر معلوم ليستوفد فيها وبيت
 فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود لان الاضياد فيها متناه فلا يكون هو
 متعديا بالاغاد فيها فإن بات فيها عبده أو ضيفه فلا ضمان لانها من المساكن وقد بينا أن له
 أن يسكن ضيفه وعبده فيما سكن فيه هو وهذا لانه لا ضرر على القبة بكثرته من يسكنها وإذا
 استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة فتمد وأعطاه أخاه فحج ونصب واستظل به فهو ضامن
 ولا أجر له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد لا ضمان عليه وعليه الاجر
 لأن التسطاط من المساكن وفي المسكن لا يتبين سكنه بنفسه لأن سكنه وسكنى غيره في
 الضرر على التسطاط سواء فهو كسليم البيوت (ألا ترى) أنه لو أخرج الفسطاط فيه بنفسه ثم
 أسكن فيه غيره لم يضمن فذلك إذا دفعه الى غيره حتى يخرج به وهو نظير ما لو استأجر
 عبدا بخدمة في طريق مكة فاجره من غيره بخدمة لم يضمن وتفاوت الناس في الاستخدام
 والاضرار على الفلام أين من التفاوت في السكنى في التسطاط ثم لما لم يتبين هناك المستأجر
 للاستخدام فهذا أولى وجه قولها أن الفسطاط يحول من موضع الى موضع والضرر عليه
 بتفاوت تفاوت مواضع النصب فإن نصب في مهب الريح يخرقه ونصب في موضع التدرج
 والثر يفسده فإذا كان هذا مما يتفاوت فيه الناس وبوجه مختلف الضرر فكان التمين معتبرا
 بمنزلة الدابة استأجرها ليركبها أو الثوب يستأجره ليلبسه هو فإذا دفعه الى غيره صار مخالفا
 ضمانا ولا أجر عليه لانه لم يستوف للمقود عليه وهذا بخلاف المسكن فإنه لا يحول من

موضع الى موضع بخلاف البيت لأن الاستخدام له حد معلوم بالتعرف فإذا كلفه فوق ذلك
 امتنع العبد منه سواء كان المستأجر هو الذي يستخذه أو غيره فلا فائدة في التمين هناك
 بخلاف مال الدار بن يشه لانه هو الذي يمتلئ بموضع النصب لانه مال الدار وكان لا يمتلئ به كما
 أوجه المقدم فكأنه وسكنى غيره بعد ذلك سواء فلما إذا دفعه الى غيره ليخرج به فاختار
 موضع نصب الفسطاط لا يكون رأيه بل يكون رأى الذي خرج به وذلك خلاف وجوب المقدم
 وعلى هذا قالوا الولي من عند الاستئجار من يخرج به فالمقدم فاسد في قول أبي يوسف رحمه الله
 كما لو لم يمين من يلبس الثوب عند الاستئجار وعند محمد رحمه الله المقدم جائز كافي خدمة العبد
 وسكنى الدار ولو انقطعت أطناب التسطاط كلها فبعضها المستأجر من عنده ثم نصب التسطاط
 حتى رجع عليه الاجر كله لانه استوفى المقود عليه فالمقود عليه منفعة التسطاط لا منفعة
 الاطناب فإذا تمكن من استيفاء المقود عليه باطناب نفسه لزمه الاجر كافي استئجار الرحا
 إذا انقطع الماء فطحن الساتر بجملته وجب عليه الأجر ثم عكس أطنابه لانه ملكه فيملكه
 اذارد التسطاط ولو لم تدان على الاطناب لم يكن عليه الإكراه لانه لم يكن يتمكن من استيفاء
 المقود عليه بملك صاحب التسطاط ولا يتجر تمكنه من الاستيفاء بملك نفسه لأن ذلك
 ليس مما أوجه المقدم وكذلك لو انكسر عمود التسطاط فلما إذا انكسرت أوتاده فلم يضر
 به حتى رجع كان عليه الإكراه كما لا وليس الاوتاد بل الاطناب والعمود لأن الاوتاد من قبل
 المستأجر والاطناب والعمود من قبل صاحب التسطاط ومن أصحابنا رحمهم الله من يقول
 أنه بنى هذا الجواب على عرف ديارهم فلما عرف ديارنا الاوتاد من قبل صاحب التسطاط
 والأصح أن يقول من الاوتاد ما يتيسر وجوده في كل موضع ولا يتكلف بجمل مثله من
 موضع الى موضع فهذا على المستأجر ومنه ما يكون متخذاً من حديد وهو ذلك لا يوجد في كل
 موضع فثله يكون على صاحب التسطاط كالمود فراده مما قل الاوتاد التي توجد في كل
 موضع فإن كسارها لا يزيل تمكنه من استيفاء المقود عليه فيكون الاجر عليه بخلاف العمود
 والاطناب وإن تكرري فسطاطا يخرج به الى مكة فثله بالكوفة حتى رجع فهو ضامن لانه
 أمسه في غير الموضع المأذون فيه فان صاحبه إنما أذن له في الاسكان في الطريق فيقرر حقه
 في الاجر ويثبت عليه هذا المقصود إذا أمسه بالكوفة واسكانه التغير غير اذن مالكه
 موجب الضمان عليه ولا كراه عليه لانه ما تمكن من استيفاء المقود عليه فالمقود عليه نصبها

وسكتها في الطريق وذلك لأشأن إذا غلبت بالكوفة والقول قوله مع يمينه بالله ما أخرجه
لأنه ينكر التمكن من استيفاء المقود عليه ووجوب الاجر عليه فهو كالوأسكر قبض
القساط أصلا ولذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسط إلى صاحبه فهو مثل
الاول لوجود الامساك لأعلى الوجه الذي أذن له فيه صاحبه وكذلك لو خرج ودفع القسط
إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يذهب حتى رجع المولى فهو مثل الاول لأنه لم يصل إلى
صاحبه وكونه في يد غلامه وما لو خلفه في بيته بالكوفة سواء وكذلك لو دفعه إلى آخر
وأمره أن يرده إلى صاحبه فلم يفعله لأنه خالف بالامساك في غير الموضع المأذون فيه والتسليم
إلى الاجنبي أيضا ولو حمله الرجل إلى صاحب القسط فأبى أن يقبله برى المستأجر والرجل
من الضمان ولا أجر عليه لأن صاحب القسط تمكن من فسطاطه حين رد عليه وفعل مأثور
للمستأجر كغسل المستأجر بنفسه ولو رده بنفسه لم يكن لصاحبه أن يتنعم من قبوله لأن هذا عذر
له لأنه يحتاج إلى مؤنة في اخراج القسط وأنه لو يلزم تلك المؤنة فكذلك إذا رده ثانية لم
يكن له أن يتنعم من قبوله ولو هلك القسط عند هذا الآخر قبل أن يحمله إلى صاحبه
فصاحب القسط أن يضمن أيها شاء لأن كل واحد منهما متدنى في حقه غاصب فان ضمن
الوكيل رجع به على المستأجر لأنه ضمن في عمل بشاره بامره وان ضمن المستأجر لم يرجع به
على الوكيل لأنه لو رجع عليه رجع الوكيل به أيضا ولأن بدال الوكيل قائمة مقام يد المستأجر فعلا
في يد الوكيل كعلا في يد المستأجر وان ذهب بالقسط إلى مكة ورجع به فقال للمواجر
للمستأجر احمه إلى منزلي فليس لذلك على المستأجر ولكنه على رب المتاع لما بينا أن متفعة
التقل حصل لرب المتاع من حيث أنه تقرر حقه في الاجر فكانت مؤنة الرد عليه بخلاف
الاستعير ولا يخرج من القسط وخلفه بالكوفة فذهب وسقط عنه الاجر فالجولة على المستأجر
لأنه بمنزلة الناصب وهو الذي ينتفع بالرد من حيث أنه برأ نفسه عن الضمان وان استأجر دابة
إلى بلدة أخرى فقبضها وذهب صاحب الدابة فان حبسها بالكوفة على قدر ما حبسها الناس إلى أن
يرحل فلا ضمان عليه وان حبسها مما لا يحبس الناس مثله يومين أو ثلاثة فهو ضامن لها ولا كراه
عليه لأنه أسكبا في غير الموضع الذي أذن له صاحبها في الامساك وفي هذا الخلاف ضرر على
صاحبها فان حقه في الاجر لا يثبتر بما سكاها في هذا الموضع فلهذا كان ضمانا لأن الأمان المقدار
المتعارف من الامساك يصير مستحقا له بالعرف فيجعل كالشرط بالنص وإذا استأجر الرجلان

ففساط من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائيا فقال أعداءه ان أن أتي بالبصرة وقال الآخر
انني أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد منهما يأخذ القسط من صاحبه فالتفتا على
ثلاثة أوجه أما أن يدفع الكوفي إلى البصري أو البصري إلى الكوفي أو يمتنع فيه إلى
التقاضي بركة فاما إذا دفعه الكوفي إلى البصري فذهب به إلى البصرة واستلمه فرب القسط
أن يضمن البصري قيمته ان ذلك لأنه غلب مستعمل في غير الموضع الذي أذن له صاحبه
فيه وكذلك ان لم يذهب به بالامساك في غير الموضع الذي أذن له صاحبه فيه يكون ضامنا
قيمته ان ذلك وعليها حصة الذهاب من الاجر ولا أجر على واحد منهما في الرجوع أما
البصري فلا يضمن من الكوفة وقد تقرر عليه ضمان القيمة وأما الكوفي فلا يضمن
متسكنا من استيفاء المقود عليه في الرجوع حين ذهب البصري بالقسط وان أراد صاحبه
أن يضمن الكوفي فان أقر أنه أمره أن يذهب به إلى البصرة كان له أن يضمنه نصف قيمته لأن
النصف كان أمانة في يده وقد ندى بالتسليم إلى صاحبه ليمسكه على خلاف ماضى به صاحبه
فكان له أن يضمنه ويضمن البصري نصف قيمته وان قال الكوفي لم أمره أن يذهب به إلى
البصرة ولكن دفعته إليه ليمسكه حتى يرحل فلا ضمان عليه لأن القسط مما لا يحتل القسمة
فلكل واحد من المستأجرين أن يتركه في يد صاحبه ولا يكون تسليمه إلى صاحبه ليمسكه في
الموضع الذي تناول الاذن موجب الضمان عليه والقول قوله في ذلك مع يمينه لأنه ينكر سبب
وجوب الضمان عليه وصاحب القسط يدعي ذلك عليه وان دفعه البصري إلى الكوفي فرجع
به إلى الكوفة فالكره عليها جميعا على البصري نصفه وعلى الكوفي نصفه لأن الكوفي استوفى
المقود عليه في الرجوع في أصيب نفسه باعتبار ملكه وفي نصيب البصري بتسليمه إياه على ذلك
وذلك ينزل منزلة استيفائه بنفسه فيجب الكراهة عليها ولا ضمان على واحد منهما ان ذلك قبح
هذا قول لمحمد رحمه الله فاما عند أبي يوسف رحمه الله فينبغي أن يكون البصري ضامنا ولا كراه
عليه في الرجوع كما لو دفعه إلى أجنبي آخر وقد بيناه والاصح أنه قولهم جميعا لأن صاحب
القسط هنا قد رضي برأى كل واحد منهما في التصب واختيار الموضع لذلك بخلاف الاجنبي
فصاحب القسط هناك لم يرض برأى في اختيار موضع التصب وان غصبه الكوفي فبلى الكوفي
حصة من الاجر ذاهبا وجائيا لأنه استوفى المقود عليه وعلى البصري أجره ذاهبا وليس عليه
أجر في الرجوع لأن نصيبه كان في يد الناصب ولم يكن هو متسكنا من استيفاء المقود عليه

حين ذهب من طريق البصرة ويكون الكوفي ضامنا لنصف قيمته ان هلك لانه غاصب للبصر
من البصري فيكون ضامنا وان ارتفع الى القاضي بمكة فللقاضي في ذلك رأى فان شاء لم ينظر فيما
يقولان حتى يقبلا عنده اليمة لان صاحب القسطا غائب وهما يدعيان على القاضي وجوب
النظر عليه في حق الثائب في ماله فلا يلتفت الى ذلك اذا لم يدر سببه فان فعل القاضي بذلك
ولم يجد بينة فدفعه البصري الى الكوفي فهو على الجواب الاول الذي قلنا اذا لم يرتقا الى
القاضي واذا أقام اليمة عنده على ما ادعى قبلت اليمة لانهما اثبتا سبب وجوب ولايته في هذا
المال ووجوب النظر للثائب وهذه بينة تكشف الحال فتقبل من غير الخلفم أو القاضي كأنه تلخص
في موجب هذه اليمة ثم يحلف البصري على ما يريد من الرجعة الى البصرة لانه يدعى المذر
الذي به ينسخ الاجارة في نصيبه وذلك شئ في ضميره لا يف على غيره فيقبل قوله فيه مع
بينه وان شاء نظر في حالها من غير افاة اليمة احتياطا في حق الثائب واذا حلف البصري
فالقاضي يخرج القسطا من يده لانه ليس من النظر للثائب ترك القسطا في يده ليهذهبه
الى البصرة ولكنه يؤجر نصيبه من كوفي مع الكوفي الاول ليتوصل صاحب القسطا الى
غير ملكه ويتوفر عليه الكراء بجميع القسطا في الرجوع وان أراد الكوفي أن يستأجر نصيب
البصري فهو أولى الوجوه لان صاحب القسطا كان راضيا بكون القسطا في يده ولان اجارته
منه تجوز بالاتفاق لانه اجارة المشاع من الشريك وذلك جائز وفعل القاضي فيما يرجع الى
النظر للثائب كفضل الثائب نفسه وان لم يرغب فيه حينئذ يؤجره من كوفي آخر فيجوز
ذلك على قول من يجوز اجارة المشاع وعلى قول من لا يجوز ذلك فهذا فصل مجتهد فيه فاذا
امضاء القاضي باجتهاده نفذ ذلك منه وان لم يجد من يستأجره من أهل الكوفة يدفع القسطا
الى الكوفي وقال نصفه ملك بالاجارة الاولى ونصفه ملك ودية حتى يبلغ صاحبه فهو
جائز لما فيه من معنى النظر للثائب باتصال عين ملكه اليه وعلى الكوفي نصف الاجر في
الرجوع لانه استوفى المقود عليه والشيوخ طارئ فلا يمنع بقاء الاجارة ولا أجر على
البصري في الرجعة لانه استوفى المقود عليه فسخ المقعد بسنن عند القاضي ولا ضمان عليه
أيضا لان تسليمه الى القاضي كتسليمه الى صاحبه فالقاضي ثاب عنه فيما يرجع عليه لذلك
وان تكرار قسطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا وخرج الى مكة فخلقه بمكة ورجع
الى الكوفة فبلىه الكراء ذاهبا وهو ضامن لقيمة القسطا يوم خلقه لانه تركه في غير

الموضع الذي رضي صاحبه بتركه فيه وان لم يمتدعيا حتى حج من قابل فرجع بالقسطا فلا
أجر عليه في الرحمة لانه كان استأجره في العام الماضي وقد انقضى التمسك بذلك الرهن
فيكون غاصبا ضامنا في استماله في العام الثاني وكل من استأجر قسطا أو متاعا أو حيوانا
اذا فسد ذلك حتى لا ينتفع به أو غصبه غاصب فلا أجر على المستأجر منذ يوم كان ذلك لانعدام
تمككه من استيفاء المقود عليه وعليه أجر ما قبله والقول قول المستأجر اذا اختصما يوم اختصما
وهو على ما وصفنا من القصاد أو الغصب منع بينه لان انعدام تمككه من الاستيفاء في الحال
يمنع البناء على استصحاب الحال فيما مضى والبينة بينة المواجه لانه ثبتت حقه بينته ولا تقبل
بينه المستأجر على خلاف ذلك لانه يتنى بينته ما يشته الآخر من الاجر رجل تكارى دابتين
من رجل صفقة واحدة بمشرة دراهم ليحمل عليها عشرين غنوما فحمل على كل واحدة
منهما عشرة غنائم فانما يقسم الأجر على أجر كل واحد منهما وذلك لصاحبها لان
المسمى بمقابلة منفعة دابتين ولو كان بمقابلة غنائهما بان يتبعا وجب قيمتهما فذلك
اذا كان بمقابلة منفعتيهما وقيمة النفقة أجر المثل فلماذا يقسم على ذلك ولا ينظر الى ما حمل على
كل دابة (الأنرى) أنه لو استأجرها لم يحمل عليها شيئا وجب الاجر عليه والله أعلم

باب الاجارة الفاسدة

(قال رحمه الله رجل استأجر من رجل ألف درهم بدرهم كل شهر يسلم بها فهو
فاسد وكذلك الدنانير وكل موزون أو مكيل) لان الانشاع بها لا يكون الا باسم ملك عينها
ولا يجوز أن يستحق بالاجارة استهلاك العين ولا أجر عليه لان المقعد لم ينقد أضلا لانعدام
حله فحل الاجارة منفعة تفصل عن العين بالاستيفاء وليس لهذه الاموال منفعة مقصودة
تفصل عن العين وبدون الحل لا ينقد المقعد وهو ضامن للمال لان المقعد لما صار لتواقي
مجرد الاذن فكانه أعاره إياه وقد بينا أن العارية في المكيل والموزون قرض واذا استأجر
ألف درهم ليؤن بها يومالي الليل باجرة مساة فهو جائز وكذلك لو استأجر حنطة مساة
يدير بها مكابيل له يوما الى الليل فهو جائز وذكر الكرخي رحمه الله في مختصره أنه لا يجوز
قبل مارواه الكرخي رحمه الله محمول على ما اذا استأجرها ليدير بها مكيلا لا يدير فيها وما ذكر
في كتاب محمول على ما اذا استأجرها ليدير بها مكيلا لا يدير فيها وما ذكر

استحقاق الاجر بقول المبل وقد استبرأ في ذلك ولانه اشتركوا مع عملهم أنه لا بد من تفاوت في عملهم فكان ذلك رضاه منهم بترك اعتبار ذلك التفاوت وان لم يبل واحد منهم مرض أو شغل فإن كان في الاجر مبل بمقدار الشراكة بينهم وان لم يكن بينهم شركة فلا أجر له لان استحقاق الاجر بالمبل لا يستحقه من لم يبل سواء ترك العمل بمذرو أو بغيره عند وقوع غنم من الاجر بحساب حصته ويكون عملهم في حصته تطوعا لان كل واحد منهم يستحق الاجر عند العمل بالتسمية فانما يستحق بقدر ما سعى له وان زاد عمله على ما التزم بالمقد فهو منقطع في تلك الزيادة . رجل تشارك رجلين في بئر عشرة أذرع طولاً في عرض مبلوم بمشرة درهم وزعم الحفار أنه شرط أن يحفرها خمسة أذرع طولاً ولم يبل شيئا فأنها يتحالان لاختلافهما في مقدار المقود عليه في حال قيام المقود واحتماله للفسخ وان كان قد حفر خمسة أذرع فالقول قول المستأجر مع عبته ويعطيه من الاجر بحساب ما قل لان الاجير يدعي عليه الزيادة وهو منكسر وبجانب الاجير على دعوى المستأجر لانه يدعي عليه حفر خمسة أذرع أخرى مما التزمه بالمقد وهو منكسر فحلف على ذلك وتشارك في باقي ولو قال احفر لي في هذا المكان حفر فأنهى الى جبل لا يطاق أي لا يطاق بألة الحفارين فالاجير بالخيار لما يلحقه من الضرر فوق ما التزمه بالمقد والله أعلم بالصواب

باب اجارة البناء

(قال رحمه الله اذا استأجر الرجل رجلا لبنى له حائطا بالجص والاجر وأعله مؤله وعرضه وعمقه وارتفاعه في السماء فهو جائز) لانه عمل مبلوم يستأجر عليه عرفا وقيده بالاجر على ايقانه وان سعى كذا كذا ألف آجرة من هذا الآجر وكذا كذا من الجص ولم يسم الطول والعرض فهو في القياس فاسد لجهالة المقود عليه لان المقود عليه العمل دون الآجر والجص والعمل يختلف باختلاف صفة الحائط في الطول والعرض وفي أسفل الحائط يكون العمل أسهل وكل ما يرتفع من وجه الارض كان العمل أشق ولكنه استحسن (قال) هذه الجهالة لا تنفي الى المنازعة وبينان مقدار الآجر والجص يصير الطول والعرض في الحائط الذي يبنى عليه مبلوم عند أهل الصنعة فلو سعى مع ذلك الطول والعرض كان أجود لانه عن الجهالة أبعد وان سعى كذا كذا أجرا ولبنوا ولم يسم اللبن ولم يره اياه فهو فاسد في القياس لجهالة ولكنه

استحسن . يقال ان كان ما بين ذلك البلد والآجر والابن واحد مبلوم فالملوم بالعرف كالشروط بالنص وان كان يختلف فحينئذ يفسد العقد اذا لم يبين فهو قياس التقيد في ذلك واذا استأجر بناء لبنى له دارا الاساس والسراديب والسفل والعلو بالطاقت والاساطين والحطاط على مثل ما يبنى بالكوفة كل ألف آرة وأربعة أكرار جص بكذا فهو في القياس فاسد لان الاساس والسفل أهون من العلو والطاقت أشد من الحائط المستطيل فكان المقود عليه مجعولا ورعا تنفي هذه الجهالة الى المنازعة فالباء عند المقدم لا يرف مراد صاحب البناء ولكنه استحسن (قال) صفة البناء مبلوم بطريق الظاهر والانسان انما يبنى داره على عادة أهل بده وأهل عاينته وان كان يتكلف التفاوت فهو يدير لا يخفى المنازعة باختيار المادة (قال) واجمل الزنايل والدلا وآنية الماء على رب الدار للرف ولان البناء التزم بالمقد العمل وهذه الاشياء ليس من العمل في شيء فيكون على رب الدار كالأجر والجص ولا طعام على رب الدار في هذه الاجارة لانه بالمقد التزم الأجر والطعام وره الأجر ولانه غير متاد في ثقل العمل وانما هو متاد في استعجار المامل يوما بيوم وان اشترط رب الدار الزنايل وآنية الماء على المستقبل فهو عليه لانه التزمه وقد استأجره للسفل بأداة نفسه وذلك جائز كاستعجار الخياط ليخيط بأداة نفسه وأما الماء فهو على رب الدار بمنزلة الآجر والجص ولكن على المستقبل أن يسقيه ان كانت في الدار بئر أو كانت البئر قريبة من الدار باعتبار العرف ولكن المرء على المستقبل ولا فرق بين المرء والزنايل من حيث المعنى ولكن العرف معتبر فيها والى ذلك أشار بقوله لان عمل الناس بالكوفة على ذلك وان تشارك رجلين ببلد لبنا في الليل فهو جائز فعمل لمن حين يصلى الغداة الى غروب الشمس لانه تشاركه يوما وأول اليوم من طلوع الفجر الثاني الا ان ما قبل التفرغ من الصلاة صار مستثنى ولانه يشتغل بالصلاة قبل ما قبل في العمل وآخر اليوم غروب الشمس بدليل امتداد الصوم اليه (قال) والبال بالكوفة يعملون الى العصر وليس فهم ذلك إلا أن يشترطوه لان العرف لا يمارض الصن وقد نص عند المقدم على يوم ولا يكون له أن يترك العمل قبل غروب الشمس الا عن شرط ولو اشترط رب الدار على وضع المزدوج والمواذي وكس السطوح ونظائرها سعى ذلك فهو جائز لانه مبلوم عند أهل الصنعة وان استأجره لبنى له بالابن فلي البناء بل الطين وقلة الى الحائط الا أن يكون مكانا مبدأ فيكون بالخيار اذا علم ذلك لانه يلحقه زيادة ضرر لم يلزمه بالمقد فان كان أراه المكان فلا خيار له

لا تترامه ذلك التمدد من الضرر وإن استأجره لبيت له حائطا بالرهص وشرط عليه الاول والمرض والأرتاع فهو جائز لأن العمل بما سمي يصير معلوما عند أهل الصنعة على وجه الاعتقاد والله أعلم بالصواب

باب اجارة الرقيق في الخدمة وغيرها

(قال رحمه الله وإذا استأجر عبدا للخدمة كل شهر باجر مسمى فهو جائز) لأنه عند متعارف وقد كانت الصحابة رضوان الله عليهم يباشروا ذلك فهو عمل مباح معلوم في نفسه فيجوز الاستئجار عليه وله أن يستخذه من السحر الآن نام الناس بعد المشاء الاخيرة لأن بطلان التسمية يستحق ما هو المتعارف واشتداء الاستخدام من وقت السحر متعارف فمن يتكرر يحتاج الى أن يسرح الخادم ويبأ أمر طهره ويرفع فراش نومه ويسقط ثوب تبديه وكذلك الى ما بعد المشاء الاخيرة قد يحلسون ساعة خصوصا في زمن طول الليالي ثم يحتاج الى خادم يسقط فراش نومه ويطوى ثيابه ويغطي السراج فهذا كان له أن يستخذه الى هذا الوقت وإنما يخدمه كما يفعل الناس فايكون اعمال الخدمة معلوم عند الناس بطلون ذلك من الممالك والخدم ولا يكافونهم فوق ذلك فكذلك في وسط الليل الاستخدام غير متعارف ولا يكون له أن يكلفه ذلك ويكره له أن يستأجر امرأة حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلون رجل بامرأة ليس منها ببديل فان تألفهما الشيطان ولأنه لا يأمن من الفتنة على نفسه أو عليها اذا خلا بها ولكن هذا التي لم ينفى في غير المقد فلا يمنع صحة الاجارة وجوب الأجر اذا عمل كالمهي عن البيع وقت النداء وإذا استأجر العبد كل شهر بكذا ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلون رجل بامرأة فشرها فشرها وفي قوله الآخر يوما يوم وقد بنا نظيره وان دفع عبده الى رجل يقوم عليه أشهر سنة في تعليم النسخ على أن يعطيه المولى كل شهر شيئا مسمى فهو جائز لأنه استأجره ليتعلم عنده وتعليم الاممال معلوم عند أهل الصنعة فيصح الاستئجار عليه عند بيان المدة وإن كان الاستاذ هو الذي شرط للمولى أن يعطيه ذلك ويقوم على غلامه في تعليم ذلك فهو جائز لأنه يستخدم الغلام ويستعمله في حوائجه واستأجره مدة معلومة بما سمي من البذل وتعليم العمل وكل واحد منهما يصلح عوضا عند انقضاء فكذلك عند الجمع بينهما وكذلك تعليم سائر الاعمال وتعليم الخط والمجاهة والحساب

فان شرط عليه أن يحفظه في ذلك فهو غير جائز لان التحفظ ليس في وسع الملم فالمادة لم يفي في التعلم دون الملم وإن أراد أن يدفع عبده الى عامل باجر مسمى سنة فأراد رب البدأن يترقى من الاجارة فانه يباشر الشرب الاموال بجميع الاجرة الا وهما ولاق السنة بنفسه حتى اذا أراد الاستاذ فسخ العقد بدمسقي الشهر لا يفسر مولى العبد بذلك ويمتنع الاستاذ من ذلك لما لحقه من زيادة الاجر (قال) وإن أراد الاستاذ أن يستوفى جمل السنة كلها الا الشهر الاخير بدمهم والشهر الاخير ببيتية الأجر وهذا المقد جائز لانها عقدان عقدان كل واحد منهما في مدة معلومة بيد معلوم وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يخالف الاجرين فيجعل أحدهما دائير والآخر دهم فهذا أقرب الى التوثيق واقتصادا بهذا التحرز عن جهل بعض الحكام كيلا يحملوا عقدا واحدا لافصال المدة بمضايقة بعض واتحاد جنس الاجر واذا دفع غلامه الى عامل ليعلمه عملا ولم يشترط واحد منهما على صاحبه أجرا أو دفعه على وجه الاجارة فمأمله العمل قال الاستاذ لي الاجر وقال رب العبد لي الأجر فاني أنظر الى ما تصنع أهل تلك البلاد في ذلك العمل فان كان للمولى هو الذي يعطى الاجر جعلت عليه أجر مثله للاستاذ وإن كان الاستاذ هو الذي يعطى الاجر جعلت على الاستاذ أجر مثله للمولى لأن المقد كان مطلقا بينهما فيجب حمله على انتشارف ولأن الظاهر شاهدان يوافق العرف قوله والبناء على الظاهر واجب حتى يدين خلافه (قال) رضى الله عنه كان شيخنا الامام رحمه الله يقول العمل الذي يشترط للاستاذ فيه الاجر في ديارنا عمل المنازل فانه يفسد الحب حتى يتعلم وكذلك الذي يتقرب الجواهر وما أشبه ذلك من الاعمال الذي يفسد التعلم بعض ما هو متقوم حتى يتعلم فاذا كان بهذه العفة فلا جرة للاستاذ ولولم يكن الاجر مسمى عند المقد فيصار الى أجر المثل فاذا استأجر الرجل غلاما في عمل مسمى كل شهر بكذا فالمقد لازم على كل شيء واحدا لأنه أضاف كلمة كل الى ما لا يبرف منها فبناؤه أدناه وكل شهر يستعمله فيه بعد ذلك فله الاجر فاذا دخل من الشهر الثاني يوم واحد واستعمله فيه فقد تمت اجارة في ذلك لوجود الرضى منهما دلالة وبعد لزوم المقد لا يكون له أن يخرجها الامن عذر وإذا أبقي العبد من المستأجر فله أن يفسخ الاجارة لتعدد استيفاء المقود عليه فان لم يفسخها حتى رجع العبد فالاجارة لازمة له فباقي من المدة لزوال العذر وقد بينا أن الاجارة في حكم عقود متفرقة فيما يفسخ العقد في بعض المدة لقوات المقود عليه ذلك لا يمنع لزومه فيما بقي من المدة وإذا استأجر

21

رضی اللہ عنہ

تأليف

سلالة سيد قریش

أبي عبد الله الشيخ محمد أحمد عيش

المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ

وہامشہ :

- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام

للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم

ابن محمد بن فرحون المالکی المدنی

المتوفى سنة ٧٩٩ هـ

الطبعة الأخيرة

$$p_{190\lambda} = a_{137\lambda}$$

ملتزم الطبع والنشر

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

انكسار في التنبية على احكام تنصرف موع الدعوى بها على ايات اصول وضبط هذا الباب ان كل بندة شهدت بظاهرها وتبينت
 من الباطن اعمالها بامان الامر قاله التوضيح : ماب التفتيش : (فصل اول قد سئل عنه القضاء بعض الصداق قال ان المحدث
 اذا اوصى الرجل ابنه فبينه ثم لا يلائق على صاحب الدين ذلك بنزلة اوصاها (فرغ) اما اوله في عرضه بدلتاين اودارهم
 اما لا يعرف وجهه مات وقامت البيعة بالازرار لا يلائق من الدين انما يعرض للاولياء ولاستدلال بابق ابي حين بينه :
 (فرغ) اما اوله يعرف بيعة ثم مات (الترتيب) انظر ان سهار : (فصل اول وما يحكم به تالين مع يعرفه الصداق
 بينه فينبغي التفتيش لهذه الوجوه (٢٧٦) انظر ان سهار : (فصل اول وما يحكم به تالين مع يعرفه الصداق)

ولا نداد عليه البعق عند حاول النجم الثاني ولا الثالث إلا أن يقدم الغائب المدين في خلال المدة أو بعد الجرم بحيث يمكن أن يكون بشأن النقص النجم الأول أقصى منه النجم الثاني أو وكل من النقصا منصفه ثلث ثلث من ذلك من الشرر :

(مسألة) إذا تعلق الأمر بالحدود...
 لما حكم أن يتخله غيره عما يقول التامر في أحكامه وسيرته وغير ذلك من أصول الفقه...
 (٢٨١) عدلين وقد تقدم هذا وهذا أين... (تنبيه) قال ابن رشد

قال بعض أهل العلم : وهذا كله إن كان القاضي أرسلهم ليقتروا عليه أو ما كان عليه من ذات نفسه فلا يثبت باقتناع من أصحاب مالك إلا بـ عدلين من أهل المعرفة. (مسألة) وكذا إذا شهد شاهد بما دون التفت من الشتم فقال مالك لا يخلف معه لكن يبرز إن كان من أهل السنة فأثبت التعزير بشاهد واحد مع قرينة الشبهة. وقال ابن حبيب يخلف الشتم به ورواه عن مالك أيضا وقال أبو مصعب يحبس الشاتم حتى يغلب أو يقر وقد تقدم في الباب الثاني في القضاء بشاهدين أن الشاهد الواحد يتحدث بشهادته أحكاما ذكرنا هناك بعضها وهي كثيرة جدا لمن تتبعها. (فرع) قال القاضي عياض في الشفاء ما شهداه

الوحيد واكتفى به من الناس من رجلين صلى الله عليه وسلم فيدأ عنه القول...
 (فرع) وفي المطبوع إذا شهد شاهد واحد...
 ٢٨٢

لما عليه بين الأشهاد عدل وكذلك المال بوقد المدعية بالشهادة والحدود...
 (مسألة) قال ابن ديناور إذا تنازع رجلان...
 (٢٨٩) كنهة وخالفهم ابن القاسم

(فرع) لو قال ابن جثنى بعدى ألق فلنك خدعت شهرا وعمله كذا كان جعلنا فاسدا للجمل...
 (فرع) قال عبد الحق من جعل جعلنا لم جاء بعده الآتي نصفه نجاء به شخص وذلك بيده...
 (مسألة) مثلت عنها وهي رجل أسكن شخصاً داراً له على أن يسكنه الآخر داراً له ورضى...
 (الثالث) الالتزام بتألفها لغيره أيضا فإنه لا يثبت بالموت والقبول لأنه معاوضة وينظر...
 (تنبيه) قد تقدم في كلام ابن رشد الخلاف في مسألة من قال احلف لي ولك...
 (فرع) قال في آخر كتاب الصلح من المدونة وإن كان كل عليه ألف درهم حالة فأشهدت...
 (٣٧) فتح المولى - أول) يكتبني به قال أبو الوليد الجاسي وعندي أنه يميز في قبول ذلك الشاهد أو أحداً من الذين صلى الله

عليه وادفع السلب إلى أنقادة بشهادة رجل واحد ولم يخلف وحمله بهضهم على أنهن باب الخبر لا من باب الشهادة : (تنبيه) قال...
 (مسألة) ومن ذلك قال ابن القصار وعنده ذلك رحمه الله يقبل قول التاجر في قيم التفتات إلا أن يعلق بالقيمة خدمن...
 ٢٨٤

الهند قريب والمال كثير وأمر بعقوبته (مسئلة) قال مالك في رجل أوصى إلى زوجته فترجعت فخيرف على المال فأما
تكتشف عما قبلها وإن كان لا يلبس بالمال في تكفيف وإن عزلت الولد في بيت وأقامت لم يخدموا من يصلحهم فهي أولهم
وإن لم تفعل عزلوا عنها وقال (٢٣٦) ابن القمام إن كان المال كثيرا وخيف من ناسيته تركها وإن رضى حلفا

وكان للمال سيرا لم يؤخذ
مها فان عديمه يكتف
وهي على الوصية على
كل حال ولو قال الميت
إن تزوجت فأنزل الولد
منها وأرادت النكاح فان
عزلته في مكان عندها
مع أحدهم نفقة فهي أولى
بهم ولا تزعموا فيها في
الطور إذا علم أنها صاحبة
الحال وأفرأ المال فأنظر
السداد حسنة النظر
بمحجورها بعد أن أقرت
أن تحصى المال عندها
بالأشهاد فان كان جهول
حالها شرك معها في النظر
غرضها ويكون المال
عندهم لم يترك عندها لأن
المراة إذا تزوجت غلبت
على جل أمرها ولا تعزل
بالتزويج عن الإيصاء إلا
أن يثبت عليها ما يوجب
ذلك (فرع) ولو أسند
الوصية بها على أنها
لا تزوج فترجعت فسخت
الوصية قال ابن القمام
وكذلك لو أوصى لأم
وإدع بالث درهم على أنها
لا تزوج فان تزوجت
أخذت منها (مسئلة) قال
أصبغ إن كان الوصي غير
عادل وهو ممن يرجى منه
حسن النظر كالقريب والمولى وشبه ذلك فأرى أن يجعل معه
غيره ويكون المال بيد الشريك وقاله مطرف وإن المأجور وقبل يعزل (مسئلة) قال بعض الأندلسيين إذا أوصى بتفويض
لفاسق أو سارق لم يكن للقاضي عز له لكن يطالبه بالأشهاد على تنفيذه (مسئلة) لو دبت القاضي جناية الوصي سقطت ولا يوقف

القاضي غيره فان كان معه شريك فقال مالك إذا عزل أحد الوصيين لجناية فجعل مع الآخر غيره إلا أن يضعف وروى عنه على
أنه يجعل معه غيره ولو إليه المأجور (مسئلة) إذا شهد على الوصي أنه بور أرض اليتيم وأخذ لنفسه الزريبة فان شهدوا عليه
ببغها أخذت لنفسه إلا أن يبين أنه صر لها في سنة اليتيم وإن لم يشرها (٢٣٧) كبايا صدق مع يتيمة فبغها
فان أشكر شهادتهم وهم
لا يعرفون مكيلها كلف
الأول على كل حال وصيب
عليه بالسجن والأدب
الموجع الشديد حتى
يقربان دام على الابتكار
ولم يحق الشهود قليلا
ولا يكره من كمال الزريبة
حلف على ذلك وخل سبيله
وتعاهد في أحكامهم بسبل
ومسائل من هذا المعنى
(مسئلة) وأما فسق
الوصي فوجب العزل وقال
الخزومي ليس لقاضي
عزله ولكن يجعل معه
غیره (مسئلة) إذا
عزل القاضي الوصي لأمر
كرهه أنه لو لعذر عذره
به فلا يكتب له براءتها
كان جرى عليه ولو أن أتى
بالبينة حتى يبلغ اليتيم
مبلغ الدفع عن نفسه
(مسئلة) وإذا قام محتسب
وطلب أن يكشف حجر
الوصي لم يكن له ذلك إلا
أن يكون الوصي لآل
له أو عليه دين يثنى أن
يقضيه من مال محجوره
ولا وإذا عذبه وشبه ذلك
وهذا إذا كان أصل المال
عنده ومروفا فان لم يكن
معرفة فوجب عزله فقدر

الناس أنغامهم إليه أنه ضامن لما تلف منها ورأه كالصانع وليس على ذلك عمل انتهى . وقال
في العمدات التماسية .
ضمان راع غنم الناس رعى الحق بالصانع في الغنم تع
قال العلامة الشافعي في شرحها والمعنى أنه جرح العمل بفاس بضعين الراعي المشترك لما
تلف أوضاع عنده لحالها له بالصانع المجمع على ذنبه لمصنوعه كما يأتي وقوله راع غنم الناس أي
الذي نصب نفسه لراعي غنم كل من أتاه بغيره وهو المسمى بالراعي المشترك خلاف راعي غنم
مخصوص أو أناس مخصوصين ولا مفهوم لقوله غنم وظاهره أي القيروا في الدواب والأصل في الأجير
من حيث هو راعيا لغيره أنه أمين لأضيانه عليه إلا ابتداء الأجرة فمقتضىه للمعاملة العامة كالصانع
والمتصور أن الراعي على أصل الأمانة مشترك أو غيره وهو مذنب المدونة قال فيها ولا ضمان على
أرعاة إلا ما أتوا عليه أو فطروا فيه في جميع ما رعوه من الغنم والدواب لأناس شتى أول رجل
وأحد لا ضمان ماسرقا لأن شهادته بدينه أنه ضيع لتفريط قال أبو الزناد وإلا لم يلزمه إلا البئس اه
واقول الشاذ الذي جرى به العمل منقول عن جماعة من التابعين وهو بخلاف حبيب قال ابن
فرحون في تبصره نقله عن الواضحة قال عبد الملك اختلف أهل العلم في الراعي الذي ورد في الحديث
سقوط الضمان عن مالك أو أصحابه أنه كل راع مشترك كان أو غيره ما لم يتعد أو يفرط وقال ابن
نصيب الحسن البصري ومكحول والأوزاعي إن الراعي الذي لرجل خاض فألفه المشترك فهو ضامن
حتى يأتي باقرض قال ابن حبيب والأخذ بهذا القول أحب إلينا لأنه صار كالصانع الذي أجمع كل
من علمت من أهل العلم على تقسيمه وكذلك راعى الدواب الذي تجمع إليه يجرسها في رعيها
على أن له في كل دابة شيئا معلوما في كل يوم انتهى ولما عُد في التحفة الراعي من جملة الأمانة
لأن لا يضمنون شرحه الشيخ بياره ببعض كلام ابن سلعون المتقدم فكتب عليه سبيلي يمشي
الشاول في طوره مانعة قلت بهذا القول يعني قول ابن السبيل جرى العمل بظاهره ولا يرد ليس
لعمل على ذلك يعني في بآداب سلعون وهي الأندلس وقد نقل الشارح في أصول الفقيهان المشترك
حكمه بالصانع انتهى . وقال الزناسي في شرح التحفة كت في زمن ولا يني بتامسا كثيرا
ما حكمه بفسق الراعي المشترك عند ما يظهر له تخاليل كذب الرعاة وتعددهم وتفرطهم وذلك
غالب أحوالهم وروى أن الحكم بعدم تقسيمهم يؤدي إلى تلف كثير من أموال الناس لا يضطرهم
إليه في كثير من الأحيان وأعتد في ذلك على المصلحة التي من أصل مذهب مالك مراعاتها ونقل
تعلقان أن أبا الحسن بن نصر رجع إلى تقسيم صاحب الحمام حيث ذكر شاكر طرطرا وبالله
عن مالك قال الزناسي قلت لأقرب بين الراعي المشترك وبين الحامي باعتبار مراعاة المصلحة العامة
يلح في الراعي أحق بالمراعاة ثم قال الراعي المشترك أول بالذوق الشاذ من الحامي انتهى وقال
أبو العز التادى والقياس والنظر عند ضمان الراعي المشترك والذي تقتضيه كثرة خيانة الرعاة في هذه
الأمر متعذر فإنه وهو الذي تخاريفه في سمار الدواب اه . وقد أشكر الإمام الأفراسي على
من أتى بذلك إنكارا شديدا وألف فيه تأليفا مباداة الحاك والمرجع للدرك على من أتى من

أخذه وكذلك الأب في ولده الصغير حكاه في الطور (مسئلة) وإذا عزل القاضي الأوصياء زرع المال وجعله عند غيرهم قال أصبغ
ولم يكن فيه نظر وكان ذلك زراعه ولهم وكذلك إذا اختلوا فانه يجعله عند غيرهم قال بعضهم والأحسن في ذلك عند الاختلاف
أن يجعله القاضي عند أمين ويأمرهما جميعا بأن ينفذا في وجهه من غير أن ينفذ أحدهما دون صاحبه (مسئلة) وإذا عزل القاضي

ويندرج في ذلك حكم الخراج والرد وحكم الزندق وحكم من سب الله تعالى والملائكة والأنبياء والصحابة وحكم الساحر وسحر العائن والكلاب هنا في الجناية على النفس فهي على قسمين الأول في القتل الثاني في الجراح والأطراف الثالث في التناهي وهو ضربان عمد وخطأ الأول في العمد (٢٣٠) ولا خلاف في أن قتل النفس حرام وقدرش فيه التقصص للحكمة التي

ذكرها الله تعالى في كتابه يسر في تولد تان ولحكم في تقصص حياته ثم تقصص يتوقف على وجود السب والشرط وانتهاء المانع فالسببي القتل لا بد له من الخفض فالعمد يخرج الخطأ والعمد يخرج الاستيقاظ ويخرج من كان غرقا ثم ألقا خوفه على نفسه وبالحض يخرج شبه العمد وهو خاص للأطراف مع الأبناء والسبب أن يفعل فعلا

نشأ عنه الموت كتمه من الطعام والشراب وكإلقاء السم في طعامه وكجره حتى يموت أو شأه ذلك وأما الشرط فيقتل على أربعة أشياء: الأول أن يكون القاتل ملزما لأحكامه فلا تقصص على الخراج من الكفار الثاني أن يكون عاقلا الثالث أن يكون المقتول لم يأذن قتاله في القتل الرابع أن يكون القتيل معصوما

الدم وأما الموانع فخمسة عشر الأول شرف الدين فلا يقتل مسلم بكافر الثاني الأبوة فلا يقتل الأب بولده إلا أن يفضجه ويذبحه وكذلك

الأم والأجداد الثالث شرف الحرية فلا يقتل حر بعبد الرابع تملز اظهار القاتل مثل أن تشهد جماعة على الرجل بالذنب فيدخل في جماعة فلم يعرف فيحلف كل واحد منهم حينئذ أو يفرغ من الدية بغير قامة قال سحنون لاشيء عليهم لبطان الشهادة الخامس دعوى الولي خلاف ما قاله المقتول عمد أو خطأ السادس أن يظهر للثالث أصل القتل دون

معرفة أو ما يقوم مقام الأجل في المسافة فيما عداه كتحدد العماء بنائه فيما ستماء ثالثا أن يكون العمل موصوفا أولا عرف يدخل عليه المتأجران انتهى وقال في الجميع وحددت بعمل أو زمن فأن جميعها فسدلت إلا أن يزيد الزمن على الأقرب انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم وحصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(ما قولكم) فيما يقع في بلدنا في وقت زرع الشتوى أو الذرة أو القيقب من ثمراء نصف عمل رجل بأرب غلة أو بدارهم فهل هذا يجوز أو فاسد لأن فيه جهالة وغررا وضحا فاجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن حدد نصف عمل الرجل بزمان كان يقال استأجره على أن تعمل عندي في الزرع شيئا كل يوم من طلوع الشمس لزيوال أو من الزوال لغروب بشيء معلوم حال أو مؤجل جاز لعدم الجهل ولا امتنع الجهل والغرر والله سبحانه وتعالى أعلم وحصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(ما قولكم) فبمن سكن دارا فأصاحها وعمر فيها عمارة بغير إذن ربها فهل إذا أخرجها منها فمهراله الرجوع عليه بما أنفق عليها أم لا أفيدوا الجواب: فاجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا روج له عز ربها بما أنفق عليها ويخبر بها أن يلزمه بأخذ عين شئيه ودفع قيمته لمقتولا قال الخريفي فإن أنفق المكسرى من عنده شيئا في إصلاح العين المكسرة فإنه يعمل على التبرع به أو في حالته تملدوى ولو طاع المكسرى بالإصلاح من ماله أي لا يلجسه من الكراهة جبر ربها لأنه منه مضار قال ابن عبيد فان اقتضت الرجعية أخذه بقيمته منقوصا كان يأذن أولا اه (وسئل أبو محمد الأمير رحمه الله تعالى عن سكن دراهم أو كانا عمره بمائة دينار في إجازة المالك وقارة بغير إجازته وصارت أجرته يرد إلى بعد أن كانت بريان فلو خرج الساكن من عند نفسه فهل يستحق شيئا على المالك وإذا أخرجته المالك فقهره عليه هل يستحق شيئا على المالك أيضا وهل له إخراج به بالشرع وإذا تواطأ الساكن مع رجل آخر وأخذته معه في نظركلته وخرج من المكان وسكنه هل له فيفوز بالمال فأجاب بقوله: الحمد لله العارة بإذن المالك بحسبها سكن أو خرج وللمالك إخراجها إلا أن ينص على أن العمارة من الأجرة فقهره فقد تقدره حال لا يخرج قبل مضي المدة المقابلة لذلك وفي هذه الحالة أعني العمارة بالإجازة ليس له أخذ شيء من قيمته في نظير كلته لأن الساكن وما فيه ملك لصاحبه أعني الدار والعمارة وإنما يستحق المعمر شيئا في ذمة المالك لأن المالك الساكن في وضع شيء من خشب ونحوه كان باقيا على ملك الساكن فللمالك إخراجها وبأخذ قيمته أو شيء بعد إخراجها حيث كانت الإجازة مشاهرة ولم ينفذ الأجرة لعدم لزوم التقدير في الحالة المذكورة وله في هذه الحالة أخذ دراهم ممن يتواطؤون على السكنى لأنه في المعنى باعه ما يستحق فيصير حكمه دفع الدوازم مع المالك حكمه الساكن الأول من أن تملك إخراجها وبأخذ كل الشئ أو قيمته وأما العمارة بلا إذن المالك فلا يحسب ما يملكه أخذ عين شئيه أو قيمته بعد قلعها والله إخراجها إذا لم يكن عقد الإجازة لازما لم إلا أن تكون العمارة ضرورية لا بد منها

الأم والأجداد الثالث شرف الحرية فلا يقتل حر بعبد الرابع تملز اظهار القاتل مثل أن تشهد جماعة على الرجل بالذنب فيدخل في جماعة فلم يعرف فيحلف كل واحد منهم حينئذ أو يفرغ من الدية بغير قامة قال سحنون لاشيء عليهم لبطان الشهادة الخامس دعوى الولي خلاف ما قاله المقتول عمد أو خطأ السادس أن يظهر للثالث أصل القتل دون

وصفه مثل أن يقول قتل فلان ولم يقل عمدا ولا خطأ فقال بعض الأولياء بمدوا وقال بعضهم خطأ وذلك مانع من القتل السابع إامة المدعي عليه البينة أنه كان غاشا حين القتل الثامن نكول الأولياء عن التقاسمة التاسع دوح المدعي عن التهمة تداثر اختيار الأولياء الواحد من الجماعة المدعي عليهم وذلك مسقط القتل (٢٣١) عن بقيتهم الحادي عشر عنو

الحجى عليه الثاني عشر صحة المدي صحة بينه انتاب عشر فوبعض المستحقين للدم الرابع عشر بمزات القاتل بعض دمه كرجل قتل أباه فاستنق دمه

إخوته فوات أحدهم الخامس عشر أن يكون الولي ابنا وقد قاتل مالا يكره له أن يغتله فكيف يقتله الضرب الثاني في قتل الخفاء وهو الفعل بغير قصد

إما مباشرة كسقوطه عليه أو تطلب المرأة على وادها وهو نائمة وشبه ذلك وإما تسببا كإهلاك الضؤل وإهلاك الحائط المائل ونحو ذلك

(فصل) في قتل العمد والخطأ بالبيئة وبالإفراق وبالتقاسمة مع اللوث ويرتّب عليها شيان أما العمد فيرتّب عليه القود إن طلبه الأولياء والضرر والسجن إن عفوا وإن منع مانع من القتل من عفوا أو عدم مساواة كالمسلم يقتل الكافر والحري يقتل العبد والعبد يقتل الحر فيسترق وكجناية أقم الأولياء على أحدهم ففي ذلك كضرب مائة

ومن عام وإن كان أحد أبوين على الشهادة وقال أصبح بخلد العبد والأمة ولا يسجنان ومبدأ السنة في السجن من يوم نحو سري ما بقي من سجنه قبل ثبوت الدم عليه وثما قتل الخطأ فيرتّب عليه الكفارة والدية وأما الكفارة فنحصر رقة مائة سليمة من العيوب محررة خلية من شوايب العتة وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يقدر انظر القدرة وأما

هذا الحكم في المسألة الثانية أن المكسرى لا يجاب بتقصين المكسرى إلا أن شذبت العادة للمكسرى وجدود حاف لثبوت تعدى المكسرى حينئذ فلكسرى فيضمة في: الحالة أجرة فالدم الرابع أو بغيره قال في الجميع وإن تنازعا في المسافة خلفا ونسخ إلى اليسر كثير فالقول للمكسرى يمين إن أشبه كان أشبه لم ينفذ الأجرة فإن حلف الجاهل أيضا فلنفسه ونسخ إلى اليمين وإن أشبه المكسرى وزعمه ونفذ قوله وإن لم يشبهه حلف ونسخ بكراه التل فاشبه اه و قال الشيخ السدوسي حاصل

فاجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله: الحكم في المسألة الأولى تحكيم العادة فإن شهدت لأحدهما فالقول قوله يمين سوا حصل تنازعه بدوق الأجرة أو قوله إن شهدت لهما معا فإن حصل بعدهما فالقول للمكسرى يمين وإن حصل قبله فالمكسرى كذلك وإن لم تشهد لأحدهما منه أخذوا قضي بركاه الشار وكسروا كسما كسما ويقضى لحالف على التناكل هذا الحكم في المسألة الثانية أن المكسرى لا يجاب بتقصين المكسرى إلا أن شذبت العادة للمكسرى وجدود حاف لثبوت تعدى المكسرى حينئذ فلكسرى فيضمة في: الحالة أجرة فالدم الرابع أو بغيره قال في الجميع وإن تنازعا في المسافة خلفا ونسخ إلى اليسر كثير فالقول للمكسرى يمين إن أشبه كان أشبه لم ينفذ الأجرة فإن حلف الجاهل أيضا فلنفسه ونسخ إلى اليمين وإن أشبه المكسرى وزعمه ونفذ قوله وإن لم يشبهه حلف ونسخ بكراه التل فاشبه اه و قال الشيخ السدوسي حاصل

ومن عام وإن كان أحد أبوين على الشهادة وقال أصبح بخلد العبد والأمة ولا يسجنان ومبدأ السنة في السجن من يوم نحو سري ما بقي من سجنه قبل ثبوت الدم عليه وثما قتل الخطأ فيرتّب عليه الكفارة والدية وأما الكفارة فنحصر رقة مائة سليمة من العيوب محررة خلية من شوايب العتة وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يقدر انظر القدرة وأما

العهد قريب والمال كثير وأمر بقوته (مسئلة) قال مالك في رجل أوصى إلى زوجته فتزوجت فخير في المال فأنها
 تكسب عما قبلها وإن كان لا يلبس بخلافه في تكسب وإن عرفت الولد في بيت وأتت لم يلبس ثم جاء ابنه يلبس في بيتهم
 وإن لم تغفل عزلوا عنها وقال (٢٣٦) ابن القاسم إن كان المال كثيرا وخيف من ناحيتها تركها وإن رضى حالها
 كان المال اسم لها فأنخذ
 منها قال محمد لم تكسب
 وهي على الوصية على
 كل حال ولو قال الميت
 إن تزوجت فأنزع الولد
 منها وأرادت الكسح فإن
 عز لغيره في مكان عندها
 مع خادمه فنفقة فهي أولى
 بهم ولا تزعم أنها في
 الطرر إذا علم أنها صاحبة
 الحال وأما في المظاهرة
 السداد حسنة النظر
 بمحجور ما بعد أن أقرت
 أن تحصى المال عندها
 بالأشهاد عليه فإن جوب
 حاشا لشريكهما في النظر
 غيرها ويكون المال
 عنده ولم يترك عندها لأن
 المرأة إذا تزوجت غلبت
 على جل أمرها ولا تعزل
 بالتزويج عن الإيصاء إلا
 أن يثبت عليها ما يوجب
 ذلك (فرع) ولو أسند
 الوصية إليها على أنها
 لا تزوج فتزوجت فسخت
 الوصية قال ابن القاسم
 وكذلك لو أوصى لأم
 ولده بالثمن درهم على أنها
 لا تزوج فإن تزوجت
 أخذت منها (مسئلة) قال
 أصبغ إن كان الوصي غير
 حلال وهو ممن يبرج منه
 حسن النظر كالقريب والمولى وشبه ذلك فأرى أن يجعل معه
 غيره ويكون المال بيد الشريك وقاله بطرفان للماجنون وقيل يزل (مسئلة) قال بعض الأندلسيين إذا أوصى ببنية ثلثة
 لفاسق أو مارق لم يكن لقاضي عز له لكن يطالب بالأشهاد على تنفيذه (مسئلة) لو تبن لقاضي جناية الوصي سقط ولا ينفذ

اتقاه غيره فإن كان معه شريك فقال مالك إذا عزل أحد الوصيين لجناية فلا يجعل مع الآخر غيره إلا أن يضعف وروى عنه على
 أن يجعل معه شريكه قال مالك إذا عزل أحد الوصيين لجناية فلا يجعل مع الآخر غيره إلا أن يضعف وروى عنه على
 بغيره أخذت ذلك إلا أن يبين أنه صرفها في نفقة اليتيم وإن لم يعلموا (٢٣٧) كيلها صدق مع غيره في قبيلتها
 فإن أنكر شهادتهم وهم
 لا يعرفون ميقاتها كتبت
 الإقرار على كل حال وصية
 عليه بالسجن والأدب
 الموجع الشديد حتى
 يقر فإن دام على الإنكار
 ولم يحقق الشهود قليلا
 ولا كثير من كيل الزوجة
 حلفت على ذلك وعلى سيد
 وتماهي أحكام ابن سبيل
 ومسايل من هذا المعنى
 (مسئلة) وأما فسق
 الوصي فوجب العزل وقال
 الخروزي ليس للقاضي
 عزله ولكن يجعل معه
 غيره (مسئلة) إذا
 عزل القاضي الوصي لأمر
 كرهه أو لعذر عذره
 به فلا يكتب له براءة
 كان جرى على يده وإن أن
 بالبيعة حتى يبلغ اليتيم
 مبلغ الدفع عن نفسه
 (مسئلة) وإذا قام محنت
 وطلب أن يكسح حجر
 الوصي لم يكن له ذلك إلا
 أن يكون الوصي لوال
 له أو عليه دين يغني أن
 يقضيه من مان محجوره
 ولا وفاة مدد وشبه ذلك
 وهذا إذا كان أصل المال
 عنده معروفا فإن لم يكن
 معروفا وجب تصرف قدر
 ما عنده وكذلك الأب في ولده الصغير كاد في الطرر (مسئلة) وإذا أتهم القاضي الأرض بامرئ مال وجعله عندهم قال أصبغ
 لم يكن لهم فيه نظر وكان ذلك عز لاهم وكذلك إذا اختلوا فإنه يجعله عندهم قال بعضهم والأحسن في ذلك عند الاختلاف
 أن يجعله القاضي عند أمين ويأمره جميعا بأن ينفذوا في وجههم غير أن ينفذوا أحدهما دون صاحبه (مسئلة) وإذا عزل القاضي

العهدة قريب والمال كثير وأمر بقربته (مسئلة) قال مالك في رجل أودى إلى زوجته فتزوجت فخرجت على المال فأما
تكتشف عما قبلها وإن كان لا ليس بالمال كما تكتشف وإن عزلت الولد في بيت وأقامت ثم خادما ومن يصلحهم فهي أولهم
وإن لم تغفل عزلوا عنها وقال (٢٣٦) ابن القمام إن كان المال كثيرا وخيف من ناحيتها سرقها وإن رضى حذفت

وكان المال يسيرا لم يؤخذ
في المال ما كان عليه
وهي على الوصية على
كل حال ولو قال الميت
إن تزوجت فآزر عوالي الولد
منها وأرادت الكسح فإن
عز لهن في مكان عندها
مع خادمه نفقة فهي أولى
بهم ولا تزوجها في
الطور إذا علم أنها صاحبة
الحال وأفرأ المال ظاهرة
السداد حسنة النظر
بمحجور هبة أن أقوت
أن تحصى المال عندها
بالاشهاد عليه فإن جوب
حاليا شرك معها في النظر
غيرها ويكون المال
عنده لم يترك عندها لأن
المرأة إذا تزوجت غلبت
على جلي أمرها ولا تعزل
بالزويج عن الإيصاء إلا
أن يثبت عليها ما يوجب
ذلك (فرع) ولو أسند
الوصية لها على أنها
لا تزوج فتزوجت فسخت
الوصية قال ابن القاسم
وكذلك لو أوصى لأم
وإدعيا بآلث درهم على أنها
لا تزوج فإن تزوجت
أخذت منها (مسئلة) قال
أصمغ إن كان الوصي غير
عبد وهو ممن يرجى منه
حسن النظر كالقريب والمولى وشبه ذلك فأرى أن يجعل معه

فأجاب شيخنا شيخنا حسن الجداوى بقوله: الحمد لله إذا كانت الطريق السلوكية بمرئها غالب
المرأة إذا تزوجت غلبت
بالأعمال أحد أركان المار متعبدا ومفرطا فيضمن في الحالة المذكورة والله أعلم (وسئل أبو البركات
أحمد الدردير ورحمته الله تعالى) عن مائة أجر حصه لرجل يدرهم معلومة ثم بعد أن دفع المسأجر
مأكل الحصص من المال والفلل أراد المؤجر الرجوع على المسأجر برد دراهم وغلا له إليه فهل
ذلك أفيدوا الجواب (أجاب بما مضى) الحمد لله ليس للمؤجر الرجوع على المسأجر في الحالة
المذكورة بوجه من الوجوه والله سبحانه وتعالى أعلم
(ماتوا لوك) في راع يرعى عندنا بالدواب فيضم جاموس البلد والإبل والغنم ويملك له على
ذلك أجرة معلومة جمعا أو مشارة فإذا ادعى الضياع فما الحكم ؟
فأجبت بما مضى : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بين من غنى
التفريط والتعدي إلا أن يثبت عليه التفريط أو التعدي قال ابن سلون ولا ضمان على الرعي
فما تلف من الغنم وغيرها إذا لم يندد ولا فرط أو أنقص ما عليه فإن فعل ذلك البيوع أنهما منعوا
ولا تعدى وإن شرط عليه الضمان فلا يلزمه وفست الاجارة وردت إلى أجرة المثل فيما رعى
والحكم في ذلك وأحدثت الغنم لو أحد أو لجماعة وروى عن ابن المسيب أن الراعي الذي لو

حسن النظر كالقريب والمولى وشبه ذلك فأرى أن يجعل معه
غيره ويكون المال بيد الشريك وقاله مطرف وابن الماجشون وقبل يعزل (مسئلة) قال بعض الأندلسيين إذا أوصى بفتنة
لفاسق أو سارق لم يكن للقاضي عز له لكن يطالبه بالاشهاد على تنفيذ (مسئلة) لو تبن القاضى جناية الوصى سقطت ولا ينفذ

القاضي غيره فإن كان معه شريك فقال مالك إذا عزل أحد الوصيين لجناية فلا يجعل مع الآخر غيره إلا أن يضعف وروى عنه على
أنه يجعل معه غيره وهو إليه المال يحسنون (مسئلة) إذا شهد على الرعى أنه بور أرض البتم وأخذ لنفسه الزريبة فإن شهدوا عليه
بجمعها أخذت لنفسه إلا أن يبين أنه صر فيها في نفقة البتم وإن لم يعلموا (٢٣٧) كمالها صدق من يمينه في بيعها

باس أفتاهم إليه أنه ضامن لما تلف منها ورأه كالصانع وليس على ذلك عمل انتهى . وقال
في العمومات الثانية

ضمان راع غنم الناس رعى الحقة بالصانع في الغنم تع
قال العلامة السجستاني في شرحها ونظمه أنه جرى العمل بقاس يتفحص الراعي المشترك لما
تلف أوضاع عنده الحاقاله بالالصانع المجمع على ضمانه لمصنعه كما يأتي ودون راع غير الناس أى
الذى نصب نفسه لرعى غنم كل من أتاه بعنقه وهو المسمى بالراعي المشترك خلاف راعى غنم
مخصوص أو ناسا مخصوصين ولا مفهوم لقوله غنم وظهر راعى القبروراعى الدواب والأصل في الأجير
من حيث هو راعيا وغنم لا ضمان عليه إلا السدادة لا تخفى وضنوه للمصلحة العامة كالصانع
والشهور الراعى على أصل الأمانة مشترك أو غيره وهو مذهب المدونة قال فيها ولا ضمان على
أجرة إلا أن يندد عليه أو فرطوا فيه في جميع ما رعى من الغنم والدواب لأناس شئى أول رجل
واحد ولا يضمن ماسرقا إلا أنه يندد عليه أنه ضامن لتفريط قال أبو الزناد ولا يلزمه إلا باليمين
فرعون في تبصره لتفريط الواضحة قال عبد الملك أختلف أهل العلم في الراعى الذى ورد في الحديث
سقط الضمان عنه فمن مالكو أصحابه أنه كل راع مشترك كان أو غيره مالم يندد أو يفرط وقال ابن
السيوط الحسن البصري ومكحول والأوزاعي الراعى الذى لرجل خاص فالتفريط هو ضمان
حتى يأتى بالخروج من الراعى الحبيب والأخذ بهذا القول أحب إلى لأنه سار كالصانع الذى أجمع كل
من علمت من أهل العلم على تقصيته وكذلك راعى الدواب الذى يجمع إليه يجراسها في رعيها
عن أنه في كل دابة شيئا معلوما في كل يوم انتهى ولما عدا في التحفة الراعى من جملة الأمانة
الذين لا يضمنون شرحه الشيخ بارة ببعض كلام ابن سلون المتقدم فكتب عليه سبيلى يمشى
تأخر في طرده مناضه قالت بهذا القول يعنى قول ابن المسيب جرى العمل بذاوى قوله ليس
يعمل على ذلك يعنى في بادين سلون وهى الأندلس وقد نقل الشارح في أصول الفقهيات المشترك
حكمه كالصانع انتهى . وقال الزنماضى في شرح نسخة كتبت في زمن ولا يمتن بتاسئة كثيرا
ما حكم بذاوى الراعى المشترك عند ما يظهور له محال كذب الرعاة وتقدمهم وتقريرهم وذلك
غالب أحوالهم ورأى أن الحكم بعدم تضمينهم يؤدى إلى تلف كثير من أموال الناس لا يضطرهم
إليه في كثير من الأحيان وأعتد في ذلك على المصلحة التى من أصل مذهب مالك مراعاتها ونقل
تفتاى أن أبا الحسن بن نصر رجع إلى تضمين صاحب المرام حيث ذكر شاكو طرأ رابة لبعته
عن مالك أن الزنماضى قال لا فرق بين الراعى المشترك وبين الحامى باعتبار مراعاة المصلحة العامة
يلحى في الراعى أحق بالمراعاة من الراعى المشترك أولى بالثقل الشاذ من الحامى انتهى وقال
أبو على التادلى والقياس والنظر عدم ضمان الراعى المشترك والذى تنفذه كثرة خيانة الرعاة في هذه
لأمر متفرغها وهو الذى تخاريفه في حصار الدواب اه . وقد أنكر الإمام الزناشرى على
من أفتى بذاوى إنكار اشديد وأفتى فيه تأليفا ساد إضاعة الحكم والمرجع للدرك على من أفتى من

بندد وكذلك الأب في ولده الصغير كجاء في الطور . (مسئلة) وإذا أتم القاضى الأوصياء راع المال وجعله عند غيره قال أصمغ
لم يكن لهم فيه نظر ولا ضمان ولا يندد كذلك إذا اختلفوا في بيعه عند غيره قال بمضمم والأحسن في ذلك هذا
أن يجعله القاضى عند أمين وأمرهما جميعا بأن ينددوا في وجهه من غير أن يندد به أحدهما دون صاحبه (مسئلة) وإذا عزل القاضى

لذكر البحر الغريب عاما فبعث به إلى غير يند وكذب لقا فبعض فوجد فيها عاما فإذا مضى خمسة سنة فيخل والسنة يرم
بحسن وبليغ القاضي الذي يحسنه أن يكتب يوم الذي يحسنه فيه الشهر والسنة لا يسي ولما يأتي بعد من القضاء ولو ظهرت
توبة الزاني قبل أن تنقضي السنة (٢٦٠) لم يخرج حتى تنقضي وليس عليه أن يدخل في الجديدها بخلاف المهر

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله هذه الإجارة فاسدة
وجبر المستأجر على تصدع أجرة مثله التي يقوله أهل المعرفة أن على أم أدور أن يقرض المثل حين استجاره
أو أعدم الناظر نفق أجرة له ولا فلتتم على الناظر ولناظر الثاني إجارته بأجرة مثله لغیر
المستأجر الأول ثم يثبت ما هو الأول أو الثاني فلو كان المثل قد صدرت إجارته بدون أجرة المثل فإن
الزيادة تقبل من أرادها كان حاضرا الإجارة الأولى أو غائبا وباعتبر كون السكراء كراه المثل وقت
الإجارة فإن كان أقل من كراه المثل وقت العقد قبل الزيادة فالم يزم المستأجر بدفع الزيادة فهو
أحق وما لم يزد الآخر عليه فيزياد لأن العقد المثل حينئذ إثبات كون السكراء كراه المثل وقت
على الثاني حيث وقع العقد البقاء والاستقصاء وعلى الأول أنه ليس فيه غبن حيث وقع من غير مناداة
عليه وبعبارة وإن وقع الوقت بدون أجرة المثل وزاد آخر على المستأجر فإنه يفسخ للزيادة فإن
طالب من زيد أن يثبتي ويدفع الزيادة لم يكن لذلك إلا أن يزيد على من زاد حيث لم تبلغ زيادة
من زاد أجرة المثل فإن بلغها فلا ينفذ للزيادة من زاد وهذا في غير المدة فإنها إذا كانت تعبر
وقت وقت إجارته بدون أجرة المثل ثم زاد عليها شخص وطالب البقاء بالزيادة فإنها يجب إن
ذلك أنه قال العدوى حيث كان الوقت لم يشترط شيئا يقال إن زاد الآخر على المثل وأزاد
السكان كان حق توقع عقد معدي لجمعة ما لم يزد الآخر على ذلك ولا كان الحق لوقع آخر
في العقد ما لم يزد السكان تلك الزيادة لما قلنا هذا هو الذي يظهر ثم قال فبقي إذا أقر الثاني
بغير أجرة المثل ضمن تمام أجرة المثل إن كان مليا ولا رجع على المستأجر لأنه مباشر وكبر
رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بأن الأجرة غير أجرة المثل فإن كان كلامه
ضامه فينبأ به وأجرة المثل ما يقوله أهل المعرفة اهـ

(ما قولكم) فبين حبست دارا على أولاد ولد أسبها تحبسا معقبا واستثنت الانتفاع بما مدة
حياتها فإذا توفيت كانت وقفا على المذكورين فهل هو صحيح أم لا
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا يخفى أن استثناء
الانتفاع بما مدة حياتها معناه اشتراطها ذلك فتكون قد حبستها على نفسها مدة حياتها وبعد وفاتها
تكون محبسة على المذكورين والحكم فيها أن تحبسها على نفسها باطل اتفاقا كما في المختصر وبن
عرفة وغيرهما لأنها حشرت على نفسها وعلى ورثتها وتحبسها على المذكورين صحيح بشرط
حيازهم للدار عنها في حال صحها وسلامه عقلها وتجبر على تحويلها من ماله لأن تحبسها ثلها
بمجرد القول فليس كان الرجوع عنه ولا منهم من حيازتها قال المختصر عاشقاً معلقاً على
أو على نفسه قال آخرى يعني أن التحبس على النفس باطل لأنه جرح حر على ورثته به
موته ثم قال فلو وقع على نفسه ثم على عقبه فإنه يرجع بعد موته محسبا للورثة قال العدوى أي مع
الحياز قبل موته فإذا بعد بعض شيء خالو كان منع من التصرف فيه بمنزلة حيوان وقت وأبى الأعمام
على ملكه . والحاصل أن الوقت على النفس باطل وعلى غيره يصح تقديم الوقت على النفس أو آخر
أو توسعا كان أو وقت على نفسى ثم على عقبى أو وقت على زينة ثم على زينة ثم على زينة ثم على زينة

ولا يقع السيد حد السرقة ولا يقع عليه القصاص وإذا كان
سيدا قائما بحسب فإقامة التعزيرات له من باب أولى (مسألة) قال الزنا في شرح الرسالة وإذا أقام السيد عبده حدا
وتعزير فاحضر رجلين ونحضر في الزنا أربعة لقوله تعالى ولا يشهد عذابه طائفة من المؤمنين وأقوله أربعة لأن البعدين

إن يثنى يوم مات شهد بن أبيه فوجد المشهور عليه ما يرد به شهادته أو يفتده أحد بما حد به فيخلص من الحد بشهادة من
غير حد (مسألة) قال ابن حبيب سمعت أصبغ يقول في صبيان أسكو أجارية قضى حتى اقتضاه أن عليه وعليهم الحد
وإشهاد ذلك وعابها عند الأزواج في جملها وقدها وحادها لا يجر ونيس (٢٦١) بوطه فيكون لها صدق مثلها

على نسي ثم على عمرو والأول يقال له منقطع الأول والثاني منقطع الآخر والثالث منقطع الوسط
وكذلك يكون منقطع الطرفي كالوقت على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا ينقطع به. والحاصل
أن الظاهر من مذهبي أنه يعطى فيها لا يجوز الوقت عليه ويصح فيه يصح عليه ولا يضر
الانطباع أو وأصله للأجهوري قال البدر القرافي ابن عرفة المجلس على نفس المحبس حده
إلحاق اتفاقا وكذا مع غيره على المعروف وظاهر المذهب بطلان كل حبس من حبس عن نفسه
وغيره إن لم يجر عنه فإن حبز صح على غيره فقط قال العدوى إن اطلع عليه قبل حصول
نقض والناس والموت فإنه يجر على الشحور والتخليه وإن أراد الرجوع عن التحبس فليس
ذلك لأنه (١) قد لزمه القول :

(ما قولكم) فبين كتب بخذه على المكتب وأقش على طلبة العلم وأسمرت تحت
بذ إلى موته فما الحكم أقبلوا الجواب :
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كانت الكتابة
في حال الصحة ولم يغيرها لأحد حتى أت ففذه المكتب بذلك الورقة فبقيت كتبها الوجه الشرعي
الظاهر فيها بمرت وأقشها قبل حوزها عنه وما غيرهما فبقيت كتبها الوجه الشرعي
ذلك حوزها ولا يبطئه عودها له وإن كانت في مرض الموت فبقيت كتبها الوجه الشرعي
بشأن ذلك وقت جمعها وإن زاد على ما عليه ففذه وقت قدره والزيادة عليه لم يفسد وقتها والخ في الورقة
في خروجها وإثباتها قبل حوزها قبل إحضارها في الموت والجنون والمرضى وإن صدر الوقت
في مرض الموت فإن الثلث بلا شرط حوز كبقية التبرعات ولا يضر عود كالكتاب وتغيره
السكران حوز فإن حبز بعضه وما لم يجر ملكه :

(ما قولكم) فبين كتب على كتب أقرت وحبس فلان ابن فلان يعني غيره هذا الكتاب
على طلبة العلم وأسمرت الكتاب تحت يد الكاتب حتى مات فما الحكم
فأجبت بما نصه : إن وجدت بيته تشهد بتحبسها فذ ولا فلا وهي حق فلان المذكور
أورائه لتضمن الكتابة المذكور وقاراً كانت بائناً له ولا تعتبر كتابته شهادة الوقت لأن الغرض
منها مجرد التوثيق قال ابن فرحون في تبصرته فرغ إن كتب خط يده فلان عندي أو قبل كذا
أقش عليه به لأنه يخرج مخرج الإقرار بالحقوق وإن كتب فلان على فلان كذا إلى آخر الوثيقة
وشهادته فيها لم يخر لا يثبت سواه لأنه أخرجهما عن الوثائق وجرت مجرى الحقوق ولم يخر الشهادة
فيها على خطه وهو قسبر جدي وهي مسألة فيها اختلاف :

(ما قولكم) فبين حبس داروه أشهد عليه أحدا ثم باعها وأشهد عليه شاهدين فهل صح
تحبسه وبطل العسك أو بطل العسك لوقوع التحبس والبيع وشاهدان أقبلوا الجواب :
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان الكتاب
سببه وليس الإشهاد عليه شرطا في صحته ولا في زوجه ويبيع حرم باطل واجب فسخه فيجب
على البايع فسخ يهودا فسخه الله سبحانه وتعالى وأعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(١) قوله فليس ذلك لأنه كذا بالأصل ولعله سقط عنه لفظ له بن ليس وذلك فأتم اهـ
فخرجهم من عشرى بالعراق قال ابن حبيب ومن أخذ بهذا لم يخطئ والرجوع جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأى ما تواتر
أنه عليه العمل قال ابن حبيب وحديثي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غنما في أرض من أرضه ليس فيها
من أهل الإسلام قال ابن حبيب في تأويل ذلك عندنا أنه كان منهم مشهورا من غير أن يثبت عليه فعل ذلك بيته وسماه

وبندرج في ذلك حكم الغوارج والرذو حكم الإنديد وحكم من سب الله تعالى والملائكة والأميين والصفحة وحكم الساحر وحكم
العائن والكلام هنا في الجناية على النفس فهي على قسمين الأول في القتل الثاني في الجراح والأطراف الثالث في القتل وهما
ضربان عمد وخطأ الأول في العمد (٢٣٠) ولا خلاف في أن قتل النفس حرام وقُدس فيه القصاص للحكمة التي

(أما لكم) فاقم في بلدنا في وقت زرع الشئب والذرة أو القبطي من هره انصف على رجل بأربب غلة أو بدرهم هذا يجوز أو فاسد إلا فيه جهالة وغررا وضحا :
فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله أن حلد نصف على الرجل بزمن كأن يقال استأجرك على أن تعمل عندى في الزرع شهرا كأيوم من طرد النشس تزاول أو من الزوال فتعرب بشئ معلوم حال أو موجل جاز له العمل والجل ولا إلا انتع النشس والغرر والتمسحانه وتعلي أغل ورسل الله على سيدنا محمد وآل ورسله

فأجبت بما فيه: الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ﷺ
 ربهما إنفقتهما، وبغير ربهما بين أن يلزمه بأحد عن شئ ودفع قيمته لمفتونا عال آخر من
 أنفق المكتري من عنده شيئا في إصلاح المكترة فأخذ على فعله الشروع إلى وفي حاشيته
 لعدوى ولو طاع المكتري بالإصلاح - من ماله أي الإيجيب من الكراء جبر لأنه بمنه
 قاله إن حبس فإن انقضت الوجبة أخذ بقدمه موقضا كان إن شاء أولاه

أن يكون القاتل ملزماً
لأحكامه المتعلقة على
أغريب من الخلفاء الذين

في نظير كافته لأن المسكن وما فيه ملك لصاحبه أعني الدار والعمارة وأما يستحق المعمر شيئا في ذمة المالك فإن أذن المالك تاسكين في وضع شيء من خشب ونحوه كان قابضا على ملك الساكن فله ملك إخراجها وأخذ قيمته أو شيئها بعد إخراجها حيث كانت الإجازة مشاهرة أو يفتقد لأجرة لعدم لزوم الذم وأما الموانع فخمسة

وإذا أخذت ذلك الشيء أو قيمته أو ما العبرة بلا إذن المالك فلا يحاسب، وإنه أخذ من شيء له أو قيمته به
فعله ولم يملك إخراجها إذا لم يكن عقده الإجازة أو لازما لهم إلا أن تكون له مائة رطل فربما لا يلزمها

لا شيء مما يهم لبطلان الشهادة الخامسة دعوى الولى خلاف ما اقره المقتول عمدا وخطأ السادس أن يظهر التلوث في أصل القتل دول

وصفه مثل أن يقول قتلى فلان ولم يبدل عقدا ولا خطاً فقال بعض الأولياء عمداً وقال بعضهم خطأ وذلك مانع من القتل. السابع: إزمة المدعي عليه البيئة أنه كان غائباً حين القتل الثامن: نكول الأولياء عن القسامة التاسع: رجوع المدعي عن التسمية العاشر: اختيار الأولياء الواحد من الجماعة المدعي عليهم وذلك مسقط القتل (٢٣١) عن بقيتهم الحادى عشر: عفو

عشر غنوب بعض المستحقين
للدنم الرابع عشر ميراث

النوم والله أعلم . وحاصله أنه إن لم يفرض ولم يتعد فلا يعمل بالشرط والأعمال به والله سبحانه . تعالى أعلم .

به يبالغ بلد المكثري ولم يخرج فيما اكترها له عما جرت به العادة فهل لا يكون المكثري ضامنا
لذلك لو أنه لم يفعل ما يوجب به أفيدها الجواب :

[illegible][illegible]

نوفروبو ان شهودت لهم معا فإن حصل بعدة فانقول لمعركى بيتهى وبالحصل فله قومه أكثرى كذا
 ونام تشعبوا واحد منهم احذوا قفى براءه المثل ونكرهه كحلتهما وقفى بحالف من التاك
 القتل من غفو أو عدم
 مساو اقلنا به قفنا الكاف

وغير ذلك ففقره وإن لم يشبه الحاف وفسخ بكراء التل فبأنه شي أه وقول الشيخ النسوق حاصل

أمانة سليمة من العيوب محررة له خلية من شوائب الدنيا
 أيام شهرين متتابعين فإن لم يقدر انظار القدرة وأما

وبندرج في ذلك حكم الخوارج والردة وحكم الزنديق وحكم من سب الله تعالى والملائكة والأنبياء والصحابة وحكم الساحر وحكم العائن والكلام هنا في الجناية على النفس فهي على قسمين الأول في القتل الثاني في الجراح والأطراف الثالث في القتل وهو ضربان عدد وخطأ الأول في العمد (٢٣٠) ولا خلاف في أن قتل النفس حرام وقد شرع فيه القصاص للحكمة التي

ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى «ولكم في قصاص حياة» ثم انحصار يتوقف على وجود السبب والشروط وانتهاء المانع والسبب لقتل الله دون الهض فالحمد يخرج الخطأ والدون الاستيفاء ويخرج من كان غريباً ثم انقضاء خوفه على نفسه وبالحض يخرج شبه العمد وهو خاص بالإبامع الأبناء والنسب أن يفعل فعلاً يشأ عنه الموت كعنه من الطعام والشراب وكإتائه السم في طعامه وكدمه جرحاً يموت وأشباه ذلك وأما الشرط فيقتل على أربعة أشياء: الأول أن يكون القتال ملزماً لأحكامه فلا تنصص على الخوارج من الكفار الذين أن يكون عاقلاً الثالث أن يكون المقتول لم يأذن بقتله في القتل الرابع أن يكون القتل معصوم الله وأما الموانع فخمسة عشر الأول شرف الدين فلا يقتل مسلم بكافر الثاني الأبهة فلا يقتل الأب بولده إلا أن يفضحه وبلغه وكذلك

الأب بولدته إلا أن يفضحه وبلغه وكذلك

الأب بولدته إلا أن يفضحه وبلغه وكذلك

الأب بولدته إلا أن يفضحه وبلغه وكذلك

وصفه مثل أن يقول قتل فلان ولم يقتل عدداً ولا خطأ فقال بعض الأولياء عمداً وقال بعضهم خطأ وذلك مانع من القتل السابع إامة المدعي عليه البينة أنه كان غائباً حين القتل الثامن نكول الأولياء عن القسامة التاسع رجوع المدعي عن التهمة تائماً اختيار الأولياء الواحد من الجماعة المدعي عليهم وذلك مسقط القتل (٢٣١) عن بقيتهم الحادى عشر غفر

الحق عليه الثاني عشر صحة المدعي صحة بينة الثالث عشر غفر بعض المستحقين

لقد الم الرابع عشر ميراث القتال بعض دمه كرجل قتل أباه فاستحق دمه إخوته فأت أحدهم الخامس عشر أن يكون الولي ابناً وقد قال مالك بكروه له أن يخلعه فكيف يقتله يضرب الثاني في قتل الخطأ وهو القتل بغير قصد إماماً بشره كقتله عليه أو تملب المرأة في زوجها وهو ناعمة وشبه ذلك وإدائاً نسباً كإهمال الفصول وإهمال الحائض المائى ونحو ذلك

(فصل) ويثبت قتل العمد والخطأ بالبدية وبالإقرار وبالقسامة مع اللوث ويترتب عليها شيطان أما العمد فيترتب عليه القود إن طلبة الأولياء والضرب والنسج إن غفروا وإن منع مانع من القتل من عفو أو عدم مساواة كقتله بقتل الكافر ونحوه يقتل العمد وتعتب يقتل خروجه بتركه وكجناية قسم الأولياء على أحدهم في ذلك كله ضرب مائة

ويثبت قتل العمد والخطأ بالبدية وبالإقرار وبالقسامة مع اللوث ويترتب عليها شيطان أما العمد فيترتب عليه القود إن طلبة الأولياء والضرب والنسج إن غفروا وإن منع مانع من القتل من عفو أو عدم مساواة كقتله بقتل الكافر ونحوه يقتل العمد وتعتب يقتل خروجه بتركه وكجناية قسم الأولياء على أحدهم في ذلك كله ضرب مائة

ويثبت قتل العمد والخطأ بالبدية وبالإقرار وبالقسامة مع اللوث ويترتب عليها شيطان أما العمد فيترتب عليه القود إن طلبة الأولياء والضرب والنسج إن غفروا وإن منع مانع من القتل من عفو أو عدم مساواة كقتله بقتل الكافر ونحوه يقتل العمد وتعتب يقتل خروجه بتركه وكجناية قسم الأولياء على أحدهم في ذلك كله ضرب مائة

ويثبت قتل العمد والخطأ بالبدية وبالإقرار وبالقسامة مع اللوث ويترتب عليها شيطان أما العمد فيترتب عليه القود إن طلبة الأولياء والضرب والنسج إن غفروا وإن منع مانع من القتل من عفو أو عدم مساواة كقتله بقتل الكافر ونحوه يقتل العمد وتعتب يقتل خروجه بتركه وكجناية قسم الأولياء على أحدهم في ذلك كله ضرب مائة

الدية في النفس الكاملة إن كان الجاني من أهل التمدد فائة من الإبل خمسة عشر بنت مخاض وخمس بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون إن لبون وإن كان من أهل الذهب كأهل الشام ومصر وأهل المغرب فأثنت دينار وإن كان من أهل النور كالوراق وفارس (٢٣٢) وخراسان فالثمان عشرة ألفاً فضة خالصة أما النفس الناقصة فهو الجاني مفسدة كان

أو غيرها ففيه الغرة إن كان حراً مسلماً ونصف الغرة إن كان حراً ذمياً وفي جنتين الرقيق عشر قيمة الإماء ودية المرأة نصف دية الرجل وكذلك اليهودي والنصراني ودية الخبثي ثمانمائة درهم ودية تساند كل صنف نصف دية جازم (انضم الثاني في الجراح والأطراف والمناقع) وهو ينقسم إلى عمد وخطأ، أما العمد فوجبه نقصان الأدب إذا من من تادبه إلى الموت وكل شخص يجزي بينهم النقصان في النفس يجزي بينهما نقصان الأدب في الجراح وكذلك أربعة جرح وكسر وإصابة عضو بإزالة منفعة الجراح تسعة مشهور وقد ذكر النقصان فيها معلوم والكسر المراد به إزالة الجسد والنقصان منه فإنا كان منه غير مخوف كقطع العضد دون الفخذ وعظام الصدر وانقاع والصلب وإصابة عضو فيه نقصان مالم يكن مخوفاً وإزالة المنفعة كالصمم والبصر والعقل

والنقصان والفقير وقوة الجماع وشفعة التمام ومنفعة الجلوس وانقاع فيه عشرة وأوجب فيها مقدار معلوم وأما ما يعتبر فيه العدل في النقصان كضعف بعض العقل وبعض السمع وبعض البصر وغيره مما لا يصلح فيه لإحقيق المال فما كان من ذلك على وجه العمد وفي خطئه عقل مفسد ففيه ذلك العقل وما لم يكن له عقل فاجبت بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الذي أتى به الشيخ سالم السهري عدم جبر ربه على بذلها ولا على بيعها واقتصر عليه الخرشى وأقضى غيرة جبره على بذلها أو بيعها ونقص الخرشى وأخذ بعض من مسألة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خبرة بجوار شخص يحصل منها ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا يبيعها ولا ضمان عليه إن كان التصوص منها إلى الجيران أو على ذوي العمران حفظ ماعنه في كل وقت كما قاله الشيخ أحمد بن عبدالحق والشيخ سالم أنه عيار عدية الباقى قال الأجهوري أخذ غبر واحد من أشياء من مسألة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خبرة بجوار شخص يحصل له ضرر كسارق ونحوه على عمارته ولا يبيعها ويقال له العمل ما يتدفع به الضرر عنه ولا ضمان على ربه إن صعد منها سارق ونحوه على عمارته جازها وبه أتى الشيخ أحمد بن عبدالحق السبائي نظماً وكتب تحت خطه نظماً أيضاً موافقاً لجوابه في الفتوى الشيخ سالم السهري ويدل له مسألة عدم إعادة السائر ومسألة أن ضرر من فروج الشجرة أو في بعضهم يلزمه ربه الخربة بفعل ما يتدفع به الضرر عن جاره من عمارته أو يبيعها على يعمرو بما يدل له مسألة إجارة دار القاسق وبيعها على الأول فقد يفرق بأن القاسق لا يمكن تحرز جاره عن غشقه بخلاف الخربة يمكن التحرز منها بتعليق بانه انتهى. ونص السؤال الذي سأله بعضهم للشيخ أحمد بن عبدالحق من الشافعية نظماً :

ما قول من يصفاهم أنتم وأنا الذي هم محب مغرم
فمن له ملك خراب يلقى مأوى للناس جاء إليه بغم
يجاره ملك الآخر عامر ملائ فيه لكل نص بغم
جاءت لصوص للذي هو عامر من ذي الخراب وما أزعجوا
فاستأصوا ما بالعمار وبالغوا في الأخذ والمأخوذ منهم نوم
أولاً ولكن أظهروا نوماً لهم خوفاً ولم يبدوا ولم يتكلموا
فأذا شكوا رب الخراب حاكم فرأى الزوم له قيل ذا يلزم
وكذا لهم إلزامه بعمارة بالجرح حتى من لصوص يسامروا
ردوا جواباً للفقير تفصيلاً نظماً يليها عاجلاً لتأمرنا

والنقصان والفقير وقوة الجماع وشفعة التمام ومنفعة الجلوس وانقاع فيه عشرة وأوجب فيها مقدار معلوم وأما ما يعتبر فيه العدل في النقصان كضعف بعض العقل وبعض السمع وبعض البصر وغيره مما لا يصلح فيه لإحقيق المال فما كان من ذلك على وجه العمد وفي خطئه عقل مفسد ففيه ذلك العقل وما لم يكن له عقل فاجبت بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله الذي أتى به الشيخ سالم السهري عدم جبر ربه على بذلها ولا على بيعها واقتصر عليه الخرشى وأقضى غيرة جبره على بذلها أو بيعها ونقص الخرشى وأخذ بعض من مسألة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خبرة بجوار شخص يحصل منها ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا يبيعها ولا ضمان عليه إن كان التصوص منها إلى الجيران أو على ذوي العمران حفظ ماعنه في كل وقت كما قاله الشيخ أحمد بن عبدالحق والشيخ سالم أنه عيار عدية الباقى قال الأجهوري أخذ غبر واحد من أشياء من مسألة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خبرة بجوار شخص يحصل له ضرر كسارق ونحوه على عمارته ولا يبيعها ويقال له العمل ما يتدفع به الضرر عنه ولا ضمان على ربه إن صعد منها سارق ونحوه على عمارته جازها وبه أتى الشيخ أحمد بن عبدالحق السبائي نظماً وكتب تحت خطه نظماً أيضاً موافقاً لجوابه في الفتوى الشيخ سالم السهري ويدل له مسألة عدم إعادة السائر ومسألة أن ضرر من فروج الشجرة أو في بعضهم يلزمه ربه الخربة بفعل ما يتدفع به الضرر عن جاره من عمارته أو يبيعها على يعمرو بما يدل له مسألة إجارة دار القاسق وبيعها على الأول فقد يفرق بأن القاسق لا يمكن تحرز جاره عن غشقه بخلاف الخربة يمكن التحرز منها بتعليق بانه انتهى. ونص السؤال الذي سأله بعضهم للشيخ أحمد بن عبدالحق من الشافعية نظماً :

مضى فقيه حكومتهم فقيه الحكام وأما الخطأ فالواجب فيه الدية أو الحكومة على ما هو مفصل في كتب الفقه وبسط هذا الباب وذكر المقدرات وما فيها وأحكام كل قسم من هذا الباب يخرجنا عن المقصود والغرض هنا ذكر مسائل تتعلق بالسياسة (فصل في أحكام الجراح وما يتعلق بها) وقد تقدم الكلام في مسائل النواث والتسامية (٢٣٣) ونذكر هنا بعض مسائل التدية والعدوى في هذا الباب

فأجاب بما نصه : الحمد لك اللهم وفقني إلى صواب الصواب له نجيب وانضم رب الخراب ولو جوار معمر ولم يعمر ليس يلزم بيعه بل ليس للجيران أن يبيعوا فيه بإحداث بناء (١) من غير أن يلزم من ذات الخراب لبنتموا وعلى ذوي العمران حفظ ماعنهما والله أعلم قال هذا أحمد وأجاب الشيخ سالم تحت جوابه بما نصه :

حمد لك الله العليم الحكيم رب العباد بهم رهوف منهم وجوابنا مثل الذي رخصوا بلا نقص ولا زيد بهذا يعلم والله أعلم بالصواب من الخطأ وأنا الفقير سالم أدعي وما لي عدة إلا الإله الأكرم ولما كنت قللت لا تخلفوه فهو أقبى إذا بدت أناتهم نبي شريحي والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم (ما قولكم) فمن استخدم بالغار رشيداً وأنفق عليه مائة زائدة على خمسة عشر عاماً وزوجه ودفعت عنه الصداق وأنفق عليها حتى ولدت أولاداً وباهم في بيته ثم تذاجر معه فطلب الخدم أجرة عمله في تلك المدة فهل يجاب لذلك ؟

فأجاب بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم يجاب لذلك أنه حرة مثل عامه على مستخدمه في تلك المدة والمستخدمة الرجوع عليه بمثل ما دفعه عنه صداقاً وبشئمة ونفقة وزوجه وأولاده في تلك المدة فإن زاد لأحداهم شيء مرجع به على الآخر وإلا ولا كما يستفاد من شروح المختصر والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(ما قولكم) فمن استأجر أرضاً زراعتها ساقية مهجورة وأصلها مع آخرها إلا أن المأجر غرسها عليها شيئاً ثم أخذ المأجر أرضه فامتنع المأجر وشركه في العارة من تسليم الساقية لمن ليس لهها ؟

فأجاب بما نصه : الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم ليس لها ذلك الانتفاع ويجوز على تسليم الساقية لصاحب الأرض وغيره بن أمرها بقلع شجرهما وما جدد الساقية ونقله من أرضه وتوسيته وبين إيتائهما لنفسه ويدفع لها قيمته معلوماً مستقلاً ولو أجرة المثل إن يتولى ذلك إن كانا لا يتوليانها بأنفسهما ولا يخدمهما وإلا فلا إسقاط كما تقدم (١) قوله بإحداث بناء كذا في الأصل بهزة بعد ألف بناء، والصواب حذف الهزة فإذا بنا بالضرر من الزرع كما لا يخفى اهـ

(٣٠ - فتح البلى - ثان) من غير حديث وكذا في مختصر الواضحة. (مسألة) وفي الظاهر من ابن مزمين امرأة تدعى علي زوجها أنه لا يقيم عليه في ذلك القدر لأن الرجل يجوز له أن يضرب زوجته فيما أن الله أن يضربها فيه حيث قال تعالى، فغفرهن وأهجرهن في المضاجع واضربوهن وقد يأتي من ذلك ما يتصل بالموت وقال الله عز وجل